الرد على المبتدعة

تصنيف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله

المعروف بـ (ابن البناء الحنبلي)

المتوفى سنة ٤٧١ هـ رحمه الله

تحقيق

أبي عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

عفا الله عنه

ح دار الأمر الأول ، ١٤٣٠ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن البناء ، الحسن أحمد
الرد على المبتدعة . / الحسن أحمد ابن البناء ، عادل عبدالله
سعد الغامدي ـ الرياض ، ١٤٣٠ هـ
... ص ؛ ... سم
ردمك : ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٩٠ - ١٢٤ - ٠ - ٥
١ - البدع في الإسلام ٢ - العقيدة الإسلامية ـ دفع مطاعن
٣ - الفرق الإسلامية أ - الغامدي ، عادل عبدالله سعد (محقق) ب ـ العنوان
ديوي ٢١٢،٣ ١٤٣٠ / ٧٣٦٦

رقم الإيداع : ١٤٣٠ / ٧٣٦٦
ردمك : ٩٧٨ - ٦٠٣ - ٩٠ - ١٢٤ - ٠ - ٥

الطبعة الثالثة
١٤٣٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمدَ لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونَعوذُ بالله من شُرورِ أنفُسِنا ومن سَيئاتِ أعمالنا، من يهدِه الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فهذا كتابُ «الرَّد على المبتدعة» لأبي علي الحسن بن أحمد، المعروف: بـ «ابن البَنَّاء» الحنبلي (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو كتابٌ ألَّفه لبيان عقيدةِ أهل السُّنة والجماعة، والرَّدِّ على مَن خالفها من أهلِ البدع والأهواء.

وهو كتابٌ مُسندٌ على طَريقةِ كتبِ السَّلفِ الأوائل المُشتملة على ذِكرِ الأدلة من الكتابِ والسُّنةِ وآثار السَّلف الصّالح، الخالية مِن الكلام الذي اتفق أهل السُّنَّة على ذَمِّه، وذَمِّ أهله، والتَّحذير من النَّظرِ فيه.

والـمُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ابتدأ كتابه بذِكرِ فضل أهل الحديثِ، وأنّهم الطَّائفة المنصورة النَّاجية، وفضل السُّنَّة ووجوب اتباعها.

ثُمّ أتبعه بأبوابِ التَّحذير من البدعِ، وأهلها، وترك كلامهم، ومُماشاتهم، والجلوس معهم، والنَّهي عن مُجادلتِهم ومُخاصمتِهم، وتحذير السَّلف الصَّالح من عِلم الكلامِ وأهله، والتَّحذير من تعلّمِه وتعليمِه، وأن صَاحِبَه لا يُفلحُ أبدًا.

ثــم عَقَــدَ بابًــا فــيما وضــعته الزَّنادقــة مــن الأحاديــث المكذوبــة والموضوعة، وذكرَ فيه أئمَّة أهل البدع بأسمـائهم، وحذَّر منهم.

ثم أتبع هذه الأبواب بالأبواب المُتعلِّقة بالسُّنَّة والاعتقاد؛ كـالإيمانِ بالقدرِ، والإيمانِ بالقرآنِ، وأنه كلام الله غير مخلـوق، وبرؤيـةِ المـؤمنين لربهم ﷻ، وبعذابِ القبرِ، والميزانِ، والصِّراطِ، والحـوضِ، والـشفاعةِ، والـمسيحِ الدَّجالِ، وخلق الجنة والنار، وغيرها من الأبـواب المتعلِّقـة بالاعتقادِ، ثم ختمَ كتابه بذكرِ أبواب الصَّحابة رضي الله عنهم، وبيـان مَكانتهم، وفضلهم، وبعض المسائل الأمتعلّقة بهم.

وطريقته في هذا الكتابِ: أن يُبوِّبَ لِكُلِ مسألةٍ من المسائل، ويـذكرُ تحتها الأدلة مِن الكتاب، والسُّنَّة، وآثارِ السَّلف، ثم يُعرِّجُ بذكرِ بعـضِ الفرقِ المُخالفة لأهل السُّنَّة في هذه المـسائل، ويـردّ علـيهم، وقـد يُتبِـعُ الأبواب ببعض الفُصول والمباحث الـمُتمِّمة لتلك الأبواب.

هذا والله أسأل أن يجعل إخراج هذا الكتاب والتعليق عليه خَالـصًا لوجهه، مُوافقًا لسُنَّة نبيه ﷺ، والحمد الله على الإسلام والسُّنَّة.

كتبه

أبو عبدالله

عادل بن عبدالله آل حمدان
ص ب جدة (٥٠١٧٢) الرمز (٢١٥٢٣)
البريد الاكتروني
adelalhmdan@gmail.com

ترجمة المُصنّف

الاسم: الحسن بن أحمد بن عبدالله البغدادي الحنبلي الـمُقرئ.

الكُنية: أبو علي.

اللَّقب: ابن البَنَّاء الحنبلي.

المولد: (٣٩٦هـ)

شيوخه:

قال ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٥٠): سمع الحديث من هلال الحفّار، وأبي القاسم الغوري، وأبي محمد السُّكري، وأبي الحسين وأبي القاسم ابني بشران، وأبي الفتح بن أبي الفوارِس، وأبي الحسن الحمَّامي في آخرين.

وقرأ القرآن على أبي الحسن الحمَّامي بالقراءات، وعلى غيره من الشيوخ، وتفقّه على الوالد السَّعيد، وعلّق عنه المذهب والخلاف، ودرّس في الجانب الشّرقي بدار الخلافة في حياة الوالد وبعد وفاته. اهـ

تلاميذه:

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٦٨): قرأ عليه

القرآن جماعة .. وسمع منه الحديث خلق كثير، وقرأ عليه الحافظ الحُميدي كثيرًا. حدَّث عنه ولداه: أبو غالب أحمد، ويحيى، وأبو الحسين ابن الفرَّاء، وأبو بكر بن عبد الباقي، وابن الحصين، وأبو القاسم ابن السَّمرقندي، وغيرهم. اهـ

أقوال أهل العلم فيه:

قال ابن عقيل: هو شيخ، إمام في علوم شتّى: في الحديث، والقراءات، والعربية، وطبقة في الأدب، والشّعر، والرّسائل، حسن الهيئة، حسن العبادة.

وقال ابن شافع: .. كان نقي الذهن، جيد القريحة، تدُلُّ مجموعاته على تحصيله لفنون مِن العلوم، وقد صنَّف قديمًا في زمن شيخه أبي يعلى في المعتقدات وغيرها، وكتب له خطَّه عليها بالإصابة والاستحسان.

قال ابن رجب: الإمام، المقرئ، المُحدِّث، الفقيه، الواعظ، صاحب التَّصانيف.

آثاره العلمية:

أكثر ابن البَنَّاء من التَّصنيف.

قال ابن أبي يعلى - وهو أحد تلامذته- في «طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٥٠): .. وصنّف كُتُبًا في: الفقه، والحديث، والفرائض، وأصول الدِّين، وفي عُلوم مختلفات. وكان مُتفننًا في العلوم.

وقال ابن شافع رَحِمَهُ اللهُ: وقد جمع من المصنَّفات في فنون العلم، فقهًا، وحديثًا، وفي علم القراءات، والسِّير، والتَّواريخ، والسُّنن، والشُّروح للفقه، والكتب النحوية إلى غير ذلك جموعًا حسنة، تزيد على ثلاثمائة مجموع. كذا قرأته محققًا بخطٍّ بعض العلماء. اهـ

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «ذيل الطبقات» (١/ ٧٧): ذكر ما وقفت عليه من أسماء مُصنَّفات ابن البَنَّاء: «شرح الخِرقي» في الفقه، «الكامل» في الفقه، «الكافي المحدد في شرح المجرد»، «الخصال والأقسام»، «نُزهة الطالب في تجريد المذاهب»، «آداب العالم والمتعلّم»، «شرح كتاب الكرمَاني» في التعبير، «شرح قصيدة ابن أبي داود في السُّنة»، «المنامات المرئية للإمام أحمد» جزء، «أخبار الأولياء والعُبَّاد بمكة» جزء، «صفة العُبّاد في التهجد والأوراد» جزء، «المعاملات والصبر على المُنَازلات» أجزاء كثيرة، «الرِّسالة في السُّكوت ولزوم البيوت» جزء، «سلوة الحزين عند شدة الأنين» جزء، «طبقات الفقهاء أصحاب الأئمة الخمسة»، «التاريخ»، «مشيخة شيوخه»، «فضائل شعبان»، «كتاب اللباس»، «مناقب الإمام أحمد»، «أخبار القاضي أبي يعلى» جزء. «شرف أصحاب الحديث»، «ثناء أحمد على الشَّافعي»، و«ثناء الشافعي على أحمد»، و«فضائل الشافعي»، «كتاب الزَّكاة وعِقابُ من فرَّط فيها» جزء. «المفصول والموصول في كتاب الله» جزء، «شرح الإيضاح» في النحو للفارسي، «مختصر غريب الحديث» لأبي عُبيد، مُرتَّب على حروف المعجم. اهـ

قلت: سأورد هاهنا ما وقفت عليه من أسماء كتب ابن البَنَّاء التي

طُبعت، وكتبه التي ذكرها وأشار إليها في مُصنفاته المطبوعة.

* **أسماء كتبه المطبوعة:**

١- «بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء، وإيضاح الأدوات التي بنى عليها القُراء».

نُشرت هذه الرسالة في معهد المخطوطات العربية بالكويت، المجلد (٣١/ ١/ جماد الأول (١٤٠٧) من (ص٧-٥٨).

٢- «الرِّسالة المغنية في السُّكوت ولزوم البيوت». (نشرة: مكتبة العاصمة).

٣- «فضل التَّهليل وثوابه الجزيل». (نشرة: مكتبة العاصمة).

٤- «المختار في أصول السُّنة». (نشرة: مكتبة العلوم والحكم).

٥- «المقنع شرح مختصر الخِرقي». (نشرة: مكتبة الرشد).

٦- «الأصول المجردة على ترتيب القصيدة المجردة شرح القصيدة الحائية» لابن أبي داود. (نشرة: مكتبة دار طيبة دمشق).

* **أسماء كتبه التي ذكرها في كتبه المطبوعة:**

١- «بيان فرق المبتدعين وانقسامهم على اثنين وسبعين فرقة».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»، و«المختار في أصول السُّنَّة».

٢- «جُزء في رُؤية النبي ﷺ لربه بعينيه».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»، و«المختار في أصول السُّنَّة».

٣- «جُزء في أخبار المسيح الدَّجَّال».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة».

٤- «كتاب في ذكر مخازي ومقابح بعض رؤوس الجهمية والمعتزلة».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة».

٥- «كتاب مسألة مُحاسبة الكُفّار والرَّدّ على السَّالمية فيها».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»

٦- «كتاب في الرَّدِّ على المعتزلة في الوعد والوعيد».

ذكره في: «الرَّدِّ على المبتدعة»

٧- «الرَّدّ على السَّالمية».

ذكره في: «المختار في أصول السُّنَّة».

٨- «الرَّدّ على الكرَّاميَّة».

ذكره في: «المختار في أصول السُّنَّة».

٩- «كتاب في السُّنَّة» يشتمل على خمسين بابًا.

ذكره في: «المختار في أصول السُّنَّة».

١٠- «الإنصاف وفضائل الصَّحابة الأشراف».

ذكره في: «الأصول المجردة».

مُعتقده:

الناظر في كتبِ ابن البَنَّاء رَحِمَهُ اللهُ التي بين أيدينا يرى أنه سَارَ فيها على طريقةِ أهل السُّنة والجماعة في الاعتقاد؛ فهو يستدلّ على ما يورده من الاعتقاد بالكتابِ والسُّنَّة وآثار السَّلف الصَّالح، ويتجنَّب الخوض في علمِ الكلام المذموم الذي اشتغل به كثير من الـمتأخِّرين !!

وكثيرًا ما يتعقَّب الفِرق المُخالفة لأهلِ السُّنةِ في الاعتقادِ: كالجهميةِ، والمُعتزلةِ، والأشاعرةِ، والقدريَّةِ، والمُرجئةِ، والخوارجِ وغيرهم.

هذا بالنِّسبةِ لما بينَ أيدينا مِن مُصنفاتِهِ المختصرة في الاعتقاد، وله من الكُتُبِ الكبار في الاعتقاد والسُّنَّة ما لـم نقف عليه.

أقول هذا لِـما جاءَ عن آلِ منده رَحِمَهُمُ اللهُ وغيرهم من رَميه بالتَّمشعُر !!، كما نقل ذلك عنهم الذهبي في «السير» (١٨/ ٣٨٢)، فقال:

ولكن آل منده وغيرهم يقولون في الـشَّيخ - يعني: ابـن البنَّـاء -: (إلّا أنه فيه تَـمشعُر)، نعوذ بالله مِن الشَّرِّ. اهـ

قلت: وآل منده رحمهم الله فيهم حِرص على اتباع الـسُّنَّة والـسَّلف الصّالح، وشِدَّة في الإنكار على من خَالفَ السُّنَّة، أو مَالَ إلى الأشـاعرة أو غيرهم مِن أهل البدع، ولهم المُصنَّفات الكثيرة في ذلك.

والمتأمَّل في هذه التّهمة، ومُقارنتها بما ذُكِرَ في ترجمته يَتبيّن له ما يأتي:

أولًا: الجزم بأن ابن البَنَّاء لم يكن أشعريًّا صِرفًا كحالِ أئمَّة الأشاعرة الذين صنَّفوا في عقائدهم، فهو حنبلي المذهب في الأصول والفُروع، وكُتبه شاهدة على ذلك، وقد أكثر في كتابه «الرَّد على المبتدعة» مِن الرَّدِّ على الأشاعرة في مسائل الاعتقاد.

ثانيًا: إن قولهم: (فيه تَمشعُر)، يُشعر بأمرين:

أ- إما أن يكون له مُوافقة للأشاعرة في بعض المسائل القَليلة.

ب- أو أنه كان يحاول التَّقرُّب إليهم وإلَانَة الجانب معهم، بخلافِ موقف آل منده معهم مِن شِدة الإنكار والرَّدّ عليهم.

وتفصيلُ ذلكَ أن يُقال:

١- إن ابن البَنَّاء من الذين تتلمذوا على القاضي أبي يعلى الحنبلي، وله مصنَّفٌ في «أخبار القاضي أبي يعلى»، وقد دَرَّسَ وصنَّف في المعتقدات في زمانِ شيخه، وكَتَبَ له القاضي خَطّه عليها بالإصابة والاستحسان !!

وأبو يعلى في بابِ الصِّفات من المفوِّضة كما يظهر في كتابه: «إبطال التأويلات»، وقد أشار إلى ذلك ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كثيرٍ مِن كتبِه.

وكونه يستحسن كتبَ تلميذِهِ في الاعتقاد يظهر أنهما من بابٍ واحدٍ.

وأما كلام ابن البنَّاء في كتبِه التي بين أيدينا في أبواب الصِّفات فمُجملٌ.

وكثيرًا ما نراه عند ذِكرِ صِفاتِ الله تعالى ما يَنهى عن تَفسيرِها، والتَّعرض لها، وهذا النَّهي قد يحتمل حَقًّا وبَاطلاً.

فالسَّلف الصَّالح ينهون عن تفسير نصوص صِفات الله تعالى ويُريدون به: النَّهي عن تفسيرِها بتفسيرات الجهمية، كما سيأتي.

وأمّا المتأخِّرون فكثيرٌ منهم يُريدون بهذا النَّهي: ترك التّعرض لمعاني نُصوص الصِّفات، فهي عندهم ألفاظ مُجَرَّدة عن المعاني.

وهو المعروف بعقيدة المفوِّضة في نُصوص الصِّفات.

وكلام ابن البَنَّاء يحتمل هذا وهذا وذلك لعدة أسباب:

١- الموافقة الكبيرة لآراء شيخه القاضي أبي يعلى في مسائل الاعتقاد التي أُخذت عليه؛ كمسألة: (لفظي بالقرآن غير مخلوق)، و(تفسير الفطرة في حديث أبي هريرة بالعهد والميثاق)، و(رُؤية النبي ﷺ لرَبّه بعينيه ليلة المعراج)، و(الحكم على من مات من أطفال المشركين بالنَّارِ)، وغيرها من المسائل التي سيأتي التّنبيه عليها في هذا الكتاب.

٢- قراءة شيخه القاضي أبي يعلى لمُصنفاته، وكتابته عليها بخَطِّه بالإصابة والاستحسان.

٣- استدلاله بما رُوي عن أُمِّ سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في تفسير الاستواء بلفظ يوافق اعتقاد المفوِّضة في الصِّفات.

ولفظه: (الكيف مجهول، والاستواء غير معقول ..).

فرواية هذا الأثر بلفظ: (**والاستواء غير معقول**) !! هو كلام المفوِّضة في الصِّفات؛ لأن المعنى عندهم غير معقول.

وهذه الرِّواية لها معنىً صحيح عند أهل السُّنّة سيأتي بيانه.

والأثر مُخَرَّج في كثيرٍ من كتبِ السُّنَّة بلفظ: (والاستواء غير مجهول)، وهو الموافق لمعتقد أهل السُّنة والجماعة في صفات الله تعالى؛ فإن معانيها عندهم غير مجهولة.

وعند التأمل في هذه الأسباب يمكن أن يقال: إن طلاق ابن البناء النهي عن تفسير نصوص الصِّفات يحمل على قول المفوِّضة كقول شيخه القاضي أبي يعلى.

ولا يخفى أن تفويض الصِّفات مسلك من مسالك الأشاعرة في صفات الله تعالى، فهم دائرون بين التأويل والتفويض.

فلعل هذا ما حمل آل منده عليه، ورميهم له بالتَّمشعُرِ، وله وجه من الصَّواب. والله أعلم.

٢- والسَّبب الآخر في احتمال رمي آل منده له بالتَّمشعُر:

ما ذكره ابن شافع - وهو أحد تلاميذ ابن البَنَّاء -، قال: (لقد رأيتُ له في مجموعاته من المعتقدات ما يُوافق بين مذهبي الشّافعي وأحمد رحمهما الله تعالى، ويقصد به تأليف القلوب واجتماع الكلمة).

قلت: يقصد بمذهب الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في المعتقدات: (مذهب

الأشاعرة)، فقد أُلصق مذهب الأشاعرة بمذهب الشّافعي لكثـرة مـن انتسب إليه من الشّافعية المتأخِّرين، والشَّافعي رَحِمَهُ اللهُ منهم بريء [(١)].

ومن انتسب إلى مـذهب أحمـد رَحِمَهُ اللهُ في المعتقـدات فيقـصدون بـه: مذهب السَّلف.

فما ذكَرَهُ ابن شافعٍ من أن شيخه صنّفَ في المعتقداتِ مَا يوفِّق به بينَ مذهب الأشاعرة ومذهب أهل السُّنة !! يمكن أن يكـون آل منـده قـد وقفـوا عـلى شيءٍ منهـا، أو بلغهـم شيء ممـا فيهـا فـرأوا فيهـا بعـض التَّنازُلات والموافقات في الظّاهر للتَّقريب بين المـذهبين؛ فقـالوا: (فيـه تمشعُر)، ولم يقولوا: (أنه أشـعري)، لـما عُلـم مـن مخالفتـه لكثـيرٍ مـن عقائدهم كما في كتابه: «الرَّدّ على المبتدعة» الذي بين أيدينا. والله أعلم.

الوفاة: تُوفِّيَ سنة: (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) قال الشَّيخ أبـو الحَسن الكرجـي الـشافعي (٥٣٢هــ) رَحِمَهُ اللهُ في كتابِــه «الفـصـول في الأصول عـن الأئمة الفحول»: ولـم يـزل الأئمة الـشافـعية يـأنفون ويـستنكفون أن يُنسبـوا إلى الأشعري، ويتبرَّؤون مما بَنَى الأشـعري مذهبـه عليـه، وينهـون أصـحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه. اهـ «درء التعارض» (٢/ ٩٦).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الاستقامة» (١/ ١٥): الشافعيُّ من أعظم الناسِ ذمًا لأهلِ الكلامِ ولأهل التَّغيير، ونهيًا عن ذلك، وجعلًا له من البدعة الخارجة عن السُّنَّة.

ثم إن كثيرًا من أصحابِهِ عكسوا الأمرَ حتى جعلوا الكلام الـذي ذمَّـه الـشافعي هـو السُّنة وأصول الدِّين الذي يجب اعتقاده وموالاة أهله، وجعلوا موجب الكتابِ والسُّنة الذي مدحه الشَّافعي هو البدعة التي يعاقب أهلها. اهـ

معلومات عن الكتاب:

١- صحة نسبة الكتاب لابن البناء.

لـم ينصّ أحد على ذكر كتـاب «الـرد عـلى المبتدعـة» لابـن البَنَّـاء فـيما اطلعت عليه، وهذا لا يعني أنه ليس من مُصنفاته، فالرجل كان مُكثرًا مـن التّصانيف، والذين ترجموا له لم يستوعبوا ذكر جميع مُصنفاته.

وعند المُقارنة بين هذا الكتاب وكتب ابن البنَّاء التي بين أيـدينا تظهـر كثـير من الدَّلائل والقرائن على صِحّة نسبة هذا الكتاب إليه، ومن ذلك:

١ – الموافقة بين الأحاديث التي سَاقها المصنف بأسانيدها في كتاب «الرَّدِّ على المبتدعة» للأحاديـث المـسندة في كتابيـه: «المختـار في أصـول الـسُّنة»، و«الأصول المجرَّدة».

ومن أمثلة ذلك:

أ- في كتاب «الرد على المبتدعة» (باب التحذير من أهل البـدع) وسـاق حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رقم/ ١١).

وفي كتابـه «الأصـول المجـرَّدة» (ص٣٤) قـال: وأمـا في (ذمِّ البـدع والأهواء)، وساق حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بنفس الإسناد والـمتن.

ب- حديث جرير بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رؤية الله تعالى.

ذكره في «الرد» (١٦٧)، وفي «الأصول المجرَّدة» (١٧).

ج- حديث أبي هريرة ، والبراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ذكره في «الرد» (١٢١)، و(٢٠١).

وذكره في «الأصول المجرَّدة» (٤٦) (٤٩) بنفس الإسناد والمتن.

د- حديث عمرو بن العاص ﷺ، ذكرَه في «الرَّدِّ» (١٩٢) وذكرَهُ في «الأصول المجرَّدة» (٥٤).

وهناك غير هذه الأحاديث، تركتها خشية الإطالة.

٢- الموافقة الكبيرة بين طريقة الاستدلال والتّعليق على الأحاديث في كتابه «الرد على المبتدعة» وبين كتابه «المختار»، و«الأصول المجرَّدة».

٣- الموافقة الكبيرة بين كثير من أقواله في كتاب «الرّد» وبين «المختار في أصول السُّنة»، بل تكاد تكون متوافقة بالحروف.

ومن أمثلة ذلك:

أ- ذكر أئمة أهل البدع وآثار السّلف في التحذير منهم، ذكره في «الرد» (رقم/ ٨٨-٩٣)، وذكره في «المختار» بنفس الترتيب والألفاظ (ص٨٢-٨٣).

ب- كذلك الفِرَق، والتحذير منها، وتكفير بعضها ذكره في «الرد» (٢٨٩)، وذكره بالنّص في «المختار في أصول السُّنة» (ص٩١).

٤- التوافق في ذكر أسماء الكتب التي نصّ على أنه قد أفرد فيها بالتَّأليف. ومن ذلك:

١- كتابه في السالمية، ذكره في «الرد»، وذكره في «المختار في أصول السُّنة» (ص٩٠).

٢- وكتابه في الفرق الثنتين والسَّبعين فِرقة، ذَكره في «الـرد»، وذكـره في «المختار في أصول السُّنَّة» (ص٩١).

وغيرها من الكُتُبِ.

فهذه بعض الأدلة التي تثبت صِحّة نسبة كتاب «الرد على المبتدعة» لابن البَنَّاء. والله أعلم.

٢-الملاحظات على كتاب «الرد على المبتدعة».

١- نسبة بعض الأقوال والروايات للإمام أحمد، وهي غير ثابتة عنه.

٢- اختياره بعض الأقوال والروايات المرجوحة للإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

٣- اختار ابن البنَّاء القول المرجوح عند أهـل الـسُّنة في بعـض المـسائل العقدية الفرعية، كمسألة: الكتابة هي المكتوب، وتفسير الفطرة في حـديث أبي هريرة رضي الله عنه بالعهد والميثاق، والحكم على أطفال المشركين بالنار، ورؤية النبي ﷺ لربه عَزَّ وَجَلَّ بعينيه ليلة المعراج.

وغيرها من المسائل التي سيأتي التنبيه عليها.

٣- وصف المخطوط.

لـم أقف لهذا الكتاب إلّا على نـسخةٍ واحـدةٍ مـن «مخطوطـات دار الكتـب الظّاهرية بدمشق».

ومنها صورة بمكتبة «الجامعة الإسلامية بالمدينة».

وهذه النُّسخة ليس عليها سماعات.

ولم يبتدأ الكتاب بمقدمة يذكُرُ فيها المصنف طريقته في التَّأليف كصنيعه في كتابهِ «المختار في أصول السُّنة»، و«الأصول المجرَّدة» (!!)

والصَّفحات الأولى من المخطوط في أطرافها طَمسٌ، وقد اجتهدت في استدراكه من الكتب الأخرى كما سيأتي.

وعدد اللوحات: (٤٩) لوحة.

في كُلِّ لوحة صفحتان (أ/ ب) ما عدا الصّفحة الأولى والأخيرة.

وعدد الأسطر في كُلِّ صفحة: (١٦) سطرًا.

الخطّ: كُتِبت بخطٍّ واضحٍ مقروء، لكن التَّصحيف والسّقط فيها كثير جدًا كما سترى.

الطبعات السابقة للكتاب:

حقق الكتاب (د/ عبدالمنعم عبدالغفور حيدر قل أسرار)، كرسالة علمية لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الإسلامية عام (١٤١٦هـ).

وقد اطلعت على هذا التحقيق وأفدت منه في تحقيق هذا الكتاب، فجزاه الله خيرًا على ما بذله في تحقيق هذا الكتاب.

منهجي في التحقيق:

١- كتابة الآيات بالرَّسم العثماني، وفي كثيرٍ من الآيات التي كتبت في المخطوط خطأ في الكتابة، فأصلحته من غير الإشارة إليه، وذلك بعد التأكد من الخطأ، وأنه لم يُكتب بقراءة عشرية يحتملها الرَّسم العُثماني.

٢- ضبط النّص، والزيادة جعلتها بين [ ] مما لا بدَّ من زيادته.

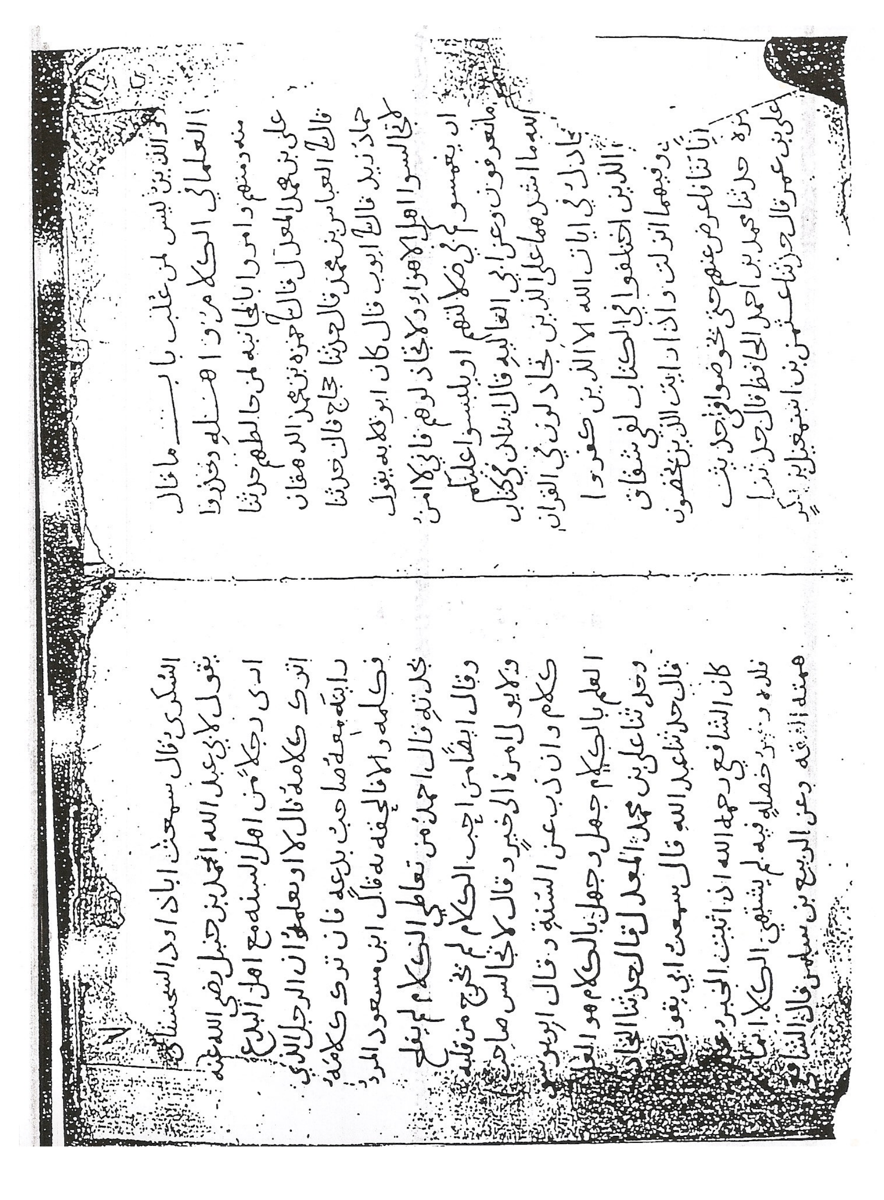
٣- تخريج الأحاديث والآثار، تخريجًا مختصرًا.

٤- التعليق والتنبيه على بعض المسائل بشيء من الاختصار ما أمكن.

٥- التَّرجمة لبعض الأعلام.

٦- الفهارس العامة للكتاب.

صورة المخطوط:



رضي الله عنه لان يلقى العبد الله بكل ذنب
ما خلا الشرك بالله خير له من ان يلقاه
بشيء من الاهواء وعن محمد بن عبد الحكم
قال سمعت الشافعي يقول لو يعلم الناس
ما في الكلام في الاهواء لفروا منه كما يفرون
من الاسد وعن الحسين بن علي قال سمعت
الشافعي يقول حكمي في اصحاب الكلام ان
يضربوا بالجريد ويحملوا على الابل ويطاف
بهم في العشاير والقبايل وينادى عليهم
هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة واخذ
في الكلام وقال يزيد بن هرون وذكر الجهمية
هم والله زنادقة عليهم لعنة الله وقال الفضيل
بن عياض لا تجلس مع صاحب بدعة فاني اخاف
ان تنزل عليك اللعنة وقال ايضا صاحب البدعة
لا تامنه على دينك ولا تشاوره في امرك ولا تجلس
اليه فانه من جلس الى صاحب بدعة ورثه الله

العمى وقال ايضا من زوج ابنته من مبتدع فقد
قطع رحمها وقال ايضا من تبع جنازة مبتدع
لم يزل في سخط الله حتى يرجع وقال الملك
بن انس المزني العلم يقبض العلماء ويورث
الطغيان والاعمش قال ابن هبيرة لا تجالسوا
اهل الاهواء فان مجالستهم تذهب بنور
الايمان من قلوب المومنين وقال الحسن البصري
صاحب البدعة لا يقبل الله له صلاة ولا صياما
ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا
لانه رد على الله بينة محمد صلى الله عليه وسلم
باب الحث على لزوم الجماعة
اخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحفار قال اخبرنا
عثمن بن احمد السماك قال حدثنا جعفر بن محمد
الخياط قال ثنا عبد الصمد بن يزيد الصايغ مردويه
قال سمعت الفضيل بن عياض يقول يعني
في قول النبي صلى الله عليه وسلم الارواح جنود

[illegible] بن [illegible] قال ثنا احمد بن علي
مسلم الابار قال ثنا ابو زياد عبد الرحمن بن نافع
قال ثنا الحسين خالد عبد العزيز بن ابي رواد عن
نافع عن بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من اعرض بوجهه عن صاحب بدعة بغضا
له في الله ملأ الله قلبه غنى وايمانا ومن انتهر
صاحب بدعة امنه الله يوم الفزع الاكبر ومن سلم
على صاحب بدعة ولقيه بالبشر واستقبله بما يسره
فقد استخف بما انزل على محمد عليه السلام
صفة البدع اخبرنا
هلال بن محمد بن جعفر الحفار
ثنا احمد بن سلمان النجاد قال
بن ملاعب قال ثنا ثابت بن محمد الزاهد
ثنا سفين الثوري عن عبد الرحمن زياد
عن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن عمرو
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان اهل الكتابين افترقوا في دينهم على اثنين
وسبعين ملة يعني الاهواء وانها كلها في النار وان هذه
الامة ستفترق على ثلث وسبعين ملة يعني الاهواء
وكلها في النار الا واحدة وهي الجماعة واخبرنا
ابو الفتح قال ثنا النجاد قال حدثنا ابو بكر عبد الله بن
سلمان بن الاشعث السجستاني قال حدثنا المسيب
بن واضح قال سمعت يوسف بن اسباط يقول
اصول البدع اربعة الروافض والخوارج
والقدرية والمرجية ثم تتشعب كل فرقة ثماني
عشرة طايفة فذلك اثنان وسبعون فرقة
والثالثة والسبعون الجماعة التي قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انها الناجية وقد شرحت
في كتاب مفرد باب النهي عن الجدال والخصومة
اخبرنا هلال بن محمد بن جعفر الحفار قال اخبرنا
ابو جعفر محمد بن عمرو بن البختري قال ثنا احمد
بن ملاعب بن حيان المخزومي قال حدثنا ابو الوليد


نص
الكتاب
المحقق

[١- باب

فضل أهل الحديث]

١- [قال رسولُ الله ﷺ]: «ولا تزَالُ عِصَابةٌ مِن المُسلمين [يُقَاتِلون على الحقِّ] ظاهِرِينَ على مَن ناوأهم إلى يومِ [القِيامَةِ]» (١).

٢- [قال الإمامُ أحمدُ] في روايةِ الفَضل بن زيادٍ: إن [لـم يكونـوا أصـحابَ] الحدِيثِ فلا أدرِي مَن هُم ؟ (٢).

---

(١) رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (٤٩٩٤) من حديث مُعاوية رضي الله عنه، واللفظ له.
وفي لفظٍ عند مسلم (٤٩٩٣) عن عُميرَ بن هانئٍ قال: سمعتُ مُعاوية ﷺ على المنبر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزالُ طائِفَةٌ مِن أُمَّتي قائِمَةً بأمرِ الله لا يَضُرُّهم مَن خذلَهُم أو خالفَهُم حتَّى يأتي أَمرُ الله وهُم ظاهِرُون على الناسِ».
قال محمد بن علي الطائي (٥٥٥هـ) في «الأربعين» (ص١٧٥): نُقل عن الجمِّ الغفير، والعدد الكثير مِن عُلماءِ الأُمَّة، وأعيان الأئمَّة، مثل: عبدالله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، ويزيد بن هارون، وإبراهيم بن الحسين ديزيل الهمذاني أن المراد بالطائفة المذكورة في الحديث هم: أصحاب الحديثِ، وأهل الآثار، الذين نهجوا الدِّين القويم، وسلكوا الطريق المستقيم، فتمسكوا بالسَّبيل الأقوم، والمنهج الأرشد، فشيَّدوا أعلامها، ونشروا أحكامها، ولم يخافوا في الله لومة لائم، وجعلوا المعقول تبعًا للمنقول في الشرائع والأحكام، والحلال والحرام. اهـ

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤٣).
وهذا القول ثابت عن أحمد، وابن المبارك، ويزيد بن هارون، وأحمد بن سِنان، وعلي ابن المديني، والبخاري وغيرهم رحمهم الله تعالى، أخرجها عنهم الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (باب قوله لا تزال طائفة من أُمتي على الحقِّ ..).
والمراد بأهل الحديث؛ ما ذكره ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٥): =

٣- وقـ[ـال أحمدُ في رواية نُعيم] بن طَريف: في حديثِ النبي صلى [الله عليه وسلم: «**لا يَزالُ اللهُ] يَغرِسُ في هذا الدِّينِ غَرْسـًا**» [(١)].

[قال: هم أصحَابُ الحدِيثِ] الأبدَالُ [(٢)]

ونحن لا نعني بـ(أهل الحديث): المقتصرين على سماعه، أو كتابته، أو روايته؛ بل نعني بهم: كلّ من كان أحقّ بحفظه، ومعرفته، وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهرًا .. إلخ. وانظر: «فصول من الانتصار لأصحاب الحديث» للسَّمعاني، و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب، و«الآداب الشرعية» (١/ ٢١١) لابن مفلح.

(١) رواه أحمد (١٧٧٨٧)، وابن ماجه (٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٦).
وقال البوصيري في «مصباح الزُّجاجة» (٤): إسناده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (٢/ ٤٩٧)؛ ولكن ليس فيه ذكر الأبدال.
وروى الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٠١) عن عُمر القافلاني أنه سَمِعَ أحمد يقول: إن لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال فمن يكون ؟
وذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١١١) في ترجمة القافلاني.
وذكره عن أحمد: أبو الفتح المقدسي في «مختصر الحجة على تارك الحجة» (١٠٠).
وفي «شرف أصحاب الحديث» (١٠٠) قال صالح بن محمد الرازي، وسأله رجل فقال: إذا لم يكن أصحاب الحديث هم الأبدال فلا أدري من الأبدال. وقال: هذا كلام يزيد بن هارون، ذكره عن سفيان الثوري.
وانظر: «شرف أصحاب الحديث» (من قال: إن الأبدال والأولياء أصحاب الحديث).
«**تنبيه**»: لفظ (الأبدال) قد استخدمه بعض السَّلف الأوائل، بل قد روى الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في مسنده حديثين مرفوعين فيه، برقم: (٨٩٦) و(٢٢٧٥١).
وهناك غيرها من الأحاديث المروية في كتب الحديث، ولا يصح منها شيء.
أما استخدام السَّلف لهذه اللفظة فهو كثير؛ فانظر على سبيل المثال في:
سنن أبي داود (٢٩٩٠)، وابن ماجه (٣٣٤٨)، و«السُّنة» لعبدالله بن أحمد (٥٨٣).
قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «جامع الرسائل» (المجموعة الثانية) (٣/ ٦٧): وأما لفظ =

٤- **أخبرنا** أبو الفتـ[ـح محمد بن أحمد الحافظ] رَحِمَهُ اللهُ، قال: حدثنا أحمد [بن جعفر ابن سلم، قال:] حدثنا يحيى بن عبد الباقي، قال: [سمعت النَّضر بن سَلمة] شَاذان يقول: قال مُؤمَّـ[ـل بن إسماعيل: سمعتُ الفُضيلَ] ابن عِيـاض يقول: إذا نظرتُ [إلى رَجُلٍ مِن أهلِ السُّنة] كـأني أنظـرُ إلى رجـلٍ مِـن أصحَابِ [رسولِ الله ﷺ][(١)].

(الأبدال) فقد جاء ذكره في كلام كثير من السَّلف: فلان كان يُعد مـن الأبـدال .. وقـد فُسِّرَ بثلاث معانٍ:

١- سموا أبدالًا لأنهم أبدالٌ عن الأنبياء، وهذا المعنى صحيح.

٢- وقيل: سموا أبدالًا؛ لأنه كلما مات رجلٌ أبدل الله مكأنه رجلا. وهذا لا يصح.

٣- وقد قيل في معنى الأبدال: إنهم بدلوا سيئاتهم حسنات، وهذا معنى التائبين.

وزعم بعضُهم أن البدل إذا غاب عن مكأنه أُبدِل بصورةٍ على مثاله. وهذا باطل، ولم يكـن السَّلف يعنون بالبدل هذا المعنى، ولا يجعلون ذلك لازمًا لمن يسمونه بهذا الاسم. اهـ

وقال في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٧): وأما أهل العلم فكانوا يقولون: هم (الأبدال)؛ لأنهم أبدال الأنبياء، وقائمون مقامهم حقيقة، ليسوا من المُعدمين الذين لا يعـرف لهـم حقيقة، كُل منهم يقوم مقام الأنبيـاء في القـدرِ الـذي نـابَ عـنهم فيـه: هـذا في العلـمِ والمقالِ، وهذا في العبادةِ والحالِ، وهذا في الأمرين جميعًا. اهـ

وقال أيضًا في «منهاج السُّنة» (١/ ٩٣): فجميـع هـذه الألفـاظ، لفـظ: (الغـوث)، و(القطب)، و(الأوتاد)، و(النجباء) وغيرها لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معـروف أنه تكلَّم بشيء منها، ولا أصحابه؛ ولكن لفـظ: (الأبـدال) تكلَّـم بـه بعـض الـسَّلف، ويروى فيه عن النبي ﷺ حديث ضعيف. اهـ

(١) ذكره البربهاري في «شرح السُّنة» (١٨٥) عـن الفُـضيل، وزاد فيـه: وإذا رأيـت رجـلًا مِن أهل البدع؛ فكأنما أرى رجلًا من المنافقين.

ورواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٦)، بنفسِ الإسناد، ومنه أتممت الطَّمس الـذي في الأصل؛ ولكن لفظه: إذا نظرتُ إلى رَجُلٍ من أصحابِ أهل البيتِ !، كأني نظـرت =

٢- باب

وصف السُّنة وكيفيتها

٥- **حدثنا** محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا أحمد بن جعفر بن سَلم، قال: حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، [قال:حدثني أبي، قال: حدثنا موسى بن داود، عن ابن المبارك، عن مَعمر [٢/أ]، عن علي بن] زيد بن جُدعَان، عن أبي نَضْرة[١]، عن [عِمرَان بن] حُصين ﷺ: أهم كانوا يَتذاكرون الحديثَ، فقال رجلٌ: دَعونا مِن هذا، وجيئونا[٢] بكتابِ الله.

فقال له عِمران: إنك أحمقُ؛ أتجدُ في كِتَابِ الله [الصَّلاةَ مُفسَّرةً؟] أتَجدُ في كتابِ الله الصِّيامَ [مُفسَّرًا؟ القرآنُ] أحكَمَ ذلك، والسُّنَّةُ تُفسِّرُه[٣].

إلى رَجُلٍ من [أصحابِ] رسول الله ﷺ.

وروي عن الشافعي رَحِمَهُ اللهُ الشَّطر الأوّل منه، ولفظه: إذا رأيت رجلًا مِن أصحاب الحديث فكأني رأيت النبي ﷺ حَيًّا.

رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٩)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٨٥).

قلت: هذا في النظر إلى أهل الحديث والسنة، أما النظر إلى أهل البدع، فآثار السلف في النهي عنه كثيرة، ومن ذلك ما أخرجه ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (١٢٥و١٨٥).

قال يوسفُ بن أسباط: النَّظرُ إلى صاحِبِ بدعةٍ؛ يُطفئ نورَ الحقِّ مِن القلب.

وقال الفُضيلُ: نظرُ المؤمنِ إلى المؤمنِ جلاءُ القلبِ، ونظرُ الرَّجُلِ إلى صاحِبِ البدعةِ يورثه العمى. - يعني: في قلبه -.

(١) في الأصل: (نظرة).

(٢) في الأصل: (جيبونا). وما أثبته من مصادر الأثر الأخرى.

(٣) ذكره المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (١٥)، ومنه أتممت الطمس الذي في الأصل. =

٦- **حدثنا** ...... نا محمد بن عبدالله النيسابوري ...... أبو الحسن علي بن أحمد البوسنجي ..... قال: السُّنن سِتٌّ:

سُنةٌ لله تعالى، [وسُنةٌ لرسولِه ﷺ]، وسُنةٌ لأبي بكرٍ وعُمرَ، وسُنَّةٌ [لخلفائِه، وَسُـ]ـنةٌ للصحابَةِ، وسُنةٌ لِجميعِ المؤمنين؛

[أما السُّنةُ التـ]ـي مِن] الله ﷻ فقولـه: ﴿ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦٢]، وهي فَرِيضة.

والسُّنةُ التي لرسولِ الله ﷺ فقوله: «**مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فلَيسَ مِنِّي**»[1].

وأما التي لأبي بكرٍ وعُمرَ رضي الله عنهما، فقوله: «**اقتَدُوا** [٢/ب] **باللَّذَينِ**[2] **مِن بَعدِي**»[3].

والأثر رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٧٤)، والآجري في «الشريعة» (٩٨)، والهروي في «ذم الكلام» (٢٥٢). وانظر تعليقي عليه في «الإبانة الصُّغرى» (٧٢).

وفي إسناده: ابن جُدعان، وقد تُوبع، فقد أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٠٩) من طريق عُقبة بن خالد الشني، ثنا الحسن، قال: بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ .. وذكر الأثر. وفيه: قال الرجل: أحييتني أحياك الله. قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتّى صار من فُقهاء المسلمين.

قال الحاكم: عقبة بن خالد الشني من ثقات البصريين وعُبادهم، وهو عزيز الحديث يجمع حديثه فلا يبلغ تمام العشرة. اهـ

(١) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصل: (بالذين).

(٣) روي من حديث: حذيفة، وابن مسعود، وأنس، وأبي الدرداء رضي الله عنهم.

انظر: مسند أحمد (٢٣٢٤٥ و ٢٣٢٧٦ و ٢٣٣٨٦)، والترمذي (٣٦٦٢ و٣٨٠٥)، =

وأما التي للخُلفـ[ـاءِ فقوله ﷺ: «**علَيكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ] الخُلَفَاءِ الراشِدِينَ المهدِيِّينَ مِن [بَعدِي**»[(١)].

وأما التي] لجميع الصَّحابةِ [رضي اللهُ عَنهم]؛ فقولـه: «**أصحابي كالنجومِ، فبِأيِّهِم اقتَدَيتُم اهتَدَيتم**»[(٢)].

وابن ماجه (٩٧)، والحُميدي (٤٤٩)، و«شرح السُّنة» للبغوي (١٤/ ١٠١) وغيرهم.
وهو حديث صحيح، قال العقيلي: وهو يروى عن حذيفة بأسانيد جياد تثبت
وقال الترمذي: حديث حسن.
وقال الجوزجاني في «الأباطيل» (١٤١): حديث صحيح.
وصححه: ابن حبان (٦٩٠٢)، والحاكم (٣/ ٧٥)، وقال: هذا حديث من أجلّ ما روي في فضائل الشيخين ... ووافقه الذهبي.
وروى مسلم (١٥٠٧) من حديث أبي قتادة ﷺ في حديثه الطويل وفيه: «**فإن يُطِيعُوا أبا بكرٍ وعُمَرَ؛ يَرشُدُوا**».

(١) رواه أحمد (١٧١٤٢و ١٧١٤٥)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٣٤و٤٣٠) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.
والحديث صححه: الترمذي، وابن حبان (٥)، والحاكم (١/ ٩٥-٩٧).
قال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الأربعين» (ص ١٠٧): في هذا الحديث علوم كثيرة يحتاج إلى علمها جميع المسلمين ولا يسعهم جهلة..
ومنها: أنه أعلمهم أن سيكون اختلاف كثير بين الناس، فأمرهم بلزوم سُنته، وسنة أصحابه الخلفاء الراشين المهديين، وحثَّهم على أن يتمسكوا بها التَّمسك الشديد مثلما يعضّ الإنسان بأضراسه على الشيء يريد أن لا يفلت منه.
فواجب على كل مسلم أن يتبع سنن رسول الله ﷺ، ولا يعملوا شيئًا إلَّا بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين بعده؛ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم أجمعين.
وكذا لا يخرج عن قول صحابته رحمة الله عليهم فأنه يرشد إن شاء الله تعالى. اهـ
(٢) رواه عبد بن حُميد (٧٨٣)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٧٦)، والآجري في =

وأما التي لِـجَميعِ المؤمنين فقوله: «**مَن سَنَّ في الإِسلاَمِ سُنةً حسنةً فله أَجرُهَا وأَجرُ مَن عَمِلَ بها**» (١).

«الشريعة» (١١٦٧)، والبيهقي في «المدخل» (١٥١-١٥٣)، وقال: (هذا حديث متنه مشهور، وأسانيده ضعيفة، لم يثبت في هذا إسناد).

وضعفه: أبو بكر البزار، وابن كثير. وغيرهم.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: الاتباع: أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ، وعن أصحابه، ثُم هو من بعدُ في التابعين مُخير. «مسائل أبي داود» (١٧٨٩).

وقال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة» عند ذكره لهذا الحديث (٤/ ١٦٩١):

فلو فعل إنسان فعلًا كان له فيه قدوة بأحد من أصحاب رسول الله ﷺ، كان على الطريق المستقيم، ومن فعل فعلًا يُخالف فيه الصَّحابة فنعوذ بالله منه، ما أسوأ حاله.

وقال: .. وإذا اختلفوا في باب من العلم فقال بعضهم: حلال، وقال الآخر: حرام، نظر: أي القولين أشبه بكتاب الله ﷻ، وسُنة رسول الله ﷺ، وسأل العلماء عن ذلك إذا قَصُرَ علمه، فأخذ به، ولم يخرج عن قول بعضهم. اهـ

وانظر إلى تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٢١) على قول ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ:

ثم الترحُّمُ على جميعِ أصحابهِ ﷺ: صغيرهم وكبيرهم، وأوَّلِهم وآخرِهم، وذكرُ محاسنِهم، ونشرُ فضائِلِهم، والاقتداءُ بهديهِم، والاقتِفاءُ لآثارِهم، وأنَّ الحقَّ في كلِّ ما قالوه، والصَّوابَ فيما عمِلوه. اهـ

(١) رواه مسلم (٢٣١٤) من حديث جرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه.

٣- باب

التحذير مِن البدَع

٧- **أخبرنا** أبو الـ[ـقاسم] عُبيدالله بن عمر بن البَقَّال المغربي ابن إسـ[ـماعيل]، قال[١]: حدثنا ابن [أبي] أويس، قال: حدثني كثير ابن عبد الله [٢]، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول: «**مَن [أحيا سُنَّةً مِن] سُنَّتي قد أُمِيتَت بَعدِي، فإن له مَن [الأجرِ مِثلَ أَجرِ] مَن عَمِلَ بها مِن الناسِ لا ينقُصُ ذلك [مِن أجُورِ] الناس شيئًا.**

ومَنِ ابتدعَ بدعَةً لا يَرضاها اللهُ ورَ[سُولُه]، كان عليه مِثلُ إثمِ مَن عَمِلَ بها مِنَ النَّاس، لا ينقُصُ ذلك مِن آثامِ الناسِ شيئًا» [٣].

---

(١) توفي ابن البقال سنة: (٤١٥هـ). وتوفي ابن أبي أويس سنة: (٢٢٦)، فبينهما زمن طويل لا يمكن معه اللقاء، فهناك سقط وقع في الاسناد.

انظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٣١٠)، و«تاريخ بغداد» (١٠/ ٣٨٢)، و«السير» (١٠/ ٣١٠).

(٢) ابن عَمرو بن عوف المُزَني.

(٣) رواه الترمذي (٢٦٧٧)، وابن ماجه (٢٠٩) و(٢١٠)، وابن وضاح في «ما جاء في البدع» (٩٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٠٦)، وقال: هذا حديث لا يصح، والمتهم به كثير بن عبدالله. قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وضرب على حديثه في «المسند»، ولم يحدث به .. وقال الشّافعي: هو ركن من أركان الكذب .. اهـ.

قلت: ولمتن الحديث شواهد كثيرة صحيحة، منها ما رواه مسلم في «صحيحه» (٢٣١٤) من حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**مَن دعا إلى هُدًى كان لهُ مِنَ الأَجرِ مِثلُ أُجُورِ مَن تَبِعَه لا يَنقُصُ ذلك مِن أُجورِهِم شيئًا، ومَن دعا إلى ضَلالةٍ كان عليهِ مِن الإثمِ مِثلُ آثامِ مَن تَبِعَهُ، لا يَنقُصُ ذلك مِن آثامِهِم شيئًا**».

٨- **حدثنا** محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا أحمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن عُثمان، قال: ثنا أحمد [٣/أ] .. ثنا محمد بن عبدالعزيز التَّيمي، عن [العَلاءِ ابن المسـ]ـيّب، عن أبيه، قال: قال عبدُالله بن مَسعود [رضي الله عنه: اتبِعوا ولا تَبتـ]ـدِعوا فقد كفيتُم، وكلّ بدعةٍ ضلالَةٍ (١).

٩- [**وقال** ابن مسعودٍ رضي الله عنه] : القصدُ في السُّنَّةِ، خَيرٌ مِن الاجتِهَادِ في [البِدعَةِ] (٢).

---

(١) رواه أحمد في «الزهد» (٨٩٤)، والدارمي في «السُّنن» (٢١١)، وابن وضاح في «ما جاء البدع» (١٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٧٢)، كلهم من طريق: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي عبد الرحمن السُّلمي عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ورواه أبو خيثمة في «العلم» (٥٤) بإسناد آخر صحيح.

(٢) رواه الدارمي في «سننه» (٢٢٣)، ومحمد بن نصر في «السُّنة» (٨٩)، والحاكم (١/ ١٠٣). وصححه الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢١٣).

وقد روي هذا المعنى مرفوعًا إلى النبي ﷺ ومن ذلك:

ما رواه معمر في «جامعه» (٢٠٥٦٨/ مصنف عبد الرزاق)، والمروزي في «السُّنة» (٧٦)، وابن أبي زمنين في «أصول السُّنة» (٣) عن الحسن البصري، عن النبي ﷺ: «**عمل قليل في سُنَّة، خيرٌ من عملٍ كثير في بدعة**..». وهو مراسيل الحسن البصري، وهي ضعيفة عند أهل العلم.

وأخرج الرافعي في «التدوين في أخبار قزوين» (١/ ٢٥٧) بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «**عَمَلٌ قَليل في سُنَّةٍ، خيرٌ مِن عَمَلٍ كَثيرٍ في بِدعَةٍ**». وهو حديث ضعيف. في إسناده: يحيى بن عبيدالله بن موهب عن أبيه. قال الإمام أحمد: يحيى ابن عبيد الله أحاديثه مناكير، لا يعرف هو، ولا أبوه. «الكامل في الرجال» (٧/ ٢٠٢).

أما المروي عن السَّلف بهذا اللفظ فهو كثير. ومن ذلك:

عن أبي الدرداء رضي الله عنه. في «السُّنة» لمحمد بن نصر (١٠٠)، واللالكائي (١١٥).

ومطر الوراق رحمه الله، في «الحلية» (٣/ ٧٦).

=

١٠- أخبرنا أبو[١] علي الحسن بن أحمد البَزَّاز، قال: حدثنا أبو نصر أحمد بن نصر ابن محمد بن [إشـ]ـكاب الزّعفراني البخاري، قال: حدثنا الحسين[٢] [بـن محمد بن موسى القُمِّي]، قال: حدثنا عبدالرحيم بن حبيب، قال: حدثنا [إسماعيل بن يحيى بن] عُبيدالله التَّيمي، قال: حدثنا سُفيان، [عن لَيث]، عن طاووس، عن ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أَدَّى حديثًا [إلى أُمَّتِي، لِتُقامَ] به سُنةٌ، أَو تُثلمَ به بدعةٌ؛ فلَهُ الجنةُ**»[٣].

وعن الحسن البصري رحمه الله، في «شعب الإيمان» (٩٥٢٣).

(١) في الأصل: (ابن)، والتصويب من «المختار في أصول السُّنة» (٥٤).

(٢) في الأصل: (الحسن)، والتصويب والزيادات من كتاب «شرف أصحاب الحديث».

(٣) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٤٤)، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٥٦)، والرافعي في «أخبار قزوين» (٢/ ١٣٣)، وابن شاذان في «مشيخته الصُّغرى» (٤٦).
وفي إسناده: إسماعيل بن يحيى؛ مُجمع على تركه . «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٥٣).
والمعنى صحيح، وشواهده في السُّنة وكلام السلف كثيرة، ومن ذلك:
عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**نضر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمع، فرب مبلغ أوعى من سامع**».
رواه الترمذي (٢٦٥٧)، وقال: حديث حسن صحيح

٤- باب

التحذير من أهل البدع

١١- حدثنا [علي] بن محمد بن المُعَدِّل، قال: أنبا عثمان بن أحمد بن السَّماك، قال: حدثنا إبراهيم بن دَنُّوقا، قال: ثنا محمد بن مُصَفَّى، قال: ثنا بَقية بن الوليد، قال: ثنا شُعبة، [٣/ ب] عن مُجالد، عن الشعبي، عن شُريح [القَاضي، عن عُمرَ] بن الخطَّاب رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال لعائشةَ [رضي الله عنها]: «﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾ [الأنعام: ١٥٩]

إنهم أصحابُ البِدَعِ، وأصحابُ الأهواء، وأصحابُ الضَّلالَةِ مِن هذه الأُمَّةِ، فاحذرِيهم يا عائشة، إن لكلِّ صَاحِبِ ذنبٍ توبةً غيرَ أصحَابِ البِدَعِ ليسَ لهم تَوبَةٌ، أنا منهم بَرِيءٌ، وهم مِنِّي بَرَاءٌ» [(١)].

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤ و ٣٨)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٥/ ١٤٣٠) (٨١٥٧)، والطبراني في «الصَّغير» (٥٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٣٨)، وقال: غريب. وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٠٩).

قلت: أعل هذا الحديث بتدليس بقية بن الوليد في بعض رواياته، لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية فأمن من تدليسه.

وتبقى علة الحديث في الشك الوارد في رواية ابن أبي عاصم في «السُّنة» في سماع بقية عن شعبة، أو عن غيره. وكذلك في مجالد بن سعيد في قبول رواياته كلام كثير.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٩/ ٢٥): وهذا حديث ضعيف غريب، رواه محمد ابن مصفى، عن بقية، عن شعبة أو غيره، عن مجالد، عن الشعبي، وإنما تفرد به بقية بن الوليد من هذا الوجه وفيه علة أيضًا. اهـ

وللحديث شاهد من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، رواه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٨/ ١٠٥)، والطبراني في «الأوسط» (١/ ٢٠٧/ ح٦٦٤)، ولفظه: «هم =

١٢- **أخبرنا** هلال بن محمد الحَفَّار، قال: حدثنا ابن السَّمَّاك، قال: أنبا إسحاق بن يعقوب العَطَّار، قال: ثنا عِماد بن نَصر، قال: أخبرني بقيَّة بن الوليد، عن أبي عبد الرحمن القُرشي، عن أبي [غالب، عن أبي] أُمَامة [ﷺ] قال: قال رسول الله ﷺ: «**أصحابُ البدعِ كلابُ النارِ**»[(١)].

أهل البدع وأهل الشُّبهات، وأهل الضَّلالة من هذه الأُمّة».

والحديث ضعّفه: الدارقطني في «العلل» (٨/ ٣٢١)، وابن كثير في «التفسير» (٣/ ٣٧٧).

وأما متن الحديث فقد ثبت ما يشهد لمتنه:

١- تحذير النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها فهو ثابت عند البخاري (٤٥٤٧):

عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ .. الآية [آل عمران:٧] قالت: قال ﷺ: «**فإذا رأيتِ الذِينَ يتَّبِعُون ما تشابَهَ منه فأولئكِ الذِينَ سَمَّى الله فاحذَرُوهُم**».

٢- ليس لصاحب البدعة توبة.

فقد ثبت من حديث أنس رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «**إن اللهَ احتَجزَ التَّوبةَ عَن صَاحبِ كُلِّ بِدعَةٍ**».

رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٣٧)، والطبراني في «الأوسط» (٤٢٠٢).

والحديث صححه جماعة. انظر: «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٨٩)، و«الترغيب» (١/ ٤٥).

قال المروذي: سُئل أحمد عما ورد عن النبي ﷺ: - وذكر الحديث - أيش معناه ؟

فقال أحمد: لا يُوفّق ولا ييسَّر صاحب بدعة لتوبة. «بدائع الفوائد» (٤/ ١٣٨٧).

٣- البراءة من أهل البدع والأهواء.

فإجماع السَّلف على ذلك، ومن ذلك: قال ابن عمر رضي الله عنهما في أهل القدر: فإذا لقِيتَ أُولئِكَ فأخبِرهُم أنِّي برِيءٌ منهُم، وأنَّهُم برآءُ منِّي. رواه مسلم (١).

(١) رواه أبو حاتم الخزاعي في «جُزئه» (ذكره في «التدوين في أخبار قزوين» (٢/ ٤٥٨) بإسناده عن بقية، عن أبي عبدالرحمن به)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٦٢)، وإسناده ضعيف. وذكره ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (٣٠) بغير إسناد. =

١٣- **أخبرنا** علي بن [محمد المُعَدِّل]، قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عَمرو ابن البَختري، [قال: ثنا] محمد بن عبدالملك الدَّقيقي، قال: حدثنا هشام بن عُروة، ورواه [(١)] عن غيره قال: مَن وقَّرَ صاحِبَ بِدعَةٍ فقد أعانَ على هَدمِ الإسلامِ [(٢)].

والحديث محفوظ من حديث أبي أُمامة رضي الله عنه، قال: عن النبي ﷺ قال: «**الخوارجُ كِلابُ النار**»، كما قال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ٢٦٨).

وروي كذلك من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه؛ كما سيأتي برقم (٨٤).

قلت: وأهل البدع كلهم خوارج كما قال سلام بن أبي مطيع: كان أيوب يُسمّي أصحاب البدع كلهم خوارج، ويقول: إن الخوارج اختلفوا في الاسم، واجتمعوا على السَّيف. «القدر» للفريابي (٣٧٥). وانظر تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٠).

(١) في الأصل: (ورووه).

(٢) لم أقف عليه من قول هشام بن عُروة رحمه الله.

وإنما هو عن هشام بن عُروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ.

رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٧٧٢)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٢٤)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٤٠).

وقد رُوي كذلك عن رسول الله ﷺ من حديث: مُعاذ، وعبدالله بن بُسْر، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس رضي الله عنهم.

ورُوي مُرسلًا: عن إبراهيم بن ميسرة رحمه الله.

ورُوي موقوفًا: عن ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم.

وأما من رُوي عنهم من التابعين ومن بعدهم فهو كثير مشتهر، ومنهم:

إبراهيم بن ميسرة، والأوزاعي، وابن عُيينة، وإبراهيم بن أدهم، وأبو إسحاق الهمداني، والحسن البصري، وأبو حنيفة اليمامي، والفُضيل، ومحمد بن مسلم.

وفي «جمع الجيوش والدَّساكر» لابن عبدالهادي (ص ٣٦) بإسناده عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**مَن مشى إلى صَاحبِ بدعةٍ ليُوقّرهُ فقد أعانَ على هَدمِ** =

١٤- **حدثنا** محمد بن أحمد الحافظ [٤/أ]، قال: ثنا [أحمد بن جعـ]ـفر بن سَلم، قال: ثنا أحمد بن علي [بن] مُسلم الأَبَّار [1]، قال: ثنا أبو زياد عبدالرحمن بن نَافع، ثنا الحُسين [بن] خالد، [عن] عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن نَافع، عن ابن عُمر [رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا] قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أعـرَضَ بوجهِـه عـن صـاحِبِ بدعةٍ بُغضًا له في الله؛ ملأ الله قلبَه غِنىً [2] وإيمـانًا.**

ومَن انتهرَ صاحِبَ بدعةٍ؛ أمَّنَه الله يَومَ الفزعِ الأكبَرِ.

الإسلام».

قال يوسف بن عبدالهادي: إسناد جيد، وروي من طرق عديدة مُرسلًا عـن إبـراهيم ابن ميسرة، ومحمد بن مسلم، وابن عُيينة، وغيرهـم. اهـ

قال الألباني في «تخريج المشكاة» (١/ ٦٦): وقد روي موصولًا ومرفوعًـا مـن طـرق كثيرة يطول الكلام بإيرادها، وقد يرتقي الحديث بمجموعها إلى درجة الحسن. اهـ

وقد حكم عليه في «الضَّعيفة» (١٨٦٢) بالـضعف، وتَعقّبـه الـشيخ عبـدالله الـدويش في «تنبيه القارئ لتقوية ما ضعفه الألباني» (ص١٧٣) فقال: هذا فيه نظر، بل هو حسن .. اهـ

ثم ذكر من خَرَّجه، وتكلم على بعض أسانيده.

انظـــر: «الـــشريعة» (٢٠٣٩-٢٠٤٣)، و«الأوســـط» (٦٧٧٢)، و«الكبـــير» (٢٠/ ٩٦/ ١٨٨) كلاهمـا للطـبراني، و«الكامـل» لابـن عـدي (٢/ ٦٥ و ٣٢٤)، و«المجروحين» لابن حبـان (١/ ٢٣٥)، و«الموضـوعات» لابـن الجـوزي (١/ ٢٧٠)، و«ذم الكلام» للهروي (٩٣٥ - ٩٤٦)، و«الحليـة» (٥/ ٢١٨) و(٦/ ٩٧)، و«البـدع» لابن وضاح (١٣٠)، و«اللآلِىء المصنوعة» (١/ ٢٣٢)، واللالكائي (٢٧٣)، و«القدر» للفريابي (٣٨١)، و«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٣١)، و«تاريخ دمـشق» (١٤/ ٤-٦) و(٤٨/ ٣٤٨)، و(٢٦/ ٤٥٦).

(١) في الأصل: (أبار).

(٢) كذا في الأصل وفي «الأصول المجردة» (٦٩)، وعند من خرجه: (أمنًا).

ومَن سَلَّمَ على صاحبِ بدعةٍ ولقِيَه بالبِشر[١] واستقبلَه بما يَسُرّ؛ [فقد] استَخَفَّ بما أُنزِلَ على مُحمدٍ عليه [الصَّلاة] والسَّلام»[٢].

---

(١) في الأصل: (بيسر)، والتصويب من «الأصول المجردة» (٦٩).

(٢) رواه ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٦٩)، والتصويب والزيادات منه.

والحديث رواه أبو نُعيم في «الحلية» (٨/ ٢٠٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١/ ٣١٨) (٥٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٧٠)، وقال: فيه عبدالعزيز ابن أبي روّاد؛ قال ابن حبان: كان يُحدّث على التوهم والحسبان فسقطَ الاحتجاج به.اهـ

قال أبو نصر السِّجزي: هذا حديث غريب المتن والإسناد.

وانظر: «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٢٣١).

وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ٤٧١): سنده ضعيف.

وروي نحوه عن الفُضيل بن عياض كما في «شرح السُّنة» للبربهاري (ص ٨٨٤-٨٨٥) وهو ضمن كتابي «عقائد ورسائل أهل السنة والأثر» عقيدة رقم (٤٩).

وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٣٤٦) عن هذا الحديث، فقال: هذا الكلام معروف عن الفُضيل بن عياض. اهـ

قلت: ما يشهد لمعنى هذا الكلام من آثار السلف الصالح كثير جدا، وقد خرجتها في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة القسم الأول منه.

٥- بـاب

صفـة البـدع

١٥- **أخبرنا** [أبو الفتح] هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار، قال: أخبرنا أحمـد بـن سَلمان النَّجَّاد، قال: ثنا [أحمد] بن مُلاعِب، قال: ثنا ثابت ابن محمد الزَّاهد، قال: ثنا سفيان الثَّوري، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبدالله بن يزيـد (١)، عن عبدالله بن عَمرو [رضي الله عنهما] قـال: قـال رسـول الله ﷺ [٤/ب]: «**إن أَهلَ الكِتابينِ افتَرَقُوا في دينِهم على اثِنتَينِ وسبعِينَ مِلَّةً، وإن هـذه الأُمَّـة ستَفتَرِقُ على ثلاثٍ وسبعِينَ مِلَّةً، - يعني: الأهواء -، وكلها في النارِ إلَّا واحِدَةً؛ وهي الجمـاعَة**» (٢).

(١) في الأصل: (زيد)، والصواب ما أثبته. انظر: ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣١٦).

(٢) رواه ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (٧)، وأكملت النقص منه.

والحـديث رواه الترمـذي (٢٦٤١)، وابـن بطـة في «الإبانـة» (٢٧٨)، والحـاكم (١/ ١٢٨)، واللالكائي (١٥٠)، من حديث عبدالله بن عَمرو رضي الله عنهما.

وهو حديث صحيح، رواه جمع من الصحابة، ومنهم: علي، وأنـس، وابـن مـسعود، ومعاوية، وأبو هريرة، وأبو أُمامة، وسعد بن أبي وقاص، وغيرهم رضي الله عنهم.

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (١/ ٣٠٢): ثم أنه سُئِلَ: من الناجية ؟

فقال في حديث: «**مَا أنا عليهِ وأصحَابي**»، وفي حديث قـال: «**الـسَّواد الأعظـم**»، وفي حديث قال: «**واحدة في الجنةِ وهي الجماعة**».

قلت أنا: ومعانيها واحدة إن شَاء الله تعالى. اهـ

وانظر طُرق هذه الأحاديث والتعليق عليها في: «الشريعة» للآجري (١/ ٣٠٢) (ذِكر افتراق الأُمم في دينهم وعلى كم تَفـترق هـذه الأُمـة)، و«الإبانـة الكـبرى» لابـن بطـة (١/ ١٤٧) (باب ذِكر افتراق الأُمم في دينهم وعـلى كـم تفـترق..)، و«المختـار في =

١٦- **وأخبرنا** أبو الفتح، قال: ثنا النَّجَّاد، قال: حدثنا أبو بكر عبدالله بن سُـليمان [١] ابن الأشعث السِّجستاني، قال: حـدثنا المسيّب بـن واضـح، قـال: سَـمعت يوسف بن أسبَاط، يقول: أصولُ البدعِ أربعَةٌ: الرَّوافضُ، والخـوارِجُ، والقدَرِيّةُ، والمرجِئةُ، ثم تتشعَّبُ كل فرقةٍ ثـماني عـشرةَ طائفـة، فـذلك اثنانِ[٢] وسبعون فِرقَةً، والثالثةُ والسَّبعون: (الجماعةُ) التي قال رسول الله ﷺ: «**إنها الناجية**» [٣].

وقد شرحـ[ـتُه] في كتابٍ مُفرَدٍ.

أصول السُّنة» (ص٣٦-٤١)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٣٤٥)،

(١) في الأصل: (سَلمان)، وهو خَطأ، والصّواب: (سُليمان) وهو ابن أبي داود رحمهما الله.

(٢) كذا في الأصل. وفي «الإبانة»، و«الشريعة»: (اثنتان)، وهو الصّواب.

(٣) رواه المصنف في «المختار» (٨)، ورواه في «الأصول المجردة» (٦٨) بإسناد ومتن آخر.

والأثر: رواه الآجري في «الشريعة» (٢٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٩٣).

وروى ابن بطة (٢٧٨) عن عبدالله بن المبارك رحمه الله نحوه، ولفظه: فافترقـت الـشيعة على ثنتين وعشرين فِرقة، وافترقت الحرورية عـلى إحـدى وعـشرين فِرقـة، وافترقـت القدرية على ست عشر فِرقة، وافترقت المرجئة على ثلاث عشرة فِرقة.

فقيل له: يا أبا عبدالرحمن لـم أسمعك تذكر الجهمية ؟

قال: إنمـا سألتني عن فرقِ المسلمين.

ونحوه قول البربهاري في «شرح السُّنة» (١١٣) بتحقيقي، والسِّجزي في «الـرَّدِّ عـلى من أنكر الحرف والصَّوت» (٢١٦).

٦- باب

النهي عن الجَدلِ والخصومات

١٧- **أخبرنا** هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن عَمرو بن البَخْتَري، قال: حدثنا أحمد بن مُلاعِب بن حَيّان الـمُخَرِّمِي(١)، قال: حدثنا أبو الوليد [٥/أ] خلف بن الوليد، قال: ثنا شهاب بن خِرَاش، عن الحَجّاج بن دِينار، عن أبي غَالبٍ، عن أبي أُمَامة [ﷺ] قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما ضَلَّ قومٌ بَعدَ هُدًى(٢) كانوا عليهِ إلَّا أُوتُوا الجدَلَ**. ثم تلا: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾» [الزخرف: ٥٨](٣).

١٨- **وأخبرنا** هلال بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن سَلمان النجاد، قال: حدثنا محمد بن عبدالله بن سُليمان الحضرمي، قال: ثنا إسماعيل بن مُوسى، قال: ثنا هُشَيم، عن العَوَّام بن حَوشَب، عن إيَاس بن مُعاوية(٤) قال: الخُصوماتُ في الدِّينِ تُحبِطُ الأَعمَال(٥).

---

(١) في الأصل: (المخزمي)، والتصويب من «المختار» (١٦) للمُصنف.
انظر ترجمته: في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٦٨).
(٢) في الأصل: (بعديٍّ)، وهو تصحيف.
(٣) رواه المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (١٦).
والحديث رواه أحمد (٢٢٢٠٤)، والترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨)، وابن أبي عاصم (١٠٥)، والآجري في «الشريعة» (١٠٩)، والحاكم (٢/ ٤٤٧-٤٤٨).
قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.
(٤) كذا في الأصل. وعند من خرجه: (عن معاوية بن قرة بن إياس)، وكنيته: أبو إياس.
(٥) رواه الآجري في «الشريعة» (١١٥و٢٠٤٥)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٩٨)، =

١٩- **وقال** عُمر بن عبدالعزيز: مَن جعلَ دِينَه غَرضًا للخُصُومَاتِ؛ أكثرَ التَّنقُل[١].

والالكائي (٢٢١). وهو مروي عن غيره كما خرجته في «الإبانة الصُّغرى» (١٢٤).

(١) رواه الفريابي في «القدر» (٣٨٤و٣٨٥)، والآجري في «الشريعة» (١١٦)، وابن أبي الدنيا في «الصّمت وآداب اللّسان» (١٦١).

وعند الدارمي في «السُّنن» (١/ ٣٤٣)، وقال: (كَثُرَ تَنقله): أي: ينتقِلُ مِن رَأيٍ إلى رَأيٍ.

ورواه التيمي في «الحُجّة في بيان المحجّة» (١/ ٣٠٥) عن سُفيان الثوري.

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنّما يُجادل الذي قد شكَّ فيما هو مُتمسِّك به، فهو يبحث عن دين يَتّبعه، ولهذا ترى كثيرًا ممن هذا حاله تراه كُلّ يومٍ هو مع فِرقة مِن تلكَ الفرق المبتدعة.

- قال مَعن بن عيسى: انصرف مالك بن أنس يومًا من المسجد وهو مُتكئ على يدي، قال: فَلحقه رَجلٌ يُقال له: أبو الجويرية - كان يُتهم بالإرجاءِ -.

فقال: يا أبا عبدالله، اسمع منّي شَيئًا أكلمك به، وأحاجّك، وأخبرك برأيي.

قال له مالك: فإن غلبتني ؟ قال: إن غلبتك اتبعتني. قال: فإن جَاء رَجل آخر فكلمنا فغلبنا ؟ قال: نتبعه. فقال مالك: يا عبدالله، بعث الله ﷻ محمدًا بدين واحدٍ، وأراك تَنتقل من دِينٍ إلى دينٍ. قال عُمر بن عبد العزيز: من جَعَلَ .. فذكره.

رواه الآجري في «الشريعة» (١١٧و٢٠٤٩)

- وعن هشام بن حسّان قال: جاءَ رَجلٌ إلى الحسن، فقال: يا أبا سعيد، تعال حتى أخاصمك في الدِّين.

فقال الحسن: أما أنا فقد أبصرت ديني، فإن كُنتَ أضللتَ دِينك فالتمسه.

رواه الآجري في «الشريعة» (١١٧و٢٠٤٩).

- وعن عَمرو بن قيس قال: قلت للحكم: ما اضطر النَّاس إلى الأهواء ؟

قال: الخُصومات. «الشريعة» (١٢٤).

* «**مسألة**» في مُجادلة من ترجو رجوعه إلى السُّنة، وقد لا تتوصل إلى ذلك إلّا بشيءٍ من المجادلة لكشف ما يعتقده من الباطل. =

٢٠- وقال مَعروف الكَرخِي:

إذا أرادَ اللهُ بِعبـدٍ خيرًا؛ فتحَ له بابَ العَملِ،

وغلقَ عنه بابَ الجدلِ،

وإذا أرادَ به شرًّا فبخلافه [(١)].

رَخَّصَ فيه السَّلف بشرطِ أن يرجو ممن يجادله قبول السُّنة والحقّ، وأن تكون مجادلتـه بالكتاب والسُّنة وآثار السَّلف لا بالكلام والآراء، فإن نصرَ السُّنَّة لا يكون إلّا بالـسُّنة، وإن ردَّ الباطل ودحضه لا يكون بالباطل والكلام.

- قال ابن عون رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت ابن سـيرين ينهـى عـن الجـدال إلّا رَجُـلاً إن كلمتـه طمعت في رُجوعه. «الإبانة الكبرى» (٦٧٤و٧٠٧) بتحقيقي.

- قال رسته: قيل لعبدالرحمن بن مهدي: إن فُلانًا قد صَنّف كِتابًا في الـسُّنة رَدًّا عـلى فُلان. فقال عبدالرحمن: ردًّا بكتاب الله، وسُنّة نبيه ﷺ؟ قيل: بكلام.

قال: ردّ باطلاً بباطل. «الحلية» (٩/ ١٠).

قلت: وقد تكلّم عن هذه المسألة بـشيء مـن التفـصيل والبيـان، والتقـسيم لأنـواع المجادلين: الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٢٩)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١/ ٢٨١).

وقد لخصته في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» تحت أثر رقم (٣٣١).

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٦١)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١٢٣)، وزاد فيه: وإذا أراد بعبدٍ شرًّا أغلق عليه باب العمل، وفتح عليه باب الجدل.

ورُوي عن الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ نحوه، ولفظه: إذا أرادَ اللهُ بقوم شَرًّا؛ فتحَ عليهم الجـدلَ، ومَنعهم العمل. رواه الهروي الأنصاري في «ذم الكلام» (٩٣٠).

٧ - باب

التحذير من: الكلام، والأهواء، والمراء

٢١- حدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: أنبا محمد بن عَمرو بن البَخْتَري، قال: [ثنا] محمد بن عبدالملك الدَّقِيقي، قال: حدثنا [٥/ ب] سُليمان ابن زيادٍ الوَاسِطي، قال: حدثنا عَاصِم بن رَجَاء [بن] حَيوة، قال: حدثنا القاسم بن عبدالرحمن، عن أبي أُمَامة [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا زَعيمٌ لِمن ترك المِراءَ وهو مُحِقٌّ ببيتٍ في رَبَضِ الجنةِ، وبِبيتٍ في وسَطِ الجنَّة، وبِبَيتٍ في أعلى الجنة**» [(١)].

---

(١) رواه الروياني في «مسنده» (١٢٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٨٦/ ٧٧٧٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٨٨) من طريق: سُليمان بن زياد، عن عاصم به.

ورواه أبو داود (٤٨٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١٨٦) (٢٠/ ١١٠)، من طريق: سُليمان بن حبيب المحاربي، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**أَنا زعيمٌ بِبيتٍ في رَبَضِ الجنةِ لمن تركَ المراء وإن كان مُحِقًّا، وَببيتٍ في وَسَطِ الجنة لمن تركَ الكذِبَ وإن كان مازِحًا، وبِبَيتٍ في أعلى الجنَّة لِمن حَسُنَ خُلُقه**».

وللحديث شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الحسن.

فهو مروي من حديث: أنس بن مالك، وابن مسعود، وأبي هريرة، وابن عُمر، ومُعاذ، وأبي الدَّرداء، وواثلة بن الأسقع، وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر: الترمذي (١٩٩٣)، وابن ماجه (٥١)، و«الصمت» لابن أبي الدنيا (١٤٠)، و«ذم الكلام» للهروي (١٤٢-١١٤٦)، و«الكبرى» البيهقي (١٠/ ٢٤٩)، و«مكارم الأخلاق» للخرائطي (١/ ٥٩)، و«المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٣٧)، و«شرح السُّنة» للبغوي (١٣/ ٨٢) و«الكامل» لابن عدي (٣/ ٤٢)، وغيرهم. =

٢٢- **وحدثنا** علي بن محمد المُعَدِّل، قال: أخبرنا الصَّفار، قال: حـدثنا الرَّمـادي، قال: حدثنا عبد الرَّزاق، قال: أخبرنا مَعمر، قال:

كان ابن طاووس جالسًا فجاء رَجُلٌ من المُعتزلةِ فجعلَ يتكلَّم.

قال: فأدخلَ ابنُ طاووس أُصبعيه في أُذنيه، قال: وقال لابنه: أي بُنيَّ؛ أدخل أُصبعيكَ في أُذنيكَ، واشدُد؛ ولا تسمع مِن كلامِه شيئًا.

قال مَعمر: يعني: أن القلبَ ضعيف [١].

٢٣- **وبالإسناد**: عن عبد الرَّزاق، قال: قال لي إبراهيم بن محمد بن [أبي يحيـى]: أرى المُعتزلةَ عندكم كثيرًا.

قال: قلت: نعم، وهم يَزعمون أنك مِنهم !

قال: أفلا تدخل معي هذا الحانُوت حتَّى أُكلمَك.

قلت: لا . قال: لِـمَ ؟

قلت: لأن القلبَ ضَعِيفٌ [٦/أ]، والدِّينَ ليسَ لِمن غلبَ [٢].

---

(١) رواه مَعمر في «جامعه» (١١/ ١٢٥) (٢٠٠٩٩)، مع اختلاف يسير في الألفاظ.
ورواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى » (١٩٠٠)، واللالكائي(٢٤٨).
قال الصَّابوني رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٦١): ويبغضون أهل البـدع .. ويَرون صون آذانهم عن سَماعِ أباطيلهم التي إذا مَرَّت بالآذانِ [و] وقـرَت في القلـوب: ضَرَّت، وجَرَّت إليها الوَسَاوِس والخطرات الفاسدة. اهـ

(٢) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٠٦-١٠٧)، وزاد فيه:
قال عبدالرزاق: وخشيتُ أن أدخلَ معه المسجد أن يُفسِدَ عَليَّ دِيني.
ورواه اللالكائي في «السُّنة» (٢٤٩)، والهروي في «ذم الكلام» (٧٧٣).
وإبراهيم بن محمد هذا؛ قال فيه ابن معين: كذابٌ، وكان رافضيًّا قدريًّا.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: كان قدريًّا جهميًّا كل بلاء فيه. «ضعفاء» العقيلي (١/ ٦٣).

قلت: وتأثير كلام أهل البدع على القلوب مشاهد محسوس، فكم من أناس تأثروا بسماع كلامهم في القديم والحديث، ولهذا كان السَّلف الصَّالح يُعظِّمون السَّماع من أهلِ البدعِ، وينهون عنه أشدّ النَّهي خَوفًا من تغير القلوب واستمالتها لكلامهم.

– قال مفضل بن مهلهل: لو كان صاحب بدعة إذا جلست إليه يحدّثك ببدعته، حذرته، وفررت منه؛ ولكنه يحدثك بأحاديث السُّنة في بدو مجلسه، ثم يدخل عليك بدعته فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك. «الإبانة الكبرى» (٤٢٥) بتحقيقي.

– عن مصعب بن سعد قال: لا تجالس مفتونًا فأنه لن يخطئك منه إحدى اثنتين: إمّا أن يفتنك فتتابعه، وإمّا أن يؤذيك قبل أن تُفارقه. «الإبانة الكبرى» (٤١٦).

– عن أيوب السَّختياني قال:قال أبو قِلابة: يا أيوب .. لا تمكن أصحاب الأهواء سمعك فيغيروا قلبك. «اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (١٢٧٤).

– وقال بعض السَّلف: سمعت من مُبتدع قولًا أجتهد في إخراجه من قلبي وسمعي ولا يتم لي ذلك. «رسالة السجزي في الحرف والصوت» (ص ٢٣٤).

– قال محمد بن السائب الكلبي: قوموا بنا إلى المرجئة نسمع كلامهم، قال: فما رجع حتَّى علقه. «الإبانة الكبرى» (٤٧٧و٥٠٧).

– قال أسماء بن عُبيد: دخل رجُلان من أصحاب الأهواء على ابن سيرين فقالا: يا أبا بكر نُحَدِّثُك بحديث ؟ قال: لا، قالا: فنقرأ عَليك آيةً من كتاب الله ؟

قال: لا، لتقُومَانِّ عنّي، أو لأقُومنَّ. قال: فخرجَا، فقال بعض القوم: يا أبا بكر، وما كان عليك أن يقرآ عليك آيةً من كتاب الله تعالى ؟ قال: إني خشيت أن يقرآ عليّ آية فيُحرِّفانها، فيقِرُّ ذلك في قلبي. الدارمي في «السنن» (٤١١).

– قال هِشام بن حَسَّان: قال رجلٌ لابن سِيرين إن فلانًا يُريد أن يَأتيك، ولا يتكلّم بشيءٍ، قال: قُل لفُلانٍ لا يأتيني، فإن قلبَ ابن آدم ضَعيف، وإني أخاف أن أسمعَ منه كلمةً فلا يرجع قلبي إلى ما كان. «الإبانة الكبرى» (٤٣٠).

٨- باب

ما قال العُلماءُ فِي الكلامِ وأهلهِ، وحَذروا مِنهُ، وَمِنهم، وأمَروا بالمُجَانبة لِمن خَالَطَهُم

٢٤- **حدثنا** علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا حَمزة بن محمد الدِّهْقَان، قال: ثنا العَبَّاس بن محمد، قال: حدثنا حَجَّاج، قال: حدثنا حماد [بن] زيد، قال: ثنا أيوب، قال: كان أبو قِلَابة يقول: لا تُجالِسوا أهلَ الأهواءِ، ولا تُجادِلوهم، فإني لا آمن أن يَغمِسوكم في ضلالتِهم، أو يَلبِسوا عليكم ما تعرِفون (١).

٢٥- **وعن** أبي العالية قال: آيتانِ في كتابِ الله ما أشَدّهما على الذين يُجادِلون في القرآن: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [غافر:٤]

﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ﴾ [البقرة: ١٧٦]

وفيهم (٢) أُنزلت: ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ ﴾ [الأنعام:٦٨] (٣).

---

(١) رواه المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (١٧). ورواه الدارمي في «السُّنن» (٤٠٥)، والفريابي في «القدر» (٣٦٦). وانظر «الإبانة الصُّغرى» (٦٩).

(٢) في الأصل: (وفيهما).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥٦٥و ٥٦٦)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (٨/ ٢٦٥)، وليس عندهم قوله: وفيهما أنزلت: .. الآية.

قال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح السُّنة» (٨٩): العجب كيف يَجترئ الرجلُ على المراء والخصومات والجدال وقال تعالى: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ فعليك بالتسليم والرضى بالآثار وأهل الآثار. اهـ

٢٦- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: حدثنا علي بن عُمر، قال: حدثنا عثمان بن إسماعيل بن بَكرٍ [٦/ب] السُّكَّري، قال: سمعتُ أبا دَاود السِّجستانيَّ يقول لأبي عبد الله أحمد بن حنبل ﷺ:

أرى رجلًا من أهلِ السُّنةِ مع [رَجُلٍ مِن] أهلِ البدعِ، أترك كلامَه ؟

قال: لا، أو تُعلِمه أن الرَّجلَ الذي رأيتَه معه صاحبُ بدعةٍ؛

فإن تَركَ كلامَه فكلِّمْه؛ وإلَّا فألحقْه به،

قال ابنُ مَسعودٍ [ﷺ]: الـمَرءُ بخدْنِه [١]. [٢]

٢٧- قال أحمد: مَن تَعاطى الكلامَ لـم يُفلِح [٣].

٢٨- وقال - أيضًا -: مَن أَحَبَّ الكلامَ؛ لـم يَخرُج مِن قلبِه، ولا يَؤولُ أمرُه إلى خيرٍ [٤].

٢٩- وقال: لا تُجالس صَاحِبَ كلامٍ وإن ذَبَّ عَن السُّنة [٥].

٣٠- وقال أبو يوسف: العِلمُ بالكلامِ جَهلٌ، وجهلٌ بالكلامِ هو العِلم [٦].

---

(١) في الأصل: (بجدته)، والتصويب من: «الأصول المجردة» لابن البَنَّاء (٧١)، و«الطبقات».

(٢) رواه المصنف في «الأصول المجردة» (٧١) بنفس الإسناد والمتن. والأثر في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٣٩)، و«مناقب الإمام أحمد» (ص٢٥٠) وما بين [ ] منهما.
وانظر: نحوه من قول البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح السُّنة» (١٤٩) بتحقيقي.
وقد تكلمت عن ضابط هجر من يماشي المبتدع في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (١٦٦).

(٣) «السُّنة» للخلال (٢١٣)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٧٠٠).

(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٧٠١و٧٠٢)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٨).

(٥) «الإبانة الكبرى» (٧٠٤)، و«ذم الكلام» (١٢٧٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٠٥).

(٦) رواه الهروي في «ذم الكلام» (١٠١٠). =

٣١- وحدثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: حدثنا النجاد، قال: حدثنا عبد الله، قال: سمعتُ أبي يقول:

كان الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ إذا ثبتَ الخبرُ عنده قلَّدَه [(١)].

وخيرُ خَصْلَةٍ فيه: لـم يكن يَشتَهي الكلا[مَ]؛ إنما هِمَّته الفقه [(٢)].

٣٢- وعن الرَّبيع بن سُليمان، قال الشافعي [٧/أ] رضي الله عنه:

لأن يلقى [اللهَ] العبدُ بكلِّ ذنبٍ ما خلا الشِّركَ بالله، خيرٌ لـه مِـن أن يَلقاهُ بشيءٍ مِن الأهواء [(٣)].

٣٣- وعن محمد بن عبدالحكم قال: سمعت الشافعي يقول: لو يعلمُ النـاسُ مَا في الكلامِ في الأهواءِ، لفرُّوا مِنهُ كما يَفِرُّون من الأسَدِ[(٤)].

٣٤- وعن الحُسين بن عليّ قال: سمعت الشافعي يقول: حُكمي في أصحابِ الكلامِ: أن يُضربوا بالجريـدِ، ويُحملـوا عـلى الإبــلِ، ويُطـاف بهــم في الـعشائرِ والقبائـلِ، ويُنادى عـليهم: هـذا جَـزاءُ مَـن تـركَ الكتــابَ والسُّنةَ، وأخذَ في الكلامِ [(٥)].

وفي «الحُجّة في بيان المحجة» (١/ ٢٠٨) قال الشافعيِّ رَحِمَهُ اللهُ: العلمُ بالكلامِ جهلٌ به.

(١) قال البربهاري رَحِمَهُ اللهُ في «شرح السُّنة»: فالله الله في نفسك، وعليك بالآثار، وأصحاب الأثر، والتقليد، فإن الدِّين إنما هو التقليد، يعني: للنبي ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، ومن قبلنا لم يدعونا في لبس، فقلدهم واسترح، ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص ٨٢).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي» (ص١٨٢و١٨٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٠٠٤).

(٤) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١١)، والهروي في «ذم الكلام» (١١٥٩).

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١١٦)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٦٢).

٣٥- **وقال** يزيدُ بن هارون -وذكر الجهميَّة-: هم والله زنادِقة، عليهم لعنةُ الله(١)

٣٦- **وقال** الفُضيلُ بن عِياض: لا تَجلس مع صَاحِبِ بِدعةٍ؛ فإنِّي أخافُ أن ينزل عليك اللَّعنة(٢).

٣٧- **وقال** -أيضًا-: صاحبُ البدعةِ لا تَأمَنه على دينِكَ، ولا تُشاوره في أمرِكَ، ولا تجلس إليه؛ فأنه من جلسَ إلى صَاحبِ بِدعةٍ؛ ورَّثه الله [٧/ب] العمى(٣).

٣٨- **وقال** -أيضًا-: مَن زوَّجَ ابنَتَه مِن مُبتدِعٍ؛ فقد قطعَ رَحِمَها(٤).

٣٩- **وقال** أيضًا: مَن تبعَ جنازةَ مُبتدعٍ؛ لم يزل في سخطِ الله حتى يَرجِع(٥).

---

(١) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٧)، وعبدالله في «السُّنة» (٥١) بتحقيقي.

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٤٦٩)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٦٢).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة» (٤٣٧)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٦٤).
وزاد ابن بطة بعد هذا الأثر: (يعني: في قلبه). و«الإبانة الصُّغرى» (١٨٤).

(٤) رواه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤١٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٠٣)، واللالكائي (١٣٥٨)، وذكره البربهاري في «السُّنة» (١٩٧).
وقد روي مرفوعًا من حديث أنس ﷺ؛ رواه ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٣٢٢)، وقال: وهذا الحديث مسنده منكر، وإنما يروى هذا عن الشعبي قوله. اهـ
قال الشَّعبي: من زوّجَ كرِيَمتَه مِن فاسِقٍ فقد قطعَ رَحِمها.
رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٩٩)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٢٤٧)

(٥) «شرح السُّنة» للبربهاري (١٩٧)، و«الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (١٩٤).
وروي نحوه عن سُفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ. «ذم الكلام» للهروي (٩٥٣).
- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٢٩٢): ومن كان مُبتدعًا ظاهر البدعة؛ وجب الإنكار عليه؛ ومن الانكار المشروع: أن يُهجر حتَّى يتوب، ومن الهجر: امتناع أهل الدين من الصَّلاة عليه لينزجر من يَتشَبّه بطريقته ويدعو إليه، وقد أمر =

٤٠- **وقال** مالكُ بن أنس: الـمراءُ في العلمِ يُقسِّي القلبَ، ويُورِثُ الضّغن [١].

٤١- و[**عن**] الأعمش: قال إبراهيم: لا تُجالسُوا أهلَ الأهواءِ؛ فإن مُجالستَهم تَذهبُ بنورِ [الإيمـانِ مِن] القُلوبِ، [وتَسلِبُ مَحاسن الوجوه، وتُورِثُ البغضة في قلوبِ] [٢] المؤمنين [٣].

٤٢- **وقـال** الحسن البـصري: صـاحبُ البدعـةِ لا يقبـلُ اللهُ لـه صـلاةً، ولا صيامًا، ولا حَجًّا، ولا عُمرَةً، ولا جِهادًا، ولا صَرفًا، ولا عَـدلًا؛ لأنـه رَدَّ على الله سُنتَه؛ فرَدَّ اللهُ عليه بدعَتَه [٤].

بمثل هذا: مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمّة، والله أعلم. اهـ

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٦٥٣).

(٢) في الأصل: (تذهب بنور في القلوب المؤمنين).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٠٦)، والزيادات منه.

(٤) رواه الفريابي في «القدر» (٣٧٦)، والآجري في «الشريعة» (١٣٧) و(٢٠٥٤)، واللالكـائي (٢٧٠و٢٧١)، وليس عندهم قوله: (لأنه رَدَّ على الله سُنَّتَه؛ فردَّ اللهُ عليه بدعته).

وفي «مختصر الحُجة» للمقدسي (٤١) ولفظه: (..ومن رد على الله سُنته، رد الله عليه عمله).

ورُوي نحوه عن: الأوزاعـي، والفـضيل بـن عيـاض، وأسـد بـن موسـى، وأيـوب السّختياني، وابن عون، وهشام بن حَسَّان، وسُفيان الثوري، والآجري، رَحِمَهُمُ اللهُ.

انظر : «البدع» لابن وضـاح (٦و٧و٦٧و٦٨)، واللالكـائي (١/ ١٣٩)، و«الحليـة» (٨/ ١٠٣)، و«ذم الكلام» (٤٧٧)، و«الشريعة» (١/ ٣٢٥) و(٥/ ٢٤٩٥)، و«الإبانـة الصُّغرى» (٢٩و٢٩و١٥٠).

وقد رُوي مرفوعًا من حديث حُذيفة ﷺ؛ رواه ابـن ماجـه (٤٩). قـال في «مـصباح الزجاجة» (١/ ١٠): هذا إسناد ضعيف فيه محمد بن محصن وقد اتفقوا على ضعفه. اهـ

ولكن متنه صحيح قد دلت عليه النُّصوص الصحيحة، واتفق عليه أهل السُّنة:

ففي حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنهَا قالت: قال النبي ﷺ: «**مَن عَمِلَ عملًا ليسَ عليهِ أَمرُنا فهوَ** =

٩- باب

المجانبة لهم والمقاربة

٤٣- **أخبرنا** هلال بن محمد بن جعفر الحَفَّار، قال: أخبرنا عثمان بن أحمد السَّمَّاك، قال: حدثنا جَعفر بن محمد الخيَّاط، قال: ثنا عبدالصَّمد بن يزيد [(١)] الصَّائغ مَرْدَوَ[يْه]، قال: سمعتُ الفُضيل بن عياض يقول - يعني في قول النبي

رَدٌّ». رواه مسلم (٤٥١٤).

وقوله ﷺ في المدينة: «من أَحدَثَ فيها حَدَثًا، أو آوَى فيها مُحدِثًا؛ فعليهِ لعنَةُ الله، والملائِكَةِ والناسِ أَجمعِينَ، لا يُقبَلُ مِنهُ صَرفٌ ولا عَدلٌ». رواه البخاري (٣١٧٢).

وعند الجمهور «الصَّرف»: الفريضة. و«العدل»: النافلة. ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثوري، وعن الحسن البصري بالعكس. اهـ نقلاً من «الفتح» لابن حجر (٤/ ٨٦).

- وقال عبدالله بن عمر رضي الله عنهما فيمن زعم أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف.

قال: والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قَبِلَ اللهُ منه حتّى يُؤمنَ بالقدرِ. رواه مسلم (١).

وقد بيَّن ابن القيم رحمه الله في كتابه «الصَّلاة» (ص١٠٩-١١٣) الأدلة على أن الأعمال قد تحبط بغير الردة. فقال: فإن قيل: كيف تحبط الأعمال بغير الردة.

قيل: نعم قد دلَّ القرآن، والسُّنة، والمنقول عن الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات، كما الحسنات يذهبن السيئات. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ ﴾ [البقرة:٢٦٤]، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ﴾ [الحجرات: ٢]

وقالت عائشة لأم زيد بن أرقم: أخبري زيدًا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ إلَّا أن يتوب لما باع بالعينة.

وقد نصَّ الإمام أحمد رحمه الله على هذا، فقال: ينبغي للعبد في هذا الزمان أن يستدين، ويتزوّج؛ لئلا ينظر إلى ما لا يحل، فيحبط عمله ... إلخ

(١) في الأصل: (زيد)، وما أثبته من «الإبانة الكبرى»، وهو الصواب.

ﷺ: «**الأرواحُ جنودٌ** [٨/أ] **مُجنَّدَةٌ، فما تعارَفَ مِنها ائتلَفَ، وما تَناكرَ منها اختَلَفَ**»[(١)] –، قال: فلا يُمكن أن يكونَ صاحِبُ سُنَّةٍ يُمالي صَاحِبَ بدعةٍ إلَّا مِن النِّفاق[(٢)].

٤٤- **وقال** ابنُ مَسعودٍ [رضي الله عنه]: لو أنَّ مؤمنًا دخلَ مَسجِدًا فيهِ مِئةُ نفسٍ ليسَ فِيهم إلَّا مؤمنٌ وَاحِدٌ لجاءَ[(٣)] حتى يَجلسَ إليه.

ولو أن مُنافقًا دخلَ مسجِدًا فيه مئة [نفسٍ] ليس فيهم إلَّا منافقٌ واحدٌ؛ لجاءَ حتى يجلسَ إليه[(٤)].

٤٥- **وقال** الأعمشُ: كانوا لا يَسألون عن الرَّجُلِ بعدَ ثلاثٍ: مَمشاهُ، ومَدخلَه، وألفَه من الناسِ[(٥)].

---

(١) رواه البخاري (٣٣٣٦) (باب الأرواح جنود مجندة)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
ورواه مسلم (٦٨٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٦١)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٦٦).
وقال ابن بطة رحمه الله بعده: صدقَ الفضيلُ رحمة الله عليه فإنا نرى ذلك عيانًا. اهـ

(٣) في الأصل: (للجاء) في الموطنين. والتصويب من: «الإبانة الكبرى» لابن بطة.

(٤) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٥٩)، وذكر هذا القول بعد قول ابن مسعود رضي الله عنه: «**الأرواحُ جُنودٌ مُجنَّدة تَلتقي تَتَشامّ كَما تَتَشامّ الخيل، فما تعارف ..**» قال: فذكره.
قال ابن بطة رحمه الله مُعلقًا عليه: وكذا قالت شُعراءُ الجاهلية، قال طَرَفَةُ:
تعارفُ أرواح الرِّجالِ إذا التقوا .. فَمِنهم عَدوٌّ يُتقى وخَليل. اهـ

(٥) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤١٩).
وقوله: (ألفه مِن الناس): أَلِفْتُ فُلانًا، إذا أَنِسْتَ به. «تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٧٢).
وروي نحوه عن أبي الدرداء رضي الله عنه، ولفظه: من فِقهِ الرَّجُل: مَمشاه، ومَدخله، ومَخرجه، ومَجلسه. ثُمّ قال أبو قِلابة: قَاتل اللهُ الشاعرَ حين يقول:
عن المرءِ لا تسأل وأبصر قَرينَه ... فإنَّ القَرينَ بالـمُقارن يقتدي =

٤٦- **وكان** الأوزاعيُّ يقول: مِن سَترَ عَنَّا بدعتَه لـم يَخْفَ علينا أُلفتُه [١].

٤٧- **وقال** ابن شَوْذبٍ: مِن نِعمَة الله على الشَّابِّ والأعجَمِـيِّ إذا تنـسَّكا أن يُوفَّقَا لِصَاحِبِ [٢] سُنَّةٍ يَحملهمـا عليها [٣].

٤٨- **وقـال** عَمرو بن قَيسٍ الـمُلائي: إذا رأيتَ الشَّابَّ أوَّلَ ما يَنشأ مع أهـلِ السُّنةِ والجماعةِ فارجُه [٤]، وإذا رأيتَه مع أهلِ البِدعِ فايأس منـه [٨/ب]؛ فإن الشَّابَّ على أوَّلِ نشوئِه [٥].

٤٩- **وقـال** حَمادُ بن زيد: قال لي يُونسُ: يا حمادُ، إنِّي لأرَى الـشَّابَّ عـلى كُـلِّ حالةٍ مُنكرَةٍ، ولا آيس مِن خيرِهِ؛ حتَّى أراهُ يَـصحَبُ صَـاحبَ بِدعـةٍ؛

رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٠٠ و ٤٠٨).

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٥١)، و(٥٣٥)، واللالكائي (٢٥٧).
ونسبه ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (١٧٧) إلى ابن المبارك. وانظر تعليقي عليه هناك.
ومن ذلك: ما جاء عن يحيى القطّان قال: لما قَدِمَ سفيانُ الثوري البصرة جعـلَ ينظـر إلى الرَّبيع - يعني: ابن صُبَيح - وقدره عند الناس، سَأل أي شيء هو ؟ قالوا: ما مذهبـه إلّا السُّنة. قال: من بطانته ؟ قالوا: أهل القدر. قال: هو قدري. «الإبانة الكبرى» (٤٥٢).
وسئل أحمد بن حنبل عن إبراهيم بن عتاب، فقال: لا أعرفه، إلَّا أنه كان من أصحابِ بشر المريسي، فينبغي أن يُحْذَرَ ولا يُقرَب، ولا يُقلَّد شيئًا من أمور الناس.
«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٢٥٢).

(٢) في الأصل: (صاحب).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٥١٧). وزاد فيه: لأن الأعجمي يأخذ فيه ما سَبَقَ إليه.
وانظر تعليقي عليه في «الإبانة الصغرى» (٩٥).

(٤) في الأصل: (فارجوه)، والتصويب من «الإبانة الكبرى».

(٥) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٨و٥٤٨)، وذكره في «الإبانة الصُّغرى» (٩٦).

فعندها أعلمُ أنه قد عَطِبَ[١].

٥٠- وقيل للأوزاعيِّ: إنَّ رجلًا يقولُ: أنا أُجالسُ أهلَ السُّنَّةِ، وأُجالسُ أهلَ البدعِ.

فقال الأوزاعيُّ: هذا رجلٌ يُريدُ أن يُساوي بين الحقِّ والباطِلِ[٢].

٥١- أخبرنا عُبيدالله بن أحمد الأ[ز]هري، قال: ثنا أحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا عبدالله، قال: حدثنا زياد بن أيوب، قال: حدثنا سعيد، قال: ثنا حرب بن ميمون -الصَّدوق المسلم-، عن خويل[٣] -يعني: ختنَ شُعبة- قال: كنتُ عند يُونس بن عُبيدٍ، فجاء رجلٌ، فقال: يا أبا عبدالله، تنهانا عن مُجالسة عَمرو بن عُبيد؛ وقد دخلَ عليه ابنك !

قيل: قال: ابني ؟!

قال: نعم.

قال: فتغيظ[٤] الشَّيخ.

قال: فلم أبرَح حتى جاءَ ابنُه، فقال: يا بُنَيَّ، قد عَرَفتَ رَأيي في عَمرو، ثُمَّ تَدخل عليه ؟!

---

(١) «الإبانة الصغرى» لابن بطة (٩٨)، ويونس بن عُبيد من أئمة أهل السُّنة رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٦٢)، وعلق عليه بقوله: صدقَ الأوزاعي، أقول: إن هذا لا يعرف الحقَّ من الباطل، ولا الكفر من الإيمان، وفي مثل هذا نزل القرآن، ووردت السُّنة عن المصطفى ﷺ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ ﴾ [البقرة:١٤].

(٣) في الأصل : (مومل)، والصواب ما أثبته. انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٣٠).

(٤) في الأصل: (فغيظ الشيخ)، وما أثبته من مصادر التخريج.

قال: كان معي فلان. وجعلَ يَعتِذرُ.

فقال يونس: أنهَاك عن الزِّنَا، [٩/أ] والسَّرقةِ، وشُربِ الخمرِ، ولأن تلقى اللهَ بهنَّ أحبّ إليَّ مِن أن تلقَاه برأي عَمرو، وأصحاب عَمرو[١].

(١) «الجعديات» (٦٠١)، وحرب في «السُّنة» (٦٠٣)، والآجري في «الشريعة» (٢٠٦١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٩٢).
وسيأتي الكلام على إمام المعتزلة: عَمروبن عُبيد (٩٢).
وفي الباب: عن أرطاة بن المنذر رَحِمَهُ اللَّهُ قال: لأن يكون ابني فاسقًا من الفسّاقِ أحبّ إليَّ من أن يكون صاحب هوى. «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٩١).
وانظر نحوه: عن سعيد بن جُبير، ومَالك بن مِغْوَل. «الإبانة الصُّغرى» (٩٣ و٩٤).

١٠- باب

ما وضعتهُ الزنادقةُ [١] والملحِدةُ على أهلِ السُّنةِ وأصحابِ الحديث

٥٢- **قال** عليُّ بن المديني: وضعتِ الزَّنادقةُ حديثًا لا أصلَ له:

«**اعرِضوا قولي على كتابِ الله؛ فإن وَافقَه فأنا قُلتُه، وإن لم يُوافِقه فلم أقله**» [٢].

---

(١) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «جامع المسائل» (المجموعة الرابعة) (ص١٣٣): لفظ (الزِّنديق) لفظ مُعرَّبٌ لم ينطق به رسول الله ﷺ، ولا أصحابه؛ ولكن نطقت به الفُرسُ، فأخذته العرب فعرَّبته. ومعنى الزِّنديق الذي تنازع الفقهاء في قبول توبته هو معنى المنافق الذي يُظهِر الإسلام ويُبطن الكفر، ولهذا قال الفقهاء: إن الزِّنديق هو المنافق.. الخ.

(٢) ذكرَه ابن السَّاجي عن عليِّ بن المديني، كما في «الإبانة الكبرى» (١١٠).

وذكر ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ١١٩١) نحوه عن عبدالرحمن بن مهدي.

وأما الحديث فقد رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١١٠) من حديث عُمر رضي الله عنه، ولفظه: «**يا عمر، لعلَّ أحدكم مُتكئ على أريكته ثم يكذبني، ما جاءكم عني فاعرِضُوه على كتاب الله، فإن وافقه فأنا قلته، وإن لم يوافقه فلم أقله**».

وقد رُوي كذلك من حديثِ: أبي هريرة، وثوبان، وابن عمر رضي الله عنهم.

قال ابن السَّاجي: قال أبي: هذا الحديث موضوع على النبي ﷺ. قال: وبلغني عن علي ابن المديني أنه قال: ليس لهذا الحديث أصل، والزنادقة وضعت هذا الحديث.

قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: وصدقَ ابن السَّاجي، وابن المديني رَحِمَهُمَا اللهُ؛ لأن هذا الحديث كتاب الله يخالفه، ويُكذِّب قائله، وواضعه .. إلخ.

وانظر: «الشريعة» (١/ ٤١٠) (التحذير من طوائف تعارض سُنن النبي ﷺ بكتاب الله تعالى، وشدة الإنكار على هذه الطبقة)، و«المقاصد الحسنة» (١/ ٣٦)، و«كشف =

٥٣- وقال أبو محمد عبدالله بن مُسلم بن قُتيبة [(١)]:

وضَعوا عليهم أحاديثَ لا أصلَ لها:

الخفاء» (١/ ٨٦)، و«جامع بيان العلم» لابن عبدالبر (٢/ ١١٩١)، و«الرسالة» للشافعي (٢٢٤-٢٢٥) وحاشيتها لأحمد شاكر فقد تكلَّم عن روايات هذا الحديث وبيان أنها موضوعة لا يُحتجّ بشيءٍ منها.

(١) هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قُتيبة المروزي الدينوري. ولد سنة: (٢١٣هـ).

ومما جاء في ترجمته في «السير» (٩/ ٢٩٦): ولي قضاء الدينور، وكان رأسًا في علم اللسان العربي، والأخبار، وأيام النّاس.. نقل صاحب «مرآة الزمان» بلا إسناد عن الدارقطني أنه قال: كان ابن قُتيبة يميل إلى التّشبيه ! قلت: هذا لم يصح .. وقال أبو بكر الخطيب: كان ثقة ديّنًا فاضلًا .. قال أبو طاهر السِّلفي: ابن قُتيبة من الثقات وأهل السُّنة .. ما رأيت لأبي محمد في كتاب «مُشكل الحديث» ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أن أخبار الصِّفات تُمرّ ولا تُتأوّل فالله أعلم .. والرَّجُل ليس بصاحبِ حديثٍ؛ وإنّما هو من كبارِ العلماء المشهورين عنده فنون جَمّة، وعلوم مُهمة .. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١): وابن قُتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق، والمنتصرين لمذاهب السُّنة المشهورة، وله في ذلك مُصنّفات مُتعدِّدة، قال فيه صاحب كتاب «التحديث بمناقب أهل الحديث»: وهو أحد أعلام الأئمة والعلماء والفُضلاء، أجودهم تصنيفًا، وأحسنهم ترصيفًا، له زهاء ثلاثمائة مُصنّف، وكان يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق، وكان مُعاصرًا لإبراهيم الحربي، ومحمد ابن نصر المروزي، وكان أهل المغرب يُعظِّمونه، ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قُتيبة يُتّهم بالزَّندقة .. ويُقال: هو لأهل السُّنة مثل الجَاحظ للمُعتزلة، فأنه خَطيب السُّنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة. اهـ وتوفي سنة: (٢٧٦هـ).

وكتابه «تأويل مختلف الحديث» الذي أكثر ابن البَنَّاء من النقل منه، قال عنه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص ٣٣): قد ذكر ابن قُتيبة في كتابه المؤلف في «تأويل مختلف الحديث» ما يتعلّق به أهل البدع من الطَّعنِ على أصحاب الحديث، ثم ذكر من فساد ما تعلَّقوا به ما فيه مقنع لمن وفقه الله لرشده، ورزقه السَّداد في قصده.اهـ

٥٤- منها: حديث: «عَرَقِ الخيلِ»[(١)].

(١) يُشير إلى حديث: «إنَّ اللهَ تعالى خَلقَ الفَرسَ، فأجرَاهَا، فَعرقَت، ثُمّ خلقَ نَفسَهُ مِنهَا».

وهو حديث موضوع، رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٠٥)، والجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٥٢)، وقال: هذا حديث موضوع، باطل كفر، لا أصل له عند العلماء، ما قاله رسول الله ﷺ، ولا رواه عنه أبو هريرة. وأبو المهزم وإن كان متروكًا فلا يحتمل مثل هذا، ولا حماد بن سلمة يستجيز أن يروى عنه مثل هذا الحديث، ولا يعرف له أصل في كتاب حبان بن هلال، فإنما الحمل على محمد بن شجاع الثلجي.

ثم أسند إلى ابن عدي الحافظ قال: محمد بن شجاع الثلجي، كان يضع أحاديث في التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث ليثلبهم بها، روى عن حبان بن هلال .. ثم ذكر الحديث، وقال: مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو تعصبًا ليثلب أهل الأثر بذلك.

قال أبو علي عبدالرحمن بن خاقان: سألت أحمد بن حنبل عن ابن الثلجي ؟

فقال: مبتدع صاحب هوى.

وقال عبدالله بن أحمد بن حنبل: سمعت القواريري يقول - قبل أن يموت بعشرة أيام، وذكر ابن الثلجي -، فقال: هو كافر.

وقال أبو الفتح محمد بن حسين الأزدي الحافظ: محمد بن شجاع الثلجي كذَّاب، لا تحل الرواية عنه لسوء مذهبه وزيغه عن الدِّين ..

قال: ثم حال أبي مهزام، واسمه: يزيد بن سفيان البصري عند أهل العلم بالحديث كما قال شعبة: رأيت أبا المهزم مطروحًا في هذا المسجد - يعني: في مسجد البصرة - ولو أعطاه إنسان درهمًا لوضع له خمسين حديثًا ...

قال الجوزقاني: فهذا الحديث كفر وزندقة، لا ينقاد ولا ينقاس، فكيف خلق الخيل التي عرقت قبل أن تكون نفسه، فإنَّا نُكفِّر من يقول: إن كلام الله مخلوق، فكيف من قال نفسه ؟! وإنا لا نعرف إلَّا أن الله هو الأول قبل كل شيء، فكيف كان هذا العرق قبله، حتى خلق منه نفسه ؟! تعالى عما وصفه به الملحدون، ونسبه إليه الكافرون المبطلون، وقد افترى عليه المجرمون، بل هو كما وصف به نفسه تعالى في كتابه المنزل على نبيه المرسل فقال: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ۝٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤﴾=

٥٥- «وَزَغبِ الصَّدرِ، وَنُورِ الذِّرَاعَين»[(١)].

وانظر: «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٧٩)، و«الكامل» (٦/ ٢٩١).

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ.

وقد ذكره الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقضه على المريسي الجهمي» (١٩٢) بلفظ:

وقال بعضهم: (مِن شَعرِ الذِّراعينِ والصَّدرِ).

فلعل ابن قُتيبة يُشير إلى اللفظ الذي ذكره الدارمي؛ لأن من معاني (الزَّغب): صِغار الشّعر والريش ولينه. كما في «تاج العروس» (٣/ ١٨).

فهذا اللفظ الذي ذكره ابن قُتيبة مما وضعته الزنادقة والملحدة، وقد أشار إلى ذلك الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «نقضه» بقوله: وقال بعضهم .. وذكر نحوه.

وهذا الأثر رواه بعض أهل السُّنّة بلفظ آخر، وهو:

-عن عبدالله بن عَمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خلقَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الملائكةَ من نورِ الذِّراعينِ والصَّدر.

رواه عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه في كتابه «السُّنّة» (١٠٦٢) و(١١٧٣)، ومن طريقه ابن منده في «الرَّدِّ على الجهمية» (٧٨)، والقاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢١٤)، وأبو الشَّيخ في «العظمة» (٣١٥).

وهو بهذا اللفظ صحيح الإسناد، رواه بعض أهل السُّنّة مُحتجين به في كتب «السُّنة»، و«الرَّدّ على الجهمية»، ولم يتعقَّبه أحدٌ منهم بشيء من الطَّعن والرَّد.

ومن ذلك: قول ابن المُحبّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصِّفات» (ق/ ٢٣٠/ ب) (باب ما ذُكِرَ في السَّاعدِ، والذِّراعِ، والبَاعِ، والصَّدرِ).

وقد ردّ بعضهم هذا الأثر بأن الصَّحابي عبدالله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان يُحدّث عن أهلِ الكتاب، ولعلّ هذا منها، فلا يجوز اعتقاده ولا القول به !!

فيقال:

١- القول بأن عبدالله حدَّث بهذا الأثر عن أهل الكتاب قد يصحّ، وقد لا يصحّ.

٢- فإن لم يتلقّهِ عن أهل الكتاب فله حُكم الرّفعِ؛ لأنه لا مَجال فيه للرّأي.

- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢): فإن قيل: عبدالله بن عمرو لم يرفعه إلى النبي ﷺ وإنما هو موقوف عليه فلا يلزم الأخذ به.

قيل: إثبات الصِّفات لا يؤخذ إلّا توقيفًا؛ لأنه لا مجال للعقلِ والقياسِ فيها، فإذا رُوي عن بعض الصَّحابة فيه قول عُلِمَ أنهم قالوه توقيفًا. اهـ

٣- وإن كان مِمّا تلقّاه عبدالله ﵁ عن كُتبِ أهل الكِتاب، فيقال:

أ- عبدالله من الصَّحابة ﵃، ولا يخفى مكانتهم في العلم والدِّين، فكيف يظنّ به أنه ينقل عن بني إسرائيل ما لا يجوز روايته في ذاتِ الله تعالى ويسكت عن بيان بُطلأنه !! هذا لا يفعله من هو أدنى منزلة في العلم من هذا الصَّحابي الجليل الذي أخذ العلم عن النبي ﷺ وعن أصحابه ﵃. فيجب إحسان الظَّنّ به.

- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢) وهو يتكلّم عن هذه الشُّبهة: لا يجوز أن يُظن به ذلك؛ لأنّ فيه إلباسًا في شَرعنا، وهو أنه يَروي لهم ما يظنوه شرعًا لنا، ويكون شرعًا لغيرنا، ويجب أن نُنَزِّه الصَّحابة عن ذلك. اهـ

وانظر كذلك إلى دِفاع الدارمي ﵀ في كتابه «النقض على بشر المَريسي» (ص٣٦٦) عن عبدالله بن عمرو بن العاص ﵄ فيمن اتهمه بأنه يروي من كُتب بني إسرائيل ولا يُميّز بينها وبين حديث النبي ﷺ.

وها نحن نرى الأئمَّة يُحدثون به في مُصنفاتهم في السُّنة والاعتقاد من غير نكير، وانظر أثرًا قاله كعب الأحبار رواه عن أئمَّة الإسلام ولم ينكروه، فقال ابن القيم ﵀: وهب أن المعطِّل يُكَذّب كَعبًا ويرميه بالتجسيم؛ فكيفَ حَدَّثَ به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير مُنكرين ؟! اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

ب- قد أذن النبي ﷺ بالتَّحديث عن أهل الكتاب فقال: «**حَدِّثُوا عن بَنِي إسرَائِيل ولا حَرَجَ**». رواه البخاري (٣٤٦١).

فعبدالله رضي الله عنه كان له عِلمٌ بأخبارِ بني إسرائيل فكان ﵁ يُحدّث عنهم بما لا يُخالف شرعنا.

ج- شرعنا وشرع من قبلنا في الصِّفات سواء؛لأنّ صِفات الله لا تختلف باختلاف الشَّرائع، فما ثبت في التّوراة والإنجيل من صفات الله تعالى، فهو بلا شكّ ثابت عندنا؛ فإن هذا من باب الإخبار عن الله تعالى ولا يتبدل ولا يتغيّر من شرعٍ إلى شرع.

انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢). =

٥٦- و«**عِيادةِ الملائكة**»[١]. ونحو ذلك مما لا يَعتقِدُه مسلم.

ثم حكوا عنهم ما يضحَكُ[٢] به الـمُلحِدُون:

٤- أنه ثبت في شرعنا ما يُصدّق هذا الأثر.

أ- فقد روى الطيالسي (١٣٠٣)، والحُميدي (٨٨٣)، وأحمد (٣/ ٤٧٣) و (٤/ ١٣٦)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٥٥)، والحاكم (١/ ٢٤-٢٥) و (٤/ ١٨١)، من طريقين: عن أبي الأحوص، عن أبيه، قال: أتيت رسول الله ﷺ - وذكر الحديث إلى أن قال-: «**وساعدُ الله أَشَدّ مِن سَاعِدِكَ** ..».

قال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

وقال ابن المحب في «الصِّفات» [ق/ ٢٣٠/ ب]: هذا حديث صحيح الإسناد.

ب- وروى الترمذي (٢٥٧٧) وعبدالله في «السُّنة» (١١٧١)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (٧٩)، والحاكم (٤/ ٥٩٥) عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**إن غِلَظَ جِلدِ الكَافِرِ اثنانِ وأربَعونَ ذِراعًا بِذِراعِ الجبَّارِ، وإن ضِرسَهُ مِثلُ أُحُدٍ**». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث الأعمش. وقال الحاكم: حسن صحيح، ووافقه الذهبي.

٥- ثبت عند مسلم (٢٩٩٦) عن عائشة ﵂ عن النبي ﷺ قال: «**خُلِقت الملائكة مِن نُور** ..» الحديث. وهذا الحديث يُثبت ما جاء في أثر عبدالله ﷺ من أن الملائكة خُلقت من نُور.

وانظر: حاشية كتاب «نقض الدارمي على المَريسي» (ص٣٨٠) للسماري.

(١) يُشير إلى الخبر المكذوب: «**إن اللهَ تعالى اشتكتِ عَينَاهُ؛ فعادته الملائكة**».

وهذا الخبر تنسب الجهمية والرافضة روايته لأهل السُّنة من باب التَّشنيع عليهم، ورميهم بالتجسيم والحشوية.

«منهاج السُّنة» (٢/ ٥٠١) لابن تيمية، و«الملل والنحل» (١/ ١٠٦) للشهرستاني مع الحذر مما فيه، فأنه خَلَطَ بين الأحاديث الصَّحيحة والموضوعة في صفات الله تعالى في الإنكار على أهل السُّنة ورماهم بالتجسيم والتشبيه على طريقة الأشاعرة في نَبزِ أهل السُّنة بذلك.

(٢) في الأصل: (ما يضحكوا).

٥٧- من أن رجلاً مِنهم سُئِلَ: عن فأرةٍ وقعت في بِئرٍ ؟

فقال: «**البِّئْرُ جُبارٍ**»[(١)].

٥٨- وسُئِلَ آخر: عن قولِ الله: ﴿رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾[(٢)] [آل عمران: ١١٧]

فقال: هو هذا الصُّرصُر، الصَّرَّار بالليل[(٣)].

وأشباه ذلك مِن الكذبِ والبُهتان الذي ما أنزلَ اللهُ به مِن سُلطان.

وأضافوا إلـيهم: التَّـشبيهَ [و] التَّجـسِيمَ، وأنـواعَ [٩/ب] ذلـك مِـن المحالاتِ في المقالاتِ التي نَزَّهَهم اللهُ عنها، وبرَّأهم منها.

وهم الأنجاسُ الكاذبون، والأرجاسُ المشركون ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [التوبة:٣٢]

٥٩- قال ابن قُتيبة[(٤)]: تدبَّرتُ مَقالةَ أهلِ الكلامِ فوجدتهم يقولون على الله مَا لا يعلمون، ويَعيبون[(٥)] الناسَ بما يأتون؛ [لأن] أصـحاب الحـديثِ مجمعون:

---

(١) يُشير إلى حديث أبي هريرة ﷺ، قال: قال النبـي ﷺ: «**المعـدِنُ جُبـارٌ، والبِئـرُ جُبـارٌ**..» الحديث. رواه البخاري (٢٣٥٥). ومعنى جُبار: هدر لا ضمان عليه.

وسبب ضحكهم من هذا الجواب: أن السُّؤال كان في بابِ النَّجاسات، وما استدلّ به هذا الرجل من الحديث كان في بابِ الدِّيات لا من أبواب الطّهارة والنَّجاسات.

(٢) قال البغوي في «تفسيره» (٢/ ٩٤): قيـل: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾ أي: صـوتٌ، وأكثـر المفـسِّرين قالوا: فيها بَردٌ شديد.

(٣) إلى هنا انتهى النقل من كتاب «تأويل مختلف الحديث» لابن قُتيبة.

(٤) «تأويل مختلف الحديث» (ص١٤٩/ باب ذكر أصحاب الكلام والرأي) بتصرف واختصار.

(٥) في الأصل: (ويعيبوا).

على أن مَا شاءَ الله كان، ومَا لـم يَشأ لـم يكن.

وعلى أنه خالق الخير والشَّرّ.

وعلى أنَّ القُرآنَ كلامُ الله غير مخلوقٍ.

وعلى أنه يُرى يوم القيامة.

وعلى تقديمِ الشَّيخين أبي بكر وعُمرَ رضي الله عنهما.

وعلى الإيمـانِ بعذابِ القَبرِ ونعيمِه [(١)].

وبالصِّراطِ، وبالميزانِ، وبالحوضِ، والشفاعةِ، وخلـقِ الجنـةِ والنـارِ، وأشباه ذلك.

ولـهم الأئمَّةُ المتقدِّمون، والوَرِعـون، والمُجتهـدون، بالـصحابة رضي الله عنهم يَهتدون، وبالسَّلفِ الصالحِ بعدهم يقتـدون؛ فهـم: مالـكُ بـن أنـس، وسفيانُ الثوري، وابنُ عيينة، والشافعيُّ، وأحمدُ بن حنبل.

وهم الجمُّ الغفير - بحمـد الله - [١٠/أ]، والعـددُ الكثـير، أقـوالُهم مَشهورةٌ في البلادِ، ومَشهورةٌ في العبادِ، ولو أن أحدًا مِن المُتكلِّمين بَرزَ بمقالَةٍ لقتلُوه، ولو ظهرَ مُساعدًا له لحصَبوه.

ثم لـهم مِن فَظيعِ المقالةِ، وقبيحِ الجهالةِ؛ اعتِقادُ كُفرٍ وضلالة.

٦٠- ثم قال [(٢)]**:**

(١) إلى هنا ذكر ابن قتيبة في كتابه، ثم قال: لا يختلفـون في شيءٍ مـن هـذه الأصـول، ومـن فارقهم في شيءٍ منها: نَابذوه، وبَاغضُوه، وبَدّعُوه، وهَجَرُوه. اهـ

وذكره كذلك ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (ص٩٢).

(٢) أي ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٥٤).

[أ]ليسَ النظامُ (١) يغدو على مُنكرٍ، ويروحُ على مُسكرٍ، ويطعنُ على أبي بكرٍ وعُمرَ وغيرهما من الصَّحابةِ بأقوالٍ تَخلَّقها (٢)، وأمورٍ تلفَّقها. وذكرَ مِنها أشياءَ كثيرة، وأجابَ عنها.

وأبو الـهُذَيـل (٣)؛ فنجِدُه: كـذَّابـًا أفَّـاكـًا.

وهِشامُ بن الحَكَم (٤)؛ نَجِدُه: رافضِيًّا غاليًا.

وثُمَـامَةُ (٥)؛ نَجِدُه: مِن رِقّةِ الدِّينِ، وتَنقُّصِ (٦) الإسلامِ عـلى أَقـبحِ حَالٍ ومَقالٍ.

---

(١) إبراهيم بن سيار الضبعي مولاهم، البصري، شيخ المعتزلة، هلكَ سنة: (٢٣١هـ).
« .. لم يكن النظام ممن نفعه العلم والفهم، وقد كفّـرَه جماعـة، وقـال بعـضهم: كـان النَّظام على دينِ البراهمة المنكرين للنُّبوة والبعث، ويُخفي ذلك». «السير» (١٠/ ٥٤٢).
وقد ذكر ابن قُتيبة كثيرًا من ضلالاته في «تأويل مختلف الحديث» (ص١٥٤-٢٠٨).

(٢) في الأصل: (تختلقها).

(٣) العلَّاف محمد بن الهذيل مولى عبد القيس، من رؤوس المعتزلة، هلكَ سنة: (٢٣٥هـ).
«كان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين» «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٦٦).
«أنكر الصِّفات المقدسة حتى العلم والقُدرة». «السير» (١٠/ ٥٤٢).
ذكرَ ابن قُتيبة شيئًا من مَخازيه وضلالاته في كتابه «تأويل الحديث» (ص٢٠٨-٢١٠).

(٤) رأس من رؤوس الرّافضة، هلكَ سنة: (١٩٠هـ).
كان يقول: «بأن علم الله مُحدث، وأنه لم يعلم شيئًا في الأزل؛ فأحدث لنفسه علمًا .. لا يختلف قولهم: إن القرآن مُبدّل، زيد فيه ونقص منه !!.. ». «السير» (١٠/ ٥٤٤).
وقد ذكرَهُ ابن قُتيبة في كتابه: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢١٥-٢١٧).

(٥) ثمامة بن أشرس، من رؤوس المعتزلة القائلين بخلق القرآن، هلك سنة: (٢١٣هـ).
وقد ذكره ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢١٧).

(٦) في الأصل: (تنقض).

ثم الجاحِظُ (١) المُفتري؛ نَجِدُهُ: يَقصدُ في كُتُبِه المضاحيك والعَبث؛ يُريدُ بذلك: استِمالةَ الأحداثِ، وشُرَّابَ النَّبيذِ (٢)، ويستهزئ مِن الحديثِ استهزاءً لا يخفى على أهلِ العلم، كذكرِه:

(كبِدَ الحوتِ) (٣)، و(قَرنَ الشَّيطانِ) (٤).

وذكرَ الحَجرَ الأسودَ وأنه كان [١٠/ب] أبيض؛ فسوَّدُه المشركون(٥).

قال: وقد [كان] يجبُ أن يُبيِّضَه المسلمون حين أسلَمُوا.

ويَذكُرُ الصَّحيفةَ التي كان فيها المُنزَّلُ مِن القرآنِ تحت سَريرِ عائشة فأكلتها الشَّاة (٦).

---

(١) عمرو بن بحر، من أئمة البدع والمجون، هلك سنة: (٢٥٠هـ)، كان خطيب المعتزلة ومتكلمهم، أخذ ضلاله من: النّظَّام، وثُمامة بن أشرس.
ذكره ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٣٩-٢٣٢).

(٢) وقد شحنَ كتابه: «البيان والتبيين» !! بكثير مما ذكره المصنف هاهنا، ومن كتبه: «مدح النبيذ وأهله»، و«القِحاب، والكلاب، واللّاطة»، و«مفاخرة الجواري والغلمان» !!

(٣) يشير إلى قوله ﷺ: «.. **أَوَّلُ طعام يأْكُلُه أَهلُ الجنَّةِ فزيادَةُ كَبِدِ حوتٍ**». رواه البخاري (٣٣٢٩).

(٤) يشير إلى قوله ﷺ: «**ولا تحيَّنُوا بِصلاتكُم طُلُوعَ الشمسِ ولا غُرُوبَها فإنَّها تَطلُعُ بينَ قرنَي شيطانٍ - أو الشَّيطانِ -** ». رواه البخاري (٣٢٧٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٥) يشير إلى قوله ﷺ: «**الحجَرُ الأسودُ مِن الجنة، وكان أشدّ بَياضًا مِن الثلجِ، حتى سَودته خَطايا أهل الشِّرك**». رواه أحمد (١/ ٣٧٣)، وصححه: الترمذي (٨٧٧) وابن خزيمة (٢٧٣٣).
وقد أجاب عن ذلك ابن قُتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٧٣٦).

(٦) يُشيرُ إلى قول عائشة رَضِيَ اللهُ عَنها، قالت: لقد أُنزِلت آيةُ الرَّجم، ورضعاتُ الكبِيرِ عشرًا، فكانت في ورقَةٍ تحتَ سريرٍ في بيتي، فلـمَّا اشتكى رسولُ الله ﷺ تشاغلنا بأَمرِه، ودخلت دُوَيبَّةٌ لنا فأكلَتها. رواه أحمد (٢٦٣١٦)، وابن ماجه (١٩٤٤).

وأشياء مِن أحاديثِ أهلِ الكتابِ في تنادُم الدِّيكِ والغُرابِ [١]، ودفنِ الـهُدهُدِ أُمَّه في رأسِه [٢]، وتسبيحِ الضُّفدَعِ [٣]، وطَوقِ الحمامةِ [٤].

وأشياءَ يذكرُها تشنيعًا وإزرَاءً [٥]، وهو – مع هذا – أكذبُ الأُمَّة، وأوضعُهم للحَدِيثِ، وأنصرُهم للباطِلِ [٦].

وقد أجاب عن ذلك ابن قُتيبة في «تأويل الحديث» (ص٧٧٤).

(١) ذكرَهُ الجاحظ في كتابه «الحيوان» (٢/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) ذكرَهُ في «الحيوان» (٣/ ٥١٠) (باب القول في الهدهد)، قال: فإن العرب والأعراب كانوا يزعمون أن القزعة التي على رأسه: ثواب من الله تعالى على ما كان من برّه لأُمِّه ! لأن أمّه لما ماتت جعلَ قبرها على رأسه، فهذه القزعة عوض عن تلك الوهدة. اهـ

(٣) ذكرَهُ في «الحيوان» (٥/ ٥٣٦) (ذكر ما جاء في الضفادع في الآثار).

وذكرَ فيه أثر عبدالله بن عَمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: لا تقتلوا الضفادع، فإن نقيقها الذي تسمعون تسبيح.

رواه ابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٣١٨)، وقال: إسناده صحيح، ووافقه ابن حجر في «التلخيص» (٦/ ٣٠٦٥).

وقد ثبت مرفوعًا النهي عن قتل الضفدع كما في حديث عبدالرحمن بن عثمان أن النبي ﷺ نهى عن قتل الضُّفدع. رواه أحمد (٣/ ٤٥٣)، وأبو داود (٣٨٧١)، والنسائي (٧/ ٢١٠).

(٤) ذكرَهُ في «الحيوان» (٣/ ١٩٦) وذكرَ فيه أن العرب أطبقوا على أن الحمامة كانت مع نوح في السفينة، وقد طلبت منه الجُعل على حُسن الدلالة والطاعة: وهو عِبارة عن الطَّوق الذي في عُنقها؛ وعند ذلك أعطاها الله تعالى تلك الحلية بدعاء نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٥) في الأصل: (ازراي).

(٦) قال البربهاري رَحِمَهُ اللهُ في «شرح السُّنة» (١٥٧): إذا رأيت الرَّجلَ يذكر: ابن أبي دؤاد، وبشرًا، أو ثُمامة، وأبا الهذيل، وهشام الفوطي أو واحدًا من أتباعهم، وأشياعهم؛ فاحذره؛ فأنه صاحب بدعة، وإن هؤلاء كانوا على الرِّدَّةِ. اهـ

فصل

٦١- **وقال ابن قُتيبة** - أيضًا -(١):

* وبلغني أن مِن أصحابِ الكلامِ:

مَن يَرى الخَمرةَ غير مُحرَّمة؛ وأنَّ اللهَ تعالى إنما نَهى عنها على وجهِ التأديب؛ كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وكما قال: ﴿وَٱهْجُرُوهُنَّ فِى ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤].

* ومنهم من يَرى نِكاح تسعٍ مِن الحَرائرِ جائزًا؛ لقولِ الله: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [النساء: ٣]، قال [١١/أ]: فهذه تِسع.

قال: والدَّليلُ على ذلك أن رسولَ الله ﷺ مَاتَ عن تِسعٍ، [و] لم يُطلِق الله له في القُرآن إلَّا ما أَطْلَقَ لنا.

* ومنهم مَن يَرى شَحمَ الخِنزير وَجِلدَهُ حَلالًا(٢)؛ لأنَّ اللهَ إنما حَرَّمَ لحمَهُ.

* ومنهم من يقول: إن اللهَ لا يعلم شيئًا حتى يكون، ولا يخلق شَيئًا حتى يَتحرَّك.

ونحو ذلكَ مِما يُخالف الإجماع، وعلى مُعتقده - لعنة الله -.

وذكر ابن قُتيبة غير هؤلاء من أئمة البدع والطوائف، ومنهم: عُبيدالله بن الحسن، وبكر صاحب البكرية، ومحمد بن الجهم البرمكي، وأصحاب الرَّأي ... إلخ.

(١) من كتابه: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٤٣).

(٢) في الأصل: (حادلالا).

فصل

٦٢- **قال ابن قُتيبة**(١): ومن جَهلِ أهلِ الكلامِ:

أنهم يُفسِّرُون القرآنَ بِمذاهبهم، ويَتأوَّلونه على مَقالِتِهم.

٦٣- **فقال** فرِيقٌ مِنهم في قولِه: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: أنه عِلمُه(٢).

(١) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٥٢ وما بعدها) بتصرف واختصار.

(٢) هذا القول مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما بأسانيد ضعيفة.

قال الأزهري رحمه الله (٣٧٠هـ) رحمه الله في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٣٣): والصحيحُ عن ابن عباس في الكُرْسِي ما رواهُ الثَّوري وغيره .. الكرسي موضع القدمين .. وهذه رواية اتفق أهل العلمِ على صِحتها، والذي روي عن ابن عباس في الكُرسي أنه العِلمُ؛ فليس مما يُثبتُه أهلُ المعرفةِ بالأخبار. اهـ

وقال الكرجي القصاب رحمه الله في «نكت القرآن» (١/ ١٧٨-١٨٤): في قوله: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ حُجَّة على الجهمية، ولقد بلغني عن قوم منهم يغلطون بحذاقة أنهم قالوا: كرسيه علمه. - ثم بين بطلان ما ستدلوا به من الشعر والآثار المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما وبيَّن ضعفها.

قلت: أثر ابن عباس رضي الله عنهما في أن الكرسي موضع القدمين صحيح ثابت عنه، وقد خرجته في تعليقي على كتاب «إثبات الحد» (٤١) للدشتي رحمه الله.

وأما ماروي عنه في تفسير الكرسي بالعلم فلا يثبت كما نص على ذلك غير واحدٍ من أهل السُّنة، وقد بينت ذلك في تعليقي على «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (١١٣٣)، فراجعه.

واعلم أن عرش الرَّب عز وجل غير الكرسي، ومن جعلهما شيئًا واحدًا فقد أخطأ.

قال ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (١/ ٦٨١): وروى ابن جرير من طريق: جُويبر، عن الحسن البصري أنه كان يقول: الكُرسي هو العرش. والصحيح أن الكرسي غير العرش، والعرش أكبر منه، كما دلت على ذلك الآثار والأخبار. اهـ =

وهذا غلطٌ فاحِشٌ؛ العربُ لا تَعرِفُ العرشَ إلَّا السَّريرَ.

قال اللهُ تعالى: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف:١٠٠]، قال: السَّرير[١].

٦٤- **وقال** فريقٌ منهم في قولِ الله تَعالى: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا ﴾ [يوسف: ٢٤] هَمَّت بالفاحِشةِ، وهَمَّ هو بالفِرارِ منها، والضَّربِ لها؛ واللهُ يقولُ [١١/أ]: ﴿ لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾.

أفتَرَاه أرادَ الفِرارَ منها، والضربَ لها، فلما رَأى البُرهانَ أقامَ عندها ؟!![٢].

٦٥- **وقال** فِريقٌ مِنهُم في قولِ الله تَعالى:

﴿ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه:١٢١] أنه أتخَمَ[٣] مِن أكلِ الشَّجرةِ.

ويذهبون إلى قولِ العربِ: غَوِيَ الفصيلُ، يَغوَى، [غوىً]؛ إذا أكثرَ مِن [شرب] اللَّبن حتى بَشِمَ[٤]، وذاك غَوَى يَغْوِي غَيًّا.

قلت: ولا يصحّ عن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ، ففي إسناده: جُويبر وهو ضعيف جدًا.

انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٨٥)، وسيأتي زيادة بيان عند رقم: (١٧٧و٢٦١).

(١) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (١/ ٦٢٥): قوله: ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ حجة في أن العرش هو السرير لا محالة، وأن عرش الله أيضًا جل جلاله، هو سريره الذي استوى عليه لا العلم كما يزعم الجهلة من الجهمية. اهـ

(٢) وتتمة الكلام في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٥٤): وليس يجوز في اللغة أن تقول: هممت بفلان، وهمَّ بي، وأنت تريد اختلاف الهمين حتى تكون أنت تهم بإهانته، ويهم هو بإكرامك. وإنما يجوز هذا الكلام إذا اتفق الهمان. اهـ

(٣) في «المعجم الوسيط» (٢/ ١٠١٩): (اتخم) فلان من الطعام، وعنه: ثقل عليه ولم يستمرئه.

(٤) في «تهذيب اللغة» (١١/ ٢٦٣): (بشم) قال الليث: البشم تخمة على الدسم.

٦٦- **وقال** فريقٌ منهم في قوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]:

أي ألقينا فيها. يذهب إلى قولِ الناس: ذرَّته الرِّيح (١).

وهذا غَلطٌ؛ لأنّ ذرته الرَّيح غيرُ مَهموز، وذرأك مهموز.

ولا يجوز أيضًا أن يجعله من أذْرَتْه الدَّابة عن ظهرِها؛ [أي]:

إذا ألقتـه؛ لأن ذاك: ذرأت، تقـديره: فعلـت بـالهمز، وهـذا مِـن:

أذريت، تقديره: أفعلت بلا همزة (٢).

---

(١) وذهبوا إلى ذلك فرارًا من إثبات القدر. وأما تفسير الآية فقد قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٥١٣): يقـول تعـالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ أي: خلقنـا وجعلنـا، ﴿لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ أي: هيأناهم لها، وبعمل أهلها يعملون .. الخ.

(٢) قـال الكرجـي القـصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكـت القـرآن» (١/ ٤٥٠): قولـه: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ حُجَّة عليهم، [يعني: المعتزلة القدرية]؛ إذ لـيس يـشك عـارف باللغة أن ذرأنا هو خلقنا، كما قال في موضـع آخـر: ﴿وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المؤمنون]، وقال: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى:١١] أي في الرحم، والله أعلم.

فأيُّ حُجَّة يلتمس أكبر من أن يكون جل وتعالى قد أخبر عن نفسه نـصًّا أنـه خلـق لجهـنم كثيرًا من الجن والإنس؟ أم كيف يقدر من هو مخلوق للنار أن يذهب بعمله الجنة ..

وبلغني عن بعض سفهائهم أنه قال: ﴿ذَرَأْنَا﴾ بمعنى طرحنا، وهذا من الأمكنـة التـي إذا أرادوا متابعة اللغة تابعوها بأقبح وجوه الغلط.

ألا يعلمون - ويحهم - أن ما كان بمعنى الطرح فهو أذريت بالألف وسقوط الهمـزة، كما يقولون: (أذرى الجمل راكبه)، إذا طرحه عن ظهره وألقـاه إلى الأرض. وكـما تبـدد الريح الشيء فتطرحه يمينًا وشمالًا، قال الله تبارك وتعـالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ [الكهف:٤٥]. =

٦٧- **وقـالوا:** في قـولِ الله: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النسـاء: ١٢٥]، أي: فقيرًا إلى رحمته. جعلوه مِن الخَلَّةِ بفتح الخاء[١].

وهـذا غلـطٌ؛ أيُّ فـضيلةٍ لإبـراهيم في هـذا، والنـاسُ كلهـم فقـراء [١٢/ب] إلى الله ؟

وهل إبراهيم خليل الله إلَّا كما قيل: موسى كليمُ الله، وعيسى رُوح الله. فكمـا استوحشوا أن يكون اللهُ خليلاً لِأحدٍ مـن خلقِـه؛ كـذلك كـان يَجبُ في هذا[٢].

وبلغني عمن هو أجهل من هذا منهم أنه أنشد بيت المثقب حجة في هذا المعنى :

تقول إذا ذرأت لـها وضيني ....

بالذال معجمة، فمـاذا يقال لقوم يبلغ بهم الحرص على تصحيح مقالتهم، والأنفة من الرجوع إلى الحقِّ مثل هذه الأشياء القبيحة، نعوذ بالله من الضَّلالة. اهـ

(١) فرارًا من إثبات الخُلة لله تعالى، وتتمة الكلام في: «تأويل مختلف الحـديث» (ص ٢٥٨) قال: استيحاشًا من أن يكون تعالى خَليلًا لأحدٍ مِن خلقه. اهـ

(٢) قال الكرجي القصَّاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نكت القرآن» (١/ ٢٧٤): ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ حُجّة على الجهمية، وبلغني أنهم يجعلون الخليل في هذا الموضع: الفقير، كأنَّه: اتخذه فقيرًا إليه، يذهبون به إلى (الخَلة) بفتح الخاء فرارًا مما يلزمهم في (الخُلة) بضمها .. وإعـدادهم إيـاه هاهنا فقيرًا من الإفراط في الجهل، والنقيصة في العقل؛ إذ هو موضوع موضع الفـضيلة لإبراهيم ﷺ، فكيف يمدح إبراهيم بشيء يشاركه فيه جميـع النَّـاس قبلـه وبعـده، كـافرهم ومسلمهم .. إذ لا نعلم أحدًا من هؤلاء إلّا فقيرًا إلى الله، وهل أتى على إبراهيم وقت لم يكن فيه فقيرًا إلى الله قبل النبوة وبعدها ؟! ثم اتخذه فقيرًا إليه، وهل خصَّ الله إبـراهيم وحده بالفقر إليه من بين سائر العالم ؟ حتى يذهب بتأويل الخليل إليه، وهل كـان قبـل اتخاذه إياه - فقيرًا إليه - غنيًّا عنه ؟ أو يجوز أن يكون أحد من الملائكـة وحملـة العـرش والأنبياء والمرسلين غنيًّا عن الله في شيء من الأحوال ؟ ولا أعلم المساكين يفزعـون إلى اللغة في وقت إلَّا غلطوا طريقها، وجاءوا بأفظع مما يَفرُّون منه.اهـ

٦٨- **وقالوا** في قول الله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة:٦٤]:

إن اليد هاهنا : النِّعمة.

وهذا غلطٌ؛ لأنه قال: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ مُعارضةً لما قالوه.

ثم قال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾؛ لأنّ النِّعم لا تُغلّ.

ولأن المعروف لا يكنى من اليدين(١)؛ فتقول: عنده يدان، ونِعَمُ الله أكثر من أن يُحاطَ بها، كما قال: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم:٣٤](٢).

وقال ﷻ: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص:٧٥](٣).

---

(١) في الأصل: (من المعروف)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

(٢) وقد أطال ابن قتيبة الكلام عن هذه المسألة في كتابه «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» (ص٤٠-٤٣).

وقال الكرجي القصَّاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (١/ ٣١٦): قوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ .. الآية مبطل تأويل الجهمية في معنى اليد وإعدادهم إياها مرة نعمة، ومرة قوة، ونحن لا ننكر أن العرب قد تخبر عن النعمة والقوة معًا باليد، غير أن هذا ليس موضعه، بل هو موضع اليدين المسماتين بهما القوة والنعمة، إذ اليد إذا كانت بمعنى النعمة جمعت: (أيادي)، وقد قال تعالى: ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ فجمعها على (الأيدي) التي لا تكون إلَّا جمع اليد لا جمع النعمة، وقد ثنّى يديه فقال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾، فأبطل تأويل القوة، إذ كانت القوة لا تثنى، وكذا سورة (ص)، قال: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ فثناها. **فالعجب لقوم لا يرضون للخالق بما رضيه لنفسه، فينزهونه بجهلهم عما ليس بتنزيه، ويمدحونه بما هو ذم بل داع إلى التعطيل، وتكذيب القرآن، والله المستعان.** اهـ

(٣) انظر كتاب: «نقض الدارمي على بشر المريسي» (ص١٢٢).

فصل

٦٩- قال ابن قُتيبة [(١)] :

وأما أصحاب الحديث؛ فإنهم التمسوا الحقَّ من جِهتِه، وتتبعوه من مَظانِّهِ، وتقرَّبوا إلى الله تعالى باتباعهم سنن [(٢)] رسوله عليه [الصلاة و] السلام، وطلبهم لآثاره وأخباره برًّا وبَحرًا، وشَرقًا وغَربًا، وبَحثُوا عن صَحيحِها وسَقيمها، وناسِخِها ومَنسوخِها، وعرفوا [١٢/ب] مَن خالفَهَا مِن الفُقهاء [(٣)] إلى الرَّأي، فنبَّهوا على ذلك، حتى نجمَ الحقُّ بعد أن كان عافيًا [(٤)]، وبَسَقَ [(٥)] بعدَ أن كان دارِسًا.

وقد كانَ يَعيبُهم [(٦)] الطاعنون بجلبِهم الضَّعيف [(٧)]، وطلبِهم الغريبَ؛ وإنما فعلُوا ذلك ليُميِّزوا بينهُما، وقد فعلُوا ذلك [(٨)].

فقالوا في الحديثِ المرفُوع [(٩)]:

---

(١) «تأويل الحديث» (ص٢٦٦- ٢٧١) (ذكر أصحاب الحديث)، بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (بسنن) وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٦٦).

(٣) في الأصل: (الفقا).

(٤) أي ظهر الحق وعلا بعد أن كان مخفيًا في التراب. «الصحاح» (ص٧١٨).

(٥) (بسق فلان على أصحابه أي علاهم). «الصّحاح» (ص٢٩).

(٦) في الأصل: (يعينهم).

(٧) في الأصل: (بجهلهم الظعيف).

(٨) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٦٧): وقد يعيبهم الطاعنون بحملهم الضعيف، وطلبهم الغرائب، وفي الغريب الداء. ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوهما حقًّا، بل جمعوا الغثَّ والسَّمين، والصَّحيح والسَّقيم ليُميزوا بينها، ويدُلوا عليها، وقد فعلوا ذلك. اهـ

(٩) في الأصل: (المرفع).

٧٠- «شُربُ الـماءِ على الرِّيقِ يَعقِدُ الشَّحمَ»[(١)].

وضَعَه[(٢)]: عَاصِمُ الكُوْزيّ[(٣)]، بِعَملِ الكِيزانِ[(٤)].

٧١- **وحديث**: يُونس، عن الحسن: أن النبي ﷺ نَهى عن عَشرِ كُنَى[(٥)].

وضَعَه[(٦)]: أبو عِصمَةَ، قاضي مَرو. ونحو ذلك كثير.

وما وضعَ مِثلَ هذه الأحاديث إلَّا زنديقٌ مُلحِدٌ يَستهزئُ بها، ويُشنِّعُ بها على أصحابِ الحديثِ وأهلِ السُّنة؛ مثل ما وُضِعَ:

٧٢- «خَلقَ نَفسَهُ مِن عَرَقِ الخيلِ»[(٧)].

ونحو ذلك مِمّا يَجلّ اللهُ تعالى عن صِفَتِه به.

قال ابنُ قُتيبة: وقد جاءت أحاديثُ صحاحٌ؛ مثل:

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٤٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: ما أخوفني لأن يكون هذا الواضع قَصَدَ شَين الشريعة، وإلَّا فأيُّ شيء في الماءِ حتى يعقد الشَّحم. اهـ

(٢) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٦٨): (وهو موضوع، وضعه: عاصم الكوزي). اهـ

(٣) في الأصل: (الحوزي)، وهو تصحيف. قال ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٣٧): يُعرف بالكوزي: قبيلة بالبصرة. اهـ

قلت: وهو كذابٌ وضاع.

(٤) الكوب: وهو الكُوزُ بلا عُرْوَة، فإذا كان بعروة فهو كُوز. «لسان العرب» (٥/ ٤٠٢).

(٥) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٠٤)، في ترجمة أبي عصمة، واسمه: نوح بن أبي مريم، قال البخاري: ذاهب الحديث جدًّا، وقال ابن المبارك: كان يضع الحديث.

(٦) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٦٩): (موضوع، وضعه: أبو عصمة قاضي مرو).

(٧) تقدم ذكره (رقم/ ٥٤).

٧٣- «قلبُ المؤمنِ بينَ أُصبُعينِ مِن أصَابعِ الرَّحمنِ ﷻ» (١).

٧٤- و«إن اللهَ خلقَ آدمَ [١٣/أ] على صُورَتِه» (٢).

---

(١) رواه أحمد (٦٥٦٩)، ومسلم (٦٨٤٤)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري (٦٢٥٢)، ومسلم (٧٢٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

«**تنبيه**»: أهل السُّنة يحملون هذا الحديث على ظاهرِه، ويُثبتون بـه لله تعـالى الـصُّورة، ويقولون: إن الضَّمير في قوله ﷺ: « .. **على صورَتِه**»، يعود إلى الرَّحمن ﷻ لأمرين:

الأول: لحديث عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُقَبِّحُوا الوجه، فإنَّ اللهَ خلقَ آدمَ على صُورَةِ الرَّحمنِ**».

رواه ابن أبي عاصم في«السُّنة» (٥٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٥)، وعبـدالله بـن أحمد في «السُّنة» (١٠٢٤)، وهو حديث صحيح، صححه إمامـان مـن كبـار أئمـة أهـل السُّنّة والحديث، وهما: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رحمهـا الله تعـالى، وحـسبك بهما عِلمًا، واتباعًا، وفقهًا. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٢٠).

والثاني: إجماع السَّلف في القرون الثلاثة المفضّلة على عود الضَّمير إلى الله تعالى.

- قال ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/ ٣٧٣): لم يكـن بـين الـسَّلف مـن القرون الثلاثة نزاع في أن يُقال: إن الضَّمير عائد إلى الله، فأنه مُستفيضٌ من طُرُق مُتعـدِّدة عن عدد من الصَّحابة، وسياق الأحاديث كلها تدلُّ على ذلك).

وقال أيضًا (٦/ ٣٧٦): لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، جعـل طائفـة الـضَّمير فيـه عائدًا إلى غيرِ الله تعالى. اهـ

- قال عبدالله بن أحمد رحمه الله: قال رجـل لأبي: خلـق الله آدم عـلى صـورته - أي [عـلى صورة] الرَّجل- فقال أبي: كذَبَ. هو قول الجهميّة. [«ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٦٠٣)].

- وقال إسحاق بـن راهويـه رحمه الله عـن حـديث عبـدالله بـن عُمـر رضي الله عنهما الـسَّابق: هـذا صحيح، لا يدعُهُ إلَّا مُبتدع، أو ضعيف الرَّأي. «الشريعة» للآجري (٦٩٧).

قلت: وقد تكلمت عن هذه المسألة في تحقيقـي لكتـاب «إثبـات الحـد لله تعـالى» (٥٤) للدشتي رحمه الله، وبيّنت حكم من خالف فيها، فراجعه إن أردت زيادة بيان، وراجع:

«عقيدة أهل الإيمان في حديث خلق آدم على صورة الرحمن»، للتويجري رحمه الله. =

٧٥- و«كِلتا يديهِ يَمين» [١].

٧٦- و«يَحملُ الأرضَ على أُصبَعٍ، وكذا على أُصبَع» [٢].

٧٧- و«لا تَسبُّوا الرِّيح؛ فإنّها مِن نَفَسِ الرَّحمَنِ» [٣].

وغير ذلك من الأحاديثِ الصِّحاحِ التي نقلها الأئمَّة الثِّقات، يَجبُ الإيمـانُ بها، ولا تُفسَّر [٤]، ولا تُشبَّه، ولا تُكيَّف.

و«دفاع أهل السُّنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرَّحمن» للدويش رَحِمَهُ اللهُ.

(١) رواه مسلم (٤٧٤٨)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٧١٤٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٣٥و ٩٣٦)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١١٧٤)، والحاكم (٢/ ٢٧٢)، عن أُبي بن كعب رضي الله عنه موقوفًا.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الذهبي: على شرط البخاري.

والمراد بقوله: «من نَفَسِ الرحمن»: أي مما يُنَفِّس الله تعالى به على عباده.

وقد بَيَّنَ ابن قُتيبة المراد بهذا الحديث فقال في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٨٢): أنه لم يُرد (بالنَّفَسِ) ما ذهبوا إليه، وإنّما أراد: أن الرّيح من فَرَجِ الرّحمن عزَّ وجلَّ وروحه. يُقال: اللهم نَفِّس عنّي الأذى، وقد فرَّج اللهُ عن نبيه صلى الله عليه وسلم بالريح يوم الأحزاب. اهـ

وقد ذكرَ ابن البَنَّاء كلام ابن قُتيبة في «المختار في أصول السُّنة» (ص١٤١).

وقد تكلمت عن هذا الأثر في تعليقي على «السُّنة» لعبدالله (١١٧٤)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٩٩). وانظر: «نقض الدَّارميّ رَحِمَهُ اللهُ على بشر المريسي» (ص٤٠١).

(٤) قوله: (وغير ذلك ..) إلخ من كلام ابن البناء، وليس هو من كلام ابن قتيبة.

والمراد بالنهي عن تفسير نُصوص الصِّفات أحد أمرين:

١- تفسيرها بالتفسيرات المُحدَثة المأخوذة من الجهمية وأفراخهم من المُعطلة.

٢- ذِكر كيفيتها وتشبيهها بصفات المخلوقين.

وقد أطلت الكلام في بيان هذه المسألة، والرد على المفوِّضة في استدلالهم على مذهبهم الباطل بنصوص السلف عن النهي عن تفسير نصوص الصفات في كتابي: =

فصل

٧٨- قال ابن قُتيبة [(١)] :

[وأما طعنهم] [(٢)] عليهم باللَّحنِ والتصحِيفِ، وهـذا لـيسَ إلّا في النَّادرِ مِنهم، ولا أعلمُ أحَدًا مِن أهلِ العلمِ والأدبِ إلَّا وقد أُسـقِطَ في عِلمِهِ: كالأصـمعيِّ، وأبي زيـد، وأبي عُبيـدة، وسـيبويه، والأخفـش، والكِسائي، والفَرَّاء، وأبي عَمرو الشَّيباني [(٣)].

وقد أخذَ النـاسُ عـلى الـشُّعراءِ في الجاهليـةِ والإسـلام الخطـأ في المعاني، وفي الإعرابِ، وهم أهلُ اللُّغةِ، وبهم يقعُ الاحتِجاج [(٤)].

وأين هذا العَائبُ لهم عن الزُّهريِّ أعلمُ الناس بكلِّ فنٍ، وحَمادِ بن سَلمة، ومَالكٍ، وابنِ عون، وأيوب، ويونسَ بن عُبيدٍ، وسُليمـانَ التيمي، وسُفيانَ الثوري، ويحيى بن سعيد، وابنِ جُـريجٍ، والأوزاعـي [١٣/ ب]، وشُعبة، وعبدِالله بن المبارك، وأمثالِ هؤلاءِ وبعدهم مِن الأئمَّة.

«الاحتِجاج بالآثارِ السَّلفِية عَلى إثباتِ الصِّفاتِ الإلهية» (المبحث الحادي عشر: بطـلان مذهب أهل التفويض لصفات الرب ﷻ) (ص٢٦٣).

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٧٥-٢٧٨) بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (وطعنا عليهم)، وما أثبته من كتاب ابن قُتيبة (ص٢٧٥).

(٣) في الأصل: (السياني)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث» وزاد بعده: (وكالأئمة مـن قراء القرآن، والأئمة من المفسرين).

(٤) قال ابن قُتيبة (ص٢٧٨): (فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلَّا كصنف من الناس ؟). وقوله: (وأين هذا العائب ..)

فصل

٧٩- **قال ابن قُتيبة** [١]:

وقد لقبوهم [٢]:

بالحشويةِ [٣]، والنَّابتةِ [٤]، والـمجبرةِ [٥]، ورُبَّما قالوا: الجبرِيّةَ.

---

(١) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٧٨-).

(٢) قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي أدرك عليها أهل العلم في جميع البلدان:
وقد أحدثَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخِلافِ أسماءَ شنيعةً قبيحةً، فسَمُّوا بها أهلَ السُّنَّةِ؛ يُريدون بذلك عيبَهم، والطَّعن علَيهم، والوقِيعةَ فيهم، والإزراءَ بهم عند السُّفهاءِ والجُهَّال. انظر: «السُّنة» لحرب من كتابه «المسائل» (١١٢/ بتحقيقي).
قال الصَّابوني رَحِمَهُ اللَّهُ في «عقيدة أصحاب الحديث» (ص٣٠٦): وكل ذلك عصبية، ولا يلحق أهل السُّنة إلّا اسم واحد وهو: (أهل الحديث).
انظر: «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٢)، و«شرح السُّنة» للبربهاري (١٤٣-١٤٦).

(٣) الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يُعتمد عليه، وكذلك هو من النَّاس، وحشوة الناس: رُذالتهم. «لسان العرب» (١٤/ ١٨٠).
وأوّل من تكلَّم بذلك عَمرو بن عبيد المعتزلي لعنه الله، قالها في حقِّ الصحابي عبدالله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٤٤).

(٤) النَّابت: الشَّيء الصَّغير المُحتقر، فهم صِغار ليسوا بشيء.
قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته «السُّنة» (١٨٨): وأما أصحاب الرَّأي والقياس فإنّهم يُسمُّون أصحاب السُّنة: (نابتة، وحشوية)، وكذبَ أصحابُ الرَّأي أعداء الله، بل هم النابتة والحشوية، تركوا أثرَ الرَّسول ﷺ وحديثَهُ، وقالوا بالرَّأيِ، وقاسوا الدِّينَ بالاستحسانِ، وحكموا بخلافِ الكتابِ والسُّنة.
وهم أصحابُ بدعةٍ، جهلَةٌ، ضُلَّالٌ، وطُلَّابُ دُنيا بالكذِبِ والبُهتان. اهـ

(٥) يَتهم بذلك أهل السُّنة أهل القدر، فكلّ من أثبت القدر عندهم مجبر، ومرادهم: أن =

وسَمَّوهم: الغُثَاءَ [(١)]، والغُثَرَ [(٢)].

وهذه أنبازٌ لم يأتِ بها خبرٌ عن رَسولِ الله ﷺ، ولا عن أصحابِه كما أتى عنه في:

الإنسان مجبور على عمل الطاعة أو المعصية من غير أن يكون له اختيار.

والجبر هو مذهب الجهمية. انظر: «مسائل ابن هانئ» (١٨٦٧).

قال حرب رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته في «السُّنة» (١٨٨): وأمَّا (القدريَّةُ): فإنَّهم يُسمُّون أهلَ السُّنَّةِ والإثباتِ: (مُجبِرة). وكذبتِ القدريَّةُ، بل هُم أولى بالكذبِ والخِلافِ؛ أنفوا قُدرةَ الله عن خلقِهِ، وقالوا له ما ليس بأهلٍ له تبارك وتعالى. اهـ

(١) كلمةٌ تدلُّ على ارتفاعِ شيء دَنِيٍّ فوق شيء. ومن ذلك الغُثَاء: غُثَاء السَّيل .. ويقال لسفلة الناس: الغُثَاء، تشبيهًا بذلك. «مقاييس اللغة» (٤/ ٣٣١).

(٢) سفلة الناس وجمهورهم. «العين» (٤/ ٣٩٩).

ولهم أسماء كثيرة ينبزون بها أهل السنة ويعيبونهم بها، نص عليها أهل السُّنة في عقائدهم، ومن ذلك:

قال أبو حاتم الرازي في عقيدته: وعلامةُ أهلِ البدعِ الوَقِيعةُ في أهلِ الأثرِ.

وعلامةُ الزَّنادِقة: تسميتُهم أهل الأثر: (حَشوية)، يُريدون إبطالَ الآثارِ.

وعلامةُ الجهمية: تسميتُهم أهل السُّنة: (مُشَبِّهَة).

وعلامةُ القَدريَّة: تَسميتُهم أهل الأثرِ: (مُجَبِّرة).

وعلامةُ المرجئة: تَسميتُهم أهل السُّنة: (مُخَالِفةٌ، ونقصَانِية).

وعلامَةُ الرَّافِضة: تَسميتُهم أهل السُّنة: (ناصِبَةٌ)، ولا يَلحقُ أهلُ السُّنةِ إلَّا اسمٌ واحِدٌ، ويستحيلُ أن تَجمعَهم هذه الأسماء. اللالكائي (٣٢١)، وكتابي «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر» عقيدة رقم (٢٠)، فقرة (٣٩).

وقد تقدم قريبًا تحت أثر فقرة (٧٩) نقل كلام حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ نحوًا من هذا الكلام.

٨٠- القدريَّة [(١)]:

«أنهم مجوسُ هذِهِ الأُمّة» [(٢)].

(١) قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته «السُّنة» (٩٣): (القدرية): هم الذين يزعمون أن إليهم الاستطاعة، والمشيئة والقدرة، وأنّهم يملكون لأنفسهم الخير والشّرّ.. وأن العباد يعملون بدءًا من أنفسهم من غير أن يكون سبقَ لهم ذلك في علم الله، وقولهم يُضارع قول المجوسية والنصرانية، وهو أصل الزَّندقة. اهـ

(٢) رُوي من حديث: عُمر، وحُذيفة، وجابر، وابن عُمر، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة، وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر: أحمد (٥٥٨٤)، و(٦٠٧٧)، وأبو داود (٤٦٩١)، وابن ماجه (٩٢)، و«القدر» للفريابي (٢١٦ و ٢١٨-٢٢٠و٢٣٢)، و«السُّنة» للكرماني (٢٢٢و٢٢٣و٢٢٨و٢٣١ و ٢٥٤)، و«الصغير» (٦١٥)، و«الأوسط» (٣|٦٥) و (٤/ ٢٨١) للطبراني، و «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣١٠)، و«العلل المتناهية» (١/ ١٤٤)، و «الموضوعات» (١/ ٢٧٥) لابن الجوزي، و«مستدرك» الحاكم (١/ ٨٥)، و«اللآلئ المصنوعة» (١/ ٢٣٦).

وقد اختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث، وأكثر أهل العلم على تضعيفه مرفوعًا. قال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ٢٦٠): وهذا المتن له طريق بغير هذا الإسناد عن جماعة مُتقاربة في الضَّعف. اهـ

وقال الموصلي في «المغني عن الحفظ والكِتاب» (ص٢٣) في (باب المرجئة والقدرية): لا يصحّ في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. اهـ

وسيأتي في التعليق على حديث (٨٢): «**صِنفان من أُمّتِي** .. » زيادة بيان في أن هذه الفرق لم تظهر إلَّا في أواخر عصر الصَّحابة، إلَّا الخوارج فقد ثبت الحديث في ذمهم.

قال الدارقطني في «العلل» (١٢/ ١٠١): والصحيح الموقوف عن ابن عمر.

وقال ابن القيم في «الهدي» (٣/ ٦٠٩): هم مجوسُ هذه الأُمَّة، صحَّ ذلك عن ابن عباس.

وانظر: «السُّنة» لابن أبي عاصم (١/ ٢٤٢) (باب القدرية مجوس هذه الأُمّة، إن مرضوا فلا تعودوهم)، و«الشريعة» (٢/ ٨٠١) (باب ما ذُكر في المكذبين بالقدر)، واللالكائي (٣/ ١٩٣) (سياق ما رُوي عن النبي ﷺ في أن القدرِيّة مجوس هذه الأمّة، =

٨١- وفي الرَّافِضةِ [(١)]:

«يَرفضون الإسلامَ وراءَ ظهورِهِم» [(٢)].

ومن كفرهم ولعنهم).

(١) قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته في «السُّنة» (٩٩): و(الرَّافضةُ): وهم الذين يتبرَّؤون مِن أصحابِ النبي ﷺ، ويسبُّونهم، وينتقصونهم، ويُكفِّرون الأمَّةَ إلَّا نفرًا يسيرًا. وليستِ الرَّافِضةُ مِن الإسلامِ في شيءٍ.

وفي «الإبانة الصُّغرى» (٢١٥) قال أبو عُبيد: عاشرت الناس، وكلمت أهل الكلام؛ فما رأيت قومًا أوسخ وسَخًا، ولا أقذر قذرًا، ولا أضعف حُجّة ولا أحمق من الرّافضة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٧٧): الرّافضة كَفّرت أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعامّة المهاجرين، والأنصار .. وكَفّروا جماهير أُمّة محمد من المُتقدِّمين والمتأخِّرين .. وقد اتفق أهل العلم بالأحوال أن أعظم السُّيوف التى سُلّت على أهل القبلة ممن ينتسب إليها، وأعظم الفساد الذى جرى على المسلمين ممن ينتسب إلى أهل القبلة إنما هو من الطوائف المنتسبة إليهم، فهم أشدّ ضَرَرًا على الدِّين وأهله، وأبعد عن شرائع الإسلام من الخوارج الحرورية، ولهذا كانوا أكذب فرق الأمّة، فليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أكثر كَذِبًا منهم .. وهم يوالون اليهود والنصارى والمشركين على المسلمين .. وليس لهم عقل، ولا نقل، ولا دِين صحيح، ولا دُنيا منصورة .. وأيضًا فغالب أئمتهم زنادقة، إنّما يظهرون الرّفض لأنه طريق إلى هَدمِ الإسلام .. فبهذا يَتبيّن أنّهم شرّ من عامّة أهل الأهواء، وأحقّ بالقتالِ من الخوارج..اهـ

وسيأتي الكلام عن تكفيرهم (رقم/ ٢٨٦).

وقد تكلم ابن البَنّاء عن بعض مَخازيهم وضلالاتهم في «المختار» (ص٨٨).

وقد ساق ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة الصُّغرى» في القسم الأول منه كثيرًا من الآثار في ذم الرافضة وبيان ضلاهم وكفرهم، وقد خرجتها هناك، فانظرها.

(٢) رُوي من حديث: علي بن أبي طالب، وابن عباس، وأنس، وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد، وواثلة، وأُم سلمة رضي الله عنهم، على اختلاف يسير في ألفاظهم.

انظر: «فضائل الصحابة» لأحمد (٦٥١و٧٠٢)، والترمذي (٢١٤٨و٢١٤٩)، =

٨٢- وفي المُرجئة [(١)] :

«صِنفانِ مِن أُمتِي لا تَنالهم شفاعَتِي: المرجئةُ والقَدرِيّة» [(٢)].

و«السُّنة» لابن أبي عاصم (١٠١٢-١٠١٥)، و«الإيمان» لأبي عُبيد (٢١)، و«السُّنة» لعبدالله بن أحمد (١٢٤٦ وما بعدها)، و«الشريعة» للآجري (٢٠٠٥-٢٠١٠)، و«المعجم الكبير» للطبراني (١٢/ ٢٤٢)، و«الإبانة الكبرى» (الإيمان) لابن بطة (١٢٢٠)، واللالكائي (١١٥٧و١٧٩٩).

والحديث ضعفه: العُقيلي (١/ ٢٨٤)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٦٣)، والذهبي في «الميزان» (٥/ ٢٨٨)، والبوصيري في «إتحاف المهرة» (٤/ ٢٢٦)، وغيرهم.

وانظر: «الشريعة» للآجري (٥/ ٢٥١١/ باب ذِكر ما جاء في الرَّافضة وسُوء مذهبهم).

(١) قال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته في «السُّنة» (٩٢): (المرجِئةُ): وهم الذين يزعُمون: أن الإيمان قولٌ بلا عملٍ. وأن الإيمانَ هو القولُ، والأعمالَ شرائعٌ. وأن الإيمانَ مُجرَّدٌ، وأن الناسَ لا يتفاضلون في الإيمان. وأن إيمانَهم وإيمان الملائكةِ والأنبياءِ واحِدٌ. وأنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقُصُ. وأن الإيمان ليسَ فيهِ استثناءٌ. وأن مَن آمنَ بلسأنه ولم يعمل فهو مُؤمنٌ حقًّا. وأنَّهم مُؤمنون عندَ الله بلا استثناء. هذا كُلّهُ قولُ المُرجئة. وهو أخبثُ الأقاويلِ وأضلُّهُ، وأبعده مِن الهُدى. اهـ

قال سُفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: أما (المرجئة) فيقولون: الإيمان كلام بلا عمل، من قال: أشهد أن لا إله إلا الله .. فهو مُؤمن .. وهم يرون السّيف على أهل القبلة. اهـ

انظر: «الشريعة» للآجري (٢٠٦٢)، و(٢/ ٦٧٦) (باب في المرجئة وسوء مذاهبهم).

(٢) رُوي من حديث: أبي بكر الصديق، وابن عباس، وأنس، وأبي هريرة، ومُعاذ بن جبل، وجابر بن عبدالله، وغيرهم رضي الله عنهم.

انظر: الترمذي (٢١٤٩)، وابن ماجه (٦٢و٧٣)، و«القدر»للفريابي (٢٣٣و٢٣٢)، و«السُّنة» لابن أبي عاصم (٣٤٣و٩٧٩و٩٨١و٩٨٢)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (١٣٠٥و ١٦٤١)، والسُّنة» للخلال (٥/ ١٣٨)، و«الشريعة» للآجري (٣٠٩ و٣١٠)، و«تهذيب الآثار» للطبري (١٤٦٧-١٤٧١)، واللالكائي (١١٥٦ و١٧٩٩)، و«العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ١٥٢)، و«الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٢٣). =

٨٣- وفي الخوارجِ[(١)]:

ولا تخلو أسانيده من ضعف، وقد تقدّم كلام بعض أهل العلم في الحديث السَّابق أنه لا يصحّ في ذمِّ المرجئة والقدرية حديث مرفوع عن النبي ﷺ، والله أعلم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «تهذيب السُّنن» (١٢/ ٢٩٨): والـذي صـحَّ عـن النبـي ﷺ ذمهم من طوائف أهل البدع منهم: (الخوارج)، فأنه قد ثبت فيهم الحديث مـن وجـوه كلها صحاح؛ لأن مقالتهم حدثت في زمن النبي ﷺ..

وأمّا الإرجاء، والرَّفض، والقدر، والتَّجهم، والحلول وغيرها من البدع فإنّها حدثت بعد انقراض عصر الصَّحابة. وبدعة القدر: أدركت آخر عصر الصَّحابة، فأنكرها مـن كان منهم حيًّا: كعبدالله بن عمر، وابن عباس، وأمثالها. وأكثر ما يجيء من ذمهم: فإنّما هو موقوف على الصَّحابة من قولهم فيه.

ثم حدثت بدعة الإرجاء بعد انقراض عصر الصَّحابة، فتكلَّم فيها كبـار التـابعين الـذين أدركوها كما حكيناه عنهم، ثُم حدثت بدعة التَّجهم بعد انقراض عصر التابعين. اهـ

[وانظر نحوه في: «منهاج السُّنة» لابن تيمية (١/ ٣٠٨)]

وسيأتي الكلام عن المرجئة والتفصيل في تكفيرهم (رقم/ ٢٩٢).

(١) قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (١/ ٣٢٥): لم يختلف العُلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قوم سُوء عُصاة لله عَزَّ وَجَلَّ ولرسوله ﷺ، وإن صلّوا وصَـاموا واجتهـدوا في العبـادة فلـيس ذلك بنافع لهم .. و(الخـوارج): هـم الـشراة، الأنجـاس الأرجـاس، ومـن كـان عـلى مذهبهم .. يخرجون على الأئمة والأمراء، ويستحلّون قتل المسلمين. اهـ

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الإيمان الأوسط» (ص ٣١٩): وهؤلاء الخـوارج لهـم أسـماء، يقال لهم: (الحَرورِيَّة)؛ لأنهم خرجوا بمكـان يقـال لـه: حَـرُوراء، ويقـال لهـم: (أهـل النَّهْرَوَان)؛ لأن عليًـا قـاتلهم هنـاك. ومـن أصـنافهم: (الإبَاضِـيَّة) أتبـاع عبـدالله بـن إباض، و(الأزارقة) أتباع نافع بن الأزرق، و(النَّجَدَات) أصحاب نَجْدَة الحروري.

وهم أوّل من كفَّر أهل القبلة بالذنوب، واستحلوا دماء أهل القبلـة بـذلك، فكـانوا كما نعتهم النبي ﷺ: «**يقتلون أهل الإسلام، ويَدَعون أهل الأوثان**»، وكفَّروا علي بـن أبي طالب، وعثمان بن عفان ومن والاهما، وقتلوا علي بن أبي طالب مُستحلّين لقتله، قتله =

«يَمرُقُونَ مِن الدِّينِ»[(١)].

٨٤- وهم «كِلَابُ أهلِ النار»[(٢)].

٨٥- وإنمـا سُمُّوا مجوسًا؛ لأن المجوسَ تقولُ بإلهينِ: النّورِ للخيرِ، والظَّلامِ

عبد الرحمن بن مِلْجَم المرادي منهم، وكان هو وغيره من الخوارج مُجتهدين في العبـادة؛ لكن كانوا جُهالًا فارقوا السُّنة والجماعة، فقال هـؤلاء: مـا النَّـاس إلَّا مُـؤمن و كـافر، والمؤمن من فعل جميع الواجبات، وترك جميع المحرمات، فمن لم يكن كذلك فهو كـافر مُخلد في النار، ثم جعلوا كُل من خالف قولهم كذلك، فقالوا: إن عثمان وعليًا ونحوهمـا حَكَموا بغير ما أنزل الله، وظَلموا فَصَاروا كفارًا. ومذهب هؤلاء باطـل بـدلائل كثـيرة من الكتاب والسُّنّة... اهـ ثم ذكرها.

«فائدة»: قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٧٣): وهذه النصوص المتواترة عن النبي ﷺ في الخوارج قد أدخل فيها العلماء لفظًا أو معنى مـن كـان في معنـاهم مـن أهل الأهواء الخارجين عن شريعة رسول الله ﷺ وجماعة المسلمين، بل بعض هؤلاء شرّ من الخوارج الحرورية .. والنبي ﷺ إنّما ذكر الخوارج الحرورية؛ لأنهـم أول صـنف مـن أهل البدع خرجوا بعده، بل أولهم خرج في حياته؛ فذكرهم لقربهم من زمانه .. اهـ

قال سلام بن أبي مطيع: كان أيوب يُسمي أهل البـدع كلهـم خـوارج، ويقولـون: إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا في السيف. «القدر» للفريابي (٣٧٥).

(١) رواه البخاري (٣٣٤٤ و٣٦١٠ و٥٠٥٨)، ومسلم (٢٤١٥).

(٢) رواه أحمـد (٢٢١٥١ و٢٢١٨٣)، وابـن ماجـه (١٧٣)، وابـن أبي عاصـم (٩٣٦)، وعبدالله في «السُّنة» (١٥٣٣-١٥٣٧) من حديث أبي أُمامة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

ورواه أحمـد (١٩٤١٥)، وابنـه في «الـسُّنة» (١٤٩٤ و١٥٤٤)، وابـن أبي عاصـم في «السُّنّة» (٩٣٧) من حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وانظر في ذم الخوارج : «الـشريعة» للآجـري (١/ ٣٢٥) (بـاب ذم الخـوارج وسـوء مذهبهم، وإباحة قتالهم، وثواب مـن قـتلهم أو قتلـوه)، وابـن أبي عاصـم في «الـسُّنة» (٢/ ٦٢٢) (باب المارقة، والحرورية، والخوارج، السَّابق لها خُذلان خالقها).

للشَّرِّ [١].

والقدريّةُ تقولُ: نَحنُ نفعلُ ما لا يُريدُ الله.

٨٦- وبلغني أن رجلًا مِن أصحابِ الكلامِ يقولُ لرجلٍ مِن [أهـلِ] الذِّمّـةِ: ألا تُسلِم ؟

فقال: حتَّى يُريدَ الله.

فقال له: قد أرادَ اللهُ؛ ولكنَّ الشَّيطان لا يَدعك.

فقال له الذِّمَيُّ: فأنا مع أقواهما [٢].

(١) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٣٦): ولهذا سماهم رسول الله ﷺ «**مجوس هذه الأُمّة**»؛ لأنّهم دانوا بديانة المجوس.. وزعموا أن للخيرِ والشَّرِّ خالقين كما زعمت المجوس، وأنه لا يكون من الشَّر ما لا يشاءه الله، كما قالت المجوس ذلك، وزعموا أنّهم يملكون الضّرَّ والنَّفع لأنفسهم ردًّا لقول الله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وزعموا أنهم ينفردون بالقدرة على أعمالهم دون ربهم .. إلخ

(٢) روى نحوه الفريابي في «القدر» (٣٥٩)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (٥٦٠).
وفي «الإبانة الكبرى» (٢٠٣٧) قال أبو صالح: وقف رجل على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: إني قدمت بلدكم هذا، وإن ناقتي سرقت؛ فادع الله أن يردَّها عليَّ.
فقال عمرو: يا هؤلاء، ادعوا الله لهذا الذي لم يرد الله أن تُسرقَ ناقته فسُرقت أن تُرُدَّ عليه. فقال الأعرابي: لا حاجة لي بدعائك. قال: ولـمَ ؟! قال: أخاف كما أراد أن لا تُسرقَ فسُرقت، أن يُريد أن تُرَدَّ عليَّ فلا تُرَدَّ عليَّ.

فصل

ومِن غُلاتِهم وغُواتِهم:

٨٧- جَهمُ بنُ صَفوان [(١)].

٨٨- **قال** [ابنُ] شَوْذَبٍ [١٤/أ]: تركَ الصَّلاةَ أربعينَ يومًا على وجهِ الشَّكِّ [(٢)].

٨٩- **وقيلَ** له وهو بالشَّامِ: أين تُريد ؟

فقال: أطلبُ ربًّا أعبده [(٣)].

---

(١) أظهر إنكار الصِّفات، والقول بخلق القرآن. وقد أجمع أهل السُّنة على كُفره وضلاله. قُتِلَ سنة: (١٢٨هـ) على يد سلم بن أحوز المازني، صاحب شُرطة بني أُميّة في خرسان.

فقد روى ابن أبي حاتم: أن سلمًا قال: يا جهم؛ إني لست أقتلك لأنك قاتلتني، أنت أحقر من ذلك، ولكني سمعتك تتكلم بكلامٍ أعطيت الله عهدًا أن لا أملكك إلّا قتلتك. نقلًا من «الفتح» (١٣/ ٣٤٦).

وانظر في ذم أهل السُّنة وتكفيرهم للجهم والجهمية في كتاب «السُّنة» للخلال (٥/ ٨٣) (باب تفريع أبواب الرد على الجهمية والطعن فيهم .. وذكر جهم الخبيث).

(٢) رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٩)، وتتمة الأثر: فخاصمه بعض السُّمَنية، فشكَّ، فأقام أربعين يومًا لا يُصلي. وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٥٤٧).

وفي «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (١٧٤) قال يزيد بن هارون: لعنَ اللهُ الجهم، ومَن قال بقوله، كان كافِرًا جاحدًا، تركَ الصَّلاة أربعين يومًا، يزعمُ أنه يرتاد دينًا، وذلك أنه شكَّ في الإسلامِ. قال يزيدُ: قتله سَلمُ بن أحوز على هذا القول .

وانظر: مناظرة السُّمنية للجهم في «الرد على الجهمية» للإمام أحمد (ص١٩٧).

وأما شكّ جهم في ربه وتركه للصلاة فهو ثابت عن غير واحد من السَّلف.

انظر: «السُّنة» لعبدالله (٢٠٥و٢٠١)، والخلال (١٦٨٧)، و(١٦٨٨).

(٣) ذكره ابن بطة في «الإبانة الصُّغرى» (٥٤٦).

٩٠- ومعبَد الجُهني [١].

٩١- قال الحسنُ: لا تُجَالِسُو[ه] فأنه ضَالٌّ مُضِلّ [٢].

٩٢- وعَمرو بن عُبيدٍ [٣].

٩٣- قال أبو النَّضر: سمعته يطعنُ على الصَّحابةِ، ويقول: كان ابن عُمر حَشويًّا [٤].

(١) قال أبو حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: أوّل من تَكلَّم في القدر بالبصرة، قدم المدينة فأفسد بها ناسًا. هَلَكَ سَنة: (٨٠ هـ). «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٢٤٥).

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٨٢٥/ بتحقيقي)، والفريابي في «القدر» (٣٤٥).

(٣) قال الهروي في «ذم الكلام» (٥/ ١١٢): إمام الكلام، وداعية الزندقة الأولى، ورأس المعتزلة .. وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس. اهـ هلكَ سَنة: (١٤٣هـ).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: كان عَمرو بن عُبيد رأس المعتزلة، وأوَّلهم في الاعتزال.

قال المَرُّوذِي رَحِمَهُ اللَّهُ: سألت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - عن عَمرو بن عُبيد؟

قال: كان لا يقرّ بالعلم، وهذا الكفر بالله عَزَّ وَجَلَّ. «بحر الدم» (٧٦٥)، والخلال (٨٦٣).

قال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٦٩): وكان يشتمُ الصَّحابة، ويكذِبُ في الحديث.

وانظر: «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (باب ما قالته العلماء في عَمرو بن عُبيد).

(٤) ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٢٦٦).

وقد تَقدّم الكلام عن كلمة (الحشوية) تحت رقم (٧٩).

قال معاذ العنبري: سمعت عَمرو بن عُبيد يقول: -وذكر حديث الصَّادق المصدوق- فقال: لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذّبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا؛ ما أجبته، ولو سمعت عبد الله بن مسعود يقول هذا؛ ما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا؛ لرددته، ولو سمعت الله تعالى يقول هذا؛ لقلت له: ليس على هذا أخذت ميثاقنا. «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٧٠)

٩٤- **وقال** معاذ بن معاذ: سمعته يقول: إن كانت ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ [المسد: ١] في اللَّوحِ المحفوظِ فما لله عليه حُجَّة [(١)].

٩٥- **وقال** قيسُ العبَّاسي: سألتُهُ عن مسألةٍ فلم يُجِبْنِي.

فقلتُ: لا بُدَّ لي.

فقال: قد كان مِن بعثةِ محمدٍ بُدٌّ ؟ فكيف مِن مَسألتِكَ ؟ [(٢)].

وكان يُظهِرُ الزَّهادةَ على وجهِ التَّلبيسِ [(٣)].

---

(١) رواه بنحوه الفريابي في «القدر» (٢٩٠)، ولفظه: إن كان ﴿تَبَّتْ .. ﴾ في اللوح المحفوظ فما على أبي لهب من لوم. قال أبو حفص: فذكرته لوكيع بن الجراح فقال: من قال بهذا القول يُستتاب، فإن تاب وإلَّا ضُربت عنقه. ورواه الآجري في «الشريعة» (١٩٧٧).
وروى عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٩٥٢) نحوه.

(٢) ذكره المصنف كذلك في كتابه «المختار في السُّنة» (ص٨٣)، ولم أقف على من خَرَّجه.

(٣) وممن اغتر به أبو جعفر المنصور ! فكان يقول فيه:
كلكم يمشي رويد .. كلكم يطلب صيد .. غير عَمرو بن عُبيد. «السِّير» (٦/ ١٠٥).
ورحم الله أئمة السَّلف فلم يكونوا يَزِنون الرَّجُل بالزُّهد وكثرة العبادة، فإن النبي ﷺ قال في الخوارج: «**تَحقِرُون صَلاتَكم مع صَلاتِهم**». رواه البخاري (٥٠٥٨).
وإنما الميزان عند أهل السُّنة الذي يزنون به الرَّجُل هو اتباعه للسُّنة، وحُبه للأثر..
قال عليُّ بن أبي خالد: قلتُ لأحمد - بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ -: إن هذا الشَّيخَ - لشيخ حضرَ معنا - هو جَارِي، وقد نهيتُهُ عن رجُلٍ، ويحبُّ أن يسمعَ قولك فيه: حارثٌ القصير - يعني حارثًا المُحاسبي - وكنت رأيتني معه مُنذُ سِنين كثيرةٍ، فقلت لي: لا تُجالسه، ولا تُكلِّمه. فلم أُكلِّمه حتى الساعةَ، وهذا الشَّيخُ يجالِسُه، فما تقولُ فيه ؟
فرأيت أحمدَ قد احمرَّ لونه، وانتفخت أوداجه وعيناه، وما رأيته هكذا قطُّ، وجعلَ ينتفِضُ ويقول: ذاك ؟ فعل اللهُ به وفعل، ليس يعرِفُ ذاك إلَّا من خبره، وعرَفه، أوّيه، أوّيه، أوّيه، ذاك لا يعرفُهُ إلّا من قد خبره وعرفه، ذاك جالسه: المُغازِليُّ، ويعقوب، =

وفي اعتقادِهِ شرٌّ من إبليسِ [1].

٩٦- وعلى مَقالتِه: بشرُ المرِّيسي [2].

وفلانٌ، فأخرجهم إلى رأي جهمٍ، هلكوا بسببِهِ.

فقال له الشيخُ: يا أبا عبدالله، يروي الحديث، سَاكِنٌ خاشعٌ، مِن قِصته، ومِن قِصته... !! فغضب أبو عبدالله، وجعل يقول: لا يغرّك خُشوعه ولينه، ويقولُ: لا تغترُّوا يُنكِّسُ رأسَه ، فأنه رَجُلُ سُوءٍ، ذاك لا يعرفُه إلَّا من قد خبرَهُ، لا تُكلِّمْه، ولا كرَامَة له، كُلُّ من حدّث بأحاديث رسول الله ﷺ وكان مُبتدعًا تَجلس إليه ؟! لا، ولا كرامَة، ولا نعمة عينٍ، وجعل يقول: ذاك، ذاك. «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٤٩).

وعن ابن شوذب قال: قلت لكثير بن زياد: ما أحسن سمت فلان ! قال: إن ذاك الذي ترى قلَّ ما كان إلَّا في ذي هوى. اللالكائي (٢٥٨).

قلت: ومما يُبيّن كذب عَمرو بن عُبيد في تخشّعه وعبادته، وكذب أهل البدع كذلك، وفراسة وصدق أهل السُّنة فيهم:

قال نوح بن قيس: كان بين عَمرو بن عبيد وبين أخي خالد بن قيس إخاء فكان بين أن يزورنا، فكان إذا صلّى في المسجد يقوم كأنه عود، قال: فقلت لخالد: أما ترى عمرًا ما أخشعه وأعبده ؟ فقال: ما تراه إذا صلَّى في البيت كيف يصلي ؟ قال: فنظرت إليه إذا صلى في البيت يلتفت يمينًا وشمالًا. «الضُّعفاء» للعقيلي (٣/ ٢٨٦).

(١) من أثر (٨٨- ٩٥) ذكره المصنف بنحوه في كتابه «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٢).

(٢) هو الذي جرَّدَ القول بخلق القرآن، ودعا إليه حتى صار إمام الجهمية في عصره؛ فمقته أهل العلم وكفّروه. هلكَ سَنة: (٢١٨هـ)، فاستبشروا بموته، وشكروا الله على ذلك.

ففي «السُّنة» لعبدالله (٥٩) قال شبابة بن سَوَّار: اجتمعَ رأيي، ورأيُ أبي النَّضر هاشم بن القاسم، وجماعة مِن الفقهاءِ: على أن المريسي كافِرٌ، جاحِدٌ، نرى أن يستتابَ، فإن تابَ؛ وإلَّا ضُربت عُنُقُه.

وانظر إلى أقوال أهل السُّنة في ذَمِّهِ وتكفيره في «السُّنة» لعبدالله: (باب ما حفظتُ في جهم ، وبشر - يعني : المريسي-). و«السُّنة» للخلال (٥/ ٩٩).

٩٧- قال يحيى بن مَعين: رأيتُ وأنا في طريقِ خُرسَان في النَّومِ ليلةَ الجُمعة إبليسَ - أخزَاهُ الله - فقال: ما مِن مدينةٍ إلَّا ولي فيها خليفة.

قلتُ: فمن خليفتك بالعِراقِ؟

قال: بشرُ المريسيّ - لعنهُ الله - دعا الناسَ إلى مَا عجَزْتُ عنه؛ قال: القرآن مخلوق (١).

٩٨- ومنهم: غيلانُ القَدري (٢)،

---

(١) لم أقف عليه من قول يحيى بن معين رَحِمَهُ اللهُ.
وروى نحو هذا الأثر الخلال في «السُّنة» (١٧٣٦ - ١٧٣٨)، واللالكائي (٦٤٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٦٤)، من قول يحيى بن يوسف الزِّمِّي.

(٢) ناظره عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللهُ، وأقام عليه الحجة، وأخذ عليه العهد أن لا يتكلم في القدر، فأعطاه ذلك، فلم يتكلم فيه حتى مات عُمر رَحِمَهُ اللهُ.
ففي «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (٩٢٥) قال له عمر بن عبدالعزيز - بعد أن ناظره -: اذهب. فلما ولَّى، قال: اللهم إن كان كاذبًا فيما قال؛ فأذِقهُ حَرَّ السِّلاح.
قال: فلم يتكلَّم زمنَ عُمرَ رَحِمَهُ اللهُ، فلما كان زمنُ يزيد بن عبدالملك؛ جاء رجلٌ لا يَهتَمُّ لهذا، ولا ينظرُ فيه، قال: فتكلَّم غيلان.
فلما وُلِّيَ هِشام؛ أرسل إليه، فقال: أليس قد عاهدتَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لعُمرَ أن لا تتكلَّم في شيءٍ مِن هذا الأمر أبدًا؟! قال: أقلني؛ فوالله لا أعود.
قال: لا أقالني الله عَزَّ وَجَلَّ إن أقلتك، هل تقرَأ فاتحة الكتاب؟
قال: نعم. قال: فاقرأ.
فقرأ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال: قِف، علامَ استعنتَه؟ على أمرٍ بيدِهِ لا تستطيعُهُ إلَّا به؟ أو على أمرٍ في يدك؟! اذهبوا به؛ فأقطعوا يديهِ، ورِجلَيهِ، واضرِبُوا عُنُقَه، واصلبُوه. اهـ
وقد قُتِلَ سنة: (١٠٥هـ). =

وثُمامةُ بـن أشرس [(١)]، والجُبَّـائي [(٢)]، وابـنُ أبي دُؤاد [(٣)]، وبَرغـوثُ [(٤)]، وربالويه، وأبو شُعيب الحجَّاج [(٥)]، وسهلُ الجزَّار، وأبو لُقمـان الكافِر، وحفصُ الفَرْد [(٦)].

٩٩- وسمَّـاه الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الـمنفَرِد.

وقال له: نِصفُكَ مؤمنٌ، ونِصفُكَ كافِر [(٧)].

قال رجاء بن حيوة: قتله أفضل من قتل ألفين من الرُّوم.

انظر: «الـسُّنة» لعبـدالله (٨١٣ و ٩٢٤ و٩٢٥و٩٢٦)، و«القـدر» للفريـابي (٢٧٩-٢٨٥)، و«المختار» لابن البَناء (ص٨٣-٨٤).

(١) النُّمَيري، المُتكلّم، من رُؤوس المعتزلة، هلكَ سنة: (٢١٣هـ).
«تاريخ بغداد (٧/ ١٤٥)، و«السير» (١٠/ ٢٠٣).

(٢) تطلق هذه النِّسبة على اثنين من المعتزلة: الأب، وولده.
١- محمد بن عبدالوهاب بن سلام الجبائي شيخ المعتزلة. توفي: (٣٠٣هـ).
٢- ولده: عبدالسلام بن محمد شيخ المعتزلة بالبصرة بعد أبيه. توفي: (٣٢١هـ).

(٣) الجهمي، رأس في الضَّلالة والكُفر، هو الذي حمل السُّلطان في وقته على امتحان النـاس على القول بخلق القرآن. هلك سَنة: (٢٤٠هـ).
قال الإمام أحمد: ابن أبي دؤاد كافرٌ بالله العظيم. وقال: حشى اللهُ قبرَهُ نارًا.
انظر: كتاب «السُّنة» للخلال (٥/ ١١٧) (باب ذكر ابن أبي دؤاد وأصحابه الفُسَّاق).

(٤) محمد بن عيسى الجهمي الملقب: بـ(برغوث)، إليه تُنسب الفرقـة: (البرغوثيـة)، وهـو الذي كان يُناظر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في مسألة خلق القرآن، هلك سَنة: (٢٤٠هـ).

(٥) وفي «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٤): أبو سعيد الحَجَّام !!
وفي «مناقب الإمام أحمد» (ص٢٥٢): سُئِلَ أحمد عن المعروف بأبي شعيب، فقال فيه: أنه جهميّ معروف بذلك.

(٦) زاد في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٤): الذي كفَّرَهُ الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٧) لم أقف عليه بهذا اللفظ. =

١٠٠- **قال** أبو عليّ بن البَنَّاء:

وقد أفردتُ لـهم ولأمثالِهم كتابًا أذكرُ فيه مخازِيهم، ومقابحهم المأثورةَ عنهم [١].

وعند الآجري في «الشريعة» (١٧٦)، واللالكائي (٤٢٢):

قال الربيع بن سُليمان: قال الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: حفص المنفرد. وناظره بحضرة والٍ كان بمصر، فقال له الشافعي في المناظرة: كفرت والله الذي لا إله إلّا هو. ثم قاموا فانصرفوا فسمعت حفصًا يقول: أشاط الشافعي والله الذي لا إله إلَّا هو بدمي.

وذكر نحوه ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (ص٥٧).

(١) درج أهل السُّنة في كتبهم في السُّنة والاعتقاد على التَّحذير من أهل البدع والتَّصريح بأسمائهم، ولم يعدوا ذلك من الغيبة كما يعتقده بعض الجهلة ممن ليست لهم معرفة بالسُّنة، بل عدّوه من جُملة الأمر بالمعروف الذي أخذه الله على أهل العلم ليُبيّننه للنَّاس.

قال عاصم الأحول رَحِمَهُ اللَّهُ: جلست إلى قتادة فذكر عَمرو بن عُبيد فوقع فيه، ونال منه. فقلت له: أبا الخَطَّاب، ألَا أرى العُلماء يقع بعضهم في بعضٍ.

فقال: يا أحول، ألا تدري أن الرَّجلَ إذا ابتدع بدعةً، فينبغي لها أن تُذكرَ حتَّى يحذر.

«الحلية» (٢/ ٣٣٥)، « الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي (٥/ ٩٧).

وقال بعض الصوفية لعبدالله بن المبارك - وقد تكلّم في المعلى بن هلال-: يا أبا عبدالرحمن تغتاب ؟! فقال له: اسكت، إذا لم نُبيّن كيف نعرف الحق من الباطل.

«الآداب الشرعية» (٢/ ١٤٢).

وقال أبو تراب النخشبي لأحمد بن حنبل: لا تغتب العُلماء.

فقال له أحمد: ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة. «تدريب الراوي» (٢/ ٣٦٩).

قال الكرماني في «السُّنة» (٦٣٥): سألت إسحاق عن غيبة أهل البدع ؟

قال: ليست لهم حرمة، وذكر عن ابن المبارك قال: ليس لهم غيبة ..

وقال محمد بن يحيى بن سعيد سألت أبي قال: سألت شُعبة، وسفيان، وابن عُيينة، ومالكًا: عن الرَّجُلِ يكون فيه تُهمة، أو ضعف، أسكت، أو أُبَيّن ؟

قالوا جميعًا: بين أمره. «ذم الكلام وأهله» (٤/ ٢١٥). =

١٠١- **وأخبرنا** عُبيدالله [بن] أحمد الأزهَري، قال: قال: ثنا عُبيـد الله [ابـن] أحمـد المُقرئ، قال: ثنا علي بن أحمد الكاتب أبو طالب، قال: حدثنا أبو سعيد علي ابن الحسن القَصْري، قال: سَـمعتُ أبـا الهُـذيل [يقـول]: قـال المـأمونُ لحاجِبِه يومًا:

انظر مَن بالبابِ مِن أصحابِ الكلامِ.

فخرجَ، وعادَ إليه، فقال:

بالبابِ: أبو الـهُذيل العَلَّاف: وهو مُعتزلي.

وعبدُالله بن إباض: الإباضي.

وهِشامُ بن الكلبيّ: الرَّافضي.

فقال المأمونُ: ما بقيَ مِن أعلَامِ جَهنَّم [(١)] أحدٌ إلَّا وقد حضرَ[(٢)].

وقال المرُّوذِيُّ: قلتُ لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل - ترى للرَّجُلِ أن يـشتغِلَ بالـصَّومِ والصَّلاةِ، ويسكُتَ عن الكلامِ في أهلِ البدعِ ؟ فكلحَ وجهه، وقال: إذا هو صام وصلَّى واعتزل النَّاسَ أليس إنَّمـا هو لنفسِه ؟ قلتُ: بلى.

قال: فإذا تكلَّمَ كان له ولغيرِه، يتكلَّمُ أفضلُ. «طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٠٠).

وقال محمد الجرجاني: قلت لأحمد: إنّي ليشتدّ عليّ أن أقول فلان ضـعيفٌ، فـلان كـذّابٌ! قال أحمد: إذا سكت أنت، وسكتُّ أنا، فمتى يَعرِفُ الجاهلُ الصحيحَ من السقيمِ ؟ «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٨).

وانظر في تحذير أهل العلـم مـن المبتدعـة بأسـمائهم: «الإبانـة الـصُّغرى» لابـن بطـة (٥٤٨/ بتحقيقي)، و«شرح السُّنة» (١٥٧) للبربهاري، و«رسالة الـسجزي في الحـرف والصوت» (ص ٢٢٠-٢٢٤)، و«ذم الكلام» (٥/ ١١٠) للهروي وغيرها.

(١) في الأصل: (جهلهم)، والتصويب من «المختار» (ص٨٤)، وكذا هو عند جميع من خرجه.

(٢) رواه اللالكائي (١٣٨٠)، والخطيب في «تاريخه» (٣/ ٣٦٩). =

١٠٢- **وقال** أبو عبدالله محمد [١٥/أ] بن العبَّاس المصري: سمعت هارون الرَّشيد يقولُ: طلبتُ أَربعةً فوجدتُها في أربعةٍ؛

طلبتُ الكُفرَ فوجدتُه: في الجهمية.

وطلبتُ الكلامَ والشَّغبَ فوجدتُه: مع المُعتزلةِ.

وطلبتُ الكذِبَ فوجدتُه: مع الرَّافضةِ.

وطلبتُ الحقَّ فوجدتُه: مع أصحابِ الحديثِ (١).

وذكره المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨٤).

(١) رواه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١٠٤).

وذكره المصنف في «المختار في أصول السُّنة» (ص ٨٤).

قال أبو المظفر السَّمعاني رَحِمَهُ اللهُ: أبى [الله] أن يكون الحقّ والعقيدة الصَّحيحة إلَّا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنّهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف، وقرنًا عن قرن إلى أن انتهوا إلى التّابعين، وأخذه التابعون عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأخذه أصحاب رسول الله عن رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ النَّاس من الدِّين المستقيم والصِّراط القويم إلّا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.

وأما سائر الفرق فطلبوا الدِّين لا بطريقه؛ لأنّهم رجعوا إلى معقولهم، وخواطرهم، وآرائهم، فطلبوا الدِّين من قبله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنة عرضوه على معيار عقولهم، فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردُّوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرَّفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحقِّ، وزاغوا عنه، ونبذوا الدِّين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون.

وأما أهل الحقّ فجعلوا الكتاب والسُّنة إمامهم، وطلبوا الدِّين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنة؛ فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه وشكروا الله ﷻ حيث أراهم ذلك، ووقفهم عليه، وإن وجدوه مُخالفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنة ورجعوا بالتُهمة على أنفسهم، فإن الكتاب والسُّنة =

فصل

١٠٣- **قال أبو علي**: وهذه الأبوابُ قد اشتمل عليها ألفاظ من كلامِ الإمام أحمد بن حنبل ﷺ في «الرِّسالةِ»، وأنا أسوقُ ما بقِيَ مِن كلامِه في كلِّ بابٍ مُختصرًا مُوجزًا إن شاءَ الله تعالى (١).

لا يهديان إلّا إلى الحقِّ، ورأي الإنسان قد يري الحقّ وقد يري الباطل.

ومما يدلُّ على أن أهل الحديث هم على الحقِّ: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم قديمهم وحديثهم .. وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحدٍ، يجرون فيه على طريقة، لا يحيدون عنها ولا يميلون .. إلخ

[«فصول من الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٨٠)]

(١) أبو علي هو المصنف، وهو يقصد «رسالة عبدوس» في السُّنة، فهي مروية من طريقه كما في سند هذه الرسالة من النسخة المخطوطة.

و«رسالة عبدوس» ذكرها ابن أبي يعلى في ترجمته في «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦٧).

«**فائدة**»: قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء التعارض» (٥/ ٥): والاعتقاد إنما أُضيف إلى أحمد لأنه أظهره، وبينه عند ظهور البدع، وإلَّا فهو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، حظّ أحمد منه كحظِّ غيره من السَّلف: معرفته، والإيمان به، وتبليغه والذَّبّ عنه، كما قال بعض أكابر الشُّيوخ: الاعتقاد لمالك والشافعي ونحوهما من الأئمة، والظهور لأحمد بن حنبل.

وذلك لأنه كان بعد القرون الثَّلاثة، لما ظهرت بدعة الجهمية ومحنتهم المشهورة، وأرادوا إظهار مذهب النُّفاة، وتعطيل حقائق الأسماء والصِّفات، ولبَّسوا على من لبسوا عليه من الخُلفاء، ثَبَّتَ اللهُ الإسلام والسُّنة بأحمد بن حنبل وغيره من أئمّة الدِّين، فظهرت بهم السُّنة، وطفئت بهم نار المِحنة، فصاروا علمًا لأهل الإسلام، وأئمّة لمن بعده من عُلماء المسلمين: أهل السُّنة والجماعة، وصَارَ كلّ مُنتسبٍ إلى السُّنة لابدّ أن يواليه وإياهم ويوافقهم في جُمَل الاعتقاد، إذ كان ذلك اعتقاد أهل الهدى والرّشاد، المعتصمين بالكتاب والسُّنة، وإجماع السَّابقين الأولين، والتَّابعين لهم بإحسان.

وأئمة السُّنة ليسوا مثل أئمّة البدعة؛ فإن أئمّة السُّنة تُضاف السُّنة إليهم: لأنهم =

١١- باب

الإيمان بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّه

١٠٤- **حدثنا** علي بن محمد المُعَدِّل رَحِمَهُ اللهُ، قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عَمرو بن البَختري الرَّزَّاز، قال: ثنا سَعدان بن نَصر، قال: حدثنا أبو مُعاوية، قال: ثنا الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبدالله [رضي الله عنه]، قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصَّادق [١٥/ب] المصدوق:

«وإن أحدَكم يُجمعُ خَلْقُه في بَطنِ أُمِّهِ أربعِين يومًا - يعني: نُطفة -، ثُمَّ يكُونُ عَلَقةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يكونُ مُضغَةً مِثل ذلك، ثم يبعَثُ اللهُ إليه ملكًا فيَنفُخُ الرُّوحَ، ثُمَّ يؤمرُ بأربعِ كلماتٍ: اكتب رِزقَهُ، وعملَه، وأجَلَه، وشقيًّا أو سعيدًا، والذي لا إله إلَّا هو إن أَحَدَكم ليعمَل[١] بعملِ أهلِ النارِ حتى ما يكونُ بينَه وبينها إلَّا ذِراعٌ فيسبِقُ عليهِ الكتابُ فيعملُ بعملِ أَهلِ الجنةِ فيدخُلُها، وإن أحدَكم ليَعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ حتَّى ما يكونُ بينه وبينَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فيسبِقُ عليهِ الكِتابُ فيعملُ بعمَلِ أهلِ النارِ فيدخُلُها»[٢].

مَظاهر بهم ظهرت.

وأئمة البدعة تُضاف إليهم: لأنّهم مصادر عنهم صدرت.

ولهذا كان جُمل الاعتقاد الذي يذكره أهل المقالات عن أهل السُّنة والجماعة هو قول أحمد وأمثاله من أئمّة السُّنة. اهـ

(١) في الأصل: (يعمل)، وما أثبته لفظ «الصحيحين».

(٢) رواه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٦٨١٦).

قال الإمام أبو الفتح الحافظ: هذا حديث صحيح، أخرجه مُسلم، عن أبي بكر بن أبي شَيبة، وابن نُمَير، عن أبي مُعاوية.

وقع إلينا عاليًا، فكأنَّ شَيخنا حدثنا به عن مُسلم بن الحَجَّاج.

فصل

١٠٥- قال ابن قُتيبة [(١)] :

١٠٦- وقد اعترضتِ المعتزلةُ على هذا الحديثِ، فقالت:

١٠٧- قد رَويتم عن النبي ﷺ [١٦/أ] قال: «**كلُّ مَولودٍ يُولَدُ على الفِطرَةِ حتى يكون أبواه يَهوِّدَأنه ويُنصِّرَانِه**» [(٢)].

وهذه مُناقضةٌ بين الحديثين [(٣)].

١٠٨- قال: وهذا غلطٌ مِنهم؛

الفِطرَةُ هاهنا: الابتداءُ والإنشاءُ؛ ومِنهُ قول الله تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) من كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٤٠١-٤٠٦) بتصرف واختصار.

(٢) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٦٨٤٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) وجه المناقضة عندهم: أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه يدلّ على أن المولود يولد على فِطرة الإسلام فيولد مُسلمًا، ثم خروجه من هذا الإسلام إلى الكُفر يكون من الأبوين، فالشّقاء الذي لِحَقَ به كان منهما لا أنهما مُقدّران عليه من الله تعالى.

وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه يدلّ على أن الشّقاء والسَّعادة مُقدّران ومكتوبان عليه من الله تعالى وهو في بطن أُمِّه، وليس له ولا لغيره فيه أي عَمَل.

فبذلك قالوا: (بأنّهما مُتعارضان)؛ والصَّحيح أنه ليس بينهما تعارض؛

فهما يدُلّان معًا على (أن الإنسان مفطورٌ على الخير بالقُوّة، فإن كان من أهل السعادة في عِلم الله، وبحسب الخاتمة؛ هيأ الله له مِن يدلّه على طريقِ الخيرِ، وإن كان من أهلِ الشّقاوةِ في علم الله؛ قيَّضَ له من يَصرفه عن طريق الخير، ويصاحبه في طريق الشَّر، ويحثه عليه، ويلازمه حتى يُختمَ له بخاتمة سَيئة).

نقلًا من «فتوى اللجنة الدائمة من مجلة البحوث الإسلامية» (٤٠/ ١٠٧).

﴿وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [فاطر:١]، أي: خالقهما، ومُبتدئهمـا [(١)].

وقـال: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا﴾ [الروم:٣٠]، يُريـد: جبلتـه التي جبل النَّاس عليها.

وأرادَ بقولِهِ: «**كلُّ مَولودٍ يُولدُ على الفِطرَةِ**»:

أخذ الميثاق الذي أخـذه علـيهم في أصـلَابِ آبـائهم: ﴿وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]،

فلستَ واجدًا واحدًا إلّا وهو مُقرٌّ بأنَّ له صَانِعًا ومُدبرًا، وإن أسمَاه بغيرِ اسمِه، قال اللهُ ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]

فكلّ مولودٍ في العَالـمِ على ذلكَ العَهدِ والإقرَارِ.

١٠٩- **قـال** رسـول الله ﷺ: «**يقـولُ اللهُ: إنِّي خلقـتُ عِبـادِي حُنفـاءَ جميعًـا فاجتالتهُم الشَّياطِين عن دِينِهم**» [(٢)].

ثم يهوّدُ اليهودُ أبناءَهم، ويُمَجّسُ الـمجوسُ أبناءَهم[(٣)]؛

أي: يعلمونهم [١٦/ب] ذلك، وليس الإقرارُ الأوّلُ ما يَقعُ به حكمُ، أو عليه ثوابٌ [(٤)].

---

(١) هذه أحد معاني الفطرة في اللغة. وهو المراد به في حديث أبي هريرة ﷺ هذا.

(٢) رواه مسلم (٧٣٠٩) من حديث عِيَاضِ بن حِمَارٍ المُجَاشِعِيّ ﷺ.

(٣) في الأصل: (ابايهم) في الموطنين. وما أثبته من كتاب ابن قُتيبة.

(٤) القول بأن المراد بالفطرة في قوله ﷺ: «**كلّ مَولودٍ يُولدُ على الفِطرة**»: الميثاق والعهد الذي أخذه الله من بني آدم، هو أحد الأقوال الكثيرة المذكورة في معانيها في هذا الحديث. =

ومن قال بهذا: حماد بن سلمة، وابن قُتيبة، وابن بطة، والقاضي أبو يعلى، وابن البَنَّاء.
والصحيح الذي دلّ عليه الكتاب والسُّنة، وعليه عامّة السَّلف؛ أن المراد بالفطرة في هذا الحديث: (الإسلام)، ولا تناقض بين القولين، فإن العهد والميثاق هو الإسلام.
والأدلة التي تشهد لصحة هذا القول كثيرة، ومنها:
١- ما ورد من الألفاظ الصَّريحة في بعض روايات هذا الحديث من تفسير الفطرة بالإسلام، ومن تلك الألفاظ:
- قوله ﷺ: «**ما من مولودٍ يُولدُ إلا وهو على المِلَّةِ**». رواه مسلم (٦٨٥٣).
- وقوله ﷺ: «**ما من مولودٍ يولدُ إلَّا على فِطرةِ الإسلام، حتى يُعرِبَ، فأبواه يُهوِّدأنه أو يُنصِّرأنه ..**» الحديث. رواه ابن حبان في «صحيحه» (١٣٢)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٤٤٦).
٢- تفسير أبي هريرة ﷺ- وهو راوي الحديث - للفطرةِ بالإسلام بقراءته لقوله تعالى عَقِبَ الحديث: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].
وقد نقل غير واحدٍ الإجماع على أن المراد بالفطرة في هذه الآية الإسلام.
انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (١٨/ ٧٢).
٣- أن النبي ﷺ قد ذكر من أحوالِ تبديل الفطرة ملل الكفر من: اليهوديَّة، والنَّصرانيَّة .. ولم يذكر مِلةَ الإسلام؛ لأن المولود قد فُطِرَ عليها وهم يحوِّلونه عنها.
٤- ما ثبت عند «مسلم» (٧٣٠٩) من حديث النبي ﷺ الذي يرويه عن ربه تبارك وتعالى: « .. **وإني خلقتُ عبادي حُنفاءَ كلَّهم ...** ».
فقد جاء في رواية عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٧) (١٧/ ٣٦٣): «**إن اللهَ ﷻ خلقَ آدمَ وبَنيه حُنفاءَ مسلمين**».
فهذه بعض الأدلة على أن المراد بالفطرة في حديث أبي هريرة: الإسلام. والله أعلم.
وقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في هذه المسألة، ونَصَرَ القول بأن المراد بالفطرة في هذا الحديث الإسلام، وألَّفَ فيها رسالة خاصّة كما في «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٣٣٣)، وكذلك في «درء التعارض» (٨/ ٣٥٩ وما بعدها)، وابن القيم في «شفاء العليل» (٢/ ٧٧٥-٨٣٦) (باب في ذِكر الفطرة الأولى ومعناها، واختلاف الناس في المراد =

ألا ترى أن الطِّفلَ من أَطفالِ المشركين ما كـان بـين [١] أبويـه؛ فهـو مَحكومٌ عليه بدينهمـا؛ لا يُصلَّى عليه إن ماتَ، ثُم يخرجُ عن كَـنفهما إلى مالكٍ من المسلمين؛ فيُحكَم عليه بدين مالكِه، ويصلَّى عليه [إن] مات، ومن وراء ذلك علم الله فيه.

[و] فَرْقُ ما بين [أهل] القَدر، وأهـل الإثبـات في هـذا الحـديث: أن الفِطرةَ - عِندَ أهلِ القدرِ -: الإسلامُ، فتناقضَ عندهم [الحديثان] [٢].

بها، وأنّها لا تُنافي القضاء والقدر بالشَّقاوة والضَّلال).

وذكرَ ابن القيم أن هذا قول جمهور السَّلف.

وانظر كتابه: «أحكام أهل الذمة» (٢/ ٩٦١و١٠٧١).

وقد جُمِعَ في هذه المسألة رسالة جَامعية: «الفطرة حقيقتها ومذهب الناس فيها».

«**فائدة**»: معنى كون المولود ولد على الإسلام؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «شفاء العليل» (٢/ ٧٨٩): ومما ينبغي أن يُعلمَ أنه إذا قيل: أنه وُلِدَ على الفطـرة، أو عـلى الإسـلام، أو على هذه الملّة، أو خُلِقَ حنيفًا، فليس المراد به أنه حين خرج من بطنِ أُمِّه يعلم هذا الدِّين ويُريـده، فـإن الله يقـول: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحـل:٧٨]، ولكن فطرته مُوجبة مُقتضية لـدين الإسـلام لمعرفتـه ومحبَّتـه، فـنفس الفطـرة تـستلزم الإقرار بخالقه ومحبَّته وإخلاص الدِّين له، ومُوجبات الفطرة ومُقتضياتها تحـصل شـيئًا بعد شيءٍ، بحسب كمال الفطرة، إذا سَلِمت من المُعارِض. اهـ

(١) في الأصل: (دين)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث» (ص٤٠٦).

(٢) تقدمَ أنه لا مُناقضة بين الحديثين.

والقدرية وإن كانوا يقولون بإن الفطرة (الإسلام)، فإن هذا القول يخالف ما يعتقدونه

١- أن الحديث يَدلّ على أن المولود يولد على الإسلام، وعند القدريـة لا يولـد أحـد على الإسلام أصلًا، فما يكون عليه الإنسان مـن إسـلام أو كُفـر فهـو باختيـاره، والله لم يخلق له واحدًا منهما، فبطل استشهادهم بهذا الحديث. [«أحكام أهل الذمة» (٢/ ٩٦٩)]

٢- ما ورد في نُصوص الفطرة من قوله ﷺ: «**اللهُ أعلمُ بما كانوا عَامِلِين**»، رَدٌّ على ما =

الفطرةُ - عِندَ أهلِ الإثباتِ -: العهدُ الذي أُخِذَ عليهم [حين فطروا، فاتفق الحديثان]، فلم يختلفا [(١)].

أنكرته القدرية من علم الله تعالى. فالحديث صريح في إثبات علم الله بما يصيرون عليه بعد ولادتهم على الفطرة. ولهذا لما قيل للإمام مالك: إن القدرية يَحتجُّون علينا بأوّل الحديث، قال: احتجُّوا عليهم بآخره. وهو قوله: «اللهُ أعلمُ بما كانوا عَامِلِين»، فبَيَّنَ الأئمة أنه لا حُجَّة فيه للقدرية. «الدرء» (٨/ ٣٦٢)، وكتاب «الفطرة» (ص٢٧٦).

(١) من أسباب اختلاف أهل السُّنة في معنى الفطرة في حديث أبي هريرة ﷺ:

١ - «أن القدرية كانوا يَحتَجُّون بهذا الحديث على أن الكُفر والمعاصي ليست بقدرِ الله تعالى، بل مما فعله الناس؛ لأن المولود يُولد على الفطرةِ، وكفره بعد ذلك من الناس». «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ٩٥٢).

٢ - اشتباه أحكام الكُفر في الدنيا بأحكامِ الكفر في الآخرة، فلما كان أولاد الكفار يجري عليهم أحكام الكفار في أمور الدنيا مثل حقّ الولاية والإرث وغيرها صار يظن البعض أنّهم كُفّار في نفس الأمر، كالذي تكلَّم بالكفر وعمل به سواء بسواء، وهذا خطأ في الحكم؛ لأن كونهم ولدوا على الفطرة لا ينافي كونهم تبعًا لآبائهم في أحكام الدنيا، فقد يكون في بلاد الكفر من يكتم إيمانه، فإذا قتل لم يغسل ولم يصلى عليه، وهو في الآخرة من أهل الجنة، كما أن المنافقين تجري عليهم في الدنيا أحكام المسلمين وهم في الآخرة في الدَّرك الأسفل من النار، فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا.

«درء التعارض» (٨/ ٤٣٢-٤٣٣)، و«أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ١٠٤٨)، كتاب «الفطرة» (ص ٦٨).

فصل

١١٠- وهذه مَقالةُ أبي عبدالله أحمد بن حنبل ﷺ، وأن الفِطرةَ: الإقرارُ بالعَهدِ الذي أخذَه عليهم في أصلابِ آبائِهم [(١)].

١١١- وقال في أطفالِ المشركين: هم تَبعٌ لآبائِهم [(٢)].

---

(١) نسب ابن البَنَّاء هذا القول للإمام أحمد رحمه الله تبعًا لشيخه القاضي أبي يعلى، وقد رَدَّ ذلك ابن تيمية في «درء التعارض» (٤/ ٢٧٧) فقال: قال [القاضي]: (وقد أومأ أحمد إلى هذا التأويل في رواية الميموني، فقال: الفطرة الأولى التي فطر الله الناس عليها. فقال له الميموني: الفطرة الدِّين؟ قال: نعم).

قال القاضي: (وأراد أحمد بالدِّينِ: المعرفة التي ذكرناها).

وقد تعقّبه ابن تيمية في هذا الاستدلال، فقال: أحمد لم يذكر العهد الأول، وإنما قال: الفطرة الأولى التي فطر النَّاس عليها، وهي الدِّين.

وقد قال في غير موضع: إن الكافر إذا مات أبواه أو أحدهما حُكِمَ بإسلامه.

واستدلَّ بهذا الحديث: «**كلّ مَولودٍ يولد على الفِطرةِ فأبواه يُهوّدأنه ويُنصِّرأنه ويُمجِّسانه**». فدلَّ على أنه فسَّر الحديث: بأنه يولد على فطرة الإسلام، كما جاء ذلك مُصرَّحًا به في الحديث: ولو لم يكن كذلك لما صحَّ استدلاله بالحديث. اهـ

وقد نقل ابن القيم في «أحكام أهل الذمة» (٢/ ١٠٢٤)، و«شفاء العليل» (٢/ ٧٧٥) روايات الإمام أحمد في الفطرة، وجمع بينها، وقال (٢/ ٧٩٤): وكلام أحمد في أجوبة له أُخرى يدلّ على أن الفطرة عنده الإسلام كما ذكر محمد بن نصر عنه أنه آخر قوليه. اهـ

فراجع المسألة هناك إن أردت الزيادة.

وانظر: «السُّنة» للخلال (٣/ ٥٣٤) (باب قوله: كُلّ مَولودٍ يُولد على الفِطرةِ).

(٢) لم أقف على هذه الرواية.

وقد أبطل ابن تيمية رحمه الله القول عن الإمام أحمد رحمه الله أنه حكم على أطفال الكفار أنهم في النار، فقال في «درء التعارض» (٨/ ٣٩٧-٣٩٨):

أمّا ثبوت حكم الكفر في الآخرة للأطفال؛ فكان أحمد يقف فيه، تارة يقف عن الجواب،=

واحتجَّ بحديثِ:

١١٢- خديجة بنت خويلد [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا]، قالت: يـا رسـول الله، أيـن أطفـالي مِـن أزواجي المشركين ؟

قال: «**في النارِ**».

قالت: بغيرِ عَملٍ ؟

قال: «**قد عَلِمَ اللهُ مَا كانوا عاملين**»[1]. [2] [١٧/أ]

وتارة يردهم إلى العلم، كقوله: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**»، وهذا أحسنُ جَوابيـه، كـما نقـل محمد بن الحكم عنه، وسأله عن أولاد المشركين؟ فقال: أذهب إلى قـول النبـي ﷺ: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**» .. - ثم نقل روايات عن الإمام أحمد فيها -، ثم قال:

لـم ينقل أحدٌ قط عن أحمد أنه قال: هم في النَّار؛ ولكن طائفة مـن أتباعـه: كالقـاضي أبي يعلى وغيره، لما سمعوا جوابه بأنه قال: الله أعلم بما كانوا عاملين. ظنوا أن هـذا مـن تمام حديث مروي عن خديجة رضي الله عنها أنها سألت النبي ﷺ عن أولادها من غيره، فقال النبي ﷺ: «**هم في النارِ**». فقالت: بلا عمل ؟ فقال: «**الله أعلم بما كانوا عاملين**».

فظن هؤلاء أن أحمد أجاب بحديث خديجة، وهذا غلط على أحمد؛ فإن حديث خديجـة هذا حديث موضوع كذب لا يحتج بمثله أقل من صحب أحمد فضلًا عن الإمام أحمد.

قلت: وسيأتي استدلال ابن البَنَّاء بحديث خديجة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هذا.

ثم قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: وأحمد إنما اعتمد على الحديث الصَّحيح .. «**كـلّ مُولـودٍ يُولـد على الفِطرةِ فأبواه يُهوّدأنه ويُنصِّرأنه ويُمّجّسَأنه ..** »، وكذلك في الصَّحيح عن ابن عبـاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنه سُئِلَ عن أطفالِ المشركين، فقال: «**اللهُ أعلمُ بما كانوا عَاملين**».

وقد ذكر أحمد رَحِمَهُ اللهُ أن ابن عبـاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا رجـع إلى هـذا بعـد أن كـان يقـول: (هـم مـع آبائهم). فدلّ على أنّ هذا جواب من لا يقطع بأنهم مع آبائهم ..

وانظر: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ١٠٩٢).

(١) في الأصل: (عالـمين).

(٢) رواه أبو يعلى الموصـلي في «مسنده» (٧٠٧٧)، والطـبراني في «الكبـير» (٢٣/ ١٦)، =

وأما قوله: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الأنعام:١٦٤].

فالمرادُ به: في غيرِ الأطفال.

وعلى أن هذا كالأمن، لا أنّهم أخذوا بجرم غيرهم.

ولا يجوزُ أن يقولَ: فيحملُه على من كان في مَعلومِ الله أنه لو بلغَ كفرَ؛ لأنه كان يجبُ أن يقدرَ مثلَ ذلك [في] أطفالِ المؤمنين.

ولا يجوزُ أن يُقال: فهم لا يعرفون موسى وعيسى ومحمدًا [1]، فكيف يصحُّ منهم الكُفرَ؛ لأنه قد ثبتَ لهم ذلك بحُكمِ آبائِهم فهم [2] كالمؤمنين وأطفالِهم، وكسائرِ الأحكامِ في حقِّهم.

ولا يجوزُ أن يقال: فكان يجبُ إذا أسلموا دون آبائِهم أن لا يَصحَّ، ويكونوا [3] تبعًا لهم؛ لأنّهم بالإسلامِ قد ثبتَ لهم حُكمُ أنفسِهم، وليسوا تابعين.

١١٣- وهذه المسألةُ خِلافٌ للمُعتزلة؛

قالوا: لا يجوزُ أن يُطلقَ عليهم بالنارِ.

والخلال في (الجامع في أهل الملل) (٣٦).

قال الذهبي في «السير» (٢/ ١١٣): فيه انقطاع.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٧): رواه الطبراني، وأبو يعلى، ورجالهما ثقات؛ إلّا أن عبدالله بن الحارث بن نوفل، وابن بُريدة: لم يدركا خديجة. اهـ

قلت: قد تَقدَّم في الحاشية الماضية حُكم ابن تيمية على هذا الحديث بالوضع !

(١) في الأصل: (ومحمد).

(٢) في الأصل: (فهو).

(٣) في الأصل: (ويكون).

١١٤- وخِلافٌ للأشعريَّةِ؛ حيث قالوا: بالوقفِ[1].

(١) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «درء التعارض» (٨/ ٤٣٦): الوقف قد يُفَسَّرُ بثلاثةِ أمور:
(أحدها): أنه لا يعلم حكمهم، فلا يُتكلّم فيهم بشيءٍ، وهذا قول طائفة من المنتسبين إلى السُّنة، وقد يُقال: إن كلام أحمد يَدُلّ عليه.
و(الثاني): أنه يجوز أن يدخل جميعهم الجنّة، ويجوز أن يدخل جميعهم النار، وهذا قول طائفة .. من أهل الكلام وغيرهم من أصحاب أبي الحسن ألاشعري وغيرهم.
و(الثالث): التفصيل كما دلّ عليه قول النبي ﷺ: «**اللهُ أعلم بما كانوا عَاملين**»، فمن عَلِمَ اللهُ منه أنه إذا بَلَغَ أطاعَ أدخله الجنّة، ومَن عَلِمَ منه أنه يعصي أدخلَه النَّار.
ثم مِن هؤلاء من يقول: أنه يجزيهم بمُجرّد عِلمه فيهم ..
والأكثرون يقولون: لا يَجزي على علمه بما سيكون حتّى يكون؛ فيمتحنهم يوم القيامة، ويَمتحن سائر من لم تبلغه الدّعوة في الدنيا، فمن أطاعَ حِينئذٍ دخلَ الجنّةَ، ومن عصى دخل النَّار. وهذا القول مَنقول عن غيرِ واحدٍ من السَّلفِ من الصّحابة والتابعين وغيرهم، وقد رُوي به آثار مُتعدّدة عن النبي ﷺ حِسَان يُصَدّق بعضها بعضا. اهـ
قلت: يُشير إلى حديث: الأسود بن سريع وأبي هريرة رضي الله عنهما وفيه: أن النبي ﷺ قال: «**أربعة يُمتحَنون يومَ القِيامةِ: رَجُلٌ أصمّ لا يَسمع، ورجُلٌ أحمق، ورجُلٌ هَرِم، ورجلٌ مات في الفَترةِ** .. الحديث، وفيه: **وأمَّا الذي مات في الفَترةِ فيقولُ: ما أتاني لك رسول؛ فيأخذُ مَواثيقم ليُطيعنه، فيُرسِلُ إليهم رسولًا: أن ادخُلوا النارَ، فوالذي نفسي بيده لو دخلوها لكانت بردًا وسلَامًا**».
رواه أحمد (١٦٣٠١و١٦٣٠٢)، والحديث صححه: ابن حبان (٧٣٥٧)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٩)، والبيهقي، وابن القيم.
انظر: «أحكام أهل الذمة» (٢/ ١١٣٩).
قال ابن تيمية في «درء التعارض» (٨/ ٤٠١): وقد جاءت بذلك عِدة آثار مرفوعة إلى النبي ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين بأنه في الآخرة يَمتَحِن أطفال المشركين وغيرهم ممن لم تبلغه الرسالة في الدنيا، وهذا تفسير قوله: «**اللهُ أعلمُ بِما كَانوا عَامِلين**» .. وهذا التفصيل يُذهِب الخُصومات التي كَرِهَ الخوضَ فيه لأجلها مَن كَرِهَهُ، فإن من قَطَعَ لهم=

فصل

١١٥- قال ابن قُتيبة (١):

١١٦- وقالتِ الـمعتزلة - أيضًا -: ما رويتم في:

١١٧- «أن اللهَ مَسحَ ظهرَ آدمَ، وأخرج مِنهُ ذريّته [١٧/ب] إلى يوم القيامـةِ أمثـال الذَّرِّ، وأشهدَهُم على أنفُسِهِم ألست بربكم ؟ قالوا: بلى» (٢).

بالنار كلهم جاءت نُصوصٌ تدفع قوله، ومَن قَطَعَ لهم بالجنة كلهم جاءت نُصوصٌ تَدفع قوله، ثم إذا قيل: هم مَع آبائهم، لَزِمَ تعذيب من لم يُذنِب؛ انفتحَ باب الخوض في الأمر والنّهي، والوعد والوعيد، والقدر والشَّرع، والمحبة والحكمة والرحمة؛ فلهذا كان أحمد يقول: هو أصلُ كُل خُصومة. اهـ

قلت: هذا الخلاف خاص بأطفال المشركين، أمّا أطفال المؤمنين فقد قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: ليس فيه خلافٌ أنّهم في الجنة. «أحكام أهل الملل» للخلال (١٢). وانظر: «تفسير» ابن كثير (٥/ ٥٩).

والأدلة على هذا القول في «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٢/ ١٠٨١).

قلت: مسألة الحكم على أولاد الكُفّار مسألة طال فيها الخلاف بين أهل العلم، وقد تكلمت عن هذه المسألة في كتاب: «الجامع في أحكام وآداب الصِّبيان».

(١) من كتابه «تأويل مختلف الحديث» (٢٩٢-٢٩٤).

(٢) يُشير إلى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ قال: «أَخذ الله الميثاقَ مِن ظَهرِ آدمَ بـ(نَعمان) - يعني: عرفة - فأخرجَ مِن صُلبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذرَأَهَا، فنثرَهُم بين يَديهِ كالذَّرِّ، ثُمَّ كلَّمَهُم قُبُلًا، قال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾» [الأعراف: ١٧٢]. رواه أحمد (٢٤٥٥)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٢٠٨)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٥٤٤) وصححه، ووافقه الذهبي. وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٩٧): رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح.

وقد رَجّحَ بعض أهل العلم وقفه على ابن عباس، ولا يخفى أن له حُكم الرفع. =

يُخالفه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

فالحديثُ: يُخبر أنه أخذَ مِن (ظَهرِ آدمَ).

والكتابُ: يُخبرُ أنه أخذَ من (ظهرِ بَني آدمَ).

قال (١): وهذا غلطٌ منهم؛ لأنه لما مسحَ ظهرَ آدمَ أخرجَ منه ذُرِّيَّته أمثال الذَّرِّ إلى يومِ القِيامَةِ، ففي تلكَ الذُّرِيِّة: الأبناء، وأبناؤهم إلى يوم القيامةِ، فإذا أخذَ مِن جميع أولئكَ العهد؛ فقد أخذَ مِن بني آدمَ، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ (٢) [الأعراف:١١]، وجازَ ذلك لأنه حين خلقَ آدمَ خلقنا في صُلبِه وهيأنا، فجعلَ خلقَه لآدمَ خلقه لنا إذ كنَّا منه (٣).

ولهذا الحديث شواهد مرفوعة عن النبي ﷺ، وعن جمع من الصَّحابة، ومنهم: عُمر، وعبدالله بن عَمرو، وأبو هريرة، وأبو أمامة، و .. وقد تلقاها أو تلقى ما اتفقت عليه من إخراج الذُّرّية من ظَهرِ آدم وإشهادهم على أنفسهم: السَّلف الصَّالح من الصَّحابة والتابعين دون اختلاف بينهم. [كتاب «الفطرة» (ص١٠٥)]

قلت: ويشهد له حديث أنس ﷺ، عن النبي ﷺ، وفيه: «.. فيقولُ: أَرَدتُ مِنك أهوَنَ مِن هذا وأنت في صُلبِ آدمَ؛ أَن لا تُشرِكَ بي شيئًا، فأبيت إلّا أن تُشرِكَ بي». رواه البخاري (٦٥٥٧).

(١) يعني ابن قُتيبة، ونص كلامه: ونحن نقول: إن ذلك ليس كما توهموا، بل المعنيان متفقان بحمد الله، صحيحان: لأن الكتاب يأتي بجمل يكشفها الحديث، واختصار تدل عليه السُّنة.

(٢) في الأصل : (اسجدوا له) وهو خطأ.

(٣) وهذا القول الذي ذهب إليه ابن قُتيبة من أن الله خلق آدم، ثم استخرج ذُرِّيته من صُلبِهِ أمثال الذّرِّ وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا: بلى؛ هو قول السَّلف قاطبة من الصّحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن تبعهم. =

فصل

حَدِيثٌ آخر في القدرِ:

(احتجَّ آدمُ ومُوسى عليهما السَّلام).

١١٨- **حدثنا** أبو الفتح محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا عبدالله بن محمد ابن جعفر، قال: ثنا إبراهيم بن السّندي، قال: ثنا الزُّبير بن بكَّار، [١٨/ أ] قال: ثنا أبو ضَمْرَة، عن الحارث بن عبدالرحمن، عن يزيد بن هُرمز، والأعرج قالا: سِمعنا أبا هريرة [ﷺ] يقول: قال رسول الله ﷺ:

«احتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى عِندَ رَبِّهِما ﷻ؛ فحَجَّ آدمُ موسَى.

فقال موسى: أنتَ الذِي خلقَكَ الله بيدِه، ونفخَ فِيكَ مِن رُوحِهِ،

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ اللهُ: مذهب أهل الحديث وكبراء أهل العلم في هذه الآية: أن الله أخرج ذرية آدم من صُلبه وصُلب أولاده وهم في صُورِ الذَّرِّ، فأخذ عليهم الميثاق أنه خَالقهم، وأنّهم مُصنوعون، فاعترفوا بذلك، وقَبِلوا .. «الروح» (ص٢٢٠).

قلت: خالف هذا القول: ابن تيمية في «الدرء» (٨/ ٤٨٢)، وابن القيم في «أحكام أهلل الملل» (٢/ ١٠٠٦)، و«الروح» (ص٢١٩)، وابن كثير في «التفسير» (٣/ ٥٠٦)، فذهبوا إلى أن أخذ الميثاق من بني آدم كان في الدَّارِ الدنيا لا من صُلب آدمَ، وأشهدهم على أنفسهم بما فطرهم عليه من الإقرار بربوبيته، والاعتراف به خالقًا مُستحقًا للعبادة.

قلت: ولا يخفى أن هذا القول مرجوح في مقابلة ما دلّت عليه الأحاديث الكثيرة، والآثار المستفيضة عن الصَّحابة ﷺ والتابعين ومن بعدهم من أهل العلم، وإنّما ذكرت قول من خالفهم للتنبيه عليه لا للقول به. والله أعلم. [انظر كتاب «الفطرة» (ص١٠٥)]

قلت: وسيأتي قول ابن تيمية (رقم/ ٢٣٣) أن التحقيق في العلم إنّما يكون بما كان عليه السَّلف الأوائل من الصَّحابة والتَّابعين، وأنه لا يمكن لمن أتى بعدهم وخالف ما اتفقوا عليه، أن يكون الحقّ معه دونهم. وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٦).

وأسجَدَ لك مَلائِكتَهُ، وأسكنَك جنَّتَهُ، ثُمَّ أهبَطتَ الناسَ بِخَطِيئتك إلى الأرضِ.

قال آدمُ: أنتَ موسى الذي اصطفاكَ الله بِرِسالَتِه وكلامِه، وأَعطاك الألواحَ فِيها تِبيانُ كلِّ شيءٍ، وقرَّبكَ نَجِيًّا؛

فبِكم وجدتَ اللهَ كتبَ التَّوراةَ قبلَ أن أُخلَقَ ؟

قال موسى: بأربعِين عَامًا.

قال آدَمُ: فهل وَجَدتَ فِيها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١]

قال: نعم.

قال: أفتلُومُني على أن عَمِلتُ عملًا كتبَهُ الله عليَّ قبل أن يَخلُقَني بأربعين سنَةً ؟ ».

قال رسولُ الله ﷺ: «فحجَّ آدمُ مُوسى عليهما السَّلام» [1].

قال أبو الفتح الحافظ رَحِمَهُ اللهُ:

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم عن [١٨/ب] إسحاق بن موسى ابن [2] عبدالله الأنصاري، عن أبي ضَمْرة.

وقع إلينا عاليًا.

كأنَّ شيخنا حدثنا به عن: مُسلم رَحِمَهُ اللهُ.

---

(١) رواه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٦٨٣٥)، واللفظ له.

(٢) في الأصل: (عن).

فصل

١١٩- قال ابنُ قُتيبة[١] :

١٢٠- قالتِ المعتزلةُ: هذا يدلُّ على أنَّ مُوسى كان قدَرِيًّا[٢].

قُلنا: نحنُ نعلمُ أن كلَّ شيء بقدرِ الله وقضائِه، غيرَ أنّا ننسِبُ الأفعالَ إلى فاعِلِها، ونحمدُ المُحسن على إحسانِه، ونلومُ الـمسيء بإساءتِه[٣].

١٢١- وقال: حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد، قال: ثنا محمد بن الـمسيّب، قال: ثنا عبدالله بن خُبَيق[٤]، قال: ثنا يوسف، قال: ثنا بحر السَّقاء[٥]، عن يزيد[٦] الرَّقاشي، عـن صَـالح ابـن شُرَيـح، عـن أبي

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص ٦٣٢-٦٣٤) بتصرف واختصار.

(٢) وذلك لأنه نسب المعصية إلى آدم عليه السلام.

قال ابن تيمية رحمه الله في «درء التعـارض» (٨/ ٤١٩): موسى لام آدم لَّما حصلَ له وللذُّرّية من الشَّقاء بالخروج من الجنَّة، كما في الحديث: «**لماذا أخرجتَنا ونفسكَ مِن الجنّة**»، فلامه لأجلِ المُصيبة التي لحقتهم بِسببِهِ، لا من جِهة كونه عَصى الأمر، أو لم يعصه، فإن هذا أمرٌ قد تاب الله عليه منه .. فأخبره آدم بأن القدر قد سبق بذلك .. فحجَّ آدم موسى؛ لأن ما أصابهم من المصيبة كانت مُقدّرة هي وسببها ..

وهناك جواب آخر ذكره ابن القيم في «شفاء العليل» (١/ ٩٤).

(٣) إلى هنا انتهى النقل من كتاب «تأويل مختلف الحديث».

(٤) في الأصل: (حبيق)، وما أثبته هو الصواب.

ترجمته: «الجرح والتعديل» (٥/ ٤٦).

(٥) في الأصل: (الشقاء)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ١٢).

وفي «الأصول المجردة» لابن البَنَّاء (٤٦): (الحسن السقا).

(٦) في الأصل: (زيد)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٦٤).

هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ: «**مَـن لـم يـؤمن بالقَـدَرِ خَـيرِهِ وشرِّه؛ فهوَ مِنِّي بَرِيءٌ، وأنا مِنه بريء**» [١].

(١) روى ابن البَنَّاء هذا الحديث بإسناده في «الأصول المجردة» (٤٦)، وفيه تصحيف.
والحديث رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٤٠٤)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٠٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٤٣٢).
قال البوصيري: رواه أبو يعلى من طريق يزيد الرَّقاشي، وهو ضعيف. اهـ
والبراءة من القدرية ثابتة عن الصّحابي عبدالله بن عمر رضي الله عنهما كما روى ذلك مسلم في «صحيحه» (١):
قال يحيى بن يعمر لعبدالله بن عمر رضي الله عنهما: أنه قد ظهرَ قِبَلنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويَتَقَفَّرون العلم – وذكر من شأنهم – وأنّهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنف.
قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنّي بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذى يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحدٍ ذهبًا فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر.

١٢- باب

الإيمان بأن القرآنَ كلامُ اللّه غيرُ مَخلوقٍ

١٢٢- أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلَّال رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: ثنا علي ابن العباس بن عثمان البردَاني [١٩/أ]، قال: ثنا يحيى بن محمد بن سهل الخطيب العُكبري، قال: ثنـا هارون بن عبدالرحمن العُكبري، قال: سألتَ أحمد بن حنبل - لما قَدِمَ عُكبَرَا في خان مليح [(١)] - قلت: يا أبا عبـدالله، القُـرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، مِنه بَدَأ وإليه يَعود ؟

قال: (منه بدأَ): عِلمُه، و(إليه يعودُ): حُكمُه [(٢)].

---

(١) قال الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ١٤٢): (عُكـبَرَا): بـضم أولـه، وسـكون ثانيـه، وفتح الباء الموحدة، وقد يمد ويقصر، والظاهر أنه ليس بعربي .. وهو اسـم بليـدة مـن نواحي دجيل، قرب صريفين وأوانا، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. اهـ

والخان: الحانوت، أو صاحب الحانوت، فارسي معرب.

وقيل: الخان الذي للتجار. «لسان العرب» (٥/ ١٨٤).

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (٢/ ٥١٧)، وابن الجوزي في «المناقب» (ص٢٠٨).

وقد رُوي عن أحمد بألفاظ أُخرى:

١- ما نقله حنبل والمرُّوذي عن أحمد أنه قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بـدأ، وإليـه يعود). «السُّنة» للخلال (١٨٥٨)، و«اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» (٩)

وهذا اللفظ مُوافق لما هو مَنقول عن كافة السَّلف.

٢- ما رواه الخلال في «السُّنة» (١٨٥٩) من طريق حنبل أيضًا، ولفظه: (.. منه خرجَ هو المتكلّم به، وإليه يعود). وقد قال بذلك غير واحدٍ من السَّلف.

وقد أجمع السَّلف على القولِ بأن القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود. =

١٢٣- **قال** أبو عبدالله بن حَامد رَحِمَهُ اللهُ[١]: منه بدأَ عِلمه لنا، وإليه يعودُ حُكمُه، كما أن العِلمَ يعودُ إلى عَالمِهِ، والأمرَ إلى آمرِهِ، والخلقَ إلى خالقِهم، وليس يعودُ بمعنى: أنه مُفارقٌ له فيرجعُ بعد المُفارقة، وإنما العودُ على حَدِّ حقيقة مآل المعلُومَاتِ كلّها ترجعُ إلى الله تعالى، ولا يفنَى القرآنُ بفناءِ الخلقِ؛ لأنه صفةُ ذاتِه[٢].

- قال عَمرو بن دِينار رَحِمَهُ اللهُ: أدركت النَّاس مُنذ سبعين سَنة، أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم يقولون: الله خالق، وما سواه مخلوق، إلَّا القرآن فأنه كلام الله منه خرج وإليه يعود. «الرد على الجهمية» للدارمي (٣٤٤)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (٣٨٨).

* ومعنى قول السّلف: (منه بدأ، وإليه يعود):

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: فَسَّرَ الامام أحمد قوله: (منه بدأ): أي هو المُتكلّم به.

وقال أيضًا: (أي هو المتكلّم به لا أنه خلقه في بعضِ الأجسام المخلوقة).

وقال في بيان سبب قول السّلف لهذه العبارة: (ردًّا على الجهمية الذين يقولون: بدأ من غيره) وقولهم: (إليهِ يَعُود): أي علمُهُ، فلا يبقى في المصاحِفِ مِنهُ حَرفٌ؛ ولا في الصُّدُورِ منهُ آيَةٌ. «الدرء» (٢/ ١١٣)، و«الفتاوى الكبرى» (٥/ ١٦)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٩٧و٥٣٠)، و«الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص٥٠).

قلت: كما ثبت عن النبي ﷺ قوله: «**يُسرى على كِتابِ الله لَيلاً فيصبح الناس ليس في الأرضِ ولا جوف مُسلمٍ منه آية**».

رواه الضّياء المقدسي في «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» (ص٣٤).

وانظر هذا الجزء ففيه الكثير من أقوال السلف في هذه المسألة.

(١) الحسنُ بن حامد البغدادي الحنبلي، شيخ الحنابلة ومفتيهم، توفي سنة: (٤٠٣هـ).

روى عن: أبي بكر غلام الخلّال وهو من أكبر تلامذته، وعن أبي بكر النجاد.

وروى عنه: القاضي أبو يعلى، وتفقه عليه.

«تاريخ بغداد» (٧/ ٣٠٣)، «السير» (١٧/ ٢٠٣)، «طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٠٩).

(٢) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٧٤): وأن قول السَّلف: (منه =

١٢٤- **وأخبرنا** أبو الفتح محمد بن أحمد الحافظ، قال: حدثنا أحمد بن جعفر بن سَلْم[1]، قال: ثنا عمر بن محمد الجوهري، قال: ثنا صالح بن أحمد بن حنبل رضي الله عنهما: قال سمعت أبي يقول:

افترقت الجهمية على ثلاثِ فِرَق:

أ- فِرقةٌ قالوا: القرآنُ مخلوق.

ب- وفِرقةٌ [١٩/ ب] قالوا: كلامُ الله وسَكتوا.

ج- وفِرقةٌ قالوا: لفظُنا بالقرآنِ مخلوق[2].

بدأ)، لم يريدوا به أنه فارق ذاته، وحلّ في غيره، فإن كلام المخلوق بل وسائر صفاته لا تفارقه، وتنتقل إلى غيره، فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه، أو غيره من صفاته، بل قالوا: (منه بدأ)، أي هو المتكلّم به ردًّا على المعتزلة والجهمية وغيرهم الذين قالوا: بدأ من المخلوق الذى خلق فيه. اهـ

(١) في الأصل: (سليم).

(٢) رواه الخلال في «السُّنة» (١٧٧٩)، وصاحب «رسالة في أن القرآن غير مخلوق» (٢).

ونقل مُسدد بن مُسرهد رحمه الله في «عقيدته» التي رواها عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: أجمع من أدركنا من أهل العلم أن الجهمية افترقت ثلاث فِرق .. - ثم ذكرها - وقال: فكلّ هؤلاءِ جهمية كفار، يُستتابون فإن تابوا وإلّا قُتِلوا.

وأجمع من أدركنا من أهل العلم أن من هذه مقالته إن لم يتب لم يُناكح، ولا يجوز قضاؤه، ولا تؤكل ذبيحته. اهـ

انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٢٨)، وقد ذكرت هذه العقيدة في «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر».

فصل

١٢٥- قالت الـمُعتزلةُ: هو مخلوق (١).

---

(١) قال يعقوب الدورقي: سألت أحمد بن حنبل عمن يقول: القرآن مخلوق ؟ فقال: كنت لا أكَفِّرُهم، حتى قرأت آيات من القرآن: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٤٥]، وقوله: ﴿بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة:١٢٠]، وقوله: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، فالقرآن من عِلم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فهو كافر، ومن زعم أنه لا يدري علم الله مخلوق، أو ليس بمخلوق؛ فهو كافر، أشرّ ممن يقول القرآن مخلوق. «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٥٣).

وقد نقل اللالكائي وغيره اتفاق السَّلف والأئمة على تكفير من قال بخلق القرآن.

واعلم أن كُفرَ من قال بخلق القرآن: كُفرٌ أكبر مخرج من الملّة، ليس بكفرٍ دون كفرٍ كما يظنّه بعض أهل البدع ممن لا عِلمَ لهم بمذهب السَّلف الصَّالح.

وقد حكى غير واحدٍ من أهل العلم إجماع السَّلفِ على ذلك، ومن ذلك:

١- قال أبو حاتم وأبو زرعة رَحِمَهُمَاالله في عقيدتها التي ذكرا إجماع من أدركا من أهل العلم عليها. قالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار: حِجازًا، وعِراقًا، وشامًا، ويَمنًا فكان من مذهبهم: .. من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كُفرًا يَنقلُ عن الملّة، ومن شَكَّ في كُفرِهِ ممن يفهم فهو كافر. اللالكائي (١/ ١٧٦-١٧٨).

٢- قال قوام السُّنة التيمي رَحِمَهُ اللهُ في «الحجة في بيان المحجّة» (١/ ٢٢٣): .. من زعمَ أن القرآن أو بعضه، أو شيئًا منه مخلوق؛ فلا يُشَكّ فيه عندنا، وعند أهل العلم من أهل السُّنة والفضل والدّين: أنه كافرٌ كُفرًا انتقل به عن الملّة .. ومن شَكَّ في كُفرِ من قال القرآن مخلوق بعد عِلمه، وبعد أن سَمِعَ من العلماء المرضيين ذلك فهو مثله. اهـ

٣- قال السّجزي رَحِمَهُ اللهُ في «رسالته في الحرف والصوت» (ص١٠٦): من قال: أنه مخلوق؛ صَار مُنكِرًا لصِفة من صفات ذاتِ الله ﷻ، ومُنكِرُ الصّفة كمنكرِ الذّات، فكفره كفر جحود لا غير. اهـ وانظر: «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) لابن بطة (باب: تكفير من قال: إن القرآن مخلوق، وبيان ردته وزندقته)، و(٢/ ٤٢) (باب بيان =

١٢٦- دليلُنا:

قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، ففصَلَ بينهما (١).

وقال: ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥]،

ولا يَقومانِ بمخلوق.

وقال: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧]، والمخلوق يَنفَد.

وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، ولو كانت مخلوقةً لافتَقرت إلى لَفظَةٍ ثانية، ثُم إلى مَا لا نِهاية له.

١٢٧- فإن قيل:

فقد قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَٰنًا﴾ [الزخرف:٣]، والجعلُ بِمعنى الخلق (٢).

[وقال:] ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [القدر:١]، والمنزلُ مُحدَث.

قيل: والجعلُ قد يكونُ بمعنى: التسميةِ، والحُكم؛ كما قال: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، معناه: سَموهم إناثًا.

كفرهم وضلالهم، وخروجهم عن الملة، وإباحة قتلهم)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٥١).

(١) قال ابن البَنَّاء رَحِمَهُ اللهُ في «الأصول المجردة» (ص٣٦): فالأمرُ: كلامه سبحانه، وقد فرَّقَ بينه وبين الخلق، ولو كانَا سواء لما صحَّ الفرق بينهما. اهـ

وانظر: استدلال الإمام أحمد بهذه الآية في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٢٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) (٢١٩٥و ٢٣١٦) بتحقيقي.

(٢) أطال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢١٥-٢٢٠) في رد استدلالهم بأن جعل بمعنى: خلق.

وأما الثاني: فلا يَمتنع إطلاق ذلك على وجه لا يُفضي إلى الانتقال؛ كما قال: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام:٣]، ولم يُوجِب ذلك كونه عندهم في مَكان (١).

١٢٨- فإن قيل: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [الأنبياء:٢].

قيل: هو مُحدثٌ لنا؛ ولأنَّ الذِّكرَ يشتملُ على أُمورٍ منها:

القرآنِ، والرَّسولِ [٢٠/أ]؛ بقوله: ﴿ ذِكْرًا ۝ رَّسُولًا ﴾ [الطلاق:١١].

والصَّلاة؛ بقوله: ﴿ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الجمعة:٩]،

فنَحملُه على غيرِ القُرآنِ (٢).

ولأنه قال: ﴿ مِّن ﴾ وهي لِلتبعيضِ، وليس مِن الأذكارِ عِندهم مما ليسَ بِمَخلوقٍ عِندنا.

[و] القرآنُ ليسَ بمخلوقٍ؛ فَصَحَّ لنا الأخذُ بذلك (٣).

---

(١) يستدل الجهمية بهذه الآية على نفي عُلو الله تعالى على خلقه، كما بين ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص٢٨٨) فقال: وإنما معنى قول الله جَلَّ ثناؤه: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ يقول: هو إله من في السموات، وإله من في الأرض، وهو على العرشِ، وقد أحاطَ علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان. اهـ وانظر: «الشريعة» للآجري (٣/ ١١٠٤).

(٢) يُريد أن يُبيّن أن الذِّكر منه ما هو مخلوق كالرسول والصَّلاة، ومنه ما هو غير مخلوق كالقرآن، فنحمل آية سورة الأنبياء على الذِّكر المخلوق، وهو غير القرآن.

(٣) انظر: «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٢٤٢) للإمام أحمد.

فصل

١٢٩- وكلامُه ليسَ بِحالٍّ في الـمخلوقين، ولا مـمتزِجٍ، ولا مُـختلِطٍ؛ خِلافًا للحلولية (١)، والنَّصارى (٢).

١٣٠- وقد قال أحمد في «الرِّسالةِ» المُتقدِّمة (٣):

كلامُ الله ليسَ بِبائـنٍ منه (٤).

---

(١) مِن الفرق المارقة الكافرة، فهم يزعمون أن الله تعالى يحل في مخلوقاته، وهم فرق كثيرة.
قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ذهبت الاتحادية القائلون بوحدة الوجود: أنَّ كُلَّ كلامٍ في الوجود كلام الله: نظمه ونثره، حقّه وباطله، سِحره وكُفره، والسَّبّ والشَّتم .. كُله عين كلام الله تعالى القائم به كما قال عارفهم - يعني: ابن عربي الكافر -:

وكلُّ كلامٍ في الوجودِ كلامُه ..... سَواء عَلينا نـثره ونظامـه

وهذا المذهب مبنيٌ على أصلهم الذي أصَّلوه؛ وهو أن الله سبحانه هو عين هذا الوجود، فصفاته هي صفات الله، وكلامه هو كلامه، وأصل هذا المذهب إنكار مسألة المباينة والعلو .. الخ «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٠٣).

(٢) فإنهم يقولون: (إن كلمة الله الأزلية الخالقة حَلّت في مريم، وتجسدت بإنسان كامل، وعلى هذا المثال نقول: في السَّيد المسيح طبيعتان: طبيعة لاهوتية: التي هي طبيعة كلمة الله وروحه، وطبيعة ناسوتية: التي أخذت من مريم العذراء واتحدت به).
[انظر: «الجواب الصَّحيح» (٤/ ٥٣)، و «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٨٩).
والرد عليهم: «نقض الدارمي» (ص٣٩٦)، و«الجواب الصحيح» (٤/ ٦٢ وما بعدها)]

(٣) تحت أثر (١٠٣).

(٤) كما في رسالة عَبدُوس. «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٦٧).
قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال أحمد بن حنبل: (كلام الله من الله، ليس ببائن منه)، وهذا معنى قول السَّلف: (القرآن كلام الله، منه بدأ، ومنه خرج، وإليه يعود) .. وليس معنى قول السَّلف والأئمّة: (أنه منه خرج، ومنه بدأ) أنه فَارق ذاته، وحلّ بغيره، فإن كلام =

لأنَّ الحلول يُوجبُ البينونة.

١٣١- **وقال** في رواية عبدالله: القرآنُ كلامُ الله، لا يَجيء، ولا يَتغيَّر مِن حَـالٍ إلى حَالٍ[1].

١٣٢- وقوله: «**تَـجيءُ البقرة**»[2]: يعني [ثوا]بها[3].

فقد صَرَّحَ بِأنه لا يُفارِقُ الذّواتِ، ولا يَصّحُ الحُلولُ.

المخلوق إذا تكلّم به لا يُفارق ذاته ويحل بغيره، فكيف يكون كلام الله ؟

قال تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥]، فقد أخبر أن الكلمة خرجت من أفواههم، ومع هذا فلم تفارق ذاتهم. اهـ

«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٩٠و٥١٧).

(١) «الرد على الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ص ٣٢٢).

(٢) يُشير إلى حديث: «**تجيءُ البقرةُ وآل عمران يَومَ القيامةِ كَأنَّهما غَمامتَانِ**..».

وسيأتي تخريجه برقم (١٦١).

(٣) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في رواية حنبل: احتجُّوا عليّ يومئذ: «**تجيء البقرة يوم القيامة**»..، فقلت لهم: هذا الثواب. «إبطال التأويلات» (٣٧٤).

وانظر: «نقض الدارمي» (ص٢٨٤-٢٨٩)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/ ٢٤٩٠).

فصل

١٣٣- وكلامُه لا يَشبُه كلامَ المخلوقين (١)؛ خِلافًا للمُشبِّهة (٢).

ولا هو جِسْمٌ؛ خِلافًا لِلنَّظام (٣).

ولا هو جَوهرٌ، ولا عَرَضٌ (٤).

---

(١) قال أحمد بن الحسين الترمذي: سألت أحمد بن حنبل فقلت: يا أبا عبدالله، قد وقع من أمر القرآن ما وقع، فإن سئلت عنه ماذا أقول ؟ فقال لي: ألست مخلوقًا ؟ قلت: نعم. فقال: أليس كل شيء منك مخلوقًا ؟ قلت: نعم. قال: فكلامك أليس هو منك وهو مخلوق ؟ قلت: نعم. قال: فكلام الله ﷻ أليس هو منه ؟ قلت: نعم. قال: فيكون من الله شيء مخلوق ؟ رواه الخلال في «السُّنة» (١٨٤٨).

(٢) قال ابن البَنَّاء رحمه الله في «المختار في أصول السُّنة» (ص٨١): وأمّا المُشبِّهة والمُجسِّمة: فهم الذين يجعلون صفات الله ﷻ مثل صفات المخلوقين، وهم كُفَّار. اهـ

هذا هو المراد بالمشبّهة عند أهل السُّنة، أما التَّشبيه عند المعطلة فهو: إثبات صفات الله.

(٣) نقل كلامه ابن القيم رحمه الله كما في «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٠٦).

(٤) المتعيّنُ على المتَّبعِ للسُّنة والأثر ترك الكلام بمثل هذه الألفاظ المحدثة التي لم يتكلّم بها السَّلف الصَّالح، ولا أئمَّة السُّنة من بعدهم.

قال مجاهد رحمه الله: رحِمَ اللهُ عبدًا نظر لِنَفسِه، وتركَ الكلامَ فيما لا يتكلم فيه من كان قبله، فأنه كفاه بغيره. «الرسالة الواضحة» لابن الحنبلي (٢/ ٦٥٤).

وقال ابن تيمية رحمه الله في «الدرء» (١/ ٢٧١): الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المُجملة المُشتبهة، لما فيها من لبس الحقّ بالباطلِ مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلافِ الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بُيِّنت مَعانيها، فإن ما كان مأثورًا حصلت به الأُلفة، وما كان مَعروفًا حصلت به المعرفة، كما يروى عن مالك رحمه الله أنه قال: (إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء)، فإذا لم يكن اللفظ منقولًا، ولا معناه معقولًا، ظهر الجفاء والأهواء. اهـ

فصل

١٣٤- والكِتابةُ: هي المكتوبُ.

١٣٥- **قال** أبو أحمد الأسَدِي: دخلتُ [على] أبي عبدالله أحمد بن حنبل رضي الله عنه وسألته: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، أو غيرُ مخلوق ؟

فقال: توجَّه أن القرآن [٢٠/ب] على خَمَسِ جِهاتٍ: حِفظٌ بقلبٍ، وتِلاوَةٌ بلسانٍ، وسَمعٌ بالأُذنِ، وبَصَرٌ بعينٍ، وخطٌّ[١] بيدٍ؛

فالقلبُ مخلوقٌ [والمحفوظُ به غيرُ مخلوقٍ][٢]،

واللِّسانُ مخلوقٌ، والمتلوّ به غيرُ مخلوقٍ،

والأذنُ مخلوقةٌ، والمسمُوعُ غيرُ مخلوقٍ،

والبصرُ مخلوقٌ، والمنظُورُ إليه غيرُ مخلوقٍ،

واليدُ مخلوقةٌ، والمكتُوبُ غيرُ مخلوقٍ[٣].

---

(١) في الأصل: (حفظ)، والصواب ما أثبته.

(٢) الزيادة من «الإبانة الكبرى» (٢٢٥٣) بتحقيقي.

(٣) قال ابن القيم رحمه الله: فَفَرَّق أحمد بين فعل العبد وكسبه وما قام به فهو مخلوق، وبين ما تعلّق به كسبه وهو غير مخلوق، ومن لم يُفرِّق هذا التَّفريق لم يستقرّ له قَدَمٌ في الحقِّ. «مختصر الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٥٩).

- قال فُوْرَان - عبدالله بن مهاجر (٢٥٦هـ) صاحب الإمام أحمد رحمهما الله-: سألني الأثرم وأبو عبد الله المعيطي أن أطلب من أبي عبدالله خلوة، فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يُفرّقون بين اللفظ والمحكي. فسألته، فقال: القرآن كيف تَصرَّفَ في أقواله، وأفعاله، فغيرُ مخلوق. فأمّا أفعالنا فمخلوقة ... إلخ «السير» (١١/ ٢٩١).

قلتُ: العينُ تَنظرُ إلى السَّوادِ في الورَقِ ؟

قال: مَه ! أصحُّ شيءٍ فيه [(١)]: حديث نافع، عن ابن عُمر أن النبي ﷺ قال: «لا تُسافِرُوا بالقُرآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ» [(٢)]. [(٣)]

ولم يذكر حِبرًا، وَلا وَرَقًا.

١٣٦- خِلافًا لِلأشعرية في قولهم:

التِّلاوةُ غيرُ المتلوّ، وهي مُحدثةٌ مخلوقةٌ، وكذلك الكِتابة [(٤)].

---

(١) في الأصل: (في).

(٢) رواه البخاري (٢٩٩٠)، ومسلم (٤٨٧٢).

(٣) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٢٥٣)، ولها قِصَّة، وقد ذكرها ابن البَنَّاء في «المختار» (٤٨) بغير إسناد، ولم يذكر فيها جواب الإمام أحمد.

وروى صاحب «رسالة في أن القرآن غير مخلوق» (١) نحوه عن إبراهيم الحربي عن الإمام أحمد، وإسناده صحيح. وذكرها ابن القيم في «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٥٩).

وهذا القول من الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ موافق لما أجمع عليه أهل السُّنة من أن القرآن: كلام الله تعالى حيثما تَصَرَّف: مكتوبًا، أو مَتلوًّا، أو مَسموعًا.

وكلام الإمام أحمد هذا صريح في التفريق بين: (الكتابة والمكتوب)، وهو يخالف ما صدَّر به المصنف هذا الفصل بقوله: (والكتابة: هي المكتوب). والله اعلم.

(٤) هذه المسألة: هل التلاوة هي المتلوّ، أو غيره ؟ وهل الكتابة هي المكتوب أو غيره ؟ وهل اللّفظ هو الملفوظ، أو غيره ؟ من المسائل المحدثة التي طال فيها الجدال والكلام.

ففريق ذهب إلى أن: (التلاوة هي المتلو، والكتابة هي المكتوب)، وهو مذهب ابن حامد، والسِّجزي، والقاضي أبي يعلى، ، وابن الزاغوني، وابن منده وغيرهم، واختاره ابن البَنَّاء، وهؤلاء كانوا يذهبون إلى القول بأن: (ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة).

انظر: «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٥٦).

وقد ردّ الإمام أحمد والإمام البخاري رَحِمَهُمَا اللَّهُ وغيرهما من أئمة السُّنة هذا القول. =

وقول الإمام أحمد: (من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق؛ فهو مُبتدع)؛ قول مشهور مُستفيض عنه. كما سيأتي.

وقال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «خلق أفعال العباد» (٥٤٦): وليس لأحدٍ أن يشرع في أمر الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم؛ كما زعم بعضهم: (أن القرآن بألفاظنا، وألفاظنا به: شيء واحد، والتلاوة هي المتلوّ، والقراءة هي المقروء !).

فقيل له: إن التلاوة فعلُ التَّالي، وعمل القارئ. فرجع وقال: ظننتُهما مصدرين! اهـ

والقول الثاني: من يذهب إلى أن (التلاوة غير المتلوّ، والقراءة غير المقروء).

وهؤلاء طائفتان:

١- طائفة من أهل السُّنة.

٢- الأشاعرة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إحداهما: قالت: (التّلاوة): هي هذه الحروف والأصوات المسموعة، وهي مخلوقة.

و(المتلو): هو المعنى القائم بالنّفس، وهو قديم، **وهذا قول الأشاعرة**»

«مختصر الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٤٠).

قلت: الأشاعرة يُريدون بـ (المتلو) هذا النَّظم الموجود في المصاحف، فهو عندهم مخلوق؛ لأنه ليس كلام الله على الحقيقة، وإنّما هو عبارة، فإذا قالوا: القرآن كلام الله غير مخلوق؛ فإنّما يقصدون الكلام النَّفسي وهو ليس بحرف ولا صوت عندهم، بل هو معنى قائم بنفسه، فحقيقة الأمر عندهم أن هذا القرآن المنزل: مخلوق، فهم موافقون للجهمية في عقيدتهم في القرآن، وإنّما مذهبم التلبيس والتمويه حتى لا يفتضحوا.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٧٤) وهؤلاء إذا قالوا: (التلاوة غير المتلو؛ وهي مخلوقة) كان مرادهم: أن الله لم يتكلّم بالقرآن العربي، بل عندهم أن القرآن العربي مخلوق، وهذا لم يقله أحد من أئمة السُّنة والحديث، ويظن هؤلاء أنهم يوافقون البخاري أو غيره ممن قد يفرق بين التلاوة والمتلو؛ وليس الأمر كذلك. اهـ

والطائفة الثانية:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ : «قالوا: (التلاوة): هي قراءتنا وتلفظنا بالقرآن. =

و(المتلو): هو القرآن العزيز المسموع بالآذان من في رسول الله ﷺ ﴿الٓمٓ﴾ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ .. وهو حروف وكلمات وسُور تلاها عليه جبريل كذلك .. وهذا قول السَّلف، وأئمة السُّنة والحديث، فهم يُميّزون بين (ما قام بالعبد)، و(ما قام بالرَّبِّ)، فالقرآن عندهم جميعه كلام الله: حروفه ومعانيه، وأصوات العباد وحركاتهم وأدائهم وتلفظهم: كُلّ ذلك مخلوق بائن عن الله... ». «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٤٠).

وممن صرَّح بأن التلاوة غير المتلو الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ، فقال في «خلق أفعال العباد» (٥٣٧): (فالقراءة هي التلاوة، والتلاوة غير المتلو .. فالقراءة لا تكون إلَّا من النّاس، وقد تكلّم الله بالقرآن من قبل، وكلامه مِن قبل خلقه .. فأمّا التلاوة فإنّهم يتفاضلون في الكثرة والقلّة، والزّيادة والنّقص، وقد يقال: فلان حسن القراءة، ورديء القراءة، ولا يقال: حسن القرآن، ولا رديء القرآن، وإنما نُسب إلى العباد القراءة، لا القرآن؛ لأن القرآن كلام الرّب جلّ ذكره، والقراءة فعل العبد، ولا يخفى معرفة هذا القدر إلّا على من أعمى الله قلبه، ولم يوفقه ولم يهده سبيل الرشاد. اهـ

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «درء التعارض» (١/ ٢٦٤): .. وآخرون قالوا: (بل التّلاوة غير المتلو، والقراءة غير المقروء)، والذين قالوا ذلك من **أهل السُّنة والحديث** أرادوا بذلك: أن أفعال العباد ليست هي كلام الله، ولا أصوات العباد هي صوت الله، وهذا الذي قصده البخاري وهو مقصود صحيح. اهـ

- وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: الذين قالوا: (التلاوة هي المتلوّ) فليست حركات اللسان عندهم هي التّلاوة، وإنّما أظهرت التّلاوة وكانت سَببًا لظهورها، وإلّا فالتلاوة عندهم هي نفس الحروف والأصوات وهي قديمة. «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٤٠).

انظر: «الإبانة الكبرى» (الرد على الجهمية) لابن بطة (٢٢٢٨)، و«المناظرة في القرآن» لابن قدامة (ص ٣٣-٣٤و ٤٧)، و«رسالة السجزي في الحرف والصوت».

قلت: كَرِهَ كثير مِن أئمة السُّنة الخوض في هذه المسائل، وسبب ذلك:

أن (اللفظ)، (القراءة)، (التلاوة) ألفاظ تُطلق على المصدر الذي هو فِعلُ اللَّافظ، والقارئ، والتالي، وكسبه الذي يكون بآلاته وجوارحه، ومنه صوته وحركة شفتيه.

وتُطلق على المفعول، الذي وقع عليه فعل القارئ، وهو الملفوظ، المقروء، المتلوّ. =

آخر الخبر الأوّل من هذه النُّسخة، يتلوه - إن شاء الله وبه الحول - في الثاني: ودليلنا: قوله تعالى إخبارًا عن قريش: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾ [المدثر:٢٥]

فلما كانت هذه الألفاظ تأتي بالمعنيين:

بمعنى فعل اللّافظ، والقارئ، والتالي، وما وقع عليه فعلُه، وهو الملفوظُ المقروء المتلوّ، منعَ الإمام أحمد وغيره من أئمة السَّلف من إطلاق كلا اللفظين في كلام الله تعالى، فلا يقال: اللَّفظ هو الملفوظ، ولا يقال: غيره، وكذلك القراءة والتلاوة، لما في الإطلاق من إيهام مَعانٍ فاسدة.

فلو أطلق القول: (لفظي بالقرآن مخلوق) دخل في الإطلاق: فعل اللّافظ، وحركته؛ وهو حقّ.

ودخل الملفوظُ الذي هو: كلامُ الله المؤلّف من الحروف المنطوقة المسموعة؛ وهو باطل.

وهذا هو مُراد من أطلق ذلك؛ لأن أوَّل من أطلقه الجهمية القائلون بأن القرآن مخلوق.

وإن أطلق القول: (لفظي بالقرآن غير مخلوق) دخل في الإطلاق أيضًا فعلُ اللّافظ؛ وهو باطل، فإن أفعال العباد جميعًا مخلوقة لله تعالى كما قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦].

ودخلَ الملفوظ الذي هو كلام الله؛ وهو حقٌّ، فإن كلام الله غير مخلوق، حروفه ومعانيه.

ولهذا كان الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكره أن يُتكَلَّم في اللفظ بشيء، أو يُقال: مخلوق، أو غير مخلوق، كما قال ابنه عبدالله عنه.

وقال الإمام أحمد: من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق) فهو جَهمي، ومن قال: (غير مخلوق): فهو مبتدع، لا يُكلم.

[«العقيدة السَّلفية في كلام رب البريّة» (ص ٢٠٩)، و«مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٠٦)، و(١٦/ ٣٩١)، و(١٧/ ٣٤)، وكتاب «اختلاف اللفظ» لابن قُتيبة]

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٧٣): وأما المنصوص الصَّريح عن الامام أحمد وأعيان أصحابه، وسائر أئمة السُّنة والحديث: فلا يقولون: (مخلوقة، ولا غير مخلوقة)، ولا يقولون: (التّلاوة هى المتلوّ مُطلقًا)، (ولا غير المتلو مُطلقًا). اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣٧- ودليلُنا:

إخبارُه عن قريشٍ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ۝٢٥ [٢١/أ] سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝٢٦﴾ [المدثر]

ومَعلومٌ أنهم أشاروا بذلك إلى التِّلاوةِ التي يَسمعونَها مِن النبي ﷺ وأصحابِهِ فلمّا تواعدَهم عليه؛ دَلَّ [على أنها] [1] ليست بقولِ البشَرِ.

١٣٨- وروى جابر [رضي الله عنه] قال: كان النبي ﷺ يَعرِضُ نَفسَه على الناسِ بالموقِفِ، فيقول: «**هل مِن رَجُلٍ يَحمِلُني إلى قومِه؛ فإن قريشًا قد مَنَعُوني أن أُبلِّغَ كلامَ رَبِّي**» [2].

ومعلومٌ أنه كان يُبلِّغُ التِّلاوَةَ، وقد سمَّاه: كلامَ رَبِّه [3].

ويَدلُّ على أن الكِتابةَ هي المكتوبُ: قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾ [الواقعة] فأخبرَ أن القرآنَ في الكِتابِ.

وعندَهُم الكتابةُ التي هي مُحدثةٌ: في الكِتابِ [4].

---

(١) ما بين [ ] من كتاب ابن البَنَّاء: «الأصول المجردة» (ص٣٧).

(٢) رواه أحمد (١٥١٩٢)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٨٧)، والترمذي (٢٩٢٥)، وأبو داود (٤٧٣٤)، وابن ماجه (٢٠١)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) والجهمية تنكر أن يكون لله تعالى كلامًا يتلى ويسمع ويُقرأ ويبلغ، وزعموا أن المتلو المقروء المسموع مخلوق، ففي الحديث فساد قولهم. [من تحقيق «خلق أفعال العباد» للفهيد (٢/٤٨)]

(٤) تقدم بيان أن هذا قول مرجوح، وأن قول أئمة أهل السُّنة على خلافه، والله الموفق.

فصل

١٣٩- وكلامُ الله مُنزَّلٌ على الحقيقةِ على قَلبِ النبي ﷺ، وغيرِهِ مِن الأنبياءِ؛ لا نُزول انتقالٍ مِن مكانٍ.

١٤٠ - نصَّ عليه أحمد (١).

١٤١- خِلَافًا (٢) للأشعريةِ؛ تنزلُ: عِبارَتُه، وتِلاوتُه، وإِفهامُه، وعِلمُه (٣).

---

(١) لم أقف عليه من قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) في الأصل: (خلاف).

(٣) من جملة ما يُلبّس به الأشاعرة عقيدتهم في القرآن على العامة، قولهم: (القرآن مُنزَّل من الله على نبيه ﷺ)، ثُم يقولون: (المراد بالنزول: نزول إعلام، وإفهام، وإدراك).

فهم بذلك يؤولون الآيات والأحاديث التي تنصّ عن أن القرآن مُنزل من عند الله تعالى، وعندهم أن ما في هذه المصاحف إنما هو: عبارة على كلام الله تعالى، وإن سُمي كلام الله فهو من باب المجاز لا الحقيقة.

فهم يبطلون حقيقة نزول القرآن على نبيه ﷺ، وبهذا يصرح أئمتهم: كالباقلاني، والجويني، والغزالي، وغيرهم.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٧٥)، و«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣١٠).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: ومنهم من يقول: جبريل عَلّم رسول الله ﷺ معانيه، وألقاها في رُوعه، ومحمد ﷺ أنشأ ألفاظها، وعَبّر بها من عنده دلالة على ذلك المعنى الذي ألقاه إليه الملك. فالقرآن العربي على قولهم: قول محمد، أو قول جبريل، وهذا قول من لا نسميهم لشهرتهم، وإن حرَّفوا له العبارة، وزينوا له الألفاظ، فهو قولهم الذي يناظرون عليه، ويُكفِّرون من خالفهم فيه. اهـ

قوله: (وهذا قول من لا نسميهم لشهرتهم) يريد بذلك: فرقة الأشاعرة الضَّالة.

وقال: فهم يقولون: (لا يجوز أن ينزل القرآن إلى الأرض)، فألفاظ النزول والتنزيل لا حقيقة لشيء منها عندهم. اهـ =

١٤٢- ودلِيلُنا [٢١/ ب]:

قولــه تعــالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ [الشعراء]

١٤٣- وقال النبي ﷺ: «**أُنــزِلَ القرآنُ على سَـبعَةِ أَحــرُفٍ، كلها شـــافٍ كافٍ**»[1].

«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٢٧و١٣٧).

- قال اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢/ ٣٣٠): سياقَ ما دلّ من الآيات من كتاب الله تعالى وما رُوي عن رسول الله ﷺ، والصَّحابة، والتابعين على أن القرآن تكلّـم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدّى به، وأن يدعو النّاس إليه، وأنه القرآن على الحقيقةِ، متلو في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفـوظ في صُـدور الرِّجال، **ليس بحكايةٍ ولا عبارةٍ عن قرآن**، وهو قرآن واحد غير مخلوق .. من قال غـير هذا: **فهو كافر، ضَالّ، مُضلّ، مُبتدع، مُخالف لمذاهب السُّنة والجماعة**. اهـ

وقال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (١/ ٥٣٤): (باب ذكر اللّفظية ومن زَعمَ أن هـذا القرآن حكاية للقرآن الذي في اللُّوح المحفوظ؛ كذبوا). اهـ

وانظر: رسالة السجزي إلى أهـل زبيـد في الـرد عـلى مـن أنكـر الحـرف والـصوت (ص١٠٥): (الفصل الثالث في التدليل على أن مقالة الكُلّابية وأضرابهم مؤدية إلى نفي القرآن أصلًا، وإلى التكذيب بالنصوص الـواردة فيـه والـرد لـصحيح الأخبـار ورفـع أحكام الشريعة).

(١) رواه بهذا اللفظ إسحاق بـن راهويـه في «مـسنده» (٥/ ١٩٣) (٢٣٢١)، والطـبراني في «الأوسط» (٦/ ١٤٢/ ٦٠٣٣)، من حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه.

وأصله في «الصحيحين»:

رواه البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (١٨٥١)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فصل

١٤٤- وكلامُ اللهُ تعالى مسموعٌ عند قِرَاءة القارئ، ويكونُ سَماعه من القارئ؛ نَصَّ عليه أحمد (١).

١٤٥- خِلافًا لابن الباقلاني (٢)؛ لا يسمعُ كلامَ الله إلَّا من تولّى خِطَابه: كموسى، ونبينا عليهما الصَّلاة والسَّلام (٣).

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: فقد نصَّ أحمد في رواية جماعة من أصحابه على أن الصوت صوت العبد، فقال في قول النبي ﷺ: «ليس مِنَّا مَن لم يَتغنَّ بالقرآنِ»، قال: يجهرُ به، ويحسِّنه بصوته ما استطاع.

وقد نصَّ على ذلك الأئمة كالبخاري وغيره .. -ثُم تكلّم عن تصنيف البخاري لكتاب «خلق أفعال العباد»، فقال: فأنه بناه على أن أصوات العباد من أفعالهم، أو متولدة عن أفعالهم، فهي من أفعالهم، فالصَّوت صوت العبد حقيقة، والكلام كلام الله حقيقة، أدَّاه العبد بصوته كما يؤدّي كلام الرسول وغيره بصوته، فالعبد مخلوق، وصفاته مخلوقة، وأفعاله مخلوقة، وصوته وتلاوته مخلوقة، والمتلو المؤدّى بالصَّوت غير مخلوق. «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٣١) بتصرّف يسير.

(٢) أبو بكر محمد بن الطيب المُتكلِّم، إمام الأشاعرة في عصره، توفي سنة: (٤٠٣هـ).

تتبع السِّجزي رَحِمَهُ اللهُ في «رسالته في الحرف والصوت» (ص٢٢٣) الباقلاني في عقيدته الأشعرية فذكر منها: نفيه للحرف والصِّوت. وتأويله للاستواء، وغيرها.

وذكره ضمن قوله: (بُلِي أهل السُّنة بعد هؤلاء بقومٍ يدّعون أنّهم من أهل الاتباع، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم .. وفي وقتناً: أبو بكر بن الباقلاني). اهـ

(٣) هذا من باب التمويه والتلبيس الذي يسلكه أئمة الأشاعرة مع العوام، فهم يقولون: سمع موسى كلام الله على الحقيقة، وكلام الله ليس بحرف ولا بصوت.

قلت: ومرادهم بسماع موسى كلام الله: إفهامه إياه، وإدراكه لمعناه، كما قال السِّجزي (ص ١١٣): وأمّا مخالفتهم لمقتضى العقل، ونصّ الكتاب، قولهم: =

١٤٦- دَلِيلُنا:

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٦].

وقال: ﴿ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ ﴾[1] [البقرة:٧٥].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾ [الجن: ١].

وقال: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]،

هذا نصٌّ في أنه مسموعٌ لغير من تولّى خطابه من المسلمين والمشركين.

١٤٧- خِلافًا لمن قال من السَّالِمِية[2]: يَسمَعُه مِن الله تعالى[3].

إن الله سُبحانه أفهم موسى عليه السَّلام كلامه بلطيفة أدرك بها موسى أنه كلامه بلا واسطة، والكلام قديم غير مخلوق. اهـ

وانظر: «رسالة السجزي في الحرف والصوت» (ص ١١٥و١١٨و١٢٢و١٣٧)، و«الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» لابن قدامة (ص٤٧).

قلت: وهذا من تناقضاتهم الكثيرة ومخالفتهم للنقل والعقل كإثباتهم رؤية الله تعالى لا في جهة ولا مكان، وقد أكثر البيهقي من ذلك في كتابه «الأسماء والصِّفات»، فكن على حذر منه، وأحب لك ألّا تقرأه أصلًا، وفي كتب أهل السُّنة في هذا الباب وغيره كفاية.

(١) في الأصل: (يسمون كلام يسمعونه ثم يحرفوه).

(٢) أتباع: محمد بن سالم (ت:٢٩٧هـ)، وابنه: أحمد بن محمد (ت:٣٥٠هـ).
ذكر بعض عقائدهم ابن البَنَّاء رَحِمَهُ اللَّهُ في «المختار» (ص٨٩) (فصل في السَّالمية).
وذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنهم وافقوا ابن كُلّاب في نفي الصِّفات الاختيارية !
وانظر: «منهاج السُّنة» (٢/ ٤٩٩)، و«جامع الرسائل» (٢/ ٤)، و«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣١٣و١٣٩٧).

(٣) فهم يعتقدون أن الصَّوت الذي يُسمع من القارئ هو صوت الله تعالى لا صوت القارئ، فالصوت عندهم غير مخلوق، كما أن القرآن غير مخلوق !!

١٤٨- **وأيضًا** ما روى عمَّـار بن يَاسِر [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ أنـه قـال [٢٢/ أ]: «[مَن] أحبَّ أن يَسمعَ القرآنَ غضًّا جَدِيدًا كمـا أُنزِلَ؛ فليَسمَعْه مِنْ ابنِ مَسعود»[١].

---

(١) رواه بهذا اللفظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٣/ ١٠٣).

ورواه البخاري في «التـاريخ الكبـير» (١/ ٣٦٠/ ١١٤٢)، والطـبراني في «الأوسـط» (٣/ ٣٣٧)، والحاكم (٢/ ٢٢٨) مـن حـديث عـمار رضي الله عنه، ولفظهـم: «مَـن أَرادَ أن يقـرأ القُرآن غضًّا كمـا أُنزِلَ فليقرَأهُ على قِراءَةِ ابنِ أُمّ عَبدٍ [ابن مسعود]».

قال البخاري رحمه الله: هذا حديث حسن. «علل الترمذي الكبير» (٨٨٣).

وقال في «التاريخ الكبير» (١/ ٣٦٠): (غضًّا) يعني: حَرفًا حَرفًا مُبَيّنة.

وللحديث شواهد من حديث: عُمر، وعلي، وابن مسعود، وعَمْرِو بـن الحـارث بـن المُصْطلق رضي الله عنهم.

انظر: «مسند» أحمد (٣٥)، (٢٦٥) و(٤٢٥٥)، (٤٣٤٠)، و(١٨٤٥٧)، وابن ماجه (١٣٨)، والحاكم (٢/ ٢٢٧).

فصل

١٤٩- والحروفُ والأصواتُ تُسمعُ بحيثُ هي، ليسَ مِن شَرطِ سَماعها وجودها بأجزاء مُتَّصلة بإذنِ السَّامِع.

خِلافًا للنَّظَّامِ.

١٥٠- وكلامُ الله تعالى حَرفٌ مَفهومٌ، وصَوتٌ مَسموعٌ، لا مِن جَنسِ حُروفنا وأصواتِنا، كسائرِ صِفاتِهِ التي لذاته.

نَصَّ عليه أحمد [١].

١٥١- خِلافًا لِلأشعرية:

لم يتكلّم بِحرفٍ ولا صَوتٍ، وأن كلامَهُ مَعنىً قائمٌ بذاتِهِ.

وما سَمِعَهُ آدم وموسى ونبينا ﷺ فليسَ ذاك بنفسِ الجارِحةِ، وإنَّما خلقَ لهم سَمعًا في آذانِهِم [٢].

١٥٢- فالدّلالة على [٣] إثباتِ الصَّوت:

---

(١) سيأتي (٢٩٢) كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في أن كلام الله تعالى بصوت مسموع.
ونقل السِّجزي رَحِمَهُ اللهُ في «رسالته في الحرف والصوت» (ص١٦٩) وابن قدامة في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص٤٠) الإجماع على أنّ كلام الله: بحرفٍ وصوت.

(٢) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص٥١) وهو يتكلم عن الأشاعرة: ويُظهِرون أن موسى سَمِعَ كلامَ الله مِن الله، ثُم يقولون: ليس بصوتٍ ... وليس في أهلِ البدعِ كُلهم من يتظاهر بِخلافِ ما يَعتقدونه غيرهم، وغير الزَّنادقة. اهـ

(٣) في الأصل: (عليه).

قوله في (طه): ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه:١٢][1].

[و] في (النَّمل): ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [النمل:٩].

وفي (القصص): ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠].

هذا نصٌّ.

١٥٣- وعن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: إذا تكلَّمَ اللهُ بالوحي سَمِعَ صوتَه أهلُ السَّماءِ، فيخرون سُجَّدًا.

حتى [٢٢/ب] إذا فُزِّعَ عن قلوبهم. - قال: سكنَ عن قلوبِهم - نادى أَهلُ السَّماءِ أهلَ السَّماءِ: ماذا قال رَبُّكم ؟

قالوا: الحقّ قال كذا وكذا.

أخرجه البخاري في «الصَّحيح»[2].

---

(١) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (٢/ ٢٨٢) وهو يتكلم عن هذه الآية قال: حُجَّة على من يقول بخلق القرآن، يزعم أن الله لا يجوز عليه الكلام. فيقال له: من نادى موسى بهذا النداء ؟ فإن قال: لم يناده ربه، إنما ناداه بعض الملائكة. قيل: فـ ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠﴾ راجع على من؟ فإن قال: على الملك، كفر حيث جعله رب موسى. - ولن يقوله إن شاء الله.

وإن قال: هو راجع على الله جل الله. قيل له: أفيجوز أن يكون ذلك راجعًا عليه والنداء من غيره ؟ فإن قال : لا يجوز أنه محال. أقرَّ بأن الله متكلم .. إلخ

(٢) رواه البخاري في كتاب التوحيد (باب ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾، مُعلقًا موقوفًا عن ابن مسعود ﷺ. وابن ماجه (٢٠٨)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٢٠- ٥٢١)، وابن جرير في «التفسير» (٢٢/ ٩٠).

ورواه مرفوعًا عن ابن مسعود ﷺ أبو داود في «سننه» (٤٧٣٨).

ورواه ابن البَنَّاء بسنده مرفوعًا في «الأصول المجردة» (ص٦).

١٥٤- **وروى** البخاري أيضًا في «كتاب التوحيد» في آخر «الصَّحيح»: عن النبي ﷺ: «**يحشرُ اللهُ العبادَ فيُناديهم بصوتٍ يَسمَعُه مَن بَعُدَ كما يَسمَعُه مَن قرُبَ: أنا الملِكُ، أنا الدَّيَّان**»[1].

وهذا أيضًا نصٌّ.

وأما الحُروف[2]:

ورجَّح الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٤٣) أنه موقوف.

ولكن لا يخفى أن له حُكم الرَّفع، وروى نحوه البخاري في «الصحيح» (٤٧٠١ و٤٨٠٠) من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ.

(١) رواه البخاري في «صحيحه» مُعلّقًا في موضعين؛ مَرَّةً بصيغة الجزم كما في (باب الخروج في طلب العلم)، ومرّةً بصيغة التّمريض كما في (باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾.

ورواه البخاري موصولًا في «الأدب المفرد» (٧٩٠)، و«خلق أفعال العباد» (٤٨٠)، من حديث عبدالله بن أُنيس الأنصاري ﷺ.

ورواه أحمد (١٦٠٣٩)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٥٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٧٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: هذا الحديث حسن جليل .. وقد روى هذا الحديث الإمام أحمد عن يزيد بن هارون، عن همام بن يحيى بإسناده بطوله مُحتجًا به، منكرًا على من رَدّه، - ثم ذكر من خرجه من أهل العلم - ثُم قال: فمَن النَّاسُ سوى هؤلاء الأعلام سادات الإسلام، ولا التفات إلى مَا أعلّه به بعض الجهمية ظلمًا منه، وهضمًا للحقِّ .. ورواه أئمة الإسلام في كُتُبِ السُّنة وما زالَ السَّلف يروونه، ولم يُسمع عن أحدٍ من أئمة السُّنة أنكره، حتّى جاءت الجهمية فأنكروه ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك ..اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٨٤-١٢٩٠).

(٢) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص ٣٧): إن لفظ الحرف قد جاءت به السُّنة، وأقوال الصَّحابة، وإجماع الأُمّة. اهـ ثم ذكرها.

١٥٥- **فروى** ابن مَسعودٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ أنه قال: **«اقرؤوا القُرآن فإنَّكم تُؤجَرُون عليه بكلِّ حرفٍ عشر حسنات، أما إني لا أَقولُ: ﴿الٓمٓ﴾ حَرفٌ؛ ولكِن ألفٌ عَشرٌ، ولامٌ عَشرٌ، وَمِيمٌ عَشرٌ؛ فذلِكَ ثلاثون»** [1].

---

(١) رواه الترمذي (٢٩١٠) وقال: هذا حسن صحيح غريب من هذا الوجه.
وابن منده في كتابه «الرد على من يقول: (آلم حرف)» (٤و٦و١٠و١١)، والحاكم (١/ ٥٥٥ و٥٦٦) وصححه. وتعقّبه الذهبي بقوله: إبراهيم بن مسلم ضعيف.
ورواه ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفًا.
ورواه موقوفًا كذلك:
سعيد بن منصور في «سُننه» (٤و٦)، والدارمي في «سننه» (٣٣٥١)، وعبدالرزاق (٥٩٩٣)، وابن أبي شيبة (٩٩٨١و١٠٠٧١)، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» (٢٣و٢٤)، وابن منده في كتابه «الرد على من يقول: (آلم حرف)» (٥و١٣).
وقد جمع طُرُقَ هذا الأثر مرفوعًا وموقوفًا ابنُ منده الابن في كتابه: «الرد على من يقول: (آلم حرف)»، ثم اتبعه مُحقّق الكتاب بتذييله بدراسة موسّعة لطُرُقِ هذا الأثر، ورجح أن الصَّحيح فيه الوقف على ابن مسعود رضي الله عنه.
وقد روي في باب (أن لكُلِّ من قرأ حرفًا من كتاب الله تعالى عشر حسنات) عن: عُمر، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم.
ولا يخفى أن مثل هذا لا يُقال برأيّ فله حُكم الرَّفعِ، والله أعلم.
قال ابن قدامة في «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم» (ص٥١): بلغني عن بعض متحذلقيهم أنه قال: ﴿الٓمٓ﴾ ليس حروفًا؛ إنّما هي أسماء الحروف، (فألف) اسم للألف، و(لام) اسم لها، وكذلك (ميم)، فخالف بهذا القول رسول الله ﷺ؛ فأنه سَمّاها حُروفًا، وكذلك أصحابه وسائر النّاس فإنهم يُسمونها حُروفًا، ويقولون: الحروف المقطعة في أوائل السُّور .. إلخ

فصل

١٥٦- **قال** اللهُ تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، والمرادُ به الذِّكر؛ لأنه حالٌّ [١] في الصُّدُورِ؛ كما قال في نبيِّهِ عليه [الصَّلاة و] السَّلام: ﴿ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، [٢٣/أ]

وأرادَ به ذِكرَه [٢].

---

(١) في الأصل: (حال).

(٢) قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الابانة الكبرى»: (باب بيان كفر طائفة من الجهمية زعموا أن القرآن ليس في صُدور الرِّجال).

وقال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة» (٢/ ٧٠٢): من قال: إن القرآن ليس في الصَّدر، ولا يثبت فيه، فهو مُعتزلي. اهـ

قلت: ابتدع موسى بن عُقبة الصُّوري - أحد كتبة الحديث - بدعة لم يسبق إليها: فزعم أن القرآن ليس في الصُّدور، ولا في المصاحف، وأن من قال ذلك؛ فقد قال بقول النّصارى.

فبلغ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مقالته هذه، فقال: قد جاءت جهمية رابعة.

ثم احتجّ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على بطلان قوله هذا بقوله ﷺ: «**استذكروا القرآن فلهو أشدّ تفصيًّا من صُدور الرِّجالِ من النّعمِ من عُقلها**»، وقوله: «**الجوف الذي ليس فيه شيء من القرآن كالبيت الخرب**». «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٩٢و٣٨٨).

وذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ خلاف أهل العلم في إطلاق القول بحلول القرآن في المصاحف والصُّدور، فقال في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٨٩-٣٩٠): وأما إطلاق حلوله في المصاحف والصُّدور؛ فكثير من المنتسبين إلى السُّنة الخراسانيين وغيرهم يطلق ذلك، ومنهم من العراقيين وغيرهم من ينفي ذلك، ويقول: هو فيه على وجه الظهور، لا على وجه الحلول. ومنهم من لا يثبته ولا ينفيه، بل يقول: القرآن في القلوب والمصاحف، لا يُقال: هو حالّ، ولا غير حالّ؛ لما في النّفي والإثبات من إيهام معنى فاسد، وكما يقول =

فصل

١٥٧- **قال ابنُ قُتيبة**[١] :

١٥٨- قالتِ المعتزلةُ: رَويتم:

١٥٩- «**قلبُ القرآنِ : (يس)**»[٢].

١٦٠- و«**سَنامُ القرآنِ: (البقرة)**»[٣].

١٦١- و«**تـجيءُ البقرةُ وآل عمران يومَ القيامةِ كأنهما غمامتانِ، ويأتي الرَّجُلَ القُرآنُ في قبرِهِ فيقولُ له: كنتَ وكنتَ**»[٤].

ذلك طوائف من الشّاميين وغيرهم، ولا نزاع بيـنهم: أن كـلامَ الله لا يفـارق ذات الله، وأنه لا يباينه كلامه، ولا شيء من صفاته .. إلخ

(١) من كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٦٨٠-٦٨٤) بتصرف واختصار.

(٢) رواه الترمذي (٢٨٨٧) وضعَّفه، والدارمي (٣٤٥٩) من حديث أنس ﷺ.
قال أحمد رَحِمَهُ اللهُ: هذا كلام موضوع. «منتخب العلل» (٥٠).
وقال أبو حاتم رَحِمَهُ اللهُ: حديث باطل لا أصل له. «العلل» لابنه (١٦٥٢).
وروي من حديث : أبي بكر، وأبي هريرة، وابن عباس، وأبي بـن كعـب، ومعقـل بـن يسار رضي الله عنهم. ولا يصحّ منها شيء.
انظر: «مسند» أحمد (٢٠٣٠٠)، و«الدر المنثور» (٧/ ٣٧)، و«مسند الشّهاب» (١٠٣٦).

(٣) رواه الترمذي (٢٨٧٨) من حديث أبي هريرة ﷺ؛ وضعفه.
ورواه الحاكم (١/ ٥٦١) من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ مرفوعًا وموقوفًا.
وابن حبان في «صحيحه» (٧٨٠) من حديث سهل بن سعد ﷺ.
والحديث صححه: ابن حبان، والحاكم.

(٤) يُشير إلى الحديث الذي رواه أحمد (٢٢٩٥٠)، والدارمي (٣٤٣٤) عن عبدالله بن بُردة، عن أبيه، قال: كنتُ جالِسًا عند النبي ﷺ فسمِعته يقول: «.. **تعلَّمُوا سورةَ البقرةِ وآلِ** =

[وهذا كلُّه يُدلُّ على أن القرآنَ مخلوق، ولا يجوزُ أن يكون ما له: قلبٌ، وسَنامٌ، وما كان غَمامةً، أو غَيايةً غير مخلوق] (١).

قال: نحنُ نقول: أنه قد كان ينبغي لهؤلاء إذا كانوا أصحابَ كلامٍ، وقياسٍ أن يعلموا أن القرآنَ لا يكون جِسمًا، [ولا ذا] (٢) حدودٍ وأقطار.

وإنما أرادَ بقوله: «سنام القُرآن»: أعلاه؛ كما أن السَّنامَ مِن البَعيرِ أعلاه.

وأرادَ بقوله: «قلب القُرآن : (يس)»: أنها مِن القرآنِ بمحلِ القلبِ من البدنِ.

وأرادَ بقوله: «تجيءُ البَقرةُ وآلُ عِمران»:

أي: ثوابُها يأتي قارئهما حتى يُظلَّهُ يومَ القيامَةِ، ويأتي ثوابُهُ الرَّجلَ في قبرِه.

[و] يجوزُ أن يكونَ اللهُ يجعل له مثالاً يُحاجّ عنه، ويستنقذه.

عمرانَ فإنهما الزَّهراوانِ، يظلَّانِ صاحبهما يوم القيامةِ كأنَّهما غمامتانِ، أَو غيايتانِ، أو فِرقَانِ من طيرٍ صَوَافَّ، وإنَّ القرآن يلقَى صاحِبَهُ يوم القيامةِ حين ينشَقُّ عنهُ قبرُهُ كالرَّجُلِ الشَّاحِبِ فيقولُ له: هل تعرِفُني ؟ فيقولُ: ما أعرِفُكَ. فيقولُ له: هل تعرِفُنِي ؟ فيقولُ: ما أعرِفُكَ، فيقولُ: أنا صَاحِبُكَ القرآنُ الذي أَظمَأْتُكَ فِي الهوَاجِرِ، وأسهَرتُ ليلَكَ ..» الحديث. قال ابن كثير في «التفسير» (١/ ١٥٢): إسناده حسن.

وروى مسلم (١٨٢٥) نحوه مختصرًا بذكر سورة البقرة وآل عمران من حديث أبي أُمامة ﷺ، وحديث رقم (١٨٢٧) عن النّواس بن سمعان ﷺ.

(١) في الأصل: (ولا يجوزُ ما يكون له قلبٌ، وسَنامٌ، وما كان غمامةً، أو غيايةً غير مخلوق)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

(٢) في الأصل: (جسما حدود وأقطار)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

ولو أوتوا هؤلاءِ طُرُقًا [٢٣/ب]مِن التوفيقِ لعلموا أنه لا يجوزُ أن يكونَ القرآنُ مخلوقًا؛ لأنه كلامُ الله، وكلامُ الله مِن الله، وليسَ مِن الله شيءٌ مخلوق.

ويُعتبرُ بذلك [بـ]ـردّ الأمورِ إلى ما يفهمون مِن كلامِنا؛ لأنّ كلامنا ليس عَملًا لنا، إنَّما [هو] صوتٌ وحُروفٌ [(١)] مُقطَّعةٌ، وكلاهما لا يجوز أن يكون فِعلاً لنا؛ لأنّهما جميعًا خلقُ الله تعالى يقعُ عليه [(٢)].

ومثلُ ذلك: مثلُ رجلٍ أودعتَه مالًا، ثم استرجعتَه منه، فأدّاه إليك بيدِهِ، فليس له في المالِ، ولا في اليدِ ثوابٌ؛ وإنّما الثوابُ في تأديتِهِ المال.

[و] كذلك الثوابُ لك في تأديةِ القرآنِ بالصَّوتِ، والحروفِ المُقطّعة[(٣)].

والقرآنُ بهذا النظمِ وبهذا التأليفِ كلامُ الله، منه بدأ.

وكلُّ مَن أدَّاه فإنما هو مؤد لكلامِ الله، لا يزيلُ ذلك عنه أن يكونَ هو القارئ له.

ولو أن رجلًا ألَّفَ خُطبةً، أو عَمِلَ قَصِيدةً، ثم نُقِلَ ذلك عنه لم يكن ذلك الكلام [٢٤/أ]، ولا ذلك الشِّعر عَملًا للناقلِ؛ وإنما العمل للمؤلِّفِ، وليس للناقلِ منه إلَّا الأداء.

(١) في الأصل: (وحروفًا)، وما أثبته هو الصواب.
(٢) كذا في الأصل، والظاهر أن هناك سقط. وفي «تأويل مختلف الحديث»: وإنّما لنا من العمل منها: الأداء، والثواب من الله عَجَّلَ تعالى يقع عليه. اهـ
(٣) في الأصل: (والمقطعة)، وكأن الواو زائدة.

فصل

١٦٢- قال ابنُ قُتيبة[١] **:**

١٦٣- وقالتِ الـمُعتزلةُ:

١٦٤- في قولِ النبي ﷺ: «**لو جعِلَ القُرآن في إِهَابٍ، ثـم أُلقِـيَ في النـارِ مـا احترقَ**»[٢].

قالوا: وقد رأينا المصاحفَ تحترقُ، وقد حرَّقها عثمان بن عفان [رضي الله عنه].

وتأويلُ هذا مِن وجوهٍ:

أحدها: ما قاله الأصمعيُّ بـ(الإهابِ): بدنُ المؤمن إذا أُلقي في النارِ بالذُّنوبِ لـم يحرقهُ[٣]؛ كما

---

(١) في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥٥٨-٥٦١) وما بين [ ] منه.

(٢) رواه أحمد (١٧٤٠٩)، وأبو عُبيد في «فضائل القرآن» (١٤)، والدرامي (٣٣٥٣)، والفريابي في «فضائل القرآن» (١و٢)، وأبو يعلى في «المسند» (١٧٤٥).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٥٨): رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، وفيه ابن لهيعة وفيه خلاف. اهـ

(٣) في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٥٩): حدثني يزيد بن عمرو، قال: سألت الأصمعي عن هذا الحديث ؟ فقال: يعني: لو جعل القرآن في إنسان، ثم ألقي في النَّار ما احترق.

وأراد الأصمعي أن من علمه الله تعالى القرآن من المسلمين، وحفظه إياه لم تحرقه النار يوم القيامة إن ألقي فيها بالذنوب. - ثم ذكر أثر أبي أمامة رضي الله عنه ثم قال: وجعل الجسم ظرفًا للقرآن كالإهاب، والإهاب: الجلد الذي لم يدبغ. ولو كان الإهاب يجوز أن يكون مدبوغًا، ما جاز أن يكون كناية عن الجسم. اهـ

١٦٥- **قال** أبو أُمامة [رضي الله عنه]: اقرؤوا[١] القرآنَ، ولا يَغُرَّنكم[٢] هذه المصاحِفُ، فإنَّ اللهَ لا يُعذِّبُ قلبًا وعى القُرآن[٣].

والثاني: أنه يريدُ: إن كُتِبَ القرآنُ في جِلدٍ وأُلقي في النارِ؛ احترقَ الجلدُ والمدادُ، ولم يحترقِ القرآنُ؛ كأنّ اللهَ [عز وجل] يرفعُه [منه] ويصونُه عن النارِ.

والثالث: أنه يجوزُ أن يكون هذا في وقتِ النبي ﷺ دلالةً على المشركين أنه ما كان يحترقُ الجلدُ.

- أيضًا - وما فُعِلَ به ذلك في حياتِه، كما تكونُ الآياتُ في عُصورِ الأنبياءِ: من مَيتٍ [٢٤/ب] يَحيا، وذِئبٍ يَتكلَّم، وبعيرٍ[٤] يَشكو، ومَقبورٍ

(١) في الأصل: (اقرأ).

(٢) في الأصل (بالياء) وهي كذلك عند الدارمي وابن أبي شيبة. ورويت بالتاء، (تغرنكم).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٠١٢٨)، والدارمي في «السُّنن» (٣٣٦٢)، وإسناده صحيح.
وقد روي مرفوعًا ولا يصح، كما بينته في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٠٣).
قال أبو عُبيد القاسم بن سلّام رحمه الله في «فضائل القرآن» (١/ ٢٤٤): وجه هذا عندنا: أن يكون أراد (بالإهاب): قلب المؤمن وجوفه الذي قد وعى القرآن. اهـ
وقال أحمد: هذا يُرجى لمن القرآن في قلبه، أن لا تمسّه النَّار. في إهاب يعني: في جلد. يعني: في قلب رجل. «مسائل» ابن هانئ (٢٠١٩).
قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٣٩١): وفي هذا ضعف؛ لأنه قد روي في الخبر عن النبي ﷺ قال: «**يكون فيكم قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز حَناجرهم يَمرقون من الدِّين مُروق السَّهم من الرَّمية**».
قلت: هؤلاء الخوارج لم يدخل القرآن في قلوبهم، وإنما يقرؤونه بألسنتهم فقط ولم يجاوز حناجرهم.

(٤) في الأصل: (عير)، وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

تَلفظُه الأرضُ، ثُم يُعدمُ ذلك بعدهم [١].

ولسنا ننكرُ أن القرآنَ في المصاحفِ على الحقيقةِ لا على المجَازِ، كما يقول أصحابُ الكلامِ: إن الذي في المصحفِ دَليلٌ على القُرآنِ، وليس به [٢].

والله ﷻ يقولُ: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ٧٩﴾ [الواقعة].

١٦٦- والنبي ﷺ يقولُ: «**لا تُسَافِرُوا بِالقُرآنِ إلى أَرضِ العَدُوِّ**» [٣].

يريدُ: المصحف.

وليس من قال: أرادَ به حامل القرآن بشيءٍ؛ لأنه كان يَحرُمُ أن يُجاهدَ في سَبيلِ الله حَمَلَةُ القرآن؛ وهذا لا يجوز.

---

(١) نص كلام ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٦٠): قال بعضهم: كان هذا في عصر النبي ﷺ علمًا لنبوبه، ودليلًا على أن القرآن كلام الله ﷻ، ومن عنده نزل، أبأنه الله تعالى بهذه الآية في وقت من تلك الأوقات، وعند طعن المشركين فيه، ثم زال ذلك بعد النبي ﷺ كما تكون الآيات في عصور الأنبياء .. إلخ

(٢) وهو قول الأشاعرة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٣٨٨): حكى ابن قُتيبة من مذهب أهل الحديث والسُّنة: أن القرآنَ في المصحف حَقيقةً لا مَجازًا كما يقوله بعض المتكلِّمة، وإحدى الجهميات التي أنكرها أحمد ..إلخ.

(٣) تقدم تخريجه (١٣٥).

١٣- باب

الإيمان بأنَّ المؤمنين يَرونَ اللّهَ تعالى يومَ القِيامةِ

١٦٧- **أخبرنا** أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ الحَمَّامِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قال:[(١)] أنبا إبراهيم بن أحمد القرميسيني، قال: ثنا أبو عبدالرحمن محمد بن العبَّاس الغسَّاني - بدمشق -، قال: ثنا هِشام بن عَمَّار، قال: ثنا سعيد[(٢)] بن يحيى اللَّخْمِي، قال: ثنا ابن أبي خالد [٢٥/أ]، عن قيس بن أبي حازمٍ، عن جرير ابن عبدالله [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، قال: كنَّا عِندَ رسولِ الله فأبصرنا القمرَ ليلةَ البدرِ، فقال: «**إنكم ستَرَون رَبَّكم كما تَرَونَ هذا لا تُضامُّونَ في رُؤيَتِهِ**»[(٣)].

---

(١) كذا في الأصل. وقد ساق ابن البَنَّاء هذا الحديث بسنده هذا في «الأصول المجردة» (١٧)، وفيه: (أخبرنا الحمامي، قال: بانتقاء أبي الفتح بن أبي الفوارس الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: أنا إبراهيم القرميسيني .. ثم ذكر بقية الإسناد.

(٢) في الأصل: (سعد). والصواب ما أثبته. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١١/ ١٠٦).

(٣) رواه البخاري (٥٥٤) (٧٤٣٤)، ومسلم (١٣٧٨).

قال الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٠٢): ويشهد أهل السُّنة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، وينظرون إليه .. - ثم ذكرَ حديث جرير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثم قال: .. والتَّشبيه في هذا الخبر وقع للرُّؤية بالرُّؤية، لا للمَرئي بالمرئي. اهـ

وقوله: «**لا تضامُّون**» بالتشديد، فقيل معناه: لا ينضم بعضكم إلى بعض كما تنضمُّون في رؤية الهلال رأس الشهر، بل ترونه جهرة من غير تَكلّف لطلب رؤيته كما ترون البدر.

وأما «**لا تضامون**» مُخفف: فالمراد به: الضَّيم، أي: لا يلحقكم فيه ضيم، والضيم والضرر واحد في المعنى. انتهى نقلًا من «إبطال التأويلات» (٢/ ٢٨٥).

وسيأتي قريبًا زيادة بيان من كلام المصنف.

١٦٨- **وأخبرنا** عبدالعزيز بن محمد بن شَبَّان العَطّار، قال: ثنا أبو سُليمان الحسن بن محمد بن علي بن إبراهيم الحرَّاني، قال: ثنا الفضل بن الحُبَاب - بالبصرة -، قال: ثنا محمد بن عبدالله الخُزاعي، قال: ثنا حماد بن سَلمة، عن ثابت، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن صُهيب [ﷺ]، أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]

قال: «وإذا دخلَ أَهلُ الجنةِ الجنةَ، وأهلُ النارِ النارَ، نادى مُنَادٍ: يا أَهلَ الجنةِ، إن لكم عِندَ الله مَوعِدًا [يُريدُ أن يُنجِزكموه].

قال: [فيقال:] وما هو ؟ [ألم يُبَيِّض وُجُوهنا، ويُثَقِّل مَوازيننا][(١)]، وأدخلنا الجنةَ، وأجارَنا مِن النارِ ؟ فيكشِفُ الحِجَابَ فينظرون إلى الله.

قال رسول الله ﷺ: «فوَ الذِي نَفسِي بيدِهِ ما أَعطَاهُم [٢٥/ب] اللهُ شيئًا هو أَحبّ إليهم وأقَرَّ لأعُينِهم مِن النَّظرِ إليه»[(٢)].

١٦٩- **وقال** الشافعي ﷺ: سَمعتُ اللهَ يقول: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين]، فلمَّا حَجبَهم [في] الغضبِ كان ذلك دليلاً على أنهم ينظرون إليه في الرِّضَا.

فقلتُ له: أفبهذا تقول ؟

قال: نعم، [وبه] أدينُ الله ﷻ[(٣)].

---

(١) في الأصل: (وما هو ؟ تبيضت وجوهنا، وتثقلت موازيننا)، وما أثبته من تصويب وزيادات من كتاب «الرد على الجهمية» للدارمي (١٧٥) فأنه رواه بلفظه.

(٢) رواه أحمد (١٨٩٣٥) و(١٨٩٤١)، ومسلم (٣٦٨) و(٣٦٩)، ، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٧٥).

(٣) «أحكام القرآن» للشافعي (ص٤٠). =

١٧٠- **وقال** أحمدُ بن حنبل ﷺ في روايةِ حنبل: من زعمَ أن اللهَ لا يُرى في الآخرةِ: فقد كفرَ بالله، وكذَّبَ بالقرآنِ، وردَّ على الله أمرَه، يستتابُ، فإن تابَ وإلَّا قتِلَ (١).

١٧١- **وقال** رجلٌ لمالك بن أنس: هل يرى المؤمنون (٢) ربَّهم يَومَ القيامةِ؟ فقال: لو لم يروه لم يُعيِّر اللهُ الكفَّارَ بالحِجابِ؛ فقال: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥] (٣).

والقائل: (فقلت له) هو: الرَّبيع بن سُليمان. والجواب للشافعي رَحِمَهُ اللهُ.

ورواه اللالكائي (٨٨٤) وزاد: لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبدَ الله تعالى. وانظر: «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣١٤)، «حاشية ابن القيم على أبي داود» (١٣/ ٤٠).

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٧) وزاد: والله تعالى لا يُرى في الدّنيا، ويُرى في الآخرة.

- قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - وبلغه عن رجلٍ أنه قال: (إن الله تعالى لا يرى في الآخرة) -، فغضب غضبًا شديدًا، ثم قال: من قال: (إن الله تعالى لا يرى في الآخرة) فقد كفرَ، عليه لعنة الله، وغضبه من كان من النّاس، أليس الله ﷻ قال: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، وقال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ هذا دليل على أن المؤمنين يرون الله تعالى. «الشريعة» (٥٧٧).

وانظر: كلام الإمام أحمد في «الرد على الجهمية» (ص٢٥٩-٢٦٤)، و«مسائل» أبي داود (١٧٠٠و١٧٠٢)، و«مسائل» ابن هانئ (١٨٥٠)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ١٩٣).

(٢) في الأصل: (المؤمنين).

(٣) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٨٠٨).

وعند اللالكائي (٨١٠) سئل الشافعي عن هذه الآية، فقال: ففي هذا دليل على أن المؤمنين لا يحجبون عن الله ﷻ.

وقال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في تفسيره «نكت القرآن» (٤/ ٤٨٥) في قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾، قال: أدل دليل على أنه الرؤية، لأنه لا يخصّ قوم =

فصل

١٧٢- قال ابن قُتيبة[(١)]:

١٧٣- قالتِ المُعتزلةُ كيف يصحُّ ما رَويتُموه، واللهُ تعالى يقولُ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام:١٠٣].

ويقولُ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ [الشورى:١١] ؟

قالوا[(٢)]: ولو صحَّ الحديثُ حملنا الرُّؤية[(٣)] على: العلمِ؛ كما قال تعالى [٢٦/أ]: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل:١]، يعني: ألم تعلم.

والجوابُ: أن هذا الحديثُ صحيحٌ، نَقلَهُ إلينا الثِّقاتُ الذين نقلوا الحلالَ والحرامَ.

وليسَ لما ذكَرُوه مُناقضة؛ لأن قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾،

وقوله لموسى [عَلَيْهِ السَّلَامُ]: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]،

يعني: في دَارِ الدنيا؛ لأنه احتجبَ عن خلقِه في الدنيا، ويَتجلّى لهم في الآخرَة[(٤)].

بالاحتجاب عقوبة لهم إلَّا ويظهر لآخرين كرامة لهم، وهو بين. اهـ

وروى اللالكائي (٨٧٢) كذلك عن أبي موسى الأنصاري قال: قيل لمالك: إنهم يزعمون أن الله لا يُرَى. فقال مالك: السَّيف السَّيف.

(١) من كتاب «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٦٨- ٥٧٣) بتصرف واختصار.

(٢) في الأصل: (قال). والتصويب من «تأويل مختلف الحديث».

(٣) في الأصل: (الرواية). والتصويب من «تأويل مختلف الحديث».

(٤) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على الزنادقة والجهمية» (ص١٨٦) وهو يتكلم عن =

ولـم يقعِ التَّـشبيهُ بـالقمرِ[(١)] في جميـعِ حالاتِـهِ: في التَّـدويرِ، والمـسيرِ،

هذه الآية ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ قال: يعني في الدنيا، فأما في الآخرة فإنهم يرونه. اهـ

وقد ذكر الإمام أحمد (ص٢٦٠) هذا القول عن الجهمية وأجاب عنه.

وقال الكرجي القصاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نكت القرآن» (١/ ٤٣٨-٤٤١): وقـد أخـبر عـن نفسه جل وتعالى كما ترى أنه قال لموسى ﷺ، وأجابه موسى، وليس في قولـه ﷻ: ﴿ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ﴾ حجة أن الله تبـارك وتعـالى لا يرى في القيامة، ولا يكون منه ظهور للخلق، وكيف يجوز ذلك وهو يقـول: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾ والتجلي هو: الظهور في اللغة لا محالة، فكان المنكر عندنا ظهـوره للبـشر من بين سائر خلقه. إنما قوله: ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾ في الدنيا لأني لم أحكـم لـك بـذلك، فأمـا في الآخرة فلابد من رؤيته لقولـه: ﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِى سِجِّينٍ ﴿٧﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سِجِّينٌ ﴿٨﴾ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ﴿٩﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يُكَذِّبُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ فهم كفار لا محالة.

ثم ساق الكلام فجعل من تمام عقوبتهم: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾، أفيرتاب مميز بأن الحجاب لا يخص به إلَّا وهناك من لا يحجب ؟ هذا ما لا يذهب على من تبحره ..

فإن احتجوا بقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ قيل لهم: كيف تدركه وهو محتجب ؟ فإذا ظهر لهم في الآخرة كـما ظهـر للجبـل في الـدنيا نظـروا إليـه، فـإن كنـتم تنكرون الظهور فقد دللنا على بطلان قولكم بآيتين. وإن كنتم تزعمـون: أنـه وإن ظهـر لهم، فنظروا، لم يبصروه، فهذا مستحيل في العقول أن تنظر عـين إلى شيء غـير مـستور، والعين مبصرة فلا تبصره، والعقول عندكم أكبر الحجج.

وإن كنتم تنكرون الإحاطة به؛ فنحن نوافقكم عليه، فنقول: الإحاطة غير النظـر؛ لأنـا نرى السماء ولسنا نحيط بجميعها.

وقد يجوز أن يكون ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ بمعنى لا تحيط به، وأولى المعنيـين بـه والله أعلم الأول ..الخ

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة ﷺ قال النبي ﷺ: «**أما إنكم سـترون ربّكـم كـما تـرَون هـذا القمرَ**». رواه البخاري ومسلم.

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة الكـبرى» (٢٦٢٨): وقالـت الجهميـة: إنكـم شـبهتم =

والحُدودِ، وغير ذلكَ، وإنما معنى القمر [(١)].

وقوله: «**لا تُضَامون**»؛ أي: لا يلحقُ ما يكونُ عند رؤيةِ الهلالِ في أوّلِ الشَّهرِ، بل كُلّ وَاحدٍ منكم يراه من مَكانِهِ.

وسؤالُ موسى النّظرَ [(٢)]؛ دليلٌ على جوازِ رُؤيتِه، وإلَّا فما كان سأل ذلك.

وأما حملُهم الرُّؤيةَ على العِلمِ؛ فمُستحيلٌ؛ لأنا [لا] نعلمه في الدنيا[(٣)] أيضًا، فأيُّ فائدةٍ في هذا الخبرِ إذا كان الناسُ في القيامَةِ والدنيا

ربكم بالقمر، فقلتم: ترون ربكم كما ترون القمر.

فتفهموا رحمكم الله جهلهم وكذبهم وافتراءهم على الله تعالى، وعلى رسوله ﷺ، وعلى المؤمنين من عباده في كل أحوالهم، فهل سمعتم عن أحد أنه قال: إن الله تعالى مثل القمر؟ وإنما يقال: أنه يرى كما يرى القمر، ألا ترى أنك تنظر إلى القمر كما تنظر إلى الأرض، وليس القمر مثل الأرض؛ ولكن النظر مثل النظر، فتنظر إلى الشيء العظيم كما تنظر إلى الشيء الصغير، وهما مختلفان، والنظر إليهما واحد. اهـ

وقال الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث»: والتشبيه وقع للرؤية بالرؤية، لا بالمرئي.

(١) كذا في الأصل. وأما نصَّ كلام ابن قُتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٦٩) فقال: .. فيراه المؤمنون كما يرون القمر في ليلة البدر، ولا يختلفون فيه، كما لا يختلفون في القمر. ولم يقع التشبيه بكماله على جميع حالات القمر في التدوير، والمسير، والحدود، وغير ذلك، وإنّما وقع التشبيه بها على أنا ننظر إليه جل وعز كما ننظر إلى القمر ليلة البدر، لا يختلف في ذلك كما لا يختلف في القمر. اهـ

(٢) في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٣) قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/ ٢٨٦): وجواب آخر: وهو أن في رواية أبي موسى ﷺ: «**ترون الله جهرة**» وهذا يرفع الإشكال؛ لأن الرُّؤية وإن كانت تستعمل في معنى العلم، فإنّها إذا قرنت بلفظ (الجهر) لم تحتمل العلم. اهـ

واحِدًا ؟![1]

ومعنى ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾: يعني: مَحدودًا مُتناهيًا؛ لأن المُدركَ بالنَّظرِ[2] لا يكون إلَّا كذلك. [٢٦/ب]

وهذا كما قال: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمًا ﴾ [طه:١١٠]،

وإن كان مَعلومًا.

وكما نَرى السماءَ وإن لم نُدركها[3].

(١) نص كلام ابن قتيبة (ص٥٧٢): وأما قولهم: إن الرؤية في قوله: «ترون ربكم يوم القيامة» بمعنى: العلم، كما قال تعالى: (ألم تر ..)، يريد: ألم تعلم، فأنه يستحيل؛ لأنا لا نعلمه في الدنيا أيضًا، فأي فائدة في هذا الخبر إذا كان الأمر في يوم القيامة وفي الدنيا واحدًا ؟!

(٢) في الأصل: (بالنضر).

(٣) قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة» (٢/ ١٠٤٦): فإن اعترض بعض من قد استحوذ عليهم الشَّيطان فهم في غيّهم يترددون ممن يزعم أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يُرى في الآخرة، واحتجَّ بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ فجحدَ النظرَ إلى الله عَزَّوَجَلَّ بتأويله الخطأ لهذه الآية.

قيل له: يا جاهل إن الذي أنزل الله عَزَّوَجَلَّ عليه القرآن، وجعله حُجَّةً على خلقِهِ، وأمرَه بالبيان لما أنزل عليه من وحيه، هو أعلم بتأويلها منك يا جَهميّ، هو الذي قال لنا: «إنكم سَترونَ رَبّكم عَزَّوَجَلَّ كما تَرون هذا القمر» ...

فإن قال قائل: فما تأويل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾.

قيل له: معناها عند أهل العلم: أي لا تُحيط به الأبصار، ولا تحويه عَزَّوَجَلَّ، وهم يرونه من غير إدراك، ولا يشكُّون في رُؤيته كما يقول الرَّجل: رأيت السماءَ وهو صادق، ولم يحط بصره بكُلّ السّماء ولم يدركها، وكما يقول الرَّجل: رأيت البحرَ، وهو صادق، ولم يدرك بصره كلّ البحر، ولم يحطه ببصره، هكذا فسَّره العلماء إن كنت تعقل. اهـ

فصل

١٧٤- قال ابنُ قُتيبة [١]:

فإن قالوا: كيف ذلك النَّظر، والمنظور إليه ؟

قُلنا: نحنُ لا ننتهي في صِفاتِهِ جلَّ وعزّ إلَّا إلى حيث انتهى رسول الله ﷺ، ولا ندفعُ ما صَحَّ منهُ؛ لأنه لا يقومُ في أوهامِنا، ولا يستقيمُ على نظرِنا؛ بل نؤمنُ بذلك مِن غيرِ أن نقولَ فيه بكيفيةٍ، أو حَدٍّ [٢]، أو أن نَقِيسَ على مَا جاءَ ما لم يَأتِ.

ونرجو [٣] أن يكون في ذلك مِن القولِ والعقلِ سَبيلَ نجاةٍ غدًا إن شاءَ الله [٤].

١٧٥- وهذا القولُ منه رَحمةُ الله عليه مَذهبنا [٥].

وهو قولُ أَئِمَّةِ المسلمين في جميعِ ما رُوي مِن أخبارِ الصِّفات.

١٧٦- قال أحمدُ: مَن قال: إنَّ لله يَدًا كيدي؛ فقد شَبَّهَ اللهَ بخلقِه [٦].

---

(١) «تأويل مختلف الحديث» (ص٥٧٣).

(٢) في الأصل: (أن نقولَ الله بِكيفيةٍ أو أحد). وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».
وأعلم أن لفظ: (الحد) من الألفاظ التي تطلق على الله تعالى نفيًا وإثباتًا كما بَيّنتُ ذلك في تحقيقي لكتاب «إثبات الحد» للدشتي، فأهل السُّنة يُطلقونها في الإثبات، وينفونها في الحدِّ الذي يعلمه المخلوق، وأهل البدع ينفون الحدَّ نفيًا للعلو والصِّفات؛ فافهم.

(٣) في الأصل: (بجواز). وما أثبته من «تأويل مختلف الحديث».

(٤) في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٥٧٣): (من القول والفقه والعقد سبيل النجاة غدا ..)

(٥) هذا قول المصنف رَحِمَهُ اللهُ.

(٦) «درء التعارض» (٢/ ٣٢).

١٧٧- **وقال** أبـو عُبيـد القَاسـم بـن سَـلَّام: وذكـرَ البـابَ الـذي يُـروَى في «الرُّؤيةِ»(١)، «والكُرسيّ مَوضعُ (٢) القدمين»، [٢٧/أ]، «**وضَحِكَ ربُّنـا من قُنوطِ عِبادِه**»، «**وأينَ كان ربنا قَبلَ أن يَخلُقَ السَّماء ؟**»، «**وإن جهـنمَ [لا] تـمتلئُ حتى يَضعَ ربُّكَ قدَمَه فيها فتقولُ: قَط قَط**»، وأشـباه هـذه الأحاديثِ.

[فقال: هذه الأحاديثُ] صِحَاحٌ، حملها أصحابُ الحديثِ والفُقهاءُ بعضهم عن بَعضٍ، وهي عِندنَا حقٌّ لا شَكَّ فيها؛

ولكن إذا قيل: كيف وضعَ قدمَه ؟ وكيفَ ضَحِكَ ؟

قلنا: لا نفَسِّرُ هذا، ولا سَمعنا أحدًا يُفسِّره (٣).

١٧٨- والمعتزلةُ ترُدُّها.

١٧٩- والأشعريةُ تَتأولُـها (٤).

---

(١) في الأصل: (الرُّؤيا) وما أثبته هو الصَّواب.

(٢) في الأصل: (وموضع القدمين)، والواو هنا زائدة، وليست مثبتة عند من خَرّج الأثر.

(٣) ذكره ابن البَنَّاء في «المختار» (٧٠)، بإسناده، والزيادات منه.
والأثر رواه الدارقطني في «الصِّفات» (٥٩).
قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الحموية» (ص٣٣٣): رواه البيهقي وغيره بأسانيد صحيحة.. وأبو عُبيد أحد الأئمة الأربعة، الذين هم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد، وله من المعرفة بالفقه، واللّغة، والتَّأويل ما هو أشهر من أن يُوصف، وقد كان في الزّمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحدًا من العلماء يُفسّرها؛ **أي: تفسير الجهمية**. اهـ

(٤) قال السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص١٧٣): (الفصل السَّابع في بيان فعلهم في إثبات الصِّفات في الظّاهر، وعدولهم إلى التّأويل في الباطن) =

وقال فيه: والمعتزلة مع سُوء مذهبهم أقلّ ضررًا على عوام أهل السُّنة من هـؤلاءِ؛ لأن المعتزلة قد أظهرت مذهبها، ولم تستقف ولـم تموّه .. فعـرف أكثـر المسلمين مـذهبهم وتجنبوهم ..- ثُمّ تكلّم عن مذهب الأشعري فقال-: وكذلك كثير من مَذهبـه؛ يقـول في الظاهر بقول أهل السُّنة مُجملاً، **ثم عند التفسير والتفصيل يرجـع إلى قـول المعتزلـة،** فالجاهل يقبله بما يُظهره، والعالم يجهره [يكشفه] لما منه يخبره، والـضّرر بهـم أكثـر منـه بالمعتزلة لإظهار أولئك ومجاوبتهم أهل السُّنة، وإخفاء هؤلاء ومخالطتهم أهل الحقّ. اهـ

قلت: واعلم أن الـسَّلف رَحِمَهُمُاللهُ يعـدُّون تأويـل نُـصوص الـصّفات وصرفها عـن ظاهرها نوعًا من أنواع التكذيب بالنصوص.

- قال ابن منده (٤٧١هـ) رَحِمَهُاللهُ في كتاب «الرَّدِّ على الجهمية»: التَّأويل عند أصحاب الحديث: نوعٌ من التَّكذيب. «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٦٤).

- وقال ابن القيم رَحِمَهُاللهُ «الـصواعق المرسـلة» (٣/ ١٠٤٦) وهـو يـتكلّم عـن أنـواع التكذيب بنصوص الصِّفات: ولو أقرّ بلفظه مع جَحْدِ معناه، أو حرَّفـه إلى مَعـان أُخـر غير ما أُريد به لم يكن مُصدّقًا بل هو إلى التّكذيب أقرب. اهـ

وتأويل نصوص صفات الله تعالى وصرفها عن ظاهرها أول من أحدثه هم الجهمية

- قال ابن تيمية رَحِمَهُاللهُ في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٠٨): فالمـأوِّل بـما يُخالف الظاهرَ مع أنه مُبتدعٌ لهذه التأويلات، فهي بدعةٌ مُخالِفة لإجماع السَّلف، لا بدعةٌ مَسكوتٌ عنها ... [و] الجهم والجعد، أو من بعـد هـؤلاء مثـل أبي الهـذيل العلّاف وطبقته وبشر المريسي ونحوه، فهؤلاء الذين ابتدعوا هذه التأويلات. اهـ

قلت: ولهذا كان السّلف الأوائل يعدُّون التأويل مذهبًا من مذاهب الجهمية.

- قال المرُّوذِي رَحِمَهُاللهُ: سألت أبا عبدالله - أحمد بن حنبل - عن عبدالله التَّيمي ؟

قال: هو صدوق، وقد كتبتُ عنه شيئًا من الرَّقائق؛ ولكن حُكي عنه أنه ذكر حـديث الضَّحك، فقال: مثل الزَّرع إذا ضحك، وهذا كلام الجهميّة.

رواه ابن بطة في «الإبانة» تتمة «الرد على الجهمية» (٢٦٥١).

- قال الترمذي رَحِمَهُاللهُ في «السُّنن» (٣/ ٥١): .. ذكـرَ اللهُ تعـالى في غـيرِ موضـعٍ مـن كتابِهِ : اليد، والسَّمع، والبَّصر، **فتأولـت الجهمية هذه الآيات،** ففسّروها على غير ما =

[و] أصحابُ الحديث: يُمِرُّونَها كمـا جـاءَت مِـن غـيرِ إبطـالٍ، ولا تأويل [١].

١٨٠- **وقال** وكيعٌ: نُسلِّم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف هذا ؟ [٢].

فَسَّرَ أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلُق آدم بيدِه، وقالوا: **إن معنى اليدِ ها هنا: القُوَّة**. اهـ

- قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في «التوحيد» (١/ ١٥٩): الـدَّليل عـلى أن قولـه ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أراد عزّ ذِكره باليدين: اليدين، لا النّعمتين كـما **ادعـت الجهميـة المُعطلة**. اهـ

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الدرء» (٢/ ٩٥): وهم يثبتون الصِّفات لا يقولون بتأويل الجهمية النُّفاة التي هي صرف النُّصوص عن مقتضاها ومدلولها ومعناها. اهـ

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «اجتماع الجيوش» (ص٢٢١): وليس مقصود السَّلف بـأنّ من أنكرَ لفظ القرآن يكون جهميًا مُبتدعًا؛ فأنه يكون كافرًا زنديقًا، وإنّما مقصودهم من أنكر معناه وحقيقته. اهـ

- قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «شرح البخاري» (٧/ ٢٣٠): كان السَّلف ينسِبون تأويلَ هذه الآياتِ والأحاديثِ الصَّحيحة إلى الجهمية. اهـ

وقد جمعت بعض أقوالهم في كتاب: «الاحتِجاجُ بالآثَارِ السَّلفِية عَلى إثباتِ الصِّفاتِ الإلهية» (فصل في أقوال أهل السُّنة في ذَمِّ أهل التّأويل ووصمهم بالجهمية) (ص٣١٦).

(١) بينت مذهب السلف الصالح ومن تبعهم من أهل الحديث والآثر في إثبات الصفات في القسم الأول من كتاب: «الاحتِجاجُ بالآثارِ السَّلفِية» (ص٧٤).

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٧٩)، والدارقطني في «الصِّفات» (٦٤).

فصل

١٨١- ونبينا ﷺ رأى رَبَّه ﷻ في ليلةِ الإسرَاءِ بعينَيه في أصحِّ الرِّوايات عن أحمد [(١)]؛ لِـما

١٨٢- **روى** جابر [ﷺ]، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم:١٣]، قال: «**رأيتُ رَبِّي** ﷻ **مشافاةً** [(٢)] **لا شكَّ فيه**» [(٣)].

---

(١) ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه «الروايتين والوجهين» (قسم العقيدة) (٦٤) ثلاث روايات عن الإمام أحمد في رُؤية النبي ﷺ لربه ﷻ ليلة الإسراء والمعراج؛ رواية: بإطلاق الرُّؤية، ورواية: بتقييدها بالفؤاد، ورواية: بإثبات رُؤية العين.

وقد جزمَ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في غيرِ مَوطنٍ من كُتبه بإنكارِ الرِّواية عن الإمام أحمد بإثبات رُؤية العين، وبيَّن أن روايات الإمام أحمد في هذا الباب تدلّ على أمرين:

١- أنه لا اختلاف بينها.

فقال في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٧): وقد ذكرنا روايات أحمد، وسقناها بتمامها، وتَبيَّن بذلك أن كلامَ أحمد ليس بمُختلفٍ. اهـ

٢- أن الرِّوايات عنه إمّا عامة بإثبات الرُّؤية، وإمّا مُقيدة برؤية الفؤاد، وليس فيها التَّصريح بإثبات رُؤية العين، ومن نسب إليه إثبات رُؤية العين فقد أخطأ.

قال في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩): الإمام أحمد تارة: يطلق الرُّؤية، وتارة يقول: رَآه بفؤاده. ولم يقل أحدٌ أنه سَمعَ أحمد يقول: (رآه بعينه)؛ لكن طائفة من أصحابه سَمِعوا بعض كلامه المطلق ففهموا منه رُؤية العين، كما سَمِعَ بعض النّاس مُطلق كلام ابن عباس فَفَهِمَ مِنه رُؤية العين .. اهـ

وسيأتي زيادة بيان في أثر (١٨٦) عند الجمع بين روايات الإمام أحمد في الرُّؤية.

وانظر: «زادالمعاد» (٣/ ٣٧)، و«التبيان في أيمان القرآن» (ص٣٨٥) لابن القيم.

(٢) كذا في الأصل، وفي «إبطال التأويلات»، و«بيان تلبيس الجهمية»: (مُشافهة) وسيأتي.

(٣) رواه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٩٥). =

١٨٣- **وعن** ابن عباس: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ [١٧/ب] إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء:٦٠]: هِي رُؤيا عينٍ أُريها النبي ﷺ ليلةَ أُسريَ بِهِ.

أخرجَه البخاريُّ، ومسلم [١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٦٩): هذا الحديث كذبٌ موضوع على رسول الله ﷺ بلا نزاعٍ بين أهل العلم بالحديث .. ولا يصح أن يكون هذا اللفظ من ألفاظِ رسول الله ﷺ، فإن: (المشافهة) إنما تُقال في المخاطبة لا في الرُّؤية، فيُقال: يُخاطبه مُشافهة، كما قال من قال من السَّلف: كَلَّمَ اللهُ موسى تكليمًا، أي: شَافهه. لا يُقال في الرُّؤية: مُشافهة؛ فإن المشافهة في الأصل مُفاعلة من الشَّفة التي هي فينا مَحل الكلام، وأما الرُّؤية فيقال فيها: مَواجهة، ومُعاينة، فيشتقُّ لها من الوجه والعين الذي تكون به الرُّؤية، وقد ثبت في «الصَّحيح» عن النبي ﷺ من حديث عائشة، وابن مسعود رضي الله عنهما في تفسير هذه الآية غير هذا.. ثم ذكرها. وهي:

ما رواه مسلم (٣٥٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: أنا أَوَّلُ هذه الأمّة سألَ عن ذلك رسولَ الله ﷺ فقال: «**إنما هو جبريلُ لَم أَرَه على صُورتِه التي خُلِقَ عليهَا غير هاتينِ المرَّتَينِ رأيتُهُ مُنهبطًا مِن السَّماءِ سَادًّا عِظَمُ خلقِهِ ما بينَ السَّماءِ إلى الأرضِ**».

وما رواه مسلم (٣٥٤) عن أبي هريرة في قوله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ رأى جبريل.

وقد ثبت عند مسلم (٣٥٦) عند ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١] ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ قال: رآه بفؤاده مرتين.

(١) رواه البخاري (٣٨٨٨) و (٤٧١٦) و(٦٦١٣)، وليس هو عند مسلم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٦٠): ليس في هذا الخبر أنه رأى بعينه إلّا ما أراه الله إيّاه، والقرآن قد صرّح بأنه أراه من آياته ما أراه لقوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِي بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾، وقال في النجم: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾، يدلّ على ذلك: أن الله أخبر أنه ما جعل هذه الرؤيا إلّا فتنة للناس؛ وذلك لأن النبي ﷺ لما أخبرهم بها كان ذلك محنة لهم، منهم من صدقه، ومنهم من كذبه، والنبي ﷺ لم يخبرهم أنه رأى ربه بعينه تلك الليلة. =

١٨٤- **وعن** ابن عباس - أيضًا - رَأى محمد رَبَّه مَرتين:

أحدهما: بِعينَيه، والثّانية: بفؤادِه.

ثُم تلا: ﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾ [النجم: ١٧]،

و ﴿ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴾ [النجم:١١] [(١)].

١٨٥- وفي لفظٍ آخر: كانت الخُلَّةُ لإبراهيمَ، والكلامُ لموسى، والرُّؤيا لمحمدٍ صلى اللهُ عليهم وسلَّم [(٢)].

١٨٦- **قال** المرُّوذِي: قلتُ لأبي عبدالله: أيُّ شيءٍ تَدفعُ قولَ عائشة: (من

وقد قال الإمام أبو بكر بن خزيمة: .. وليس هذا التأويل الذى تأوّلوه لهذه الآية بالبيّن، وفيه نظر؛ لأنّ الله إنّما أخبر في هذه الآية أنه رأى من آيات ربه الكُبرى، ولم يُعْلِم الله في هذه الآية أنه رأى رَبّه جلّ وعلا، وآيات ربنا ليس هو ربنا جلّ وعلا ... اهـ

وقال (٧/ ٢٧٢): لا يدل على رُؤية الرَّبّ تعالى، ولهذا لم يذكره الخـلّال في أحاديث رُؤية محمد ربه، وإنّما ذكره قبل ذلك في أحاديث الإسراء .. [وقصد الخلال أن يُبيّن] أن حديث ابن عباس هذا لم يقصد به نفس رُؤية محمد ربه؛ وإنّما هو ما رآه ليلة المعراج مُطلقًا، فالمطلق يحتمل رُؤية محمد ربه؛ لكن فرقٌ بين ما يحتمله اللَّفظ، وبين ما يدلّ عليه.

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٩٠/ ١٢٥٦٤)، وابن مردويه كما في «الغنية في مسألة الرؤية» (ص٥٧)، والخلال في «السُّنة» كما في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥١).

وقد ضعفها ابن تيمية، وبيّن أنها ليست محفوظة عن مُجالد، وأنه قد خُولف فيها.

قلت: وفي إسناده كذلك : (جمهور بن منصور الكوفي) وهو مجهول.

وسيأتي قريبًا روايات ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في إثبات الرؤية.

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١١٥٣٩)، رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤٥ و٤٥١) وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٧٦و٢٧٧)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٥٧٧).

قال ابن تيمية في «بيان التلبيس» (٧/ ٢٨٤): صحيح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وصححه : الحاكم، وابن حجر. «الفتح» لابن حجر (٨/ ٦٠٨).

زعمَ أن مُحمدًا رَأى رَبّه فقد أعظمَ على [الله] الفِرية) [(١)] ؟

قال: بقولِ النبي ﷺ؛ وقولُهُ أكبرُ مِن قولـها [(٢)].

وهذه المسألةُ وقعت في عَصرِ الصَّحابةِ رَضِي اللهُ عنهم [(٣)]:

---

(١) رواه البخاري (٣٢٣٤)، ومسلم (٣٥٨).

(٢) رواه الخلال كما في «المنتخب من العلل» (١٧٧).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «التبيان» (ص٣٩٥): ولكن في ردّ أحمد قول عائشة ومعارضته بقول النبي ﷺ، إشعارٌ بأنه أثبت الرؤية التي أنكرتها عائشة، وهي لم تُنكر رؤية المنام، ولم تقل: (إنّ من زعم أنّ محمدًا رأى ربه في المنام فقد أعظم على الله الفِرية).

وهذا يدل على أحد أمرين:

١- إما أن يكون الإمام أحمد أنكر قول من أطلق نفي الرؤية، إذ هو مخالفة للحديث.

٢- وإما أن يكون رواية عنه بإثبات الرؤية. وقد صرّح بأنه رآه رؤيا حُلم بقلبه، وهذا تقييدٌ منه للرؤية. وأطلق أنه رآه، وأنكر قول من نفى مطلق الرؤية، واستحسن قول من قال: (رآه)، ولا يقول: (بعينه، ولا بقلبه)، وهذه النصوص عنه مُتّفِقة لا مختلفة، وكيف يقول أحمد: (رآه بعيني رأسه يقظةً)، ولم يجيء ذلك في حديث قطّ؛ فأحمد إنما اتبع ألفاظ الحديث كما جاءت، وإنكاره من قال: (لم يره أصلًا)، لا يدلُّ على إثبات رؤية اليقظة بعينه. والله أعلم. اهـ

(٣) حكى خلاف الصّحابة في مسألة رُؤية النبي ﷺ لربه ﷻ ليلة المعراج غير واحد، ومنهم:

- قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: قد اختلفوا في رُؤية الدنيا، ولم يختلف في رُؤية الآخرة إلّا الجهمية. «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٧٠).

- وقال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ «التوحيد» (٢/ ٥٤٨): باب ذكر أخبار رويت عن عائشة رضي الله عنها في إنكار رُؤية النبي ﷺ قبل نزول المنية بالنبي ﷺ، إذ أهل قبلتنا من الصّحابة والتابعين ومن بعدهم .. لم يختلفوا .. أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يوم القيامة عيانًا، وإنّما اختلف العلماء: هل رأى النبي ﷺ خالقه قبل نزول المنية بالنبي ﷺ ؟ .. فتفهموا المسألتين لا تغالطوا فتصدوا عن سواء السّبيل. اهـ =

١٨٧- فكانت عائشةُ تنفي رُؤيته في تِلكَ اللّيلة [(١)].

١٨٨- وابنُ عباسٍ [(٢)]، ....

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «جامع الرسائل» (المجموع الثانية) (ص ١٠٦): من العلماء من جمع بين قول عائشة وقول ابن عباس، وقال: إن عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس ذكر رؤية الفؤاد، ولا منافاة بينهما. ومنهم من جعلهما قولين مُختلفين، وأكثر أهل السنة يُرجِّحون قول ابن عباس، لما فيه من الإثبات، ولما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «**رأيت ربي**». اهـ وانظر كذلك «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦).

(١) رواه البخاري ومسلم، وقد تقدم قريبًا.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «اجتماع الجيوش» (ص٤٨): وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي في «كتاب الرؤية» له إجماع الصَّحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك. اهـ

(٢) تنوعت الروايات عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رُؤية النبي ﷺ لربه:

١- إثبات الرُّؤية مُطلقًا، ولفظه: (إن محمدًا ﷺ رأى رَبّه).

رواه الترمذي (٣٢٨٠)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤٤)، وغيرهما.

٢- تقييد الرُّؤية بالفؤاد. رواه مسلم (٣٥٦) وغيره.

وبالقلب. رواه مسلم (٣٥٥)، والترمذي (٣٢٨١).

٣- إثبات رُؤية البصر.

قال ابن حجر في «الغنية في مسألة الرُّؤية» (ص٤٤): وروى ابن مَرْدُويه في تفسيره، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إن النبي ﷺ رأى ربه بعينه. وقال: وإسناده صحيح. اهـ

وقد ضَعَّف جمع من أهل العلم ما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من التَّصريح بإثبات رؤية العين، ومن ذلك:

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥٠): الرِّوايات الثابتة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رُؤية محمد ﷺ ربه عَزَّ وَجَلَّ:

١- إمّا مُقيدة بالفؤاد والقلب، كما روى ذلك مسلم في «صحيحه»، وذهب إليه =

وأنسٌ [(١)]، وغيرهما يثبتونها [(٢)].

أحمد في رواية الأثرم.

و٢- إمّا مُطلقة.

ولم أجد في أحاديث عن ابن عباس أنه كان يقول: (رأه بعينه)؛ إلّا من طريق شاذة، من رواية ضعيف لا يحتجّ به مُنفردًا، يناقضها من ذلك الوجه ما هو أثبت منها، فكيف إذا خالف الرّوايات المشهورة. اهـ

وانظر نحوه في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩).

وقال ابن كثير في «التفسير» (٧/ ٤٤٧): ومن روى عنه - يعني: ابن عباس - بالبصر فقد أغرب. اهـ

قلت: هذا يؤكد ما ذكره بعض أهل العلم من (أن تفرد ابن مردويه - في الأعم الأغلب - مظنّة النكارة والضَّعف الشّديد).

وروى الدارقطني في «الرُّؤية» (٢٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: رأى محمد ﷺ ربه عز وجل مرتين، لم يره بعينه؛ ولكن بقلبه.

ولو ثبت لكان رافعًا للخلاف، ولكن في إسناده: مُدرِك الرازي؛ كَذَّبه ابن معين.

وقد جمع بعض أهل العلم بين روايات ابن عباس في الرُّؤية بأن بعضها مُطلقة وبعضها مُقيّدة بالقلبِ أو بالفؤادِ؛ فيُحمل المطلق على المقيّد.

وقد ثبت عن أبي ذر رضي الله عنه قوله: رآه بقلبه، ولم يره بعينه.

رواه النسائي في «التفسير» (٥٥٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣١٠)، وإسناده صحيح.

انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٦/ ٥٠٧)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٣/ ٣٧)، و«تفسير» ابن كثير (٧/ ٤٤٨).

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٤١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٨٠) وفيه إثبات الرُّؤية مُطلقًا من غير تقييدها بالعين. وفي إسناده: أبو بكر البكراوي؛ وهو ضعيف.

(٢) ذكر بعض المحققين من أهل العلم أنه لم يثبت أثر صحيح عن أحد من الصَّحابة رضي الله عنهم في إثبات رؤية العين للنبي ﷺ ليلة المعراج.

وسيأتي قريبًا قول ابن تيمية رحمه الله: (فقد تدبّرنا عامة ما صنّفه المسلمون في هذه =

١٨٩- **أخبرنا** أبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر، قال: ثنا الصَّفار، قال: ثنا محمد بن عبدالملك الدَّقِيقيّ، قال: ثنا عَفّان بن مُسلم، قال: ثنا عبدالصَّمد بـن كيسان، قال: ثنا حَماد بن سَلمة، عن قتادة، عن عِكرمة [٢٨/ أ]، عن ابن عباس [رضي الله عنهما]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رأيتُ رَبِّي** عز وجل»(١).

١٩٠- **قال** أبو علي ابن البنَّاء: وقد ذكـرتُ حـديث ابـن عبـاس، وطُرُقـه في «جُزء» مُفرَدٍ، وسقت ما رَواه الأئمَّة في ذلك مِن المتقدِّمين والمتأخِّرين، والأسْوِلة عليهِ، والأجوِبة عنها(٢).

المسألة، وما نقلوا فيها قريبًا من مئة مُصنّف، فلم أجد أحدًا روى بإسناد ثابت - لا عن صاحبٍ، ولا إمامٍ - أنه رآه بعين رأسه). وانظر كذلك «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩).

وقال ابن كثير رحمه الله في «الفصول في سـيرة الرسـول ﷺ» (ص٢٤٠): ومـا رُوي في ذلـك من إثبات الرُّؤية بالبصر فلا يصحّ شيء من ذلك لا مرفوعًا، بل ولا موقوفًا، والله أعلم. اهـ

(١) رواه أحمد (٢٥٨٠) و(٢٦٣٤)، وابن أبي عاصم في «الـسُّنة» (٤٤٢)، والـدارقطني في «الرُّؤية» (٢٦٥)، والآجري في «الشريعة» (١٠٣٣و١٠٣٩)، وهو حديث صحيح.

قال ابن تيمية رحمه الله: صَحَّ عنه أنه قال: «**رأيتُ رَبي تباركَ وتعالى**»؛ ولكن لم يكن هـذا في الإسراء؛ ولكن كان في المدينة لما احتبس عنهم في صلاة الـصُّبح، ثـم أخـبرهم عـن رُؤية ربه تبارك وتعالى تلك الليلة في منامه. وعلى هذا بنـى الإمـام أحمـد رحمه الله، وقـال: (نعم رآه حقًّا، فإن رُؤيا الأنبياء حقّ، ولا بُدّ)؛ ولكن لم يقل أحمـد رحمه الله تعـالى: أنـه رآه بعيني رأسه يقظة. ثم نسبة هذا للإمام أحمد إنّما هو من تصرُّفِ بعض أصحابه. اهـ

وانظر: «زاد المعاد» (٣/ ٣٧).

(٢) ذهب جمع من أهل العلم إلى إثبات رُؤية النبي ﷺ لربه عز وجل ليلة المعراج؛ وممن ذهب إلى ذلك:

١- ابن النَّجَّاد (٣٤٨هـ). ٢- ابن حامد (٤٠٣هـ). ٣- القاضي أبـو يعـلى (٤٥٨هــ).

٤ - أبـو إسمـاعيل الـهروي (٤٨١هـ). ٥- ابـن الحنبلي (٥٣٦هـ).

٦- التيمي قوام السُّنة (٥٣٥هـ)، وغيرهم.

انظر: «إبطال التأويلات» (١/ ١١٠)، و«تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٦٥)، و«الأربعين =

في دلائل التوحيد» (ص٨١)، و«الحُجّة في بيان المحجة» (٢/ ٢٥٢)، و«الرسالة الواضحة» (٢/ ١٠٢٩)، و«الروايتين والوجهين مسائل في أصول الديانات» (ص٦٤).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «الفصول» (ص٢٤٠): ورأى رَبّه ﷻ ببصره على قول بعضهم، وهو اختيار الإمام أبي بكر ابن خُزيمة من أهل الحديث.. اهـ

قلت: أطال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ الكلام عن هذه المسألة في كتابه «التوحيد»، وقد أثبت فيه الرُّؤية للنبي ﷺ مُطلقة، ولم يصرّح بالرُّؤية البصرية.

واعلم أن أكثر أهل السُّنة على إثبات رؤية النبي ﷺ لربه ﷻ مُطلقة، أو تقييدها بالفؤاد، أو القلب كما ثبتت بذلك الرِّوايات الصَّحيحة الصَّريحة، ولم يأت في الرِّوايات الصَّحيحة التَّصريح برُؤية العينين، بل القول بعدم إثباتها هو الأولى لما رواه مسلم في «صحيحه» (٣٦٢و٣٦٣):

- عن عبدالله بن شقيق رَحِمَهُ اللهُ قال: قلتُ لأبي ذر: لو رأيتُ رسولَ الله ﷺ لسألتُه.

فقال: عن أيِّ شيءٍ كنت تسألُه ؟ قال: كنت أسألُه: هل رأيتَ رَبَّك ؟

قال أبو ذر: قد سألتُ، فقال « **رَأَيتُ نُورًا** ». وفي لفظٍ: « **نُورٌ أَنَّى أَرَاه** ».

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ «اجتماع الجيوش» (ص٤٧): سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ يقول: معناه كان ثَمّ نور، أو حالَ دون رُؤيته نور فأنَّى أراه ... ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رضي الله عنه؛ قوله ﷺ في الحديث الآخر: «**حِجَابُه النُّور**»، فهذا النور هو - والله أعلم - النور المذكور في حديث أبي ذَر رضي الله عنه: «**رأيتُ نورًا**». اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أيضًا في «جامع الرسائل» (المجموعة الثانية) (ص١٠٨)]:

أمّا أحاديث المعراج المعروفة فليس في شيء منها **ذِكرُ رُؤيته البتّة أصلًا**. فالواجب اتباعُ الآثارِ الثابتة في ذلك، وما كان عليه السَّلفُ والأئمةُ، وهو إثباتُ مُطلق الرؤية، أو رؤية مُقيّدة بالفؤاد. أمّا رؤيتُه بالعين ليلةَ المعراج أو غيرها؛ فقد تدبّرنا عامّةَ ما صنَّفَهُ المسلمون في هذه المسألة، وما نقلوا فيها قريبًا من مئة مُصنّفٍ، فلم أجد أحدًا روى بإسناد ثابت - لا عن صاحبٍ، ولا إمامٍ - أنه رآه بعين رأسه. اهـ

قلت: ومما يرجح هذا القول كذلك:

ما ثبت عن أبي ذر رضي الله عنه قوله: رآه بقلبه، ولم يره بعينه. وقد تقدم قريبًا. =

١٤- باب

الإيمان بالميزانِ وأنه يُوزن بهِ أعمال العِبادِ، ولَهُ كفتان؛ أحدهما لِلحَسَناتِ : تؤوي إلى الجنة، والأخرى للسَّيئاتِ : تهوي إلى النار ولَهُ لِسان يَتكلّمُ بهِ عَمّا يُوزنُ بهِ [(١)]

«**تنبيه**»: اعلم أن الخلاف في هذا المسألة دائر بين أهل السُّنة والجماعة، فالأمر فيها واسع، وليست هذه المسألة من المسائل التي يحصل بها خروج عن السُّنة، أو تبديع للمُخالف ما دام أنه يثبت رُؤية المؤمنين لربهم ﷻ في الجنة عيانًا كما تواترت بذلك الأحاديث.

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «التوحيد» (٢/ ٥٤٨): اختلف العلماء: هل رأى النبي ﷺ خالقه ﷻ قبل نزول المنية بالنبي ﷺ ؟ لا أنّهم قد اختلفوا في رُؤية المؤمنين خالقهم يوم القيامة، فتفهموا المسألتين، لا تُغالطوا فتصدوا عن سواء السَّبيل. اهـ

(١) قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة الصُّغرى» (٢٦٨): وقد اتفقَ أهلُ العلمِ بالأخبارِ، والعلماء، والزُّهَّادُ، والعُبَّادُ في جميعِ الأمصارِ : أن الإيمان بذلك [يعني: الميزان] واجبٌ لازِمٌ. اهـ

- عن عبدالملك بن أبي سُليمان قال: ذُكِرَ الميزان عند الحسن، فقال: له لسان، وكفتان. «السُّنة» لحرب الكرماني (٣٠٨)، و«الاعتقاد» اللالكائي (٢٢١٠).

- قال أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ): أجمع أهل السُّنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال. اهـ

«الفتح» لابن حجر (١٣/ ٥٣٨).

- قال أبو منصور معمر بن أحمد (٤٨٩هـ) في وصيته: .. وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر وأهل المعرفة والتصوف من السَّلف المتقدّمين والبقية من المتأخِّرين ..

قال: وأن الميزان حقٌّ له لسان وكفتان، يُوزن به أعمال العباد. اهـ

«الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٣١). =

١٩١- **حدثنا** أبو القاسم الخُرْقِي [(١)]، قال: حدثنا حمزة بن محمد الدِّهْقَاني، قال: حدثنا أحمد بن الوليد، قال: ثنا شَاذان، قال: ثنا حَماد بن سَلمة، عـن ثابـت البُنـاني، عن أبي عُثمان، عن سَلمان [رضي الله عنه] قال: يُوضَعُ الميـزانُ يـومَ القِيامـةِ، وَلـو وُضعتِ السَّمواتُ والأرضُ فِيهِ لوسِعَهُنَّ، قال: فتقولُ الملائكـةُ: رَبِّ لـمن تَزِن بهذا ؟ قال: مَن شِئتُ مِن خَلقِي [(٢)].

١٩٢- **حدثنا** محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا أحمد بن يوسف، قـال: ثنـا [٢٨/ب] الحارث بن محمد، قال: ثنا أبو عبدالرحمن، قال: ثنا عبدالرحمن بن زياد بـن أَنْعَم، عن عبد الله بن يزيد [(٣)]، عن عبدالله ابن عَمرو بن العـاص [رضي الله عنهما]،

ومن أثبت أن للميزان لسانًا وكفتين: البغوي في «التفسير» (٣/ ٢١٤)، والبربهـاري في «شرح الـسُّنة» (١٧)، والـسمعاني في «تفـسيره» (٣/ ٣٨٣)، وابـن قُدامـة في «لمعـة الاعتقاد» (٦١)، وابن القيم في «النونية» (٢/ ٥٩٣) شرح ابن عيسى.

قال بعض مـشايخنا: وقولـه: (إن لـسان الميـزان للكـلام) غريـب !!، إنـما اللـسان والكفتان للميزان لبيان أنه ميزان حقيقة؛ لا العدل كما قالت المعتزلة !

(١) في الأصل: (الخرقي)، وما أثبته هو الصّواب. انظر ترجمته في «السير» (١٧/ ٤١١).

(٢) رواه ابـن المبـارك في «الزُّهـد» (١٣٥٧)، والآجـري في «الـشريعة» (٨٩٥)، وابـن أبي زمنين في «السُّنة» (٩٣)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٢٠٨)، وعنـد بعـضهم زيادة: «**قال: فتقول الملائكة: سُبحانك ما عبدناك حقّ عبادتك**».

ورواه الحاكم (٤/ ٥٨٦) مرفوعًا من حديث سلمان، وصححه، ووافقه الذهبي.

قال ابن رجب رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٨): صحّ عن سلمان رضي الله عنه أنـه قـال: .. وذكره، ثم قال: وخرَّجه الحاكم مرفوعًا، وصححه؛ ولكن الموقوف هو المشهور. اهـ

قلت: ولا يخفى أن مثله لا يقال بالرَّأي فله حكم الرَّفع.

(٣) في الأصل: (زيد).

وما أثبته هو الصواب كما هو في «الأصول المجردة» (٥٤) لابن البَنَّاء.

أن رسول الله ﷺ قال: «يؤتى بِرجُلٍ يومَ القيامةِ، ثم يؤتى بـالميزانِ، ثم يؤتى بتسعَةٍ وتسعِين سِجِلًا: كلُّ سِجِلٍ مِنها مَدّ البصرِ، فيها خطاياه وذُنوبُه، ثم يؤتى [بالسِّجِلَّاتِ] [١] فتوضَعُ في كِفَّة، ثم يُخرَجُ له قِرطاسٌ مِثلُ هذا - وأَمسَكَ بإبهامِهِ على نِصفِ أُصبُعه التي للدُّعاءِ - فيه: ([شهادة] أن لا إله إلَّا الله، وأن محمدًا عَبده ورسولُه)، فتوضَعُ في الكِفَّة الأُخرى، فتَرجحُ بخطاياه وذنوبِه» [٢].

(١) في الأصل: (بالميزان)، وما أثبته من «الأصول المجردة» (٥٤)، وهو الصواب.

(٢) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٣٣٩)، والآجري في «الشريعة» (٩٠٢)، وفي إسناده: عبدالرحمن بن أنعم الإفريقي مُتكلم فيه.

ولكن ثبت الحديث من طريق آخر.

رواه أحمد (٦٩٩٤) و(٧٠٦٦)، والترمذي (٢٦٣٩) وقال: هذا حديث حسن غريب. وابن ماجه (٤٣٠٠).

وصححه: ابن حبان (٢٢٥)، والحاكم (١/ ٦و٥٢٩)، ووافقه الذهبي.

١٥- باب

الإيمان بأنَّ اللّهَ يُكلّم العِبادَ يومَ القِيامة - أعني: المؤمنين - لَيسَ بَينَهُ وَبينهُم ترجُمَان

١٩٣- **حدثنا** السَّوَّاق [(١)]، قال: ثنا علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا السَّمَّاك، قال: ثنا السَّوَّاق، قال: ثنا عَفان بن مُسلم[(٢)] قال: ثنا حماد بن سلمة، قال: ثنا ثابت، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن ابنِ مسعود [رضي الله عنه] قال: يَنشرُ اللهُ كَنَفَه يومَ القيامةِ [٢٩/أ] على عبدِهِ المؤمن، ويَبسُطُ كَفَّهُ، فيقول: يا ابن آدم، هذه حَسَنةٌ عملتها في يومِ كذا وكذا، في مكانِ كذا وكذا، في ساعةِ كذا وكذا، وقد قَبلتُهَا مِنكَ، فيسجدُ.

وهذه سَيئة عِملتها [(٣)] في يوم كذا وكذا، في مكانِ كذا وكذا، في سَاعةِ كذا وكذا، وقد غَفَرتُها لك، فيَسجدُ.

فيقولُ الخلقُ: طُوبَى لهذا العبد الصَّالح الذي لا يَرى في كتابِهِ إلّا حسنة مِن كَثرةِ السُّجود [(٤)].

---

(١) كذا في الأصل !! وسيأتي تكراره في السَّند.

(٢) في الأصل: (مسلمة)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٩٢).

(٣) في الأصل: (عمليها).

(٤) أبو بكر بن أبي موسى لم يسمع من ابن مسعود رضي الله عنه، فالإسناد منقطع.
وروي هذا الأثر في «تفسير مجاهد» (٢/ ٦٩٢) من طريق حماد بن سلمة، عن يونس ابن عُبيد، عن حُميد بن هلال العَدوي، عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه بلفظ قريب منه.
وللحديث شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن =

١٩٤- **وعن** عبدالله بن عُكَيم قال: سمعت ابن مسعود [ﷺ] يبدأُ باليمينِ قبل الحديثِ [فقال]: والله مَا مِنكُم مِن أحَدٍ إلَّا سَيخلُو به رَبُّه يومَ القيامَةِ؛ كما يخلو أحدَكُم بِفُلُوِّهِ(١)؛ يقولُ: يا ابنَ آدَمَ ما غَرَّكَ بِي ؟ ابنَ آدَمَ ماذا عَمِلتَ فِيما عَلِمتَ(٢)، ابنَ آدَمَ ماذا أجَبتَ المرسَلِين ؟(٣).

الله يُدني المؤمِنَ فيضَعُ عليهِ كَنَفَه، ويَستره، فيقول: أتعرِفُ ذنبَ كذا ؟ أتعرِفُ ذنبَ كذا ؟ فيقولُ: نعم أَي رَبِّ. حتى إذا قرَّرهُ بذنوبِهِ ورأى في نَفسِهِ أنه هلكَ، قال: سَتَرتُهَا عليكَ في الدنيا، وأنا أغفِرُهَا لك اليومَ. فيُعطَى كتابَ حسناتِهِ، وأما الكفارُ والمنافقون فيقول الأشهادُ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾» .

رواه البخاري (٢٤٤١و٤٦٨٥و٦٠٧٠)، ومسلم (٧١١٥).

(١) كذا في «السُّنة» لعبدالله بن أحمد، وفي جميع المصادر: كما يخلو أحَدَكُم بالقمرِ لَيلةَ البَدرِ. و(الفلوّ): بتشديد الواو: المهر؛ لأنه يفتلى، أي يُفطم. «الصحاح» (٦/ ٣٠٦).

(٢) في الأصل: (علمت).

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٣٨)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٤٥٨و٤٥٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢١٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٨٢/ ٨٨٩٩).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٤٧): رواه الطبراني في «الكبير» موقوفًا، وروي بعضه مرفوعًا في «الأوسط»: «عَبدِي مَا غَرَّكَ بِي ؟ مَاذا أجبتَ المرسلين ؟..» ورجال «الكبير» رجال الصَّحيح، غير شَريك بن عبدالله وهو ثِقة، وفيه ضعف، ورجال «الأوسط» فيهم شَريك أيضًا، وإسحاق بن عبدالله التميمي، وثَّقَه ابن حبان، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. اهـ

وصححه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٤٥).

ويشهد لأوله: حديث عَدي بن حَاتم ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ما منكم أحدٌ إلَّا سَيُكَلِّمه ربه ليسَ بينَهُ وبينَهُ تُرجُمانٌ، فينظرُ أيمنَ مِنهُ فلا يرَى إلَّا ما قدَّمَ مِن عملِه، وينظرُ أَشأَمَ منه فلا يرى إلَّا مَا قدَّمَ، وينظرُ بين يديهِ فلا يرَى إلَّا النار تلقاءَ وجهِه، فاتَّقوا النار ولو بشقِّ تمرةٍ**». رواه البخاري (٦٥٣٩)، ومسلم (٢٣١١).

١٦- باب

الإيمان بالحَوضِ، وشُربِ المؤمنين مِنهُ دُونَ الكَافِرينَ يَومَ القِيامةِ

١٩٥- حدثنا [٢٩/ب] علي بن محمد المُعَدِّل، قال: أخبرنا الصَّوَّاف، قال: ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: ثنا أبو المغيرة، قال: ثنا عُمر بن عَمرو الأُحْمُوسِي، قال: ثنا المُخَارِق بن أبي المُخَارِق، عن عبدالله بن عُمر أنه سَمِعَه يقول: إن النبي ﷺ قال: «حَوضِي كما بين عدَنَ وعَمَّانَ؛ أَبرَدُ مِن الثَّلجِ، وأَحلى مِن العَسَلِ، وأَطيَبُ رِيحًا مِن المسكِ، أَكوابُهُ مِثلُ نجُومِ السَّماءِ، مَن شَرِبَ منه شربَةً لم يَظمَأ بَعدَها أبدًا»[1].

١٩٦- وفي لفظٍ آخر: «فيه مِيزابانِ مِن الجنةِ؛ أحدُهُما وَرِقٌ، والآخرُ ذهَب»[2]

---

(١) رواه أحمد (٦١٦٢)، واللالكائي (٢١٢٠).

وللحديث شواهد كثيرة تشهد لصحته؛ منها: عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «حَوضِي مَسِيرَةُ شَهر، ماؤُهُ أبيَضُ مِن اللَّبنِ، وريحُه أطيبُ مِن المسكِ، وكِيزانُه كنُجُومِ السَّماءِ، مَن شربَ مِنها فلا يظمَأُ أبدًا». رواه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٦٠٣٦).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن حَوضِي أبعَدُ مِن أَيلَةَ مِن عدَنٍ، لهو أشَدُّ بَياضًا مِنَ الثَّلجِ، وأحلى مِنَ العَسَلِ باللَّبنِ، ولآنِيتُهُ أكثرُ مِن عَددِ النُّجُومِ.. » الحديث. رواه مسلم (٥٠٢).

وأحاديث الحوض متواترة رويت عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

انظر: «الشريعة» للآجري (٣/ ١٢٥٣/ الإيمان بالحوض الذي أعطي النبي ﷺ)، وكتاب: «مرويات الصّحابة رضي الله عنهم في الحوض والكوثر».

(٢) رواه مسلم (٦٠٥٦) نحوه من حديث ثوبان رضي الله عنه.

١٩٧- والمعتزلةُ تكذِّبُ به، وتقولُ: كيف يسقي لجميعِ الأُمَّةِ ؟
قلنا: يـجوز أن يكونَ أعوأنه الملائكة [(١)].

١٩٨- وقد قيل: بأن له أربعةَ أركانٍ عليها الخلفاء الأربعة المهديُّون يسقون الناس [(٢)].

---

(١) ثبت إنكار الحوض عن المعتزلة أخزاهم الله تعالى.
ومن أنكره قديمًا: عُبيدالله بن زياد، وانظر إلى موقف الصحابة ﷺ معه.
- عن عبد السلام بن أبي حازم قال: شهدت أبا برزة دخل على عبيدالله بن زياد فحدثني فلان - سماه مسلم - وكان في السماط [الجماعة من الناس]، فلما رآه عبيد الله قال: إن مُحَمَّدِيَّكُم هذا الدحداح [القصير]، ففهمها الشيخ [أبو برزة]، فقال: ما كنت أحسب أني أبقى في قوم يُعيّروني بِصُحبة محمد ﷺ. فقال له عبيدالله: إن صحبة محمد ﷺ لك زين غير شين، ثم قال: إنّما بعثت إليك لأسئلك عن الحوض، سمعتَ رسول الله ﷺ يذكر فيه شيئًا، فقال أبو برزة: نعم، لا مرّة، ولا ثنتين، ولا ثلاثًا، ولا أربعًا، ولا خمسًا فمن كَذّب به فلا سقاه الله منه، ثم خرج مُغضبًا. رواه أبو داود (٤٧٤٩).
- وعن أنس ﷺ قال: دخلت على ابن زياد وهم يتذاكرون الحوض، فلما رأوني طلعت عليهم، قال: قد جاءكم أنس. فقالوا: يا أنس، ما تقول في الحوض ؟
فقلت: والله ما شعرت أني أعيش حتى أرى أمثالكم تشكُّون في الحوض، لقد تركت عجائز بالمدينة ما تُصلي واحدة منهن صلاة إلّا سألت ربها ﷻ أن يوردها حوض محمد ﷺ.
رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٦٠٩)، والآجري في «الشريعة» (٨٣٨)، وقال: ألا ترون إلى أنس ﷺ يتعجب ممن شكَّ في الحوض، إذ كان عنده أن الحوض مما يؤمن به الخاصة والعامة.. إلخ.

(٢) روى أبو بكر الشافعي في «الفوائد الغيلانيات» (٦٠) بإسناده عن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن على حوضي أربعة أركان: فأوّل رُكن منها في يد أبي بكر، والرُّكن الثاني في يد عمر، والرُّكن الثالث في يدِ عثمان، والرُّكن الرّابع في يدِ عليّ، فمن أحبَّ أبا بكر وأبغض عُمر لم يسقه أبو بكر، ومن أحبَّ عمر وأبغض أبا بكر لم يسقه عثمان، ومن أحبَّ عُثمان وأبغض عَليًّا لم يسقه عثمان ..** » الحديث.
قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٨): هذا حديث لا يصح، فيه مجاهيل.

١٧- باب

الإيمان بعذابِ القبرِ وسُؤال مُنكَر ونكِير عليهما السلام (١)

١٩٩- **حدثنا** علي بن محمد المُعَدِّل، [٣٠/ أ] قال: أخبرنا الصَّفار، قال: ثنا محمد ابن وهب المُقرئ الثَّقفي، قال: ثنا أبو الوليد، قال: ثنا [سُليمان بن كثير، قال: ثنا] (٢) الزُّهري، عن عُروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن اللهَ أوحى إليَّ أنكم تُفتَنونَ في قبورِكم**» (٣).

٢٠٠- **ثنا** علي قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عمرو بن البَخْتَري، قال: ثنا محمد بن عبدالملك، قال: ثنا يزيد (٤) بن هارون، قال: ثنا شُعبة، عن قتادة، عن أنس ابن مالك [رضي الله عنه]، أن النبي ﷺ قال: «**لو لا أن [لا] تَدافنوا (٥) لـدعَوتُ اللهَ أن يُسمِعَكُم عذابَ القبرِ**» (٦).

---

(١) قال أحمد بن القاسم - صاحب أبي عُبيد - قلت: يا أبا عبدالله [أحمد بن حنبل] - تُقرُّ بمُنكرٍ ونكير وما يُروى من عذاب القبر ؟ فقال: نعم سبحان الله ! نُقِرُّ بذلك ونقوله، قلتُ: هذه اللفظةُ: (مُنكرٌ ونَكيرٌ) تقولُ هذا ؟ أو تقول مَلكين ؟ قال: نقول: (مُنكَرٌ ونَكِير)، وهما مَلكان، وعذابُ القبر. «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣٥).

(٢) هذه الزيادة من «الأصول المجردة» للمصنف (٤٨)، «تاريخ بغداد» (٣/ ٣٣)، وهو الصواب، فإن أبا الوليد هشام بن عبدالملك الباهلي مولاهم الطيالسي سمع من سليمان ابن كثير، ولم سمع من الزهري. انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٢٦).

(٣) رواه البخاري (٨٦) و(١٨٤)، ومسلم (٢٠٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) في الأصل: (زيد) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (أن تدافنون) وهو خطأ. والتصويب من «صحيح مسلم».

(٦) رواه مسلم (٧٣١٦)، وأحمد (١٢٨٠٨).

٢٠١- **أخبرنا** أبو الحسن علي بن أحمد المُقرئ الحَمَّامِيّ، قال: أنبا أبو بكر ابن أبي داود، قال: ثنا المنذر بن محمد، قال: ثنا أبي، قال: حدثني عَمّي الحُسين بن سعيد، قال: حدثني أبي [(١)]، قال: حدثني عَمرو بن قيس، عن لَيث بن أبي سليم، عن البراء بن عَازب [ﷺ]، عن النبي ﷺ أنه قال لعُمر بن الخطاب ﷺ: «**كيف تكونُ** [٣٠/ب] **في القَبرِ ومُنكرٌ ونكِير إذا دخلَا عليك قبرك؟**».

قال: يا نَبي الله، وأنا على مَا أنا عليهِ اليوم؟

قال: «**نعم**».

قال: إنّي أكفيهما بإذنِ الله تعالى [(٢)].

---

(١) في «الأصول المجردة» لابن البَنَّاء قوله: (حدثني أبي) غير مثبتة، فالله أعلم.

(٢) إسناد منقطع بين الليث والبراء بن عازب ﷺ، ولعل في النُّسخة سقط.

والحديث مروي من حديث: عمر، وابن عباس، وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وتميم الداري ﷺ، ومن مرسل: عطاء بن يسار، وعمرو بن دينار.

[انظر: «مصنف» عبدالرزاق (٦٧٣٨)، و«المسند» لأحمد (٢/ ١٧٢)، و«البعث» لأبي داود (٣٧)، و«الشريعة» للآجري (٨٦١)، و«الصحيح» لابن حبان (٧/ ٣٨٤)، و«الحجة في بيان المحجة» (٣٢٤و٣٢٥) لقوام السُّنة، و«عذاب القبر» للبيهقي (١١٦-١١٨)، و«الكامل» لابن عدي (٢/ ٨٥٥)، و«الإتحاف» (١٠/ ٤١٤)، و«مجمع الزوائد» (٣/ ٤٧)، و«أهوال القبور» لابن رجب (٢٠)، و«المطالب العالية» (١٨/ ٤٧١).

قال في «مجمع الزوائد» (٣/ ٤٧): رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح.

وقال ابن كثير في «مسند الفاروق» (١/ ٢٤٠):حديث مشهور وهو غريب الإسناد.

والحديث ضعفه: ابن رجب، والذهبي في «الميزان» (٤/ ١٦٨).

وقد روي بلفظ آخر: =

٢٠٢- وأنبا أبو الحسن قال: ثنا محمد بن عبدالله الشافعي، قال: حدثني إسحاق [بن] الحسن الحربيّ، قال: ثنا حُسين بن محمد، قال: ثنا شَيبان، عن قتادة، قال: وجدت أنس بن مالك [ﷺ]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن العبدَ إذا وُضِعَ في قبرِه، وتوَلَّى عنهُ أصحَابُه؛ سَمِعَ قرعَ نِعالِهِم، ثم يأْتِيهِ ملكانِ فيُقعِدانِهِ، فيقولانِ: ما كُنتَ تقولُ في هذا الرَّجُلِ ؟**

قال: فأما المؤمِنُ فيقولُ: أشهَدُ أنه عبدُ الله ورسُولُه.

قال: فيقال له: انظُر إلى مَقعَدِكَ مِنَ النارِ، قد أبدلك الله به مقعَدًا[(١)] **مِن الجنةِ**». قال نَبيُّ الله [ﷺ]: «**فيرَاهما جمِيعًا**».

قال [قتادَة] [(٢)]: وذُكِرَ لنا أنه يُفسحُ له في قبرِه سبعون ذِرَاعًا، ويُملأُ عليهِ خَضِرًا إلى يومِ يبعثون [(٣)].

رواه أحمد (٦٦٠٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١١٥)، والآجري في «الشريعة» (٨٦٢) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ولفظه: أن النبي ﷺ ذكر فتاني القبر، فقال عمر: أوترد علينا عقولنا ؟ قال: «**نعم، كهيأتكم اليوم**».

فقال عمر: بفيه الحجر. وإسناده حسن.

وقد صححه: ابن حبان، والمنذري.

قال في «الفتح الرباني» (٨/ ١٠٧): هذا القول من عمر ﷺ كناية عن أنه إذا ردت عليه روحه يستطيع أن يدافع عن إيمانه بالجواب الذي يسكت الفتان ويقنعه، وإنّما صدر ذلك منه رضي الله عنه لرسوخ الإيمان في نفسه، وثباته في قلبه، ويستعمل العرب هذا اللفظ دائمًا كناية عن الجواب المسكت. اهـ

(١) في الأصل: (مقعد).

(٢) ليست في الأصل، وهي من صحيح مسلم

(٣) رواه البخاري (١٣٧٤)، ومسلم (٧٣١٨). =

هذا حديث صحيح من حديث: قتادة، عن أنس.

أخرجه مسلم نازِلًا [1] [٣١/أ] عن عَبد بن حُميد، عن يونس بن محمد، عن شيبان.

٢٠٣- والمعتزلة تُنكرُ عذابَ [2] القبرِ، وإحياءَ الموتى في قُبورِهم، وسُؤالَ مُنكرٍ ونكير [3].

٢٠٤- وابن جرير قال: يعذبُ في قبرِهِ مِن غيرِ أن تُرَدَّ إليه الرُّوح، ويحسُّ بالألمِ، وإن كان غير حيٍّ [4].

٢٠٥- وعندنا: يُعَذَّب بعد أن تُرَدَّ إليه الرُّوح.

دلِيلُنا: قولُ الله ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر]

وقول قتادة: (وذُكِرَ لنا أنه يُفسحُ له في قبرِهِ سَبعُونَ ذِرَاعًا) قد ثبت في حديث البراء بن عازب ﷺ الطويل في سؤال الملائكة للميت في قبره، وفيه قوله ﷺ: «**فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له في قبره مد بصره**». رواه أحمد، وابنه في «السُّنة» (١٤١٩).

(١) كتبت في الأصل: (بارلا)، ولعل ما أثبته هو الصواب.

(٢) في الأصل: (بعد)، والذي يظهر أنها: عذاب.

(٣) قال ابن هانئ في «مسائله» (١٨٧٣-١٨٧٩) حضرت رجلًا عند أبي عبدالله [يعني: أحمد بن حنبل] وهو يسأله، فجعل الرجل يقول: يا أبا عبدالله: .. وسأله عن بعض عقائد أهل السُّنة، ومنها قال: وعذاب القبر ومُنكر ونَكير؟

قال أبو عبدالله: نؤمن بهذا كله، ومن أنكر واحدة من هذه فهو جهمي. اهـ

(٤) في كتابه «التبصرة في معالم الدين» (ص ٤٥).

وانظر: «المعتمد في أصول الدين» لأبي يعلى (ص ١٧٨)، و«أهوال القبور» لابن رجب (ص ٨١).

ومَعلومٌ أنهم لا يُعرضون على النارِ وهم أحياءٌ على ظهرِ الأرضِ، وأنه لا غدوَّ ولا عَشيَّ [(١)] في القيامةِ؛ فثبت أنهم يُعرضون عليها في قُبورهم [(٢)].[(٣)]

- وأيضًا - قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه:١٢٤].

٢٠٦- قيل في تفسيرِه: عذابُ القَبرِ [(٤)].

ومثله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ﴾ [إبراهيم:٢٧] [(٥)].

---

(١) في الأصل: (لا غُدُوًّا ولا عَشيًّا).

(٢) في الأصل: (القبور).

(٣) انظر: كتاب «عذاب القبر وسؤال الملكين» للبيهقي (ص ٦٢) (باب الدليل على أنه بعد السؤال يعرض على مقعده بالغداة والعشي).

(٤) وقد روي مرفوعًا من حديث: أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
وروي موقوفًا عن أبي سعيد الخدري وابن مسعود، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
وروي كذلك عن أبي صالح ، والحسن البصري، ومجاهد رَحِمَهُمُ اللَّهُ.
انظر: «الشريعة» للآجري (٨٤٠)، و«عذاب القبر» للبيهقي (ص ٧١/ باب ما يكون على من أعرض عن ذكر الله تعالى من العذاب في القبر)، وكتاب «أهوال القبور» لابن رجب (١٣٨و١٤٨و١٧٧-١٧٩).
وقد بيَّن ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة» (٢/ ٩٨٣) وجه الدلالة من هذه الآية على إثبات عذاب القبر.

(٥) ومن ذلك التثبيت: ما يكون في القبر بعد سُؤال الملكين له، كما جاء في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا أُقعِدَ المؤمنُ في قبرِه أُتي، ثم شهدَ أن لَا إله إلَّا الله، وأن محمدًا رَسُولُ الله، فذَلِكَ قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾**»
وزاد شُعبَةُ: نزلت في عذابِ القَبرِ. رواه البخاري (١٣٦٩)، ومسلم (٧٣٢١). =

٢٠٧- **قال** ابنُ جريرٍ: وحدثَ السَّكران [1] يألـمُ ولا يحسّ بذلك؛ جَازَ أن يألَمَ الميتُ وإن [٣١/ب] لم يحسّ [2].

قلنا:

هذا قولٌ فاسِدٌ؛ لأنه لا يألـمُ ويلتذُ إلّا حيّ، ولو كان هذا لوصفُ [3] بالحياةِ.

وأما السَّكرانُ فيحسُّ؛ ولكن مَعهُ مَا يَمنعُ مِن الإخبارِ بـه، ولهـذا إذا أفاقَ تَضاعفَ الألـم [4].

وانظر: تفسير الطبري (١٣/ ٢١٨)، و«الدُّر المنثور» (٤/ ١٤٩)، و«نكت القرآن» (٢/ ٢٨)

(١) كذا في الأصل، ولعل الصَواب: (وحيث إن السَّكران)، والله أعلم.

(٢) من كتابه «التبصرة في معالم الدين» (ص ٤٥).

(٣) في الأصل: (الوصف).

(٤) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٢): العذاب والنّعيم على النفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السُّنة والجماعة، تُنعم النفس وتُعذّب مُنفردة عن البدن، وتعذب مُتصلة بالبدن، والبدن متصل بها، فيكون النَّعيم والعذاب عليهما في هذه الحال مجتمعين، كما يكون للروح مُنفردة عن البدن.

وهل يكون العذاب والنعيم للبدن بدون الروح ؟ هذا فيه قولان مشهوران لأهل الحديث والسُّنة والكلام.

وفي المسألة أقوال شاذة ليست من أقوال أهل السُّنة والحديث؛ قول من يقول: إن النعيم والعذاب لا يكون إلّا على الرُّوح؛ وأن البدن لا يُنعم ولا يُعذّب. وهذا تقوله (الفلاسفة) المنكرون لمعاد الأبدان؛ وهؤلاء كفار بإجماع المسلمين. اهـ

وانظر: كتاب «الروح» لابن القيم (١/ ١٤٦).

فصل

وَضَغطُ القبرِ [١] فقد صحَّت الرِّوايةُ بها في:

٢٠٨- حديث سَعدِ بن مُعاذ [رضي الله عنه] وأن للقبرِ ضَغطَةَ [٢].

٢٠٩- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: ثنا محمد بن جعفر - بواسط -، قال: ثنا أسلم بن سَهل، قال: ثنا أحمد بن سهل بن علي الباهلي، قال: ثنا عبدالله بن داود، قال: ثنا ثابت بن حماد، عن المُختار بن فُلْفُل، عن أنسِ بن مَالِكٍ [ﷺ] قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن صَلّى لَيلَةَ الجُمُعةِ رَكعَتَين يَقرأُ فيهما بِفاتحةِ الكِتابِ، و ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ خمسَ عَشرَةَ مَرَّة: أَمَّنَهُ اللهُ من**

---

(١) قال ابن رجب رحمه الله في كتابه «أهوال القبور» (ص٥٤): قد وردَ ما يدلّ على أن التّضييق عام للمُؤمن والكافر، وصح بذلك طائفة من العُلماء منهم ابن بطّة. ثم ذكرَ حديث سعد ﷺ هذا.

وقال (ص٥٧): وذكر ابن أبي الدنيا عن محمد بن عبدالله التميمي، قال: سمعت أبا بكر التميمي شيخًا من قريش يقول: إن ضمّة القبر أصلها أنّها أمهم، ومنها خلقوا؛ فغابوا عنها الغيبة الطويلة، فلما رُدّ إليها أولادها ضمتهم ضمة الوالدة التي غاب عنها ولدها، ثُمّ قَدِمَ عليها، فمن كان لله مُطيعًا ضمته برأفة ورِفق، ومن كان لله عَاصيًا ضمته بُعنف سُخطًا منها عليه لربها. اهـ

(٢) يُشير إلى حديث عائشة ﷺ أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن لِلقَبرِ ضَغطَةً لو كان أَحدٌ ناجِيًا مِنهَا نجَا سَعدُ بنُ مُعَاذٍ**».

رواه أحمد (٢٤٢٨٣) و(٢٤٦٦٣)، وابن راهويه في «مسنده» (١١١٤)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٢٤)، والبيهقي في «عذاب القبر» (١١٩).

قال ابن كثير في «البداية» (٤/ ١٤٦): وهذا الحديث سنده على شرط الصحيحين.

وهذا الحديث مروي من حديث: حذيفة، وجابر، وابن عمر ﷺ. وهو حديث صحيح.

عذابِ القبرِ» (١).

٢١٠- وإن قيل: فما تقولونَ في المصلُوبِ، والمُحترِقِ، ومَن أكلَه السَّبُعُ، والغريقِ في الماءِ ؟

قيل: النبي ﷺ ذكرَ القبرَ وحَال الأمواتِ فيه؛ لأنه [٣٢/أ] الغالب.

وأما تلك المواضعُ فلا يَمتنعُ خلقُ الحياةِ فيه بعدَ الموتِ مع بقائِه.

ولا يَمتنعُ أيضًا ذلك مع تَفرقِتِها وحصوله بكلّ جُزءٍ منها، وجوازُ أن يَنفردَ الجُزءُ مِن الجُملَةِ إما بالعذابِ، أو بالنَّعيمِ.

وعلى أنه لا يمتنعُ في قُدرةِ الله أن يَضغطَ الأرضُ المصلوبَ، ولا سُؤالَ الملكينِ لمن تقطعت أجزاؤه، وكلّ ما أنكرَ ما ذكرنا مِن عذابِ القبرِ والمسائلةِ على كلِّ حالٍ فهو بمثابة مَن أنكرَ إحياءَ رَبنا (٢) الموتى، وكلّ مُعجزة أظهرَها الله لنبيِّهِ؛ لأنه مما لا مَجالَ للعقولِ فيه، ومَن كان كذلك فقد ضَلَّ سواءَ السَّبيل (٣).

---

(١) رواه أسلم بن سهل الواسطي في «تاريخ واسط» (ص١٧٢)، ومن طريقه المصنف، والسِّلفي في «مُعجم السَّفر» (١٣٦٤).

قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ١٥٤): روى المظفّر بن الحسين الأرجاني في كتاب «فضائل القرآن»، وإبراهيم بن المظفر في كتاب «وصول القرآن للميت» من حديث أنس: فذكره ...، وقال إبراهيم بن المظفر: «خمسين مَرَّة أمّنه اللهُ مِن عذابِ القبرِ، ومِن أهوال يوم القيامة» .. ومن حديث ابن عباس أيضًا، وكلها ضعيفة مُنكرة، وليس يصحّ في صلوات أيام الأسبوع ولياليه شيء. والله أعلم. اهـ

(٢) في الأصل: (من نكر أحمادنا الموتى) !! وهي كما ترى غير واضحة؛ ولعل الصواب ما أثبته، والله أعلم.

(٣) قال أبو إسحاق بن شاقلَّا: سُئِلَ الشَّيخ - يعني أبا بكر - عن المصلوب هل تضغطه =

٢١١- فإن قِيلَ: فما تقولُ في الأطفالِ والـمجانين ؟

قيل: هُم مِن ذلك آمِنونَ؛ لأنَّهم غير مُكلَّفين [(١)].

٢١٢- فإن قيل: هل ينزلُ على النبي ﷺ مُنكرٌ ونكير ؟

قيل:

الأرض ؟ فقال: قُدرَةُ الله لا يتكلّمُ عليها، أرأيت رَجُلًا لو قُطِعت يده ؟ أو رِجلُه ؟، أو لِسَأنه في بلدٍ، ومات في بلدٍ آخر: هل ينزلُ الملكان على الكُلّ منه ؟ وهذا في القدرة واليد في معنى التبع. «طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٤٤).

وانظر: كتاب «الروح» لابن القيم (ص ٨١).

(١) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٠): أمّا من ليس مُكلّفًا كالصَّغير والمجنون فهل يُمتحن في قبره، ويسأله مُنكر ونكير، على قولين للعُلماء:

أحدُهُما: أنه يُمتحن، وهو قول أكثر أهل السُّنة، ذكره أبو الحسن بن عبدوس عنهم، وذكره أبو حكيم النهرواني وغيرهما.

والثاني: أنه لا يُمتحن في قبره، كما ذكره القاضي أبو يعلى، وابن عقيل، وغيرهما قالوا: لأن المحنة إنّما تكون لمن يُكلّف في الدنيا. اهـ

قلت: ومن قال بالأول: يستدلّ بما في «الموطأ»، عن يحيى بن سعيد أنه قال: سمعت= سعيد بن المسيب يقولُ: صلَّيتُ وراء أبي هريرة على صبيّ لم يعمل خطيئة قطّ، فيقول: (اللهم أعذه من عذاب القبر). رواه عبد الرزاق (٦٦١٠)، وابن أبي شيبة (٣/ ٣١٧)، ومالك في «الموطأ» (١/ ٢٢٨)، وإسناده صحيح، وهذا يَدُلّ على أنه يُفتن.

وثبت في «صحيح البخاري» من حديث سَمُرة رضي الله عنه: أن منهم من يدخل الجنة.

وثبت في «صحيح مسلم»: (أن الغلامَ الذي قتله الخَضر طُبِعَ يوم طُبِعَ كافرًا)؛

ثم قال ابن تيمية بعد أم ذكر هذه الأحاديث وغيرها: فإن كان الأطفال وغيرهم فيهم شقيّ وسعيد: فإذا كان ذلك لامتحانهم في الدنيا لم يمنع امتحانهم في القبور .. إلخ.

وانظر : «الروح» لابن القيم (١/ ٢٦٥) (الأطفال هل يُمتحنُون في قبورِهم ؟).

٢١٣- **قال** أبو الحسن التَّميمي [(١)]: ينزلون عليهِ، ويسألونَه.

٢١٤- **وقال** القاضي أبو علي بن أبي موسى[(٢)]: لا يَنزِلون عليه؛

٢١٥- **لقوله** عليه [الصَّلاة و] السَّلام: «**بي تُفتَنُونَ، وَعَنِّي تُسألون**»[(٣)].

---

(١) عبدالعزيز بن الحارث بن أسد (٣٧١هـ)، حَدّث عن: أبي بكر النيسابوري، ونفطويه، وصَحِب أبا القاسم الخِرقي، وأبا بكر عبدالعزيز. «طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٤٦).

(٢) هو محمد بن أحمد الهاشمي القاضي (٤٢٨هـ) صاحب كتاب: «الإرشاد» في المذهب الحنبلي. وقوله هذا ذكره في عقيدته في السُّنة كما في «طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٣٨).

(٣) رواه أحمد (٢٥٠٨٩)، وابن راهوية (١١٧٠). وصححه: المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٢٦٧)، والساعاتي في «الفتح الرباني» (٨/ ١١٣).
قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٥٧): وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في هذه الفتنة من حديث: البراء بن عازب، وأنس بنِ مالك، وأبي هريرة وغيرهم ﷺ، وهي عامّة للمُكلّفين إلّا النّبيين فقد اختُلِفَ فيهم، وكذلك اختُلِفَ في غير المكلّفين كالصِّبيانِ والمجانين. اهـ ثم ذكر الخلاف فيهم.

١٨- باب

الإيمان بشفاعة النبي ﷺ [٣٣/أ] بقوم يَخرُجون مِن النار مِن المُوحِّدين

٢١٦- أخبرنا محمد بن محمد بن محمد العطَّار، قال: ثنا الصَّفار، قال: ثنا ابن عَرفة، قال: حدثني عبد السَّلام بن حَربٍ المُلَائِي، عن زياد بن خَيثمة، عن نعمان بن قُراد،، عن عبدالله بن عُمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «خُيِّرتُ بينَ الشَّفاعةِ، وبين أن يَدخُلَ شَطرُ أُمَّتي الجنة، فاخترَتُ الشَّفاعَة؛ لأنَّها أعمّ وأكفى. أترونَها للمُؤمنين المُتَّقِين ؟ لا؛ ولكِنَّها للمُذنِبين الخطَّائِين»[١].

(١) رواه أحمد (٥٤٥٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٨١٠)، وابن أبي داود في «البعث والنشور» (٤٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وروراه ابن ماجه (٤٣١١)، وابن أبي داود في «البعث والنشور» (٤٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وعند أكثرهم زيادة: «.. ولكنها للمُذنِبين المُتلوِّثين الخطَّائين»

في إسناد هذا الحديث اختلاف كبير كما بينه الدارقطني في «العلل» (٣١٦٢)، فقال: والحديث مُضطرب جدًّا. اهـ

وأورده ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٩٢٠)، وقال: قال الدراقطني: ليس في الأحاديث شيء صحيح. اهـ

قلت: ولمتن هذا الحديث شواهد تشهد لصحته:

- أما الشطر الأول: «خُيّرتُ بي الشّفاعة .. فاخترتُ الشَّفاعة».

فقد رواه أحمد (٢٣٩٧٧)، والترمذي (٢٤٤١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٦٨٤) من حديث عوف بن مالك. وصححه: ابن حبان (٢١١)، والحاكم (١/ ٦٧).

وأما الشطر الثاني منه: فسيأتي في الحديث رقم (٢١٩).

٢١٧- **وعن** أنس بن مالك [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا أوّلُ شَفِيعٍ في الجنَّةِ**»(١).

٢١٨- **وعن** ابن عباس [رضي الله عنهما] قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**سَلوا الله لي الوسِيلَةَ، لا يسألُـهَا لي عَبدٌ إلّا كنتُ [له] شفِيعًا**(٢)، **- أو شَهِيدًا - يومَ القيامَةِ**»(٣).

٢١٩- **أخبرنا** أبو علي الحسن بن أحمد البَزَّاز، قال: ثنا أحمد بن سَلمان، قال: ثنا هلال بن العَلاء، قال: حدثنا أبي قال: أخبرني جعفر بن محمد، عن أبيه محمد ابن علي، قال: حدثني جابر بن عبدالله [رضي الله عنهما]، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**شفاعَتِي** [٣٣/أ] **يوم القيامةِ لأهلِ الكبائِرِ مِن أُمَّتي**»(٤).

---

(١) رواه مسلم (٤٠٥). والحديث ذكره ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٥٦) بإسناده.

(٢) في الأصل: (شفعيًا).

(٣) ذكره ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٥٧) بإسناده، والتَّصويب والزيادة منه.
والحديث رواه ابن أبي شيبة (٣٠٠٨٤)، وعبد بن حُميد (٦٨٨)، وإسماعيل القاضي في «فضل الصَّلاة على النبي ﷺ» (٤٨) وفي إسناده: مُوسى بن عُبيدة الرَّبَذِي.
وقد تُوبعَ كما عند الطبراني في «الأوسط» (٦٣٣) وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي ذئب إلّا موسى بن أعين. اهـ
قال ابن كثير في «التفسير» (٣/ ١٠٤): كذا قال ! وقد رواه ابن مردويه... اهـ ثم ذكر إسناده.
قلت: والحديث يشهد له كذلك ما رواه مسلم (٧٧٨) من حديث عبدالله بن عَمرو رضي الله عنهما في الأذان، وفيه قوله ﷺ: «.. **ثم سَلُوا اللهَ لِي الوَسِيلَةَ، فإنها مَنزِلةٌ في الجنةِ، لا تَنبَغي إلاّ لِعبدٍ مِن عِبَادِ الله، وأرجُو أن أكُون أنا هو، فمَن سَأل لي الوسِيلَةَ حَلت له الشَّفاعَة**».

(٤) رواه الترمذي (٢٤٣٦)، وابن ماجه (٤٣١٠)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (١٧٧٤)، والآجري في «الشريعة» (٧٧٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩٢). =

فقلت: ما هذا [يا جابر] ؟

فقال: نعم [يا محمدُ]، أنه من زادت حسناتُهُ على سَيئاتِهِ فذلك الذي يَدخلُ الجنّةَ بغيرِ حِسابٍ، ومن استوت سيئاتُهُ وحسناتُهُ فذلك الذي يُحاسبُه حِسابًا يسيرًا، ثُم يدخلُ الجنَّةَ، وإنَّما شفاعةُ رسولِ الله ﷺ لمن أوبقَ نفسَهُ، وأثقلَ ظَهرَه[1].

والحديث صححه: الترمذي [من حديث أنس ﷺ (٢٤٣٥)]، وابن حبان (٦٤٦٧)، وابن خُزيمة.

وقال ابن كثير في «التفسير» (٢/ ٢٨٤) وهو يتكلم عن حديث جابر: وفي إسناده من جميع طُرُقِهِ ضَعف، إلّا ما رواه عبد الرزاق .. فأنه إسنادٌ صحيح على شرطِ الشّيخين .. وفي الصّحيح شاهد لمعناه. اهـ

وقال ابن حجر في «التلخيص» (٥/ ٢٢٢٣): شواهده كثيرة.

قلت: الحديث مروي عن: أنس، وابن عباس، وابن عُمر وغيرهم رضي الله عنهم.

- قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ «التوحيد» (٢/ ٦٥٦): فأمّا قوله: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي**» فإنّما أراد شَفاعتي بعد هذه الشَّفاعة التي قد عَمّت جميع المسلمين هي شفاعة لمن قد أدخل النَّار من المؤمنين بذنوب وخطايا قد ارتكبوها لم يغفرها الله لهم في الدنيا، فيخرجون من النَّار بشفاعته، فمعنى قوله: «**شَفاعَتِي لأهل الكبائر**» أي من ارتكب من الذنوب الكبائر فأدخلوا النَّار بالكبائر إذ الله ﷻ وعد تكفير الذنوب الصَّغائر باجتناب الكبائر على ما قد بينت ... اهـ

قال الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (٩٧): ويؤمن أهل الدين والسُّنة بشفاعة الرسول ﷺ لمذنبي التوحيد، ومرتكبي الكبائر؛ كما ورد به الخبر الصحيح عن رسول الله ﷺ. —ثم ساق بإسناده حديث أنس ﷺ: «**شفاعَتِي لأهلِ الكبائِر** ..».

(١) قوله: (فقلت: ما هذا يا جابر ؟) أخرج هذه الزيادة: ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٢١)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٠٥٥).

٢٢٠- **حدثنا** محمد بن أحمد الحافظ، قال: أخبرنا أبو بكر الشَّافعي، قال: حـدثنا محمد بن هشام المستملي، قال: ثنا عبدالملك بن عبدربه الطّائي أبو إسحاق، قال: ثنا شعيب بن صفوان، عن معمر الصَّنعاني، عن زيد بن أسـلم، عـن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري [ﷺ]، عن النبي ﷺ قال:

«إذا خَلَصَ المؤمِنون مِن النارِ، قال: ومـا أحـدكم بِأَشَـدَّ مُناشَـدةً في الحقِّ يكون له مِن المؤمنين لِرَبهم، فيقولون: يا رَبنـا؛ أبناؤنـا وإخواننـا، كانوا يُصلّون معنا، ويَصُومُون معنا.

قال: فيقول اللهُ: اذهبوا فمن عرفتم مـنهم فـأخرِجُوه، فيُخرِجُـونهم، منهم مَن [قد أَخذته النّارُ إلى قدميه] [٣٣/ ب]، ومِنهم من قد أخذتُه إلى سَاقيهِ، ومِنهم مَن قد أخذته إلى رُكبَتَيهِ،

قال: فيُخرِجونهم، ثم يَرجعون فيقولون: قد أخرجنـا يـا ربنـا أمـرًا كثيرًا.

قال: فيقول: ارجعوا فأخرِجوا مَن كان في قلبهِ مِثقالُ ذَرةٍ مِن إيمـان.

قال أبو سعيد: من كان في شَكٍّ من هذا فليقرأ هذه الآية التي في النِّـساء: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠] الآية.

قال: فيرجعون فيقولون: يا رَبّنا قد أخرجنا أمرًا كثيرًا.

قـال: فيقـولُ اللهُ: قـد شَـفَعتِ الملائكَـةُ، وشَـفَعَ النَّبِيـون، وشَـفَعَ الشَّافعُون، وبقي أرحَمُ الرَّاحِمين.

قال: فَيقبِضُ مِن النارِ قَبضةً فَيُخرِجُ خَلقًا كثيرًا ليـست لهـم حَـسنة،

قال: فيخرُجُون وقد صَارُوا حُمَمًا.

قال: فيُصَبُ عليهم مَاء، - يُقال له: ماءُ الحياةِ -، فينبُتون نباتَ الحِبَّةُ في حميلِ السَّيلِ، قال: فيخرجون من أَجسَادِهِم مِثلَ اللُّؤلُؤِ، في أعناقِهِم الخاتَمُ، عُتقَاءُ الله، فإذا دخلوا يُقال لهم: تَمَنوا، فيتَمنَّون حتى يَنقضي مِنهم الأمَاني، فيُقالُ: هذا لكم [٣٤/أ] ومثله مَعَهُ، - أو قال: عَشَرَة أَمثالِه -» [(١)].

(١) رواه مسلم (٣٧٣)، وأحمد (١١٨٩٨)، وابن منده في «الإيمان» (٨١٦)، والدارقطني في «الرؤية» (٤)، واللالكائي (١٨٠١)، من حديث: زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مع اختلاف بينهم في ألفاظ متنه.
وانظر في مسألة الشفاعة: «السُّنة» لابن أبي عاصم (١/ ٥٢٦)، و«الشريعة» (٣/ ١١٩٨/ باب وجوب الإيمان بالشفاعة)، وتعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٢٦٩).

فصل

٢٢١- وشفاعةُ نبيّنا ﷺ في أهلِ الكبائرِ مِن أُمَّتِه؛ خِلافًا للقَدريَّة في قولِهم: (ليسَ له شفاعة) (١).

٢٢٢- ومَن دخلَ النارَ عقوبةً خرجَ مِنها عندنا: بشفاعَتِه، وشفاعةِ غيره، ورَحمةِ الله ﷻ حتى لا يبقى في النارِ واحدٌ قال مَرَّةً واحدةً في دارِ الدنيا: (لا إله إلَّا الله) مُخلصًا، وآمنَ به؛ وإن لم يفعل الطاعات بعد ذلك (٢).

---

(١) المشهور عند أهل العلم نسبة إنكار الشفاعة إلى المعتزلة، وهم من المكذّبين بالقدر، وهو أحد أصولهم الخمسة التي يعتقدونها.

قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (٣/ ١١٩٨): إن المنكر للشّفاعة يزعم أن من دخل النّار فليس بخارج منها، وهذا مذهب المعتزلة يكذبون بها، وبأشياء سنذكرها إن شاء الله مما لها أصل في كتاب الله ﷻ، وسُنن رسول الله ﷺ .. فالمعتزلة يُخالفون هذا كلّه، لا يلتفتون إلى سُنن الرَّسول، ولا إلى سُنن أصحابه، وإنما يُعارِضون بمُتشابه القرآن، وبما أراهم العقل عندهم .. إن المكذّب بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأً فاحشًا خرج به عن الكتاب والسُّنة؛ وذلك أنه عَمِدَ إلى آيات من القرآن نزلت في أهل الكُفر أخبر الله ﷻ أنهم إذا دخلوا النارَ أنّهم غير خارجين منها، فجعلها المكذب بالشّفاعة في الموحّدين، ولم يلتفت إلى أخبار رسول الله في إثبات الشَّفاعة: أنها إنّما هي لأهل الكبائر. اهـ

(٢) يريدُ - والله أعلم - إن قالها مُخلصًا من قلبه ثُم ماتَ عليها ولم يتهيأ له العمل؛ كما روي في حديث جابر رضي الله عنه، وفيه: أن الرجلَ الذي كلمه النبي ﷺ فآمن به .. ثم تقدَّمَ إلى الصِّف فقُتِلَ، ولم يصلّ لله سَجدة قَطّ. فقال رسول الله ﷺ: «**لقد حَسُنَ إسَلام صَاحِبكم، لقد دخلتُ عليهِ وإن عنده لزوجتين له من الحور العين**».

رواه الحاكم (٢/ ١٤٨) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قلت: قد يُفهم من كلام المصنف هذا أنه يرى أن الإيمان يكفي فيه القول دون العمل، والذي هو مذهب المرجئة في الإيمان خلافًا لإجماع أهل السُّنة، وهذا ليس بصحيح =

٢٢٣- وعند القدرِيَّة:

مَن ارتكبَ كبيرةً واحِدةً فضلًا عن كبائرَ؛ فأنه مُخَلَّـدٌ في نـارِ جهـنّمَ أبدًا، لا يَخرجُ مِنها (١).

وأما مَن ماتَ مُشركًا بالله فأنه مُخلدٌ في نارِ (٢) جَهـنّم لا يَخـرجُ منهـا أبدًا.

فإن المصنف صَرَّحَ - كما سيأتي برقم (٢٣٧) - أن الإيـمان قـول وعمـل، وأن الـصلاة من الإيمان، وأن تركها تهاونًا وكسلاً يُخرج من الملة في أصحِّ الأقوال.

(١) قال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة» (٢/ ١٠٠٤): والمعتزلـة - لعـنهم الله - يـردون على ذلك [يعني: على أحاديث الشَّفاعة لأهل الكبائر] ويقولون بخلافه، يزعمـون أنـه من أتى بذنبٍ واحدٍ في عمره، أو ظلم بحبَّة واحدة فقد كَفـرَ، ويكـون خالـدًا مُخلّـدًا في النَّار، لا يخرج منها أبدًا، لأنه قد دخل النّار بكُفرِهِ. اهـ

(٢) في الأصل: (رنا).

فصل

٢٢٤- والأمواتُ عَلى أربعةِ أضرُبٍ:

مَن يُقطعُ لـهم بالجنة؛ وهم: الأنبياءُ، والمرسلون، ومَـن يَقطـعُ لهـم الأنبياء؛ مثل:

٢٢٥- قول النبي ﷺ: «**عَشر[ةٌ] في الجنة**»[(١)].

والثاني: مَن يُقطعُ لهم بالنارِ أبَدًا؛ وهـم الكفَّـارُ، والمـشركون [٣٤/ ب]، ومن يَقطعْ لـهم الأنبياءُ بذلك.

والثالث: صُلحاءُ المسلمين في الظَّاهرِ مِـن أهـلِ الجنـةِ، وهـم تحـت مَشيئةِ الله تعالى.

والرابع: فسَّاقُ المسلمين في الظاهرِ مِن أهـلِ النـارِ، وأمـرُهم إلى الله تعالى، فهم أيضًا [تحتَ] الـمشيئةِ[(٢)].[(٣)]

٢٢٦- أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم البَزَّاز، قـال: أنبـا عبـدالله بـن جعفر دَرَسْتَوَيْهِ[(٤)]، قال: ثنا يعقوب بن سُفيان، قال: ثنا عَنبَس بـن مَرْحُوم العطّار، قال: ثنا إسحاق بن إبراهيم بـن نِسْطَاس[(٥)]، قال: حـدثني سـعد

---

(١) حديث صحيح، وسيأتي تخريجه (رقم/ ٣٤٢).

(٢) في الأصل: (المشبه).

(٣) ذكر نحو هذا التقسيم الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» في (باب الحوض والكوثر).

(٤) في الأصل: (درسويه)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢٨).

(٥) في الأصل: (بسطاس)، وما أثبته هو الصواب، انظر ترجمته في «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٣٤)، و«المغني في الضُّعفاء» للذهبي (ص٦٨).

ابن إسحاق بن كَعب بن عُجرة، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: بينا رَسول الله ﷺ في ناسٍ مِن أصحابِه، قال: «ما تقولون في رجلٍ قُتِلَ في سَبيلِ الله ؟».

[قالوا:] الجنة إن شاءَ الله.

قال ﷺ: «الجنة إن شاءَ الله».

قال: «ما تقولون في رجلٍ ماتَ في سَبيلِ الله ؟».

قالوا: اللهُ ورَسوله أعلم.

قال: «الجنة إن شاءَ الله تعالى».

قال: «مَا تقولون في رجلٍ [مات]، [فـ]ـقامَ [رَجُلان] ذوَا عَدلٍ فقالا: (اللهم لا نعلمُ إلّا خَيرًا ؟)» [1].

قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: «الجنة إن شاءَ الله».

قال: «ما تقولون [٣٦/أ] في رجلٍ [مَاتَ فـ]ـقامَ [رجلان] ذُوا عَدلٍ فقالا: (اللهم لا نَعلمُ خَيرًا [2])».

فقالوا: الله ورسوله أعلم [3].

---

(١) الزيادات من «المعجم الكبير» للطبراني.
وجاء عند اللالكائي والتيمي في «الحجّة»: «ما تقولون في رجل ماتَ فقامَ رَجُلان فقالا: لا نعلم إلّا شرًّا ؟».

(٢) في الأصل: (إلّا خيرًا) والاستثناء هنا زائد.

(٣) كذا في الأصل. وفي «المعجم الكبير»: (قالوا: النار).

قال [رسول الله ﷺ]: «**[مُذنِبٌ]، واللهُ غُفور رَحيم**»[(١)].

٢٢٧- وعن جُندَبِ بن عبدالله [ﷺ] أن رسول الله ﷺ حدَّثَ: «**أن رجلاً قال: والله لا يُغفرُ لفلانٍ، وإن اللهَ قال: مَن ذا الذي يتألَّى**[(٢)] **عليَّ أن لا أغفِرَ لفلانٍ، فإنِّي قد غَفَرتُ لفلانٍ، وأَحبَطتُ عملك**»[(٣)].

٢٢٨- أخبرنا هلال بن محمد الحَفَّار، قال: ثنا عبدالصَّمد بن علي الطَّسْتِي، قال: ثنا إسماعيل بن الفضل بن موسى البَلْخي، قال: ثنا هُدْبَةُ بن خالد، قال: حدثني سُهيل[(٤)] بن أبي حزم، قال: ثنا ثابت، عن أنس [ﷺ]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن وعدَهُ اللهُ على عَمَلٍ ثوابًا فهوَ مُنجِزهُ له.**

ومَن وعَدَه على عملٍ عِقابًا فهو بالخيارِ: إن شاءَ فعل، وإن شاءَ لم يفعل»[(٥)].

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ١٤٧/ ٣٢٣)، واللالكائي (١٧٦٥و١٩٨٥)، والتيمي في «الحجة» (٢٣٧)، والبيهقي في «الشعب» (١١/ ٤٨٢/ ٨٨٧٧).

قال الهيثمي في «المجمع» (٥/ ٥٩٥): رواه الطبراني، وفيه: إسحاق بن إبراهيم ابن نسطاس؛ وهو ضعيف. اهـ

وفيه كذلك: إسحاق بن كعب قال في «التقريب» (ص٢٩): مجهول الحال.

(٢) أي: يحلف.

(٣) رواه مسلم (٦٧٧٤).

(٤) في الأصل: (سهل) وهو خطأ. ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢١٧).

(٥) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (٩٩٣)، وأبو يعلى في «المسند» (٣٣١٦)، والبزار في «مسنده» (٦٨٨٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠٦٢)، واللالكائي (٢٠٣٢)، ولم يذكروا فيه قوله: «**إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل**».

ورواه البيهقي في «البعث» وقال: لفظ حديث ابن عباس ولم يذكر الباقون: «**إن شاء عَذَّبَه**»، تفرَّد به: سُهيل، وليس بالقوي. اهـ
=

٢٢٩- وهذا كلامُ أحمد في «الرِّسالة» (١).

٢٣٠- والمُعتزلةُ تُخالفُ في ذلك، وتقول: يجبُ على الله أن يَستوفي العِقاب مِن العاصي ويكون عَفوه قبيحًا (٢). وقد أفردت ذلك في كتاب.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢١١): رواه أبو يعلى والطبراني في «الأوسط»، وفيه سهيل بن أبي حزم وقد وثّق على ضعفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.اهـ

ويشهد للحديث: ما رواه أحمد (٢٢٧٦٨)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١٠٠٢) من حديث عُبادة بن الصَّامت ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: « .. ومَن عَبدَ اللهَ لا يُشرك به شيئًا، وَآتى الزَّكاة، وَسَمِعَ وعَصَى، فإن اللهَ مِن أَمرِه على الخيارِ: إن شاء رحمه، وَإن شاءَ عذَّبَه».

وقد قال الله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ ٱلَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ [الأحقاف:١٦]

قلت: وهذا اعتقاد أهل السُّنة في أهل الكبائر إن ماتوا من غيرِ توبة، إن شاء عذَّبهم، وإن شاءَ غفر لهم. وانظر التعليق التالي.

وانظر: «اعتقاد أهل السُّنة» اللالكائي (٦/ ١٠٥٩).

(١) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رسالة عبدوس»: ومن لقيهُ مُصرًّا غير تائبٍ من الذنوب التي قد استوجب بها العُقوبة فأمرُهُ إلى الله تعالى، إن شاء عذَّبَهُ وإن شاء غَفَرَ له، ومن لقيه كافرًا عذّبَه ولم يغفر له. رواه ابن البَنَّاء من طريقه (٥/ أ/ ق).

وكذا في رسالة مسدد بن مسرهد.

انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٢ و ٤٢٨).

(٢) أسند ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٦٢) بعد حديث أنس ﷺ السابق عن الأصمعي قال: جاء عَمرو بن عُبيد إلى أبي عَمرو بن العَلاء، فقال: يا أبا عمرو: أيخلف الله وعده ؟ قال: لا، قال: أفرأيت ما أوعده على عمل عِقابًا أيخلف وعده ؟ قال: أبو عمرو بن العلاء: [مِن] العُجمة أُتيت ! .. إن الوعد غير الوعيد.

إن العبد لا يُعدّ عَارًا ولا خلفًا أن يَعِدَ شرًّا ثُم لا يفعله، بل يُرى ذلك كرمًا وفضلاً، إنّما الخلف أن يَعِدَ خيرًا ثُم لا يفعله. =

١٩- باب
الإيمان بأن المسيحَ الدَّجالَ [٣٥/ب] خَارج

٢٣١- **حدثنا** علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا الصَّفار، قال: ثنا الرَّمادي، قال: ثنـا عبدالرزاق، عن مَعمر، عن هِشام بن عُروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان يقول: «**اللهمَّ أعوذُ بك مِن فِتنةِ القـبرِ، وعَـذابِ النـارِ، وأعُوذُ بك مِن شَرِّ فِتنَةِ الفقرِ، وَمِن شَرِّ فِتنةِ الغِنَى، وأعوذُ بك مِن فِتنـةِ المسِيحِ الدَّجَّالِ، اللهمَّ نقني مِن خَطيئتي كمـا نَقَّيتَ الثوبَ الأَبيَضَ مِنَ الدَّنس**»[١].

٢٣٢- **أخبرنا** أبوعلي الحسن بن أحمد البَزَّاز، قال: أنبا ابن[٢] الـسماك، قـال: ثنـا

قال فأوجدني هذا في كلام العرب ؟! قال: نعم، أما سمعت قول الأول:

وإنـي وإن أوعـدتـه أو وعـدتــه لمخلف إيعادي ومُنجزُ موعدي. اهـ

قال العمراني رحمه الله في «الانتصار في الرد على المعتزلـة القدريـة الأشرار» (٣/ ٦٧٦): إن من وعد الله ثوابًا على عمل عمله بفضل من الله ونعمة، ولا يوصف الله بأنـه يخلـف وعده، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]، ومـن أوعـده عـذابًا على ذنبٍ أذنبه فإن الوعيد حقّ له، وترك الوفاء بالوعيد كَرمٌ وجـود، وربنـا موصـوف بالجود والكرم، وكيف لا يحسن من الله العفو عن الذنب وقد أمرنـا بـه وحظنـا عليـه، ومدح فاعله قـال الله تعـالى: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ [البقـرة: ١٠٩]، وقـال تعـالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [البقـرة: ٢٣٧]..، وأخـبر عـن نفـسه بـالعفو فقـال: ﴿وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] .. إلى آخره. ثم ذكرَ قِصّة عَمرو بن عُبيد السّابقة.

(١) أخرجه ابن البَنَّاء من طريق عبدالرزاق وهو في «مُصنّفه» (١٩٦٣١).
وراوه البخاري (٦٣٦٨)، ومسلم (٦٩٧٠) بلفظ قريب منه من حديث عائشة .

(٢) في الأصل: (ان).

حنبل، قال: ثنا قَبِيصة، قال: ثنا حماد بن سَلمة، عن شُعيب بـن الحَبْحَـابِ، عن أنس بن مالـك [ﷺ] أن رسـول الله ﷺ قـال: «الـدَّجَّالُ أَعـوَرُ، وربُّـكم ليس بـأعوَرَ، مَكتُوبٌ بَـينَ عَـينَيـهِ: (ك ا ف ر)، يقـرؤه كـلُّ مؤمِنٍ، قارِئ، وغير قارِئ»[1].

٢٣٣- وأخبرنا الحسن، قال: أنبا ابن السَّمَّاك، قال: ثنا حنبل، قال: ثنا قَبِيصة بـن عُقبة، قال: ثنا سُفيان، عن جَرير بن حَازم، عن أبي نَصر العَدوي[2] عن أبي الدَّهماء العَدوي، عن عِمران بن حُصين [ﷺ] [٣٦/ أ] قال: قال رسـول الله ﷺ: «مَن سَمِعَ منكم بالدَّجَّالِ فليَفِرَّ منه، فأنه يأتِيه الرَّجُـلُ يَحسَبُ أنه مؤمِنٌ، فيَتَّبِعُه[3] مِمَّا يَرَى مِنَ الشُّبُهَاتِ»[4].

قال أبو علي بن البَنَّاء: قد جمعتُ أخبارَهُ في كِتابٍ مُفرَد[5].

---

(١) رواه ابن البَنَّاء من طريق حنبل في «الفتن» (١٦)، وراه أحمد في «المسند» (١٣٣٨٥).
والحديث رواه البخاري (٤٤٠٢) و(٧٤٠٨) و(١٥٥٥)، ومسلم (٧٤٧٣).

(٢) في الأصل: (أبي نضر العندوي)، وهو خطأ، والصّواب ما أثبته، وقد جاء مصرحًا باسمه في «الفتن» لحنبل: (حُميد بن هَلال). انظر: «السير» (٩/ ٣٧٣).

(٣) في الأصل: (فيبغيه)، والصواب ما أثبته كما هو مُثبت عند من خرَّجه.

(٤) أخرجه المصنف من طريق حنبل في «الفتن» (١٠).
والحديث رواه أحمد (١٩٨٧٥و١٩٩٦٨)، وأبو داود (٤٣١٩)، والبزار في «مسنده» (٣٥٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١٨/ ٢٢٠/ ٥٥١)، وهو حديث صحيح.

(٥) وانظر كثيرًا من أخباره في كتاب «الشريعة» للآجري (٣/ ١٣٠١/ كتاب التصديق بالدَّجال، وأنه خارج في هذه الأمة).
وكتاب «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (باب ما جاء في الدجال).

٢٠- باب

الإيمان يزيدُ وينقُصُ وشَرائطه

٢٣٤- **أخبرنا** أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ الحَمَّامِي رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: ثنا محمد بن العَبَّاس بن الفضل، قال: ثنا سِنان بن محمد بن أبي طالب، قال: ثنا أبو الصَّلت الهروي، قال: ثنا علي بن موسى الرِّضى، عن أبيه موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه [جعفر بن] محمد بن علي، [عن أبيه محمد بن علي]، عن أبيه علي بن الحسين بن علي، عن أبيه [الحسين بن علي] [(١)]، عن أبيه علي أبي طالب [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال]: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الإِيمانُ تَصدِيقٌ بالقلبِ، وقولٌ بِاللِّسانِ، وعَمَلٌ بالجوارِحِ**» [(٢)].

---

(١) الأصل فيه حذف كثير، والتصويب من «مجموع فيه مُصنفات أبي الحسن الحمامي» (١٣٦)، وهو شيخ المصنف، وقد أخرجه من طريقه.

(٢) أخرجه المصنف من طريق الحَمَّامِيّ كما في «مجموع فيه مُصنّفات الحمامي» (١٣٦).

والحديث رواه ابن ماجه (٦٥)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (١٥٢٤)، والآجري في «الشريعة» (٢٥٦)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٣٢٩).

قال الدارقطني: حديث موضوع. انظر: «الموضوعات» (١/ ١٢٨).

وذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإيمان الأوسط» (ص٣٦٩) أنه موضوع باتفاق أهل العلم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «حاشية سنن أبي داود» (١٢/ ٢٩٤): هذا حديث موضوع .. وفي الحقِّ ما يُغني عن الباطل، ولو كنا ممن يحتجّ بالباطلِ ويستحله لروجنا هذا الحديث .. ولكن نعوذ بالله من هذه الطريقة، كما نعوذُ به من طريقة تضعيف الحديث الثابت وتعليله إذا خالف قول إمام مُعيّن، وبالله التوفيق. اهـ

وفي الباب: عن أنس، وأبي هريرة، وعائشة، ومعاذ، وابن عمر وغيرهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولا يصحّ منها شيء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. =

قال أبو الصَّلْت: لو قُرِئ هذا الإسناد على مجنون لأفاقَ [(١)].

٢٣٥- ورُوي عن ابن عباس [رضي الله عنهما] أن وفدَ عَبد القيس لما قَدِمُوا على النبي ﷺ أَمرَهم بالإيمـانِ بالله.

وقال: «**أتدرُونَ مَا الإيمـانُ؟**»

قالوا: الله [٣٦/ ب] ورسوله [أعلَمُ].

قال: «**شهادَةُ أن لا إلهَ إلَّا الله، وأنَّ محمدًا رسولُ الله، وإقامُ الـصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وصومُ رمضان، وأَن يُعطُوا الخُمُسَ مِن المغنَم**» [(٢)].

انظر: «الكامل» لابن عدي (١/ ٢٠٠)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ١٣٠).

(١) قائل هذا الكلام هو أبو الصّلت، وقد قال فيه الدارقطني: كان خبيثًا رافضيًّا. «تاريخ بغداد» (١١/ ٥١).

قلت: ولعله قال هذا الكلام لما في هذا الإسناد من ذكر أئمة آل البيت، وغُلو الرَّافضة فيهم لا يخفى !!

وقد رُوي نحو هذا القول عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ كما في «تـاريخ أصـبهان» لأبي نعـيم (١/ ١٣٨)، ولا يصحّ هذا عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ. «الضَّعيفة» (٥/ ٢٩٩).

(٢) رواه البخاري (٥٣) و(٨٧) و(٥٢٣)، ومسلم (١٧).

مسألة زيادة الإيمان ونقصانه ستأتي عند فقرة: (٢٤٦).

فصل

٢٣٦- الإيمانُ في اللُّغةِ: التصديقُ (١).

وهو في الشَّريعةِ: التَّصديقُ، وجميعُ الطَّاعاتِ، والواجبات، والنَّوافل مع اجتنابِ المعاصي.

وهو قولٌ باللّسَانِ، ومَعرفةٌ بالقَلبِ، وعَملٌ بالجَوارحِ (٢).

---

(١) أطال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام عن تعريف الإيمان وهل هو مُرادف للتصديق، كما في كتابه «الإيمان» (ص٢٧٤ وما بعدها). وسيأتي عند (فقرة / ٢٤٠) زيادة بيان.

(٢) نقل الإجماع غير واحد من أهل السُّنة على أن للإيمان ثلاثة أركان، وأنه لا يقبل إيمان أحد إلّا إذا استكمل هذه الأركان الثلاثة، وممن نقل ذلك:

١- قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكان الإجماع من الصَّحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم يقولون: إن الإيمان: قول، وعمل، ونية، لا يُجزئ واحد من الثلاثةِ إلّا بالآخر. اللالكائي (١٥٩٣)، و«الإيمان» لابن تيمية (ص١٩٧).

٢- قال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الشريعة» (٢/ ٦١١): (باب القول بأن الإيمان: تصديق بالقلبِ، وإقرارٌ باللسِّانِ، وعملٌ بالجوارحِ، لا يكون مؤمنًا إلّا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث)، قال: اعلموا أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق وهو: تصديق بالقلب، وإقرار باللسّان، وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلّا أن يكون معه الإيمان باللسَّان نطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق اللسّان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمنًا دلَّ على ذلك: القرآن، والسُّنة، وقول علماء المسلمين. اهـ

٣- وقال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة الكبرى»: (بيان أن الإيمان وفرضه، وأنه تصديق بالقلب، وعمل بالجوارح والحركات ولا يكون العبد مؤمنًا إلَّا بهذه الثلاث) وقال: .. لا تجزئ واحدة من هذه إلَّا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلّا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنًا إلّا بأن يجمعها كلّها حتى يكون مؤمنًا بقلبه، مُقرًّا بلسانه، عاملًا مجتهدًا =

بجوارحه .. إلخ.

٤- وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرَّدّ على الشاذلي» (ص٢٠٨): مذهب الصَّحابة وجماهير السَّلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين: أن الإيمان قول وعمل؛ إي: قول القلب واللسّان، وعمل القلب والجوارح. اهـ

وقال في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٢١): .. وقد تبين أن الدِّين لابُدّ فيه من (قول وعمل)، وأنه يَمتنع أن يكون الرَّجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسأنه ولم يؤدّ واجبًا ظاهرًا، ولا صلاة، ولا زكاة، ولا صيامًا، ولا غير ذلك من الواجبات. اهـ

قلت: تتبع أقوال أهل السُّنة من المتقدّمين والمتأخِّرين في أن العمل رُكن من أركانِ الإيمان يطول، وبهذا تعلم ضلال وخطأ المرجئة في عدمِ قولهم بُركنية العمل في الإيمان، وأن العمل عندهم شرط كمال، وأن الإنسان يكون مؤمنًا بقلبه ولسانه وإن لم يعمل بجوارحه !! كما صرَّح بذلك البيجوري والكوثري، وغيرهما ممن تَلقّف هذا القول وصَرَّحَ به من مُرجئة هذا العصر !! ممن يقول بأن الإيمان قول وعمل في الظاهر ثم يتناقضون بعد ذلك بأن تاركَ العمل بالكلّية ليس بكافرٍ بل هو مسلم، وأن مآله ومصيره إلى الجنة !! ويتناقضون كذلك في حصرهم الكُفر في الجُحود والتكذيب دون القول والعمل !! والأدهى من ذلك والأمرّ من يجعل إجماع أهل السُّنة على رُكنية العمل في الإيمان من أقوال الخوارج المارقة !!

- قال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: غَلَتِ المرجئةُ حتى صار من قولهم: (إنّ قومًا يقولون: من ترك الصَّلوات المكتوبات، وصومَ رمضان، والزَّكاة، والحجَّ، وعامة الفرائض، من غير جُحود لها: لا نُكفّره، يُرجأ أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مُقرٌّ)، فهؤلاء الذين لا شَكّ فيهم. يعني: في أنهم مرجئة. «السُّنة» للكرماني (١٨٩)، و«الفتح» لابن رجب (١/ ٢٣).

- وقال الإمام أبو بكر الحُميدي رَحِمَهُ اللَّهُ: وأخبرت أن أناسًا يقولون: من أقرّ بالصَّلاة، والزّكاة، والصَّوم، والحجّ ولم يفعل من ذلك شَيئًا حتى يموت أو يصلّي مُستدبر القبلة حتى يموت فهو مؤمن ما لم يكن جَاحدًا إذا علم أن تركه ذلك إذا كان يقرّ بالفرائض، واستقبال القبلة.

فقلت: هذا الكُفر الصّراح، وخلاف كتاب الله وسُنة رسوله وفعل المسلمين ... =

٢٣٧- وهو على ثلاثةِ أَضرُبٍ:

١- ما يكفرُ تاركه؛ وهو المعرفةُ، والتَّصديقُ، والصَّلاةُ في أصحِّ الـرّوايتين؛ لأن الله سَمَّاهَا إِيَمانًا: فقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] يعني: صَلاتَكم التي كانت إلى بيتِ المقدِسِ (١).

٢٣٨- **وقال** النبي ﷺ: «**ليسَ بَينَ الإيمـانِ والكُفـرِ إلَّا الـصَّلاة فمَـن تـركَ الصَّلاةَ فقد كفرَ**» (٢).

«السُّنة» للخلال (١٠٢٧)، و«اعتقاد أهل السُّنة» للالكائي (١٥٩٤).

- وقال سويد بن سعيد الهروي: سألنا سفيان بن عيينة عن الإرجاء، فقال: يقولون: (الإيمان قول)، ونحن نقول: (الإيمان قول وعمل)، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شـهد أن لا إله إلَّا الله مُصرًّا بقلبه على ترك الفرائض، وسَمّوا ترك الفرائض ذنبًا بمنزلـة ركـوب المحارم، وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال: معصية، وترك الفرائض مُتعمدًا من غير جهل ولا عذر: هو كُفر.. رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٧٢٢).

- وقال الآجري رَحِمَهُ الله في «الشريعة» (٢/ ٦٨٤): من قال: (الإيمان قول دون العمـل) يُقال له: رددت القرآن، والسُّنة، وما عليه جميع العلماء، وخرجت مـن قـول المسلمين، وكفرت بالله العظيم ... اهـ

وقد أطال علمـاء السُّنة في ردّ قول المرجئة، وبيان بُطلانة، ومُخالفته.

(١) انظر: صحيح البخاري: (بَاب الصَّلاةُ مِـن الإيـمانِ، وقـولُ الله تعـالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾، يعني: صلاتَكُم عند البيتِ).

(٢) رواه أبو يعلى في «مُسنده» (٤١٠٠) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ قريبٍ منه.

والحديث رواه مسلم (١٥٩) مـن حـديث جـابر رضي الله عنه قـال: قـال النبـي ﷺ: «**إن بـينَ الرَّجُلِ وبينَ الشِّركِ والكُفرِ تَركُ الصَّلاةِ**».

ومسألة تكفير تارك الصّلاة محَل إجمـاع بـين الـصحابة والتـابعين مـن غـيرِ تفريـق عندهم بين من تركها جُحودًا، أو تهاونًا، وكسلًا، كما نقل ذلك الإمام إسـحاق بـن =

راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «الفتح» لابن رجب (١/ ٢٣)، ومحمد بن نصر المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعظيم قدر الصَّلاة» (٢/ ٩٢٥)، وابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العمدة» (٢/ ٧٥).

وما وقع الخلاف ونشأ إلّا من بعد عصر الصَّحابة رضي الله عنهم؛ فلا عبرة به، وإنّما يذكر لإنكاره وبيان ضعفه. ورحم الله ابن تيمية إذ يقول في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٦): ومن آتاه الله عِلمًا وإيمانًا، عَلِمَ أنه لا يكون عند المتأخِّرين من التَّحقيق إلَّا ما هو دون تحقيق السَّلفِ لا في العلم، ولا في العمل، ومن كان له خِبرة بالنَّظريات والعقليات وبالعمليات عَلِمَ أن مذهب الصَّحابة دائمًا أرجح من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولًا في الإسلام إلَّا كان خطأ، وكان الصَّواب قد سَبَقَ إليه من قبله. اهـ

ومن أقوالهم في تكفير تارك الصّلاة عُمومًا من غير تفريق بين الجاحد والمتكاسل:

- عن المسور بن مخرمة وابن عباس أنهما دخلا على عُمر رضي الله عنه حين طُعِنَ؛ فقالا له: الصَّلاة. فقال: أنه لا حظَّ لأحدٍ في الإسلامِ لمن أضاع الصَّلاة. فصلّى وجرحه يثعب دمًا. «السُّنة» للخلال (١٣٧١)، وإسناده صحيح.

- وعن أبي الزُّبير قال: سمعت جَابرًا رضي الله عنه وسأله رجل: أكنتم تعُدّون الذنب فيكم شِركًا ؟ قال: لا. قال: وسُئِلَ ما بين العبد وبين الكفر ؟ قال: ترك الصَّلاة.

وفي رواية: ما كان فرق بين الكُفر وبين الإيمان عندكم من الأعمال على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال: الصَّلاة. [«تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٧)، والخلال (١٣٧٩)، واللالكائي (١٥٢٧)]

- وعن عبدالله بن شقيق رَحِمَهُ اللَّهُ قال: لم يكن أصحاب النبي ﷺ يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. [الترمذي (٢٦٢٢)، و«تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٨)]

- وعن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ قال: بلغني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون: بين العبد وبين أن يُشرك فيَكفر: أن يدع الصلاة من غيرِ عُذرٍ.
«السُّنة» للخلال (١٣٧٣)، اللالكائي (١٥٣٩).

- وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: قد صَحَّ عن رسول الله ﷺ أن تارك الصّلاة كافر، وكذلك كان رأى أهل العلم مِن لَدُن النبي ﷺ إلى يومنا هذا: أنَّ تارك الصلاة عمدًا من غير عُذرٍ حتى يذهب وقتها كافر. «تعظيم قدر الصلاة» (٩٩٠)

- وقال أيوب السِّختياني رَحِمَهُ اللَّهُ: تركُ الصلاة كفرٌ لا يُختلفُ فيه. =

والثاني: يَفسُقُ ولا يكفرُ؛ كتركِ: الزَّكاةِ، والصِّيامِ، والحجِّ، وغيرِ ذلك مِن الواجباتِ.

والثالث: ما لا يَكفرُ، ولا يفسُقُ؛ وهو تركُ النَّوافِلِ لا على وَجهِ المُداومَةِ(١).

«تعظيم قدر الصلاة» (٩٧٨).

- قال محمد بن نصر رَحِمَهُ اللَّهُ في «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٩٢٥): .. ذكرنا الأخبار المروية عن النبي ﷺ في إكفار تاركها -يعني: الصلاة-، وإخراجه إيّاه من الملة، وإباحة قتال من امتنع من إقامتها، ثم جاءنا عن الصّحابة ﷺ مثل ذلك، ولم يجئنا عن أحد منهم خلاف ذلك .. إلخ.

وانظر: «الشريعة» (٢/ ٦٤٤/ باب ذكر كُفر من تركَ الصَّلاة).

قلت: وقد جعل بعض أئمة السُّنة ترك تكفير تارك الصَّلاة من أقوال المرجئة:

- قال ابن معين رَحِمَهُ اللَّهُ: قيل لعبدالله بن المبارك: إن هؤلاء [يعني: المرجئة] يقولون: من لم يصم، ولم يصلّ بعد أن يقرّ به فهو مؤمن مستكمل الإيمان.

قال عبدالله: لا نقول نحن كما يقول هؤلاء، من تركَ الصَّلاة مُتعمّدًا من غيرِ عِلّة حتى أدخلَ وقتًا في وقتٍ؛ فهو كافر. «تعظيم قدر الصلاة» (٩٨٢).

(١) كان بعض الأئمة يُنكر على من تَعمّد تركَ السُّنن التي رَغَّب النبي ﷺ في فعلها؛ كالوتر، وسُنن الرَّواتب وغيرها، وقد قال النبي ﷺ: «**مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فليسَ مِنِّي**».

- قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في صلاة الوتر: ليس فرضًا؛ ولكن من تركه أُدِّبَ، وكانت جرحة في شَهادته. «المحلى» (٢/ ٢٣١)، و«الفتح» لابن حجر (٢/ ٤٨٩).

- وسئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: الرَّجل يترك الوتر عمدًا ؟

قال: هذا رَجلُ سُوء، يتركُ سُنَّة سَنَّها النبي ﷺ!. ثُم قال: هذا ساقط العَدالة إذا ترك الوتر عَمدًا. «المغني» (٢/ ٥٩٤)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٤١٨ و٥٧٣).

- قال ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ «الفروع» (٦/ ٤٨٣): وإنما قال هذا فيمن تركه طول عُمره، أو أكثره؛ فأنه يُفَسّق بذلك، وكذلك جميع السُّنن الرَّاتبة إذا داوم على تركها؛ لأنه بالمداومة يحصُلُ رَاغبًا عن السُّنة، وقد قال ﷺ: «**مَن رَغِبَ عَن سُنَّتي فليسَ مِنّي**»؛ =

٢٣٩- خِلافًا للجهميةِ؛ الإيمـانُ: هو الـمعرفةُ فقط [(١)].

٢٤٠- وخِلافًا للأشعريةِ؛ الطَّاعاتُ ليست من الإيمانِ؛ وإنما هـو التـصديقُ فقط [(٢)]. [٣٧/أ]

ولأنه بالمداومة تلحقه التُّهمة بأنه غير مُعتقدٍ لكونها سُنة، وهذا ممنوع منـه، ولهـذا قـال عليه السلام: «أَنَا بريءٌ مِن كُلِّ مُسلمٍ بينَ ظَهرانَي المشركين لا تَتَراءى نَاراهما»، وإنما قال ذلك؛ لأنه مُتهم في أنه يُكثِّرُ جمعهم، ويَقصِدُ نصرَهم، ويَرغَبُ في دينِهم. اهـ

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتـاوى» (٢٣/ ١٢٧): الـوتر سُـنّة مؤكّـدة باتفـاق المسلمين، ومن أصرَّ على تركه فأنه تُردّ شهادته. اهـ

وسُئل ابن تيمية عمن لا يواظب على السُّنن الرواتب ؟ فأجاب: من أصرَّ على تركهـا دلّ ذلك على قِلّةِ دِينه، وردت شَهادته في مَذهب أحمد والشافعي وغيرهما. اهـ

(١) قال وكيع رحمه الله: قالت الجهمية: المعرفة بالقلب بما جاء من عنـد الله يجـزئ مـن القـول والعمل؛ وهذا كفر. «السُّنة» لعبدالله بن أحمد (٣٩٩).

قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٢/ ٦٨٤): ومن قال: الإيمان: المعرفة، دون القول والعمل، فقد أتى بأعظم من مقالة من قال: الإيمان قول، ولزمه أن يكـون إبلـيس عـلى قوله مؤمنًا؛ لأن إبليس قد عرف ربه،﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الحجـر:٣٩].. ويلزمـه أن تكون اليهود بمعرفتهم بـالله وبرسـوله أن يكونـوا مـؤمنين، قـال الله ﷻ: ﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٦] ، فقد أخبر ﷻ أنهم يعرفون الله تعالى ورسوله.

ويقال لهم : أيش الفرق بين الإسلام وبين الكفر ؟ وقد علمنا أن أهل الكفر قد عرفوا بعقولهم أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما ولا ينجيهم في ظلمات الـبر والبحـر إلَّا الله ﷻ، وإذا أصابتهم الشدائد لا يدعون إلَّا الله، فعلى قولهم إن الإيمان المعرفـة كـل هؤلاء مثل من قال: الإيمان المعرفة على قائل هذه المقالة الوحشية لعنة الله... إلخ

(٢) وقال في «الأصول المجردة» (ص٦٥): خِلافًا للأشعري في قولهم: الإيمان: هو التَّصديق في الشَّريعة واللغة جميعًا، وأن الأفعال والأقوال من شرائعه لا من نفس الإيمان. اهـ

قلت: الأشاعرة في الإيمان مُرجئة جهمية وقد اتفق على ذلك أئمتهم كما في كتبهم. =

فصل

في الفاسقِ المِلِّي: وهو الذي وُجِدَ منه التَّصديقُ بالقلبِ وبالقولِ؛ لكنَّه تَركَ الطَّاعاتِ - غيرَ الصَّلاةِ -، وارتكبَ المُنكراتِ، هل يُسمَّى مُؤمنًا؟ (١).

٢٤١- ظاهرُ كلامِ أحمدَ: يُسمَّى مؤمنًا ناقصُ الإيمانِ، ولا يسلبه الاسم، بل

- قال صاحب «الجوهرة»:

(وفُسِّرَ الإيمانُ بالتصديقِ .. والنطقُ فيه الخُلْفُ بالتّحقيقِ).

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٢٠): وأبو الحسن الأشعري نَصرَ قول جهم في الإيمان .. وهو قول لم يقله أحد من أئمة السُّنة؛ بل قد كفَّرَ أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شَرٌّ من قول المرجئة .. إلخ.

- وقال السّجزي رَحِمَهُ اللهُ (ص١٧٨) وهو يتكلّم عن الأشاعرة: ويقولون: الإيمان التّصديق. وعلى أصلهم أن من صَدَّقَ بقلبه، ولم ينطق بلسانه فهو مُؤمن لأمرين:

أحدهما: أن أصل الإيمان عندهم المعرفة كما قال جَهم.

والثاني: أن الكلام معنى في النّفس، فهو إذا صَدَّقَ بقلبه فقد تكلَّم على أصلهم به.

قال قوام السُّنة الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٠٣): الإيمان في الشرع عبارة عن جميع الطاعات الباطنة والظاهرة.

وقالت الأشعرية: الإيمان هو التصديق، والأفعال والأقوال من شرائعه، لا من نفس الإيمان.

وفائدة هذا الاختلاف: أن من أخلَّ بالأفعال، وارتكب المنهيات، لا يتناوله اسم مؤمن على الإطلاق، فيقال: هو ناقص الإيمان؛ لأنه قد أخلَّ ببعضه، وعندهم يتناوله الاسم على الإطلاق؛ لأنه عبارة عن التصديق وقد أتى به..

(١) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٧٩) وهو يتكلم عمن جمع فعل الطاعات، وكبائر الذنوب، قال: وهذا القسم قد يُسمّيه بعض الناس: (الفاسق الملي)، وهذا مما تَنازع الناس في اسمِه وحُكمِه، والخلاف فيه أول خلاف ظهر في الإسلامِ في مسائل أصول الدِّين. اهـ

يقولُ: مؤمنٌ [(١)] بإيمـانِه، فاسقٌ بكبيرَتِه [(٢)].

(١) في الأصل: (مؤمنا).

(٢) عن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ روايتان في تسمية مرتكب الكبائر:

الأولى: أنه ناقص الإيمان؛ قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: إذا أصابَ الرّجـل ذَنبًـا مـن زنًا، أو سَرقَ يزايله إيمـأنه ؟

قال: هو ناقصُ الإيمان، فَخُلِعَ منه كما يُخلع الرَّجل مِن قميصه، فإذا تابَ وراجع عاد إليه إيمانه. «السُّنة» للخلال (١٠٨٠). وانظر: «السُّنة» لعبدالله (٥٨٥).

واختار هذا القول البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السُّنة» (٣٩).

الرّواية الثانية: تسميته مسلمًا، ونفي اسم الإيمان عنه.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة «مُسدّد»: ويخرجُ الرَّجلُ من الإيمان إلى الإسلام، ولا يُخرجه من الإسلامِ إلّا الشِّرك بالله العظيم. «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٢٨).

- قال ابـن تيميـة رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حـديث «لا يـزني الـزاني حـين يـزني وهـو مـؤمن» (ص٢٥): منهم من ينفي عنه إطلاق الاسم، ويقول: خرجَ مـن الإيـانِ إلى الإسـلامِ؛ كما يُروى: عن أبي جعفر الباقر وغيره، وهو قول كثير من أهل السُّنة من أصحاب أحمد وغيرهم، وقال بمعنى هذا القول: حماد بن سَلمة، وعبدالرحمن بن مهـدي، وأحمـد بـن حنبل، وسهل بن عبدالله التّستري، وغيرهم من أئمة السُّنة. اهـ

- وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٢٠): وقد اختلف العلـماء في مرتكب الكبائر هل يُسمَّى مُؤمنًا ناقص الإيمان ؟ أم لا يسمى مُؤمنًا، وإنّما يُقال: هو مُسلم فليس بمؤمن ؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

فأمّا من ارتكبَ الصّغائر فلا يزول عنه اسم الإيمان بالكُلّيـة، بـل هـو مـؤمن نـاقص الإيمان، ينقص من إيمأنه بحسب ما ارتكب من ذلك، والقـول بـأن مرتكـب الكبـائر يُقال له: (مُؤمن ناقص الإيمان)؛ مَروي عن: جابر بن عبدالله، وهو قـول ابـن المبـارك، وإسحاق، وأبي عُبيد، وغيرهم.

والقول بأنه مُسلم ليس بمُؤمن؛ مروي عن: أبي جعفر محمد بن علي، وذكر بعضهم أنه المختار عند أهل السُّنة، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الزاني يُنزع عنه نور الإيمان. =

٢٤٢- خِلافًا للمُعتزلةِ؛ لا يكونُ مُؤمنًا، ولا كَافرًا؛ ولكن يكونُ فَاسِقًا [(١)].
٢٤٣- وخِلافًا للأشعَريةِ؛ هو كاملُ الإيمـانِ.
وبَنَوا على أن الإيمـانَ التصديقُ فقط [(٢)].

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: يُنزع منه الإيمان فيكون فوقه كالظُّلة، فإن تاب عاد إليه.
وقال عبدالله ابن رواحة وأبو الدَّرداء رضي الله عنهما: الإيمان كالقميص يلبسه الإنسان تارة، ويخلعه تارة أُخرى. وكذا قال الإمام أحمد رحمه الله وغيره، والمعنى أنه إذا أكمل خصال الإيمان لبسه، فإذا نقص منها شيء نزعه .. إلخ

(١) تقدّم في التعليق السّابق أن من أهل السُّنة من نفى عن الفاسق اسم الإيمان، فلا يقولون عنه: أنه مؤمن، بل يقولون: أنه مُسلم فاسق.
والفرق بين قول أهل السُّنة والمعتزلة في هذه المسألة؛ قد بَيَّنَهُ ابن تيمية رحمه الله بَيانًا شَافيًا، فقال في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٤٠):
الذين قالوا من السَّلف: إنهم خرجوا من الإيمانِ إلى الإسلامِ لم يقولوا: (أنه لم يبق معهم من الإيمان شيء)، بل هذا قول الخوارج والمعتزلة، وأهل السُّنة الذين قالوا هذا يقولون: (الفُسّاق يَخرجون من النّار بالشّفاعة، وأن معهم إيمانًا يخرجون به من النار؛ لكن لا يطلق عليهم اسم الإيمان؛ لأن الإيمان المُطلق هو الذى يستحقّ صاحبه الثّواب ودخول الجنة، وهؤلاء ليسوا من أهله، وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان .. وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حَقًّا يقال فيه: أنه مُسلم، ومَعهُ إيمان يمنعه الخلود في النارِ، وهذا مُتّفق عليه بين أهل السُّنة؛ لكن هل يُطلق عليه اسم الإيمان ؟ هذا هو الذى تنازعوا فيه ..
وأما الخوارج والمعتزلة فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام، فإن الإيمان والإسلام عندهم واحد، فاذا خرجوا عندهم من الإيمانِ خرجوا من الإسلام؛ لكن الخوارج تقول: هم كُفّارٌ، والمعتزلة تقول: لا مُسلمون ولا كُفّار، ينزلونهم منزلة بين المنزلتين.اهـ
وقال أيضًا في «جواب الاعتراضات المصرية» (ص١٤٤): فإذا قُلنا: ليس بمُؤمنٍ دلَّ على زوال بعض ما يجب من الإيمان، لا على زوال كلّه كما يقوله هؤلاء. [يعني: المعتزلة والخوارج]. اهـ وانظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٥٧).
(٢) تَقدّم قريبًا الكلام عن قول الأشاعرة في الإيمان وأنه التّصديق بالقلب، وأن قولهم =

فصل

٢٤٤- والإيمانُ يزيدُ بِالطَّاعةِ، ويَنقصُ بالـمعصيةِ: نَفسه وثَوابه.

٢٤٥- خِلافًا للمُعتزلةِ: لا يزيدُ ولا يَنقصُ [١].

٢٤٦- وخِلافًا للأشعَريةِ: يزيدُ وينقصُ ثوابُه لا نفسُه [٢].

هذا هو قول الجهمية !!

وهذا الفصل أخذه ابن البَنَّاء من كتاب «الإيمان» (ص٣١٣) لشيخه القاضي أبي يعلى الحنبلي.

(١) وكذلك هو قول الخوارج والمرجئة والجهمية؛ «فإن الإيمان عندهم يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل، فلا يزيد ولا ينقص، وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين».

انظر: «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٠٤)، و(١٣/ ٣٨)، «شرح الأصبهانية» (ص١٣٧).

(٢) مذهب جمهور الأشاعرة أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان عندهم التصديق، والتصديق شيء واحد، ولو نقص لَعُدّ شكًّا في الإيمان، والشّكّ في الإيمان كُفرٌ، وأما الثواب فلا يخفى أن الناس يختلفون في ثواب الأعمال والدَّرجات على حسب أعمالهم.

وقد تأولوا على عادتهم في تأويل النُّصوص وتحريفها: زيادة الإيمان الواردة في النصوص على زيادة الثواب والأجر، وهذا في الحقيقة لا يعد قولا بزيادة الإيمان.

قال القاضي في «الإيمان» (ص٤٠٧) وهو يرد على هذ التأويل قال: لا يصح أيضًا؛ لأنهم وصفوا الإيمان بالزيادة والنقصان، والإيمان عبارة عن الأفعال فلا يصحّ حمله على ثواب الأعمال.

وجواب آخر وهو: أن قول السَّلف يقتضي الزيادة والنقصان في الإيمان، وثواب الإيمان ليس بإيمان. اهـ

انظر: «رسالة السجزي في الحرف والصوت» (ص١٧٩)، و«الإيمان» للقاضي أبي يعلى (ص٣٩٩).

٢٤٧- دَليلُنا:

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال:٢]

[و] قوله: ﴿ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ﴾ [المدثر:٣١] (١).

(١) شُبهة من منع الزيادة والنقصان في الإيمان.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٢٣): وأما قول القائل: (إن الإيمان إذا ذَهبَ بعضه ذهب كلّه) فهذا ممنوع، وهذا هو الأصل الذي تفرّعت عنه البدع في الإيمان؛ فإنّهم ظنّوا أنه متى ذهب بعضه ذهب كُلّه لم يبق منه شيء ..

ونصوص الرسول ﷺ وأصحابه تدلّ على ذهاب بعضه وبقاء بعضه، كقوله: «**يخرجُ من النَّارِ من كان في قلبهِ مِثقال ذَرّةٍ من إيمان**» .. وقد ثبت لفظ: (الزيادة والنّقصان) منه عن الصّحابة، ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة؛ فروى النّاس من وجوه كثيرة مشهورة: عن حماد بن سَلمة، عن أبي جعفر، عن جده عُمير بن حَبيب الخطمي - وهو من أصحاب رسول الله ﷺ- قال: الإيمان يزيد وينقص. قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبّحناه، فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصأنه .. إلخ

ثم ذكر آثارًا كثيرة في زيادة الإيمان ونقصأنه عن أبي الّدرداء، وأبي هريرة، وعُمر، وعمّار بن ياسر وغيرهم رضي الله عنهم.

وانظر: «الشريعة» للآجري (٢/ ٥٧٦ / باب ذكر أفضل الإيمان ما هو ؟ وأدنى الإيمان ما هو ؟)، و«السُّنة» لعبدالله (باب الإيمان والرد على المرجئة)، وتعليقي على «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٢٤٢و٢٤٣).

فصل

٢٤٨- ولا يجوزُ أن يقولَ: أنا مؤمنٌ حَقًّا (١).

بل يجبُ أن يقولَ: أنا مؤمنٌ [إن] شاءَ الله (٢).

(١) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تقل: أنا مُؤمنٌ حَقًّا، ولا البتّة، ولا عند الله.
«مسائل» أبي داود (١٧٧٠).
وانظر: «السُّنة» لحرب الكرماني (باب في من يقول: أنا مؤمن حقًّا) وتعليقي عليه.

(٢) يرى المصنّف هنا وجوب الاستثناء، وأما في كتابه «الأصول المجردة» (ص ٦٦) فقال: يُستحب لمن جعل له الإيمان أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، فيستثني فيه بالمشيئة دون الإسلام؛ لما بيّنا أن الإيمان هو جميع الطّاعات، وترك المحرمات، وهو غير مُحقّق اجتماع ذلك فيه، والإسلام مُجرد الشّهادتين مع التّصديق وقد وجدا منه فلهذا فرّقنا بينهما. اهـ
وقد ذكر غير واحد من أهل العلم إجماع السّلف على الاستثناء في الإيمان.
ثم اختلفوا في وجوبه على اختلاف بينهم في سبب الإتيان بالاستثناء.
وممن بَوَّبَ على وجوب الاستثناء اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ في «اعتقاد أهل السُّنة» (٥/ ٩٦٥) قال: (سياق ما ذُكِرَ من كتاب الله، وما رُوي عن رسول الله ﷺ، والصّحابة، والتابعين من بعدهم، والعلماء الخالفين لهم في وجوب الاستثناء في الإيمان).
ووجه من ذهبَ إلى وجوبِ الاستثناء: ما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٤٦): أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله؛ وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: (أنا مؤمن) بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه؛ فيكون من أولياء الله؛ وهذا من تزكية الإنسان لنفسه وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنّة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنّة؛ فشهادته لنفسِهِ بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال؛ وهذا مأخذ عامة السَّلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر. اهـ
قلت: سيأتي قريبًا وجه من ذهب إلى جواز ترك الاستثناء في الإيمان. =

واعلم أن كثيرًا من السَّلف عدَّ ترك الاستثناء مذهبًا من مذاهب المرجئة، ومن ذلك:
- قال جرير بن عبدالحميد رَحِمَهُ اللهُ: .. وكان الأعمش، ومنصور، ومغيرة، وليث، وعطاء، وابن السَّائب، وإسماعيل بن خالد، وعمارة بن القعقاع، والعلاء بن المسيب، وابن شُبرمة، وسُفيان الثوري، وأبو يحيى صاحب الحسن، وحمزة الزَّيات يقولون: نحن مؤمنون إن شاء الله، ويعيبون على من لم يستثن. «الشريعة» للآجري (٢٨٣).
وقال عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللهُ: إذا ترك الاستثناء فهو أصل الإرجاء.
وقال الثوري رَحِمَهُ اللهُ: من قال أنا مُؤمن ولم يستثنِ فهو مُرجئ.«السُّنة» لحرب (١٥٣).
- وحكى حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدته» عن أئمة السُّنة الذين أدركهم: كأحمد، وإسحاق، والحُميدي و.. وغيرهم أنّهم كانوا يقولون: من لم ير الاستثناء فهو مُرجئ.
- قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (٢/ ٦٥٦): (باب ذكر الاستثناء من الإيمان من غير شَكٍّ فيه): من صفة أهل الحقّ .. الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشّك .. **ولكن خوف التزكية لأنفسهم** من الاستكمال للإيمان .. وإنّما الاستثناء في الإيمان، لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا ؟ هذا طريق الصَّحابة والتابعين لهم بإحسانٍ عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق في القلب، وإنّما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان، والنّاس عندهم على الظّاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملّة الإسلام ..اهـ
- قال أحمد رَحِمَهُ اللهُ: الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجيء بالعمل، فنحن مُستثنون في العمل. «مسائل» أبي داود (١٧٧٠).
وانظر تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٢٤٧) في مسألة الاستثناء.
* **فائدة**: الاستثناء يكون في الإيمان، أما الإسلام فلا استثناء فيه.
- قال الأثرم رَحِمَهُ اللهُ: قلت لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل -: فأما إذا قال: أنا مسلم فلا يستثني ؟ قال: نعم، لا يستثني إذا قال: أنا مسلم. «السُّنة» للخلال (١٠٨٧).
[وانظر: كتاب «السُّنة» للخلال (٣/ ٥٦٦) (الرد على المرجئة في الاستثناء في الإيمان) و(٣/ ٥٩٣)، و«الشريعة» للآجري (٢/ ٦٥٦)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (١٢٨٥)، و«السُّنة» لعبدالله أثر (٦٢٥) وما بعده)، واللالكائي (٥/ ٩٦٥).
* **مسألة**: وهل للرَّجُلِ أن يسأل آخر: أنت مؤمن ؟ =

٢٤٩- خِلافًا للمُعتزِلَةِ[(١)].

٢٥٠- دَلِيلُنا: إجماعُ السَّلفِ[(٢)].

٢٥١- **رُوي** عن عُمرَ بن الخطّاب [ﷺ] قال [٣٧/ب]: مَن زعمَ أنه مؤمنٌ؛ فهو كافِر[(٣)].

قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (٢/ ٦٦٧/ باب فيمن كَرِهَ من العلماء أن يسأل غيره فيقول له: أنت مؤمن ؟ هذا عندهم مُبتدع رَجل سوء). وذكر آثار السلف، فانظره.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٤٨): وقد كان أحمد وغيره من السَّلف مع هذا يكرهون سُؤال الرَّجُل لغيره: أمؤمن أنت ؟ ويكرهون الجواب؛ لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتَجُّوا بها لقولهم؛ فإنَّ الرَّجُل يعلم من نفسه أنه ليس بكافرٍ؛ بل يجد قلبه مُصدقًا بما جاء به الرسول ﷺ فيقول: (أنا مؤمن)، فيثبت أن الإيمان هو التَّصديق؛ لأنّك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجزم بأنك فعلت كلّ ما أُمِرت به؛ فلما عَلِمَ السَّلف مَقصدهم صاروا يكرهون الجواب، أو يُفصِّلون في الجواب؛ وهذا لأن لفظ (الإيمان) فيه إطلاقٌ وتَقييد، فكانوا يُجيبون بالإيمانِ المُقيّد الذي لا يستلزم أنه شاهد فيه لنفسه بالكمالِ، ولهذا كان الصَّحيح أنه يجوز أن يقالَ: (أنا مؤمن بلا استثناء)، إذا أراد ذلك؛ لكن ينبغي أن يقرن كلامَه بما يُبيّن أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يُجيبَ على المطلق بلا استثناء يقدِّمه .. اهـ

(١) والجهمية والمُرجئة فإنهم يُحرِّمون الاستثناء في الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم شيء واحد، ومن استثنى فيه فهو شاكّ في إيمانه؛ والشاكُّ كافر، ولهذا يسمون أهل السُّنة: (الشُّكَّاك)؛ لأنهم يَستثنون في الإيمان.

(٢) قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤٣٨): وأما مذهب سلف أصحاب الحديث: كابن مسعود وأصحابه، والثوري، وابن عُيينة، وأكثر علماء الكوفة، ويحيى ابن سعيد القطَّان فيما يَرويه عن علماء أهل البصرة، وأحمد بن حنبل وغيره من أئمّة السُّنة؛ فكانوا يستثنون في الإيمان. وهذا مُتواتر عنهم .. اهـ

(٣) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (١٧٧٧) وهو مُنقطع. =

٢٥٢- وعن ابنِ مَسعود رضي الله عنه، قِيل له: إن فلانًا يقولُ: أنا مؤمن.

قال : سلوه؛ أفي الجنةِ هو أو في النار ؟

فسألُوه؛ فقال: اللهُ أعلم.

فقال: هل وكَلْتَ [الأولى] كما وكَلْتَ الآخِرَة ؟ [(١)].

ورواه الحارث في «مسنده» (١٧ الزوائد)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢٦٦)، والخلال في «السُّنة» (١٢٨٢) من طريق قتادة عن عُمر رضي الله عنه وهو مُنقطع كذلك.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٤١٧): يُروى عن عُمر بن الخطاب من وجوه مُرسلًا من حديث قتادة، ونعيم بن أبي هند وغيرهما. اهـ

ورُوي مرفوعًا عن النبي ﷺ ولا يصّح، كما خرجته في «السُّنة» (١٧٣) لحرب الكرماني.

انظر: «المقاصد الحسنة» (١/ ٦٦٣)، و«كشف الخفاء» (٢/ ٢٦٩)، و«الضعيفة» (٥٥٨٨)، و«تفسير» ابن كثير (٢/ ٣٣٣).

قال حرب الكرماني رحمه الله في «السُّنة» (١٧٢) سمعتُ إسحاق يقول - وسأله رجلٌ - فقال: الرَّجل يقولُ: أنا مؤمنٌ حقًّا. فقال : هو كافِرٌ حَقًّا.

وعند الخلال (٩٧٥) قال زياد بن أيوب: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لا يعجبنا أن نقول: مؤمن حقًّا، ولا نكَفّر من قاله.

(١) رواه أبو عبيد في «الإيمان» (٩)، والآجري في «الشريعة» (٢٨٤)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢٦٩)، والخلال في «السُّنة» (١١٢٩و١٣٤٢)، ولفظ أبي عُبيد: (هَلّا وَكلت ..). وفي الآجري: (ألا وكَلتَ..). كلهم من طريق: الحسن، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

والحسن لم يُدرك ابن مسعود رضي الله عنه، فالأثر مُنقطع، ولكن يشهد لصحته:

- عن أبي وائل قال: قال رَجلٌ عند عبدالله: إني مؤمن. قال: قل: إني في الجنة !!

رواه عبدالله بن أحمد في «السُّنة» (٦٣٣).

- وعن علقمة قال: قال رَجلٌ عند عبدالله: إني مؤمن. قال: قل: إني في الجنة ! ولكنّا نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله. «السُّنة» لعبدالله (٦٣٤)، والخلال (١٣٣٩).

- قال أحمد: أذهبُ إلى حديثِ ابن مسعود رضي الله عنه في الاستثناء في الإيمان .. =

فصل

٢٥٣- وليسَ كلُّ مسلمٍ مؤمنًا [(١)].

٢٥٤- خِلَافًا للمُعتزلة [(٢)].

٢٥٥- دَلِيلُنا:

قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[الحجرات: ١٤]

وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَـٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]،

فعطفَ الإيمانَ على الإسلامِ، والشّيء لَا يُعطف على نفسِهِ.

٢٥٦- **ورُوي** عن النبي ﷺ حين سَأَلَه جِبريلُ عن الإسلامِ، فقال:

وقال: الاستثناء على غير معنى الشّكِّ، مَخافةً واحتياطًا للعمل، وقد استثنى ابن مسعود ﷺ وغيره، وهو مذهب الثوري..

وانظر: الخلال (١٠٦٢و ١٠٦٥و١١٣٠و١٣٤٠و١٥٤٠)، و«السُّنة» لعبدالله (٦٠٢).

وقد رُوي أن ابن مسعود ﷺ رَجع عن قوله في الاستثناء في الإيمان، ولا يصحّ؛ وقد أنكرَ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ ذلك. «الإيمان» لابن تيمية (ص ٣٩٩).

(١) وقال ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (ص٦٦): الإيمان والإسلام اسمان لمعنيين؛ فالإسلام: عِبارة عن الشّهادة مع التّصديق بالقلب، والإيمان:عِبارة عن جميعِ الطّاعات. ثُمّ استدلّ على ذلك بما ذكره هاهنا.

وانظر تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٢٤٩).

(٢) والمرجئة.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ- وهو يتكلّم عنهم -: هم يُصيّرون هذا كلّه واحدًا، ويجعلونه مُسلمًا ومُؤمنًا شيئًا واحدًا على إيمان جبريل، ومُستكمل الإيمان.

«السُّنة» للخلال (١٠٧٦).

«أن تشهَدَ أن لا إله إلَّا الله، وأن محمدًا رَسُولُ الله، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتؤتي الزَّكاةَ، وتصومَ رمضان، وتـحجَّ البيتَ إن استطَعتَ إليه سبيلاً».

قال: فمـا الإيمـان ؟

قال: «تؤمِن بالله، وملائِكتِه، وكتبِـه، ورسـلِه، وبالبَعـثِ بعـدَ المـوتِ، والجنةِ والنارِ، والقدرِ خيرِه وشرِّه»[(١)].

ففرَّقَ بينهمـا[(٢)].

(١) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨) من حديث أبي هريرة ﷺ.
ورواه مسلم (١) أيضًا من حديث عُمر ﷺ.

(٢) قال الميموني رَحِمَهُ اللهُ: قلت: يا أبا عبدالله – أحمد بن حنبل- تفرِّق بين الإسلام والإيـمان ؟ قال: نعم. قلت: بأيّ شيء تحتجّ ؟ قال: عامّة الأحاديث تدلّ على هذا. ثم قال: «لا يزني الزَّاني حين يَزني وهو مُؤمن، ولا يَسرق حِينَ يَسرق وهـو مـؤمنٌ»، وقـال تعـالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾، وحماد بن زيد كان يُفرّق بين الإسلام والإيـمان .. قلت لأحمد: فتذهب إلى ظاهر الكتاب مع السُّنن ؟ قـال: نعـم. قلـت: فـإذا كانـت المرجئة تقول: الإسلام هو القول ؟ قال: هم يُصيِّرون هذا كلّه واحدًا، ويجعلونه مُـسلمًا مُؤمنًا واحدًا على إيمان جبريل مُستكمل الإيمان. «طبقات الحنابلة» (٢/ ٩٣).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٥٩): التحقيق ابتداءً هو ما بيّنه النبي ﷺ لما سُئلَ عن الإسلامِ والإيمان، ففسَّر الإسلام: بالأعمال الظَّاهرة، والإيمان: بـالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب بـه النبي ﷺ، وأما اذا أُفرد اسم الإيمان فأنه يتضمّن الإسلام، واذا أُفردَ الإسلام فقد يكـون مع الإسلام مؤمنًا بلا نزاع، وهذا هو الواجب . اهـ

وانظر: «السُّنة» للخلال (٣/ ٦٠٢/ التفريق بين الإسلام والإيمان، والحُجّة في ذلـك من كتاب الله، وسُنة رسوله ﷺ، وأقوال أصحابه، والتابعين)، و«الإيـمان» لابـن تيميـة (ص ٢٢٥-٢٧١).

٢١- باب

الإيمان بالصِّراط والكرسي وفزع يوم القيامة

٢٥٧- حدثنا محمد بن أحمد الحافظ [٣٨/ أ]، قال: أنبا محمد بن عبدالله البَزَّاز، قال: ثنا بِشر[(١)] بن موسى، قال: ثنا الحُميدي، قال: ثنا سُفيان، قال: ثنا داود، عن الشَّعبيِّ، عن مَسروق، عن عائشة [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا] قالت: يا رسول الله: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ [إبراهيم:٤٨] فأين الناسُ يومئذٍ [يا رسول الله] ؟

قال : «على الصِّرَاطِ يا بِنتَ الصِّدِّيق»[(٢)].

٢٥٨- [وهو] جِسرٌ ممدُودٌ على جهنَّمَ؛ أَدقُّ مِن الشَّعرةِ، وأحدُّ مِن السَّيفِ[(٣)].

(١) في الأصل: (بسير)، والصواب ما أثبته كما في «الأصول المجردة» (٦٠).
ترجمته في «تاريخ بغداد» (٧/ ٨٦).

(٢) ذكره ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٦٠) بنفس الإسناد والمتن، والتصويب والزيادات منه. وقد رواه من طريق الحُميدي في «مسنده» (٢٧٤).
والحديث رواه مسلم (٧١٥٨) من غير قوله: «**يا بنت الصّديق**».

(٣) كما روي ذلك من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. رواه أحمد (٢٤٨٣٧). وهو عند مسلم (٣٧٤)، من قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه بلغه: أنه جِسرٌ أدقّ .. وذكرَه.
ومن أوصافه كذلك التي وردت في السُّنة: صِراطٌ طَويل، دَحض مَزلّة، فيه خَطاطيف، وكَلاليب، وحَسك كَشَوكِ السَّعدان.
وقد جاء في وصف الصّراط عدة أحاديث، منها حديث: أبي سعيد، وأبي هريرة، وجابر، وعائشة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عُمر، وأنس، وأبي ذر رضي الله عنهم.
انظر: البخاري (٨٠٦)، و(٦٥٧٣) (بَاب الصِّرَاطُ جَسْرُ جهنم)، ومسلم (٣٨٨)، وابن ماجه (٤٢٨٠)، و أحمد (٢٤٧٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (١٦/ ٣٨٤ / ذِكرُ الإخبار عن وصف جَواز الناس على الصِّراطِ نسأل الله السّلامة من ذلك اليوم)، =

٢٥٩- خِلافًا للمُعتزلة في إبطال ذلك؛

وقالوا: مُحالٌ في الشَّاهِدِ مَا صِفته ذلك يُمشى عليه.

٢٦٠- وقد أكذبَهُم اللهُ ورَسولُه.

قال اللهُ تعالى: ﴿ فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٢٣]، وغير ذلك.

وليس كلّ ما لـم نَجِده في الشاهِدِ يجبُ أن نَجهَلَه،

وعلى أننا قد نَرى أنه يوقِف الطَّير الثِّقال في الهواء.

ثم نقولُ: يـخفُّ على المؤمنِ، ويَشتدُّ على الكافِرِ.

فالسعيد: تحمله الرِّيحُ، أو لُطف مِن ألطافِه، والشقيُّ: يَزلُّ عنه.

ومَن خلطَ الخيرَ بالشرِّ: مَنعه اللهُ مِن الـهبوطِ لما معه مِن الحسناتِ.

والحاكم (٢/ ٣٧٦)، و(٤/ ٥٩٠)، و«الإبانة الصُّغرى» (٢٦٤و٢٦٥) وغيرهم.

فصل

٢٦١- ويَنصِبُ الكُرسيَّ علمًا على الحِسَابِ؛ كما جعلَ الشمسَ علمًا لإرادَةِ الصَّلاة [(١)].

(١) ثبتت الرِّواية عن أبي موسى وابن عباس ﷺ أن الكرسي موضع القدمين، وقد خرّجتها في تحقيق كتاب «إثبات الحد لله تعالى» (٤١) للدشتي رَحِمَهُ اللَّهُ.
وأما قوله: (ينصبُ الكرسي يومَ القيامةِ علمًا للحِساب): فيشهد له أحاديث، ومنها:
ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]
١- عن ابن مسعود ﷺ مرفوعًا في حديث طويل، وفيه قال النبي ﷺ: «**يَجمعُ اللهُ الأولينَ والآخرين لميقات يوم مَعلوم أربعين سَنةً شَاخصة أبصارهم إلى السّماءِ يَنتظرون فصل القضاءِ، وينزلُ اللهُ في ظُلَلٍ مِن الغَمَامِ مِن العَرشِ إلى الكُرسِيّ**».
رواه عبدالله في «السُّنة» (١١٨١)، والآجري في «الشريعة» (٦١٠)، وابن منده في «الإيمان» (٨٤٤)، والدارقطني في «الرؤية» (١٦٣)، والحاكم (٢/ ٣٧٦) و(٤/ ٥٩٠)، واللالكائي (٨٤٢).
وصححه: ابن منده في «الإيمان» (٨٤٤)، وابن القيم في «حادي الأرواح» (٢/ ٦٤٣)، والذهبي في «العلو» (٢٠٠)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٤٣) والمنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٢١٣).
وحديث جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: لـمَّا رَجَعَتْ إلى رسول الله ﷺ مُهَاجِرةُ البحر قال: ألا تُحدثوني بأعاجيب ما رأيتم بأرض الحبشة ؟ قال فِتيةٌ منهم: بلى يا رسول الله، بينا نحن جُلوسٌ مرت بنا عجوز من عجائز رهابينهم تحمل على رأسها قُلَّةً مِن ماءٍ، فمرت بفتى منهم، فجعل إحدى يديه بين كتفيها ثم دفعها، فخرت على ركبتيها، فانكسرت قُلَّتها، فلما ارتفعت التفتت إليه فقالت: سوفَ تعلم يا غُدَرُ إذا وَضعَ اللهُ الكرسي، وجَمعَ الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا يكسِبون، فسوفَ تعلم كيف أمري وأمرك عنده غدًا ..).
رواه ابن ماجه (٤٠١٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٠٠٣)، وابن حبان في =

والفزعُ يومَ القيامةِ شديد [١]؛

ولكن [٣٨/ ب] يُهوِّن ذلك على المؤمنين دُون الكافِرين،

قال اللهُ تعالى: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٩] [٢].

«صحيحه» (٥٠٥٨)، وهذا الحديث صحَّحَه غير واحدٍ من أهل العلم، وقد خرجته في تحقيق كتاب «إثبات الحدِّ لله ﷻ» (٤٩) للدشتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) في الأصل: (شديدًا).

(٢) قال محمد بن علي الكرجي القصاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نكت القرآن» (٣/ ٥٥٣):

قوله: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ﴾ [النمل: ٨٩] أجمع أهل التفسير على أن الحسنة في هذا الموضع لا إله إلَّا الله.

﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ ﴾ أجمعوا على أنه الشِّرك.

فقوله: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ يوم النفخ في الصور.

٢٢- باب

الإيمان بالصُّور، والجِسرِ، والمُحَاسبة

٢٦٢- **حدثنا** محمد بن أحمد الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: ثنا أبو بكر الشَّافعي، قال: ثنا أبو يحيى الزَّعفراني، قال: ثنا إبراهيم بن موسى الرَّازي[(١)]، قال: ثنا ابن أبي زَائدة، قال: أخبرني إدريس، عن عطيَّة، عن ابنِ عباس [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] قال: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]

قال رسولُ الله ﷺ: «كيفَ أنعَمُ؛ وصاحِبُ القَرنِ قدِ التَقَمَ القَرنَ، يَستمعُ متى يؤمرُ فيَنفُخُ».

فقال أصحابُ رَسولِ الله ﷺ: وكيفَ نقول؟

قال: «قولوا: حسبُنا اللهُ وَنِعمَ الوكِيلُ، على الله توكلنا»[(٢)].

٢٦٣- **وحدثنا** [محمد بن أحمد الحافظ قال: حدثنا][(٣)] محمد بن عبدالله بن

---

(١) في الأصل: (الزازي). وما أثبته هو الصواب.
انظر ترجمته: «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٩).

(٢) رواه أحمد (٣٠٠٨)، وابن أبي شيبة (٣٠٠٨١)، والطبري (٢٩/ ١٥٠-١٥١).
والحديث صحيح، وهو مروي عن جمع من الصَّحابة، منهم: أبو سعيد الخدري، وزيد ابن أرقم، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.
قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالة «مُسدد بن مسرهد»: والإيمانُ بالنَّفخِ في الصُّورِ، والصُّورُ: قَرنٌ يَنفخُ فيه إسرَافيل .. الخ. «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٣٠).
وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٢٩١).

(٣) هذه الزيادة من كتاب «الأصول المجردة» (٥٨) لابن البَنَّاء.

خَمِيْرويه (١)، قال: ثنا أبو منصور يحيى بن أحمد بن زياد، قال: ثنا يحيى [بن] مَعين، قال: أنبا مَروان بن مُعاوية الفَزَارِيّ، قال: ثنا عُبيدالله بن عَبد الله ابن الأصم (٢)، عن يَزيد بن الأصم، عن أبي هُريرة [ﷺ]، قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما أطرَفَ صاحِبُ الصُّورِ منذ وُكِّلَ به، مستعِدًا [يَنظرُ] نحو العرشِ؛ مَخافَةَ أن يؤمرَ بالصَّيحَةِ قبلَ أن يرتَدَّ إليه طَرفُه، كأنَّ [٣٩/أ] عينَيه كوكبانِ دُرِّيَّان» (٣).

(١) في الأصل: (حميرويه)، وما أثبته من كتاب «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٤٠٠).

(٢) في الأصل: (عبدالله بن عبدالله بن لاصم)، وما أثبته هو الصّواب.
انظر: «تهذيب الكمال» (١٩/ ٦٥).

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٤٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٩١)، واللالكائي (٢١٨٥)، والحاكم (٤/ ٥٥٨- ٥٥٩).
وصححه: الحاكم، ووافقه الذهبي.
وقال ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٣٦٨): إسناده حسن.
وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٤٤٨٠)]: وإسنادهما جيد.
ورواه الخطيب في «تاريخه» (٥/ ١٥٣)، والضياء في «المختارة» (٢٥٦٧) من حديثِ أنس رضي الله عنه، وصَحَّحَه.
وفي الباب: عن أبي سعيد، وابن عباس ﷺ، ذكرها ابن أبي الدنيا في «الأهوال».

فصل

٢٦٤- والإيمانُ بإعادةِ المكلَّفين، وأولادهم، وبعثِهم مِن القبورِ إلى الموقفِ: واجبٌ مِن جِهةِ الشَّرعِ.

٢٦٥- **قال** أحمدُ بن حنبل في رِوايةِ الأنطاكي(١):إن اللهَ يبعثُ العِبادَ يومَ القيامةِ على ثلاثِ خِصَالٍ:

مُحسِنٌ مَا عليهِ مِن سَبيلٍ؛ لأن اللهَ يقولُ: ﴿ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ﴾ [التوبة:٩١].

وكافرٌ في النارِ؛ لأن اللهَ يقولُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ [فاطر:٣٦]

وأصحابُ الذنوبِ والخطايا؛ أَمرُهم إلى الله؛ إن شاءَ عذَّبَ، وإن شاءَ غفرَ؛ لأن اللهَ تعالى يقولُ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ٤٨] (٢).

٢٦٦- **وقالت** المُلحدة، وأهل التّناسخ(٣): مَن ماتَ لا يَعيشُ أبدًا.

قالوا: وهل تَعودُ أجزاء الإنسان، أو بعضها، أو مثلها، أو هي بعينها؟

---

(١) أحمد بن المكين الأنطاكي. ترجمته: في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٢).

(٢) رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٢) عن أحمد بن المَكِين: أن رجلاً قال لأحمد بن حنبل: أوصني. فقال له أحمد: انظر إلى أحبّ ما تُريد أن يُجاورك في قبرِك فاعمل به، واعلم أن اللهَ يبعث العباد ... فذكرَه.

(٣) أهل التّناسخ: هم الذين يقولون بتناسخ الأرواح في الأجسادِ، وانتقالها من شَخصٍ لآخر، وهو مذهب قديم في الهند.

٢٦٧- والله سبحانه قد كذَّبهم؛ فقال: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَٰنِ وَفْدًا﴾ [مريم: ٨٥]، وقال: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الصافات:٢٢]، وقال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج: ٧].

ولأن هذِه الجواهرَ إذا عُدِمت عَادت إلى حَالِها في مثلِ مَا كانت عليه مِن العَدمِ قبلَ وجودِها، فإذا كان قادرًا [(١)] على ابتدائِهَا، كان قادِرًا على إعادَتِها.

وقد [٣٩/ب] نبَّه اللهُ على ذلك هذا [(٢)] بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ﴾ [الحج: ٥] الآية.

فيعيد المؤمنينَ على صَفتِهم، وكمال حَواسهم.

ويُعيدُ الكافِرين عُميًا، كما قال: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧].

٢٦٨- ويعيدُ المجَانينَ، والبهائم، والمُقاصَّةُ بينهم ثابتةٌ.

٢٦٩- **قال** أبو هريرة [ﷺ]: سمعتُ رسول الله ﷺ [يقول]: «**يقضي اللهُ بينَ خلقِه: الجنّ، والإنس، والبهائم، وأنه لَيقِيدُ يومئذٍ الجمَّاء مِن ذاتِ القَرنِ، ثم يقولُ: كوني ترابًا، فعِندَ ذلك يقولُ الكافرُ:** ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا﴾ [النبأ:٤٠]» [(٣)].

---

(١) في الأصل: (قادر).

(٢) في الأصل: (مد)، وهي غير واضحة، ولعل ما أثبته هو الأقرب للصَّواب.

(٣) رواه ابن جرير في «تفسيره» (٣٠/ ٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣١٦) =

ويَجبُ الإيمـانُ بذلك كمـا وردَ الشَّرع، وإن كانوا غير مكلّفين.

ولـم يَرد في الأطفالِ والـمجانينِ مُقاصَّةٌ، ولا مُعاقبَة.

وصححه.

ورواه عبدالرزاق (٧٥٧)، وابن راهويه (٣٢٢)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ١٨٨) عن أبي هريرة ﷺ موقوفًا.

وقد تَكلَّمَ ابن كثير على هذا الحديث في كتابه «الملاحم والفتن» (١/ ١٤١).

وأخرج مسلم (٦٦٧٢) عن أبي هريرة ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: «**لَتؤدُّنَّ الحُقـوقُ إلى أهلِهَا يومَ القِيامَةِ، حتّى يُقادَ للشَّاةِ الجَلحَاء مِن الشَّاةِ القَرناء**».

وفي حشرِ البهائم وإقامة القصاص بينها أحاديث كثيرة ثابتة عـن: عُـثمان، وأبي ذر، وأبي سعيد رضي الله عنهم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٤٨): وأما البهائم فجميعها يحشرها الله سُبحانه كـما دلَّ عليـه الكتـاب والـسُّنة قـال تعـالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعـام: ٣٨]، وقـال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥].

والأحاديث في ذلك مشهورة فإنَّ اللهَ ﷻ يوم القيامة يحشرُ البهائمَ ويَقـتصُّ لبعـضها مِن بعضٍ، ثُم يقولُ لها: (كُوني تُرابًا)؛ فتصير تُرابًا.

فيقولُ الكافرُ حِينئذٍ: (يَا ليتنى كنتُ ترابا)، ومن قال: إنها لا تَحيا فهو مُخطئ في ذلـك أقبح خطأ، بل هو ضالّ، أو كافر. اهـ

وانظر: «شرح السُّنة» للبربهاري (٦٢) بتحقيقي.

فصل

٢٧٠- والمكلّفون [(١)] يـحاسبون يومَ القيامةِ، والمؤمنون مِنهم؛ سوى من

٢٧١- قال النبي ﷺ: إنهم «**يدخُلون الجنة بغيرِ حِسَاب**» [(٢)].

٢٧٢- وأما الكفَّارُ فلا يُحاسبون، كما قال اللهُ ﷻ: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧].

وما وَرَدَ في القرآنِ مِن ذِكرِ حِسابِهم؛ فهو جزاءٌ لـهم، كما قال:

﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾ [النبأ: ٣٦] أي: جزاءً كافيًا. [٤٠/أ].

وقال: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧] أي: جَزاءه.

وقال: ﴿فَحَاسَبْنَـٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا﴾ [(٣)] [الطلاق: ٨]،

أي: جازيناها.

وقد أفردت بهذه المسألة كِتابًا مع السَّالـميةِ [(٤)]؛

---

(١) في الأصل: (والمكفون).

(٢) يُشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما في عَرضِ الأُممِ عليه ﷺ، وفيه: «.. **هذه أمَّتُك ومعهم سَبعون ألفًا يَدخُلون الجنةَ بغيرِ حِسَابٍ ولا عذاب**»، وذكر في وصفهم: «**هُم الذين لا يَتطيَّرون، ولا يَسترقون، ولا يكتوون، وعلى رَبِّهم يتوكَّلون**».
رواه البخاري (٣٤١٠) و(٥٧٥٢)، ومسلم (٤٤٧).

(٣) في الأصل: (وحاسبناها حسابًا يسيرًا).

(٤) قال ابن البَنَّاء في كتابه «المختار في أصول السُّنة» (ص٩٠): (فصل في السَّالمية): قالوا: الكفارُ يرون الله في الآخرةِ ويُحاسبهم، وغير ذلك مما قد أفردت معهم. اهـ

لأن عندهم يُحاسبون [١].

٢٧٣- **أخبرنا** محمد بن حُسين القطَّان، قال: ثنا ابن السَّمَّاك، قال: ثنا علي بن إبراهيم الواسِطي، قال: ثنا حَجَّاج بن نُصَيرٍ، قال: ثنا شَدَّاد ابن سَعيد أبو [٢] طلحة الرَّاسِبي، عن غيلان بن جريرٍ [٣]، عن أبي بُردة، عن أبي مُوسى [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٠٥) عن الكفَّارِ هل يُحاسَبون يوم القيامة أم لا ؟ فأجاب: هذه المسألة تنازع فيها المتأخِّرون من أصحاب أحمد وغيرهم .. وفصل الخطاب: أن الحساب يراد به:

١- عرض أعمالهم عليهم، وتوبيخهم عليها.

٢- ويراد بالحساب موازنة الحسنات بالسّيئات.

فإن أُريد بالحساب المعنى الأول؛ فلا ريبَ أنّهم يُحاسبون بهذا الاعتبار.

وإن أُريد المعنى الثاني:

فإن قصدَ بذلك أن الكفار تبقى لهم حسنات يستحِقُّون بها الجنّة؛ فهذا خطأ ظاهر،

وإن أُريدَ أنّهم يتفاوتون في العِقاب: فعقابُ مِن كثرت سَيآته أعظم مِن عِقاب من قَلّت سَيآته، ومن كان له حَسنات خُفِّفَ عنه العذاب كما أن أبا طالب أخف عذابًا من أبي لهب، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧]، والنّار دركات، فإذا كان بعض الكُفّار عذابه أشدّ عذابًا من بعضٍ لكثرة سيئاته، وقِلّة حَسناته، كان الحساب لبيان مَراتب العذاب لا لأجل دخولهم الجنَّة. اهـ

وانظر: «السُّنة» للالكائي (٦/ ١١٧٤/ سياق ما رُوي عن النبي مما يدل على أن الكفّار لا يحاسبون)، و«طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٤١-٢٤٣)، و«مجموع الفتاوى» (٦/ ٤٨٦).

(٢) في الأصل: (ابن أبو).

(٣) في الأصل: (حدير)، والصواب ما أثبته. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٣/ ١٣٠).

«تُـحشَرُ هذه الأُمّة على ثلاثةِ أصناف:

صِنفٌ يَدخلون الجنة بغيرِ حِسَابٍ،

وَصِنفٌ يُـحاسَبُون حِسَابًا يَسيرًا [ثم يَدخلون الجنة]،

وَصِنفٌ يَجيئون على ظهورهم أمثال الجِبال الرَّواسي [ذنوبًا]، فيَسأَلُ اللهُ عنهم وهو أعلم [بِهم]، فيقولُ: ما هؤلاءِ ؟

فيُقالُ: عِبادٌ مِن عِبَادك.

فيقول: حُطُّوهَا عنهم، واجعلوها على اليهود والنَّصارى، وأدخلوهم الجنة برحمَتي» (١).

---

(١) رواه ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (٥٩) بنفس الإسناد والمتن.

والحديث رواه: الروياني في «مسنده» (٥٠٦)، والحاكم (١/ ٥٨) و(٤/ ٢٥٣ و٦٠٧)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

ويشهد لصحته ما رواه مسلم (٧١١٤) من طريق: شداد الراسبي، عن غيلان، عن أبي بردة، عن أبي موسى ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «يجِيءُ يومَ القيامَةِ ناسٌ مِن المسلمين بِذُنُوبٍ أمثالِ الجبالِ، فيَغفِرُها الله لهم، ويضَعُهَا على اليهودِ والنَّصارَى».

وقد جاء عن عمر بن عبد العزيز والشافعي رحمهما الله أنهما قالا: هذا الحديث أرجى حديث للمسلمين. «شرح صحيح مسلم» (١٧/ ٨٦).

فصل

٢٧٤- وكلُّ مُكلَّفٍ معهُ ملكانِ ليلًا ونهارًا يَحفظانِ عليهِ ما كان من خيرٍ وشَرٍّ، ويَكتبانه في الصَّحائفِ.

٢٧٥- نَصَّ عليه أحمدُ [٤٠/أ] في رِوايةِ المرُّوذي.

٢٧٦- وقد سُئِلَ: هل مع الكفَّارِ ملائكةٌ يكتبون؟

فكَرِهَ الكلامَ فيها، وقال: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق:١٨][١].

٢٧٧- خِلَافًا للمُعتزلةِ وغيرهم قالوا: [ليسوا] أهلًا[٢] لذلك.

٢٧٨- دَليلنا:

قوله: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ ﴾ [الانفطار].

ونحو ذلك مِن الآي والسُّنن كثير.

(١) رواه الخلال في «أهل الملل والرد على الزنادقة» من (كتاب الجامع) (١١)، ولفظ جواب الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: أي مسألة ذا؟! لا ينبغي أن يتكلم في ذا. وكَرِهَ الكلام فيه... وذكر الآية.

(٢) في الأصل: (أهل لذلك).

فصل

٢٧٩- والأيدي، والأرجلُ، والجلودُ:

تَنطقُ، وتشهدُ على أصحابها في الآخرة بكلامٍ مَسموعٍ مِنها؛

يَجوزُ أن يكون كسبًا لـها.

ويجوزُ أن يكونَ ضرورةً فيها مِن غيرِ أن يكونَ فيها تَنبّه [و] فَهم.

والدَّليل عليه:

قوله تعـالى: ﴿ شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَـٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾

[فصلت: ٢٠ -٢١]

٢٣- باب

خلق الجنة والنار

الجنةُ والنارُ مخلوقتانِ.

٢٨٠- نَصَّ عليه أحمد؛ وقال: مَن قال: لـم يُخلقا فهو كافرٌ [(١)].

٢٨١- وقالتِ المعتزلةُ: لـم يُخلقا.

٢٨٢- والدَّليلُ على ذلك: الآياتُ الصَّادقةُ، والأخبارُ النَّاطقةُ، وقصَّةُ آدم وإبليس السَّابقة [(٢)].

---

(١) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالة عَبدوس»: والجنةُ والنارُ مَخلوقتان قد خُلِقتا، كما جاءَ عن رسول الله ﷺ: «**دخلتُ الجنّةَ فرأيتُ قَصرًا**»، «**ورأيتُ الكوثرَ**»، «**واطلعتُ في النّارِ فرأيتُ أكثر أهلها النِّساء**»، «**واطلعتُ في النارِ فرأيتُ كذا وكذا**». فمن زعم أنهما لم تُخلقا فهو مُكذّب بالقرآنِ، وأحاديث رسول الله ﷺ. «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٣).

- وروى الخلال في كتابه «السُّنة» عن حَنبل أن أبا عبدالله حكى قصَّة ضرّار وحكايته اختلاف العلماء في خلقِ الجنَّة والنَّار، وأن القاضي أهدرَ دمَ ضرَّار، ولذلك استخفى إلى أن ماتَ، وأن أبا عبدالله قال: هذا كفر، يعني: القول بأنّهما لـم يُخلقا بعد.

نقلًا من كتاب «أهوال القبور» لابن رجب (ص ١٠٦).

(٢) كذا في الأصل: (والسابقة).

قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللَّهُ في «نكت القرآن» (١/ ١٠٨): قوله: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] مخبر عن أن الجنة مخلوقة، وأن قول من قال: (لـم تخلق بعد)؛ زور وبهتان وتكذيب بالقرآن. اهـ

وقد استدلَّ كذلك الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية في «الشريعة» (٣/ ١٣٤٣) (باب الإيمان والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان..).

وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٢٧٤).

ومِن ردَّ ذلك [٤١/أ]؛ فقد كذَّبَ القُرآن، فهو كافِرٌ[(١)].

٢٨٣- والحُورُ العينِ قد خُلِقنَ، وهنَّ في الجنةِ، لا يفنينَ، ولا يَمُتن[(٢)].[(٣)]

قال اللهُ تعالى: ﴿ فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾[(٤)] [الرحمن:٥٦].

وقال: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴾[(٥)] [الرحمن: ٧٢].

٢٨٤- وقال النبي ﷺ:

---

(١) انظر الأدلة على إثبات هذه المسألة: «صحيح البخاري» (باب ما جاء في الجنة وأنها مخلوقة)، و«الشريعة» للآجري (٣/ ١٣٤٣ / باب الإيمان والتصديق بأن الجنة والنار مخلوقتان)، وقد أطالَ ابن القيم الكلام عن هذه المسألة والرّدّ على من خالفَ فيها في كتابه: «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» (١/ ٢٤ وما بعدها).

(٢) في الأصل: (لا يفنونَ، ولا يَموتون).

(٣) قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة الصُّغرى» (٢٧٤): والأزواج من الحورِ العين لا يَمتُن، ولا ينقصن ولا يهرمن. اهـ

«**فائدة**»: جمع ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «نونيته» (ص٢٥) الأشياء التي لا تفنى، فقال:

والعرشُ والكرسيُّ لا يُفنيهما   أيضًا وإنّهما لمخلوقان
والحورُ لا تفنى كذلك جنّةُ الـ   ـمأوى وما فيها من الولدان

وانظر: «شرح السُّنة» للبربهاري رَحِمَهُ اللهُ (٦١) بتحقيقي.

(٤) قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «تفسيره» (٧/ ٥٠٤): أي غضيضات عن غير أزواجهن، فلا يرين شيئًا أحسن في الجنةِ من أزواجهن. قاله: ابن عباس، وقتادة، وعطاء الخراساني، وابن زيد.

(٥) قال قتادة: محبوسات في الخيام.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «حادي الأرواح» (١/ ٤٨٧) في تفسير القاصرات والمقصورات: والوصفان لكلا النوعين، فإنّهما صفتا كمال، فتلك الصّفة: قَصْرُ الطّرف عن طموحه إلى غير الأزواج، وهذه الصّفة: قَصْر الرِّجل عن التَّبرُجِ والبروز والظّهور للرِّجال. اهـ

«إن الحورَ يَقُلْنَ: نحن الحورُ الحِسَانُ، حُبسنا لأزواجٍ كِرَام»[(١)].

٢٨٥- و«يَقُلْنَ: نَحنُ الخالِداتُ فلا نَموتُ أبدًا،
ونَحنُ الناعمـاتُ فلا نَبأسُ أبدًا،
ونَحنُ الـمُقيمـاتُ فلا نَظْعَنُ أبدًا،
ونَحنُ الرَّاضياتُ فلا نَسخَطُ أبدًا»[(٢)].

(١) رواه البخــاري في «التــاريخ الكبــير» (٧/ ١٦)، وابــن أبي داود في «البعــث» (٧٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٣١٢/ ٦٤٩٧).
وفي إسناده اضطراب ضُعِّف هذا الحديث من أجله؛ لكن له شواهد يتقوّى بها.
انظر: «الترغيب والترهيب» (٥٧٢٤)، و«مجمع الزوائد» (١٠/ ٤١٩).

(٢) روى نحوه الترمذي (٢٥٦٤) و(٢٥٥٠)، وهَنّاد في «الزهد» (٩)، وعبـدالله بـن أحمـد في «زوائد المسند» (١٣٤٣)، من حديث علي ﵁.
قال الترمذي: حديث غريب.
قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥٥٥): حديث لا يصحّ.
قال ابـن القـيم ﵀ في «حـادي الأرواح» (١/ ٥٤٤-٥٥٠): قـال الترمـذي: وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وأنس ﵃.
قلت: وفي الباب: عن ابن أبي أوفى، وأبي أمامة، وعبد الله بن عمر أيضًا. اهـ
ثم ذكرها بأسانيدها.

فصل

٢٨٦- وقد كفَّرَ أحمدُ رضي الله عنه: المُعتزلة [(١)]،

---

(١) المعتزلة فِرقة من فِرق الجهمية، ومن عَقائدهم: القول بخلقِ القرآن، وإنكار الصِّفات، والقدر، والتكذيب بعذاب القبر، والشَّفاعة، والحوض، وغيرها من العقائد الضَّالة.

قال حرب الكرماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السُّنة» (٩٤): و(المعتزِلَةُ) : وهم يقولون بقولِ القدريَّةِ، ويدينون بدينهم، ويُكذِّبون بعذابِ القبرِ، والشَّفاعةِ، والحوضِ، ولا يرون الصَّلاةَ خلفَ أحدٍ مِن أهلِ القبلةِ، ولا الجمعةَ؛ إلَّا مَن كان على مِثلِ رأيهم وهواهم، ويزعُمون أن أعمالَ العبادِ ليست في اللَّوحِ المحفوظِ. اهـ

واعلم أن المعتزلي جهمي كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «منهاج السُّنة» (٢/ ٦٠٤): فكلّ مُعتزلي جَهمي، وليس كلّ جَهمي معتزليًّا؛ لكن جهم أشدّ تعطيلًا؛ لأنه ينفي الأسماء والصِّفات، والمعتزلة تنفي الصِّفات دون الأسماء. اهـ

وقد سَمّاهم الإمام أحمد زنادقة، ونصّ على تكفيرهم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: علماء المعتزلة زنادقة. «مناقب الإمام أحمد» (ص٢١٣).

وقال في رسالة «مُسدد بن مُسرهد»: وأما المعتزلة الملعونة..، وذكر من عقائدهم الضَّالة، ثُم قال: الذين يقولون بهذه المقالة: كُفّار، لا يُناكحون، ولا تُقبل شهادتهم. اهـ «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٢٨).

وأقواله رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تكفير من قال بخلق القرآن وإنكار الصِّفات مُتواترة مشهورة.

وسُئل سَهل التّستري (٢٨٣هـ) عن الصَّلاة خلف المعتزلة .. فقال: لا، ولا كرامة؛ هُم كُفّار؛ كيف يؤمن من يقول: القرآن مخلوق، ولا جنّة مخلوقة، ولا نار مخلوقة، ولا لله صراط، ولا شفاعة، ولا أحد من المؤمنين يدخل النَّار .. ولا عذاب القبر، ولا مُنكر ولا نكير، ولا رُؤية لربنا في الآخرة.. الخ. [«تفسير القرطبي» (٧/ ١٤١)].

وقد نقلَ ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ اتفاق السّلف على تكفير المعتزلة.

[«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٨٢)].

وقد كَفّرَ البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا المعتزلة والجهمية في «شرح السُّنة» (١٥١) بتحقيقي.

٢٨٧- والقَدَريَّة [١].

٢٨٨- والجهميَّة في عِدة رِوايات [٢].

٢٨٩- وقطعَ على كُفرِ اللَّفظيَّة [٣] - أيضًا -.

(١) القدرية فِرَقٌ كثيرة، والإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لـم يُكفّر منهم إلّا نُفاة عِلم الله تعالى.
قال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي رَحِمَهُ اللهُ -وسأله علي بن الجهم عن مَن قال بالقدرِ، يكون كافرًا ؟ -. فقال: إذا جحدَ العلم، إذا قال: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يكن عالما حتَّى خلقَ عِلمًا فعلِمَ، فجحَدَ علمَ الله عَزَّ وَجَلَّ؛ فهو كُافِر. «السُّنة» لعبدالله (٨١٠).
قال أبو بكر: سألت أحمد عن القدري ؟ فلم يُكفّره إذا أقرّ بالعَلم. «السُّنة» للخلال (٨٧١).

(٢) قال حَرب الكِرماني رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته التي أدرك عليها أئمة السُّنة في «السُّنة» (٩٦):
(الجهمية): أعداء الله، وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق، وأن الله لم يُكلّم مُوسى، وأن اللهَ لا يتكلّم، ولايُرى، ولا يُعرف لله مكان، وليس لله عرش، ولا كُرسي، وكلامٌ كثير أكره حكايته، وهم كُفَّارٌ زنادقة أعداء الله فاحذرهم. اهـ
قلت: وتكفير الجهمية مُستفيضٌ مُتواتر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وغيره من أئمة السَّلف، وحكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على تكفيرهم.
قال أحمد رَحِمَهُ اللهُ: .. الجهمية كفَّار. «السُّنة» للخلال (٢١٣٧).
وانظر: إجماع السَّلف على تكفير الجهمية وإخراجهم من الثنتين والسَّبعين فِرقة: «السُّنة» للخلال (٥/ ٨٣/ تفريع أبواب الرَّد على الجهمية والطعن فيهم)، و(٥/ ١٢١/ ذِكر الجهمية ومقالتهم أعداء الله الكفار). وكتاب: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص١٧١) (باب الاحتجاج في إكفار الجهمية)، و«السُّنة» للبربهاري (١٠٦)، وما تقدم في أثر (١٦).

(٣) وهم الذين يقولون: إن ألفاظنا وتلاوتنا بالقرآن مخلوقة. «السُّنة» للكرماني (٩٨).
وأول من قال بهذا القول وأظهره: الحُسين الكرابيسي.
قال عبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ في «السُّنة» (١٧٠): سمعت أبي يقول: من قال: (لفظي بالقرآن مخلوق)، هذا كلام سُوء، رَديء، وهو كلام الجهمية. قلتُ له: إن الكرابيسي يقول هذا. فقال: كذبَ، هَتكَهُ الله، الخبيث. وقال: قد خلفَ هذا بشرًا المريسي. =

٢٩٠- وكفَّرَ الخوارِجَ الذين فسَّقوا عثمـانَ وعليًّا [(١)].

وقد تقدم أثر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢١) في عدّ اللفظية فرقة من فِرقِ الجهمية.

وأقوال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في تكفيرِ اللَّفظية كثيرة، ومنها: قال الجوهري: يا أبا عبـدالله إن الكرابيسيّ وابن الثلجيّ قد تكلّما. فقال أحمد: فيم تَكلّموا ؟ قال: في اللَّفظ.

فقال أحمد: اللَّفظ بالقرآن غير مخلوق، ومن قال: لفظي بـالقرآنِ مخلـوق فهـو جَهمـيّ كافر. «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٢٦).

وقال أيضًا: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو كافر. «الطبقات» (١/ ٣٢٦و٤٦١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٢١): أنكر بدعـة (اللفظيـة) الـذين يقولون: (إن تلاوة القرآن، وقراءته، واللفظ به مخلوق) أئمـة زمـانهم، وجعلـوهم مـن الجهمية، وبيّنوا أن قولهم يقتضي القول بخلق القرآن، وفي كثير من كلامهم تكفيرهم. اهـ

وانظر: «السُّنة» لحرب (٩٨)، و«السُّنة» لعبدالله (١٦١/ وما بعدها)، والخـلال (٢١١١ و ٢١١٤ و٢١٢٧و٢١٣٧)، و«الشريعة» للآجري (١/ ٥٣٢)، و«الطبقات» (١/ ١٠٩).

(١) قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: الخوارجُ قومُ سوء، لا أعلم في الأرض قَومًا شرًّا منهم.

وقال: صحَّ الحديث فيهم عن النبي ﷺ من عَشرةِ وجوه.

قلتُ: المذكور عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ روايتان في تكفير الخوارج كـما في «مجمـوع الفتـاوى» (٢٨/ ٥٠٠)، و(٣٥/ ٧٥)، والذي يرجّحه كثيرٌ من المحقّقين عنه رَحِمَهُ اللَّهُ عدم تكفيرهم.

قال يوسف بن موسى: إن أبا عبدالله قِيل له: أكفرَ الخوارج ؟ قال: هم مَارِقة.

قيل: أكُفَّارٌ هُم ؟ قال: هم مَارِقة، مرقوا من الدِّين.

وعن إسحاق: أن أبا عبد الله سُئلَ عن الحرورية والمارقة يُكفِّرُون ؟

قال: اعفني من هذا، وقل كما جاء فيهم الحديث.

«السُّنّة» للخلال (١/ ١٤٥-١٤٦)، ابن هانئ (١٨٨٤).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٨): نُصوصه [يعني: الإمام أحمـد] صريحة بالامتناع من تكفير الخوارج. اهـ

وقد بيّنَ ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السُّنة» (٥/ ٢٤١-٢٤٨) في كلام طويـل أن عـلي ابن أبي طالب رضي الله عنه لم يُكفّر الخوارج الذين قاتلهم، ولم يَسْبِ لهم ذُرية، ولا غَـنِمَ لهـم =

٢٩١- وحُكمُ الرَّافِضةِ في ذلك مِثلهُم [(١)].

مالًا، ولم يُنكِر عليه أحد من الصحابة؛ فعُلِمَ اتفاقهم على ذلك. والله أعلم.
وقد تقدّم (٨٣ و ٨٤) التعريف بهم، وذِكر مَا ثبت في ذَمِّهم، وأنّهم كِلابُ النار.
وانظر قول حرب الكِرماني رَحَمَهُ اللَّهُ في «السُّنة» (١٠٦) في التعريف بالخوارج.

(١) قال عبدالله بن أحمد رَحِمَهُمَا اللَّهُ: قلتُ لأبي: من الرافضة ؟
قال: الذي يشتمُ ويَسبُّ: أبا بكر، وعمر رَحِمَهُمَا اللَّهُ. «السُّنة» الخلال (٧٧٧).
قال أحمد بن أبي عبدة: إن أبا عبدالله - قيل له في رَجُلٍ - يقولون: أنه يُقدّم عَليًّا على أبي بكر وعُمر رحمهما الله، فأنكرَ ذلك وعظّمَه، وقال: أخشى أن يكون رافضيًّا. «السُّنة» للخلال (٧٧٦).
وقال أحمد: من شتمَ أخافُ عليهِ الكُفرَ، مثل الرَّوافض. «السُّنة» للخلال (٧٨٠).
قال المرُّوذي: سألت أبا عبدالله عن من يشتم أبا بكر وعمر وعائشة ؟
فقال أحمد: ما أُراه على الإسلام. «السُّنة» للخلال (٧٧٩).
قال حرب الكِرماني رَحَمَهُ اللَّهُ في عقيدته التي حَكى فيها أجماع أهل العلم الذين أدركهم «السُّنة» (٩٩): (الرافضة): وهم الذين يتبرؤون من أصحابِ النبي ﷺ، ويسبّونهم، وينتقصونهم، ويُكفِّرون الأُمة إلّا نفرًا يَسيرًا، **وليست الرَّافضة من الإسلامِ في شيءٍ**.. والرَّافضة أسوأ أثرًا في الإسلام من أهل الكُفر من أهل الحرب..الخ.
قال ابن تيمية رَحَمَهُ اللَّهُ في «الصارم المسلول» (٣/ ١١١٠) وهو يتكلّم عن ضلال الرَّافضة، قال: وأمَّا من جَاوز ذلك إلى أن زعمَ أنّهم ارتدُّوا بعد رسول الله ﷺ إلّا نفرًا قَليلًا لا يبلغون بضعة عَشرَ نفسًا، أو أنّهم فسقوا عَامّتهم؛ فهذا لا ريب أيضًا في كُفره، فأنه مُكذّب لما نصّه القرآن في غير موضع من الرِّضى عنهم، والثَّناء عليهم، بل مِن يَشُكّ في كُفرِ مِثلِ هذا فإن كُفره مُتعيّن. اهـ
وقد سُئل ابن تيمية رَحَمَهُ اللَّهُ عن الرَّافضة في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٦٨)، فأطال الجواب في بيان حالهم، وضلالهم، وضررهم على الإسلام وأهله، وأنهم أشدّ ضررًا من الخوارج الذين ذمهم النبي ﷺ وأمر بقتالهم، ثم قارن بين عقائد الخوارج والرّافضة، وقال: فبهذا يتبيّن أنهم شرّ مِن عامة أهل الأهواء، وأحقّ بالقتالِ من الخوارج. اهـ =

٢٩٢- وأما المرجئةُ فعلى تَفصيلٍ[(١)].

وقد تقدم الكلام عن الرّافضة، ونقل شيء من كلام ابن تيمية تحت رقم (٨١).

وانظر: «السُّنة» للخلال (٣/ ٤٨٩-٥٠٠/ باب ذِكر الرَّوافض)، و(جامع أمر الرَّافضة)، و«الإبانة» لابن بطة (٢٩٤٢)، واللالكائي (٨/ ١٤٥٣/ سِياق ما رُوي في مَخازي الروافض الذين يُسبون أصحاب رسول الله ﷺ، ويتدينون بذلك، وكفرهم، وما نقل مِن حماقاتِهم)، و«شرح السُّنة» للبربهاري (١٣٦)، و«الشريعة» للآجري (٥/ ٢٥١١/ باب ذِكر ما جاء في الرَّافضة وسُوء مذهبهم)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (باب في الروافضة)، و«الإبانة الصُّغرى» (القسم الأول) فقد ذكر آثارًا كثيرة في ذم الرافضة ونكفيرهم.

(١) افترقتِ المرجئةُ على فِرَقٍ كثيرة، ومن أشهرِها الذين أخرجوا العمل عن مُسمّى الإيمان:

قال حرب الكرماني في «السُّنة» (١٨٦): سمعتُ أحمد وقيل له: المرجئة من هم ؟

قال: من زعم أن الإيمان قول.

وهؤلاء لـم يُكفّرهم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ.

عن إسماعيل بن سعيد قال: سألت أحمد هل تخاف أن يدخل الكفر على مَن قال: (الإيمان: قول بلا عمل) ؟ فقال: لا يَكفُرُون بذلك. «السُّنة» للخلال (٩٨٨).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ٣٤٨): لا يختلف قوله أنه لا يُكَفِّر المرجئة الذين يقولون: الإيمان قول بلا عمل .اهـ

وقال أيضًا في «الإيمان الأوسط» (ص٣٧٣) وهو يَتكلّم عن حماد بن أبي سليمان ومن تبعَهُ من مُرجئة الكوفة كأبي حنيفة وغيره، قال: السَّلفُ والأئمَّة اشتدّ إنكارهم على هؤلاء، وتَبديعهم، وتغليظ القول فيهم .. وقد نصَّ أحمدُ وغيره من الأئمَّة: على عدم تكفير هؤلاء المرجئة ... الخ

أمّا الذين كَفَّرَهم الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ وغيره من أئمّة السّلف فهم مرجئة الجهمية الذين يقولون: إن الإيمان هو: المعرفة والتّصديق فقط، من غير قول ولا عمل.

قال أحمد رَحِمَهُ اللهُ: الجهمية تقول: إذا عرف رَبّه بقلبِهِ، وإن لم تعمل جوارحه، يعني: فهو مؤمن؛ وهذا كُفرٌ. إبليس قد عرف ربه بقلبه، فقال: ﴿ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي ﴾ .

قلت: وهو قول الأشاعرة كذلك كما تَقدَّم الكلام عن ذلك (رقم/ ٢٣٣). =

٢٩٣- وقال في الـمُشبِّهةِ: من قال: لله يدٌ كيدِي؛ فقد شَبَّه اللهَ بخلقِه؛ وهـذا كُفْرٌ (١).

وانظر: تكفير الحُميدي، ووكيع، والآجري، وابن بطة رَحِمَهُمُاللهُ لمن لم يقل: إن الإيمان قول وعمل وتصديق في «الشريعة» (٢/ ٦٨٤)، و«الإبانة الكبرى» (٢/ ٨٩٣ و٩٠٣)، و«السُّنة» للخلال (٩٨٠) و(١٧٧٢)، و(١٧٧٣).

(١) ذكر ابن البَنَّاء في «المختار» (ص٨١) أثر الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ هذا بعد قوله: (وأما المُشبّهة والمُجسِّمة فهم الذين يجعلون صفات الله مثل صفات المخلوقين؛ وهم كُفَّار).

قلت: لـم أقف على قول الإمام أحمد: (وهذا كُفْر).

أما مَا رُوي عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في المشبِّهة:

قال حنبل: قلت لأبي عبدالله: والمشبهة ما يقولون ؟ قال: بصَرٌ كبصري، ويد كيـدي، وقدمٌ كقدمي، فقد شَبَّه الله بخلقِهِ، وهذا كلامُ سوء، والكلام في هذا لا أُحبّه.

«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢٨٤٥)، و«إبطال التأويلات» (٣).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الإيمان الأوسط» (ص٣٧٤): المحفوظ عـن أحمـد وأمثالـه من الأئمة إنّما هو تكفير: الجهمية، والمُشبّهة، وأمثال هؤلاء. اهـ

وممن نصَّ كذلك على تكفيرِ المُشبِّهة:

نُعيم بن حَماد رَحِمَهُ اللهُ فقد قال: من شبَّهَ الله بشيءٍ مِن خلقِهِ فقد كفرَ .. الخ

وقال ابن راهويه رَحِمَهُ اللهُ: مَن وصفَ اللهَ فشبَّه صفاته بصفاتِ أحدٍ مـن خلـقِ الله فهـو كافرٌ بالله العظيم .. أخرجها اللالكائي في «اعتقاد أهل السُّنة» (٩٣٦) و(٩٣٧).

قـال ابـن تيميـة رَحِمَهُ اللهُ في «مجمـوع الفتـاوى» (١١/ ٤٨٢): فمـن قـال: إنّ عِلـمَ الله كعلمي، أو قُدرته كقُدرتي، أو كلامه مثل كلامي، أو إرادته، ومحبته، ورضاه، وغـضبه، مثل إرادتي، ومَحبتي، ورَضائي، وغضبي .. أو نزوله كنزولي، .. فهذا قد شَبَّه الله ومثّلـه بخلقه، تعالى الله عما يقولون؛ **وهو ضَالٌ خَبيثٌ مُبطلٌ، بل كَافِر**. اهـ

قلت: وقد جمعت آثار السَّلف في ذم المشبهة في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الألهية» (المبحث الثالث عشر: نهي أهل السُّنة عـن التـشبيه والتمثيـل والتكييف في صفات الله ﷻ، وتكفير المشبهة) (ص٣٩٥-٤٢٤).

٢٩٤- قال اللهُ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] (١) ولا نَصِفُ اللهَ إلَّا بما وصفَ به نفسَه، أو وصفَه به رسولُه، أو أجمعت الأُمَّة عليه (٢).

٢٩٥- وإذا قيل [٤١/أ]: كيف ذلك ؟

قلنا: [لا] نُفسِّره، ولا سَمِعنا أحدًا يُفسِّره (٣).

---

(١) هذه الآية ذكرها الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ بعد قوله في التشبيه في رواية يوسف بن موسى كما في «إبطال التأويلات» (٤).

(٢) ذكر المصنف في «الأصول المجردة» (٢١) عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ قوله: لا يوصف الله تعالى بأكثر مما وَصَفَ به نفسه، ولا يُتعدى القرآن والحديث.

وانظر: «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٧٢).

وفي باب: كيفية إثبات أهل السُّنّة لصفات الله تعالى:

قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (٢/ ١٠٥١): أهلُ الحقّ يَصفون الله عَزَّ وَجَلَّ بما وصفَ به نفسه عَزَّ وَجَلَّ، وبما وصفه به رسول الله ﷺ، وبما وصفه به الصَّحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع. اهـ

وانظر كتابي: «الاحتجاج بالآثار السَّلفية على إثبات الصفات الالهية» (المبحث الثالث إثبات صفات الله تعالى عند أهل السُّنة) (ص٣٩-٤٤).

(٣) وقال ابن البَنَّاء في «الأصول المجردة» (ص٤٤) وهو يَتكلم عن صفةِ اليمين لله تعالى وقبضها للأرضين يوم القيامة، قال: وهذه الصِّفة مع غيرها من الصِّفات النَّاطق بها الأخبار والآيات: يجب الإيمان بها، والتصديق، والقبول، والتّحقيق، فإذا سُئِلتَ عن تفسيرها وتأويلها، فقل: لا عِلمَ لي بذلك، ولا سَمعت أحدًا من الأئمة فَسَّرَها، بل أمرَّها كما سمعتها، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] اهـ

قلت: هذا الكلام من ابن البَنَّاء عام، يقوله المثبت لصفات الله والمفوّض لمعانيها.

فإذا قالها المثبت للصِّفات حُمِلَ قوله: (بترك تفسيرها) على تفسيرات وتأويلات =

٢٩٦- قيل لأُمِّ سلمة [رضي الله عنها] في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى ؟

فقالت: الكيفُ مجهولٌ، والاستواءُ غيرُ مَعقولٍ[1]، والإقرارُ به

الجهمية التي يبطلون بها الصفات، ويصرفونها عن معناها الحقيقي إلى معناها المجازي.

وإذا قالها المفوِّض حُمِلَ قوله: (بترك تفسيرها) على عدم معرفة معانيها التي خاطبنا الله تعالى بها، فألفاظ نصوص الصِّفات عندهم ألفاظٌ مجرّدة عن المعاني، كحروف المعجم، وهي عندهم بمنزلة الحروف المقطعة: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، و﴿الٓمٓصٓ﴾ التي ليس لها معنى.

وإنما نبهت على هذا ها هنا؛ لأن مذهب المفوِّضة قد انتشر في الآفاق، ونسبه كثير من شرّاح الأحاديث بُهتانًا إلى مذهب السَّلف، وتلقّفه كثير ممن يدّعي أنه على مذهب أهل السُّنة ! ووقع فيه كثير ممن ينتسب إلى الإمام أحمد وغيره من الأئمة كشيخ المصنف القاضي أبي يعلى في كتابه «إبطال التأويلات» وغيره من مُتأخري الحنابلة.

وقد تكلمت في كتابي: «الاحتِجاجُ بالآثارِ السَّلفِية على إثباتِ الصِّفاتِ الإلهية» (باب بطلان مذهب أهل التفويض لصفات الرب عز وجل) (ص٢٦٣) عن هذا المذهب بشيء من التّفصيل، والرد على شُبههم، وما استدلوا به من كلام الأئمّة، وذكرت كثيرًا ممن وقع في هذا المذهب الباطل ممن اشتهر بالعلم والسُّنة، واستخرجت من مُصنفاتهم بعض المواطن التي وقعوا فيها في التفويض حتى يكون القارئ منها، ومن أمثالها على حذر.

(١) هكذا (الاستواء غير معقول)!!

وقد ذكر بعض أهل العلم أن هذه رواية ربيعة شيخ مالك رحمهما الله تعالى.

وأما الرّوايات المروية عن الإمام مالك رحمه الله فهي:

الاستواء: (غير مجهول / كما وصف نفسه / معلوم / معقول / مجهول).

الكيف: (غير معقول / غير معلوم / مجهول / لا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع).

الإيمان: (واجب / رواية أم سلمة رضي الله عنها: الإقرار به إيمان، والجحود به كفر).

السؤال: (بدعة).

السائل: (مُبتدع، أخرجوه). =

إيمـانٌ، والجُحودُ [به] كفرٌ، والسُّؤالُ عنه بدعة (١).

٢٩٧- وقـال عبدُالله بن أحمد: سألتُ أبي عن مَن يقول: لَمَّا كلَّمَ اللهُ موسى لم يتكلَّم بصوتٍ.

فقال أبي: تكلَّمَ اللهُ سبحانه بِصَوتٍ، وهذه أحاديث نَرويها كما جَاءت.

وقال أبي: حَديثُ ابن مسعود [ﷺ]: إذا تكلَّمَ اللهُ سبحانه يُسمعُ له صوتٌ كمَرِّ (٢) السِّلسِلةِ على الصَّفوان.

وربما يحتج المفوِّضة بلفظ: (الاستواء غير معقول)، ولا حُجة لهم فيه؛ لأن الألفاظ الأخرى تبيّنه، وغير معقول هو حُجة عليهم، أي: لا يدخل العقل في الكلام فيه، إنما هو الاتباع . انتهى

وأهل السُّنة والأثر - مُثبتة الصِّفات - يقولون: (الاستواء غير مجهول)، وقد فسَّروه: بعلا، وارتفع، وصعد، واستقرَّ كما بَيّنتُ ذلك في مقدمة تحقيق كتاب «إثبات الحد لله ﷻ وأنه جالس وقاعد على عرشه» (ص ٧٥).

وأما المجهول من الاستواء فهو الكيفية، فتنبَّه !! وانظر التعليق التالي.

(١) رواه ابن منده في «التوحيد» (٨٨٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٧٠٢)، واللالكائي (٦٦٣)، من طريق الحسن البصري، عن أُمّه، عن أمِّ سَلمة رضي الله عنها.

وقد رووه بقولهم: (الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول)، وهذا اللفظ هو الصَّحيح، لا كما ذكره المصنف !!

قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٦٥) بعد أن بَيَّنَ أن هذا الأثر إنما هو محفوظ عن مالك، وشَيخه ربيعة، قال: وقد رُوي هذا الجواب عن أُمِّ سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا؛ ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه. اهـ

وقال الذهبي في «العلو» (١/ ٦٣٠): .. أمّا عن أُمِّ سَلمة فلا يَصحّ؛ لأن أبا كِنانة ليس بثقة، وأبو عُمير لا أعرفه. اهـ

(٢) كذا الأصل: (كَمَرِّ). وهي كذلك عند ابن مردويه، وابن خزيمة كما في «الفتح» =

[قال أبي: وهذا الجهمية تُنكِره] [١].

قال أبي: هؤلاء كُفَّار؛ يُريدون أن يُموِّهوا على الناس.

مَن زعمَ أن اللهَ لـم يَتكلَّم فهو كافِرٌ، إلّا [أنا] نروي هذه الأحاديثَ كما جاءت [٢].

٢٩٨- وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبا مَعمر الهُذَلي يقول: مَن زعـمَ أن اللهَ لا يتكلّمُ، ولا يَسمعُ، ولا يُبصرُ، ولا يَغضبُ، ولا يَرضى - وذكرَ أشياءَ مِن هذهِ الصِّفاتِ -؛ فهو كافِرٌ بالله تعالى؛ إن رأيتموه[٣] على بِئرٍ واقِفًا فألقُوه [٤٢/أ] فيها، بهذا أمرَ اللهُ؛ لأنهم كفَّارٌ بالله تعالى [٤].

(١٣/ ٤٥٩).

وعند الباقين ممن روى هذا الأثر: (كَجَرِّ السّلسلة على الصّفوان).

(١) هذه الزيادة من «السُّنة» لعبدالله بن أحمد.

(٢) ذكره ابن البَنَّاء في «المختار» (ص٩٧).

رواه عبدالله في «السُّنة» (٥١٨).

(٣) في الأصل: (يتموه) وهو خطأ.

(٤) رواه عبدالله في «السُّنة» (٥١٩)، وعنده: (بهذا أدين الله ﷻ)، بدل قوله: (بهذا أمر الله).

[فصل]

٢٩٩- **أخبرنا** علي [1] [بن] أحمد المقرئ، قال: ثنا النَّقاش المقرئ، قال: ثنا إسماعيل ابن يحيى النَّيسابوري، قال: ثنا سَلمة بن شبيب [2]، قال:

كنا عند أحمد بن حنبل فجاءَهُ رَجُلٌ فقال: أين أحمد بن حنبل ؟

فأرموا [3] إليه، فقال: جاءني الخضِرُ البارحة في النوم، فقال: اذهب إلى أحمد بن حنبل فقل له: إنَّ اللهَ راضٍ عنك، وحملَةَ عرشِه، وسُكَّانَ سمواتِه [4].

٣٠٠- **وأخبرنا** أبو الفتح هلال بن محمد، قال: أنبا أبو القاسم عبدالله ابن إبراهيم، قال: ثنا محمد بن صديق، قال: ثنا محمد بن الحُسين، قال: ثنا عَزْرَة بن عبدالله، وطالوت بن لُقمان، قالا: سمعت زكريا[5] بن يحيى يقول: رأيتُ أحمدَ بن حنبل في المنامِ وعلى رَأسِه تاجٌ مُرَصَّعُ بالجواهِرِ، وفي رجليهِ نعلان [وهو] يَخْطُرُ [6] بهما.

فقلتُ: يا أبا عبدالله، ماذا فعلَ اللهُ بك ؟

---

(١) في الأصل: (علم أحمد).
(٢) في الأصل: (سبت). ترجمته في «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٤٧).
(٣) كذا في الأصل. ولعل الصواب: (فأومؤوا إليه).
(٤) رواه ابن أبي يعلى في «الطبقات» (١/ ٤٠ و٤٥١)، وابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٦١٣-٦١٤)، ونحوها في «السير» (١١/ ٣٥١) وساقها من طُرُقٍ كثيرة.
(٥) في الأصل: (قال: ثنا ابن عبدالله عن طالوت بن لقمان قال: سمعت بكرة)، والتصويب من «المناقب» لابن الجوزي (ص ٥٨٦)، و«السير» (١١/ ٣٤٧).
(٦) خطَرَ الرَّجل: اهتز في مشيته وتبختر. «مختار الصحاح» (ص ٧٦).

فقال: غفرَ لي، وأدناني مِن نفسِه، وتوَّجني [بيدِه] بهذا التاج، وقال: هذا بقولك: القرآنُ كلامُ الله غير مخلوقٍ. [٤٢/ب]

قال: فقلتُ: ما هذه الخَطرةُ التي لم أعرفها لك في دارِ الدُّنيا ؟

فقال: هذه مِشيَةُ الخُدّام في دارِ السَّلام [(١)].

٣٠١- **قال** قُتيبةُ بن سعيد: إذا رأيت الرَّجُلَ يُحِبُّ أحمدَ بن حنبل؛ فأنه على السُّنَّةِ، مَن خالفَ هذا فاعلَم أنه مبتدعٌ [(٢)].

---

(١) رواه ابن الجوزي في «المناقب» (ص ٥٨٦)، وذكره الذهبي في «السير» (١١/ ٣٤٧).
وفي «السير» (١١/ ٣٥٣): ولقد جمع ابن الجوزي فأوعى من المنامات في نحو من ثلاثين ورقة، وأفرد ابن البَنَّاء جُزءًا في ذلك، وليس أبو عبدالله ممن يحتاج تقرير ولايته إلى منامات؛ ولكنها جُندُ الله تَسُرُّ المؤمن؛ ولا سيما إذا تواترت. اهـ

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٨)، وابن الجوزي في «المناقب» (ص١٠٣)
وفي الباب كذلك:
قال الرَّبيع بن سُليمان: قال الشافعي: من أبغض أحمد بن حنبل فهو كافر.
فقلت: تطلق عليه اسم الكُفر ؟! فقال: نعم، من أبغض أحمد عاند السُّنة، ومن عاند السُّنة قصَدَ الصَّحابة، ومن قصدَ الصَّحابة أبغض النّبي، ومَن أبغَضَ النبي ﷺ كفرَ بالله العظيم. «طبقات الحنابلة» (١/ ١٣).
قال أحمد بن إبراهيم الدورقي: من سمعتُموه يذكر أحمد بن حنبل بسُوءٍ فاتهموه على الإسلام. «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٠)، و«مناقب الإمام أحمد» (ص ٦٥٧).
قال يحيى بن مَعين رَحِمَهُ اللهُ - وقيلَ له: إن حُسينًا الكرابيسي يتكلّم في أحمد - فقال: ومَن حُسين الكرابيسي، لعنهُ الله، إنّما يتكلم في النّاسِ أشكالهم، يُنطَلُ حُسين، ويَرتفعُ أحمد. «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٤).
قال أبوزُرعة الرَّازي رَحِمَهُ اللهُ: .. اعلم أن هذه الطوائف كُلها مُجمعة على بُغض أحمد ابن حنبل؛ لأن ما منهم أحدٌ إلّا وفي قلبِهِ منه سَهم لا بُرء له. «الطبقات» (٢/ ٥٦). =

٣٠٢- **أخبرنا** أبو الفتح الحافظ، قال: أنبا عُمرَ بن جعفر بن سَلم[1]، قال: ثنا أحمد ابن علي الأَبّار، قال: قال عبدالوهاب الورَّاق: إذا تكلَّمَ الرَّجُلُ في أصحابِ أحمدَ؛ فاتَّهِمُه؛ بأنَّ له خبيئةَ سُوءٍ، ليس هو بِصاحِبِ سُنَّةٍ[2].

٣٠٣- **وقال** نصرُ بن أبي خالد: مَن قال: إن أحدًا[3] مِن أصحَابِ أحمدَ ضَعيفٌ؛ فإنَّما قصدَ أحمدَ[4].

وانظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٤٥٦)، و«شرح السُّنة» (١٣٣).

(١) في الأصل: (مسلم). وما أثبت الصواب. انظر ترجمته: «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٤٣).

(٢) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٦٧٠)، وانظر التعليق الآتي.

(٣) في الأصل: (أحد).

(٤) قال بعض أهل العلم: وإذا كان هذا في أصحاب أحمد فكيف بأصحاب من هو أعلى منه؟ والمراد (بالضعف): ضعف الدِّين، والمراد هاهنا (بأصحابه): المشاهير، وقد ذكر السّجزي في رسالته أن أهل البدع يقولون: (أحمد رَجُل خير، ولكنه بُلي بأصحاب سُوء)! وهذا دين وديدن ودندنة المنافقين، فإنّهم إذا لم يستطيعوا الطّعن في الإمام من أئمة السُّنة طعنوا في أصحابه، ومرادهم الطّعن فيه هو، فانتبه.

ثم هو مع ذلك كله كغيره من الأئمَّة من طَبقته فكيف بمن هو أعلى منهم طبقة.

واتخاذ هذه الآثار لترجيح تقليد مذهبه في الأحكام على مذهب مالك، أو الشافعي، أو إسحاق غير سَديد، وقد نهى هو عن ذلك أشدّ النّهي.

وأمّا مَذهبه في الاعتقاد فهو سَواء وأئمةَ أهل السُّنة جميعًا، وما اختلفوا فيه من تفاصيل في ذلك؛ فالفصل في التَّفصيل هو عند جمع الأقوال مع مَن سَبقَ، والله المستعان.

لكن الملاحظ حقيقة أن اتباع السُّنة في الاعتقاد في الحنابلة أكثر منها في غيرهم حتى كادت السُّنة تختص بهم، ولجأ أهل البدع إلى تسمية أهل السُّنة بـ(الحنابلة) نكاية فيهم لبيان تفرُّدهم! ورَضي من لا يدري مرادهم بذلك! وقد امتُحن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كي يقول: (إن العقيدة هي لأحمد وحده)، فإن قالها أخرجوه من الحبس. فأبى إلّا أن يقول: (بأنها عقيدة أئمة السُّنة جميعًا: مالك، والشَّافعي، ومن قبلهم، بل والصَحابة رضي الله عنهم).

٣٠٤- وقال مَردويه الصّائغ - صَاحب الفضيل -: إذا جاءني مَن لَا أعرِفُهُ مِن أصحابِ الحديثِ، أجريتُ ذِكرَ أحمدَ بن حنبلٍ؛ فإن رأيتُه يُسارعُ فيه؛ أَمِنتُهُ، وإن رأيتُهُ يَسكُتُ؛ اتَّهمتُه [١].

٣٠٥- وأخبرنا هلال بن محمد، قال: أنبا النَّجَّاد، قال: حدثنا أحمد بن محمد [بن] صدقة أبو بكر، قال: سمعت عبدالملك بن عبدالحميد الميموني يقول: سمعت أبا عُبيد القاسم بن سَلَّام يقول:

جالستُ يَحيى بن سَعيد، وعبدالرَّحمن [٤٣/أ] بن مَهدي، وأبا يوسف القَاضي، ومحمدَ بن الحسن، ونُظَرائهم في المسائلِ، فما لَقيتُ أحدًا أهيبَ مِن أحمدَ بن حنبل رضوان الله عليه [٢].

---

(١) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٦٥٨).
وقد كان كثير من أهل السُّنة يَعدُّون الإمام أحمد مِحنةً يمتحنون به، ومن ذلك:
قال سُفيان بن وكيع: أحمد عندنا مِحنة؛ مَن عابَ أحمد؛ فهو فاسق.
وقال أبو الحسن الهمذاني: أحمد مِحنة؛ به يُعرف المسلم من الزّنديق.
انظر: «مناقب الإمام أحمد» (ص٦٥٦-٦٥٩) (باب في ذكر ما قيل فيمن ينتقصه).

(٢) رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص ٢٩٢) من طريق أخرى.
قلت: أكثر أهل العلم من ذِكرِ مَناقب هذا الإمام الذي أجمعوا على إمامته وفضله.
قال محمد بن الحسين الأنماطي: كُنّا في مجلس فيه: يحيى بن معين، وأبو خيثمة زُهير ابن حرب، وجماعة من كبار العلماء؛ فجعلوا يثنون على أحمد بن حنبل، ويذكرون فضائله، فقال: رَجلٌ لا تكثروا بعض هذا القول.
فقال يحيى بن معين: وكثرةُ الثناءِ على أحمد بن حنبل تستكثر ؟ لو جلسنا مجلسنا بالثّناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها. «طبقات الحنابلة» (١/ ٤١).
قال الرَّبيع بن سُليمان: قال لنا الشَّافعي: أحمد إمَامٌ في ثمان خِصالٍ: إمامٌ في الحديث، إمامٌ في الفقه، إمامٌ في اللُّغة، إمامٌ في القرآن، إمامٌ في الفَقرِ، إمامٌ في الزُّهد، إمامٌ في =

٢٤- باب

في ذِكر الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين

٣٠٦- **حدثنا** علي بن محمد المُعَدِّل، قال: ثنا أبو جَعفر مُحمد بن عَمرو البَخْتَري الرَّزَّاز [(١)]، قال: ثنا أحمد بن زُهير، قال: ثنا منصور بن سَلمة الخزاعي، ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن [أبي] سَلمة، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: كنَّا في زمنِ رسول الله ﷺ لا نَعدِلُ بعدَ النبي ﷺ: بأبي بكرٍ، ثم عُمرَ، ثم عثمانَ، ثم نَتركُ فلا نُفاضِلَ بينهم.

هذا حديث أخرجه البخاري، عن ابن بَزِيغ، عن شاذان، عن عبدالعزيز [(٢)].

وقع إلينا عاليًا؛ كأنَّ شيخنا حدثنا به عن البخاري.

ورواه أحمد، عن أبي سَلمة الخُزاعي مَنصور بن سَلمة، عن عبدالعزيز [(٣)].

٣٠٧- **وحدثنا** علي بن محمد، قال: أنبا الصَّفار، قال: ثنا ابن عَرفة، قال: حدثني النَّضر بن إسماعيل البَجَلي أبو المُغيرة [٤٣/ب]، عن محمد بن

الورع، إمامٌ في السُّنة.

رواه ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠) وقد شرحه في كتابه هذا.

وقد أفرد عدد من أهل العلم التصانيف في فضائل هذا الإمام وبيان مناقبه؛ انظرها مجموعة في حاشية «طبقات الحنابلة» للعثيمين (١/ ٤٢-٤٣)، فقد ذكر (١٧) كتابًا.

(١) في الأصل: (الرران)، وهو تصحيف، وقد تقدّم ذكر الاسم أكثر من موضع.

(٢) رواه البخاري (٣٦٥٥) و(٣٦٩٧).

(٣) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٥٤)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنة» (١٣٣٢).

سُوقة [١]، عن مُنذر الثَّوري، عن محمد ابن الحَنفية، قال:

قلت لأبي [٢]: يا أبة، مَن خيرُ الناسِ بعدَ النبي ﷺ؟

قال: يا بُني أوَ ما تعلمُ ؟! قال: قلتُ: لا.

قال: أبو بكرٍ. قال: قلتُ: ثُم مَن ؟

قال : يا بُنيَّ أوَ ما تعلمُ ؟! قال: قلتُ: لا.

قال: عُمر.

قال: ثم بَدرتُه [٣]، فقلتُ: يا أبة، ثُم أنت الثالث ؟

فقال لي: يا بُنيَّ، أبوك رجلٌ مِن المسلمين، له ما لـهم، وعليه مَا عليهم [٤]

---

(١) في الأصل: (سر)، والتصويب من «جزء ابن عرفة» (٤٧).
انظر: «السير» (١١/١٦٨).

(٢) يعني: لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: (ثم من ثلاثه)، والتصويب من «الأصول المجرة» (٣١)، و«جزء ابن عرفة» (٤٧).

(٤) رواه ابن عرفة في «جزئه» (٤٧)، والآجري في «الشريعة» (١٨٠٦)، واللالكائي (٢٥٣٢).
وهذا الأثر رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٧١)، بلفظ قريب منه.
قلت: مما جاء في مسألة التربيع بعلي رضي الله عنه في التفضيل بين الصَّحابة رضي الله عنهم:
- قال ابن هانىء رحمه الله في «مسائله» (١٩٤٥): سُئل [أحمد] عن الرّجل لا يُفضّل عثمان على علي ؟ قال: ينبغي له أن يُفضِّل عثمان على عليّ، ولم يكن بين أصحاب رسـول الله ﷺ اختلاف أن عثمان أفضل من عليٍّ. ولا أذهب إلى ما رآه الكوفيون وغيره، ولا إلى ما قال أهل المدينة؛ لا يُفضِّلون أحدًا على أحدٍ. ثم قال: نقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت، في هذا التَّفضيل.
ثم نقول في الخُلفاء: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ، هذا في الخُلفـاء، عـلى هـذا الطّريق، وعلى ذا كان رأي أصحاب النبي ﷺ. =

وقال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في التفضيل: أبوبكر، وعمر، وعثمان، ولا نعيب من رَبَّع بعليٍّ لقرابته، وصِهره، وإسلامه القديم، وعدله. «السُّنة» للخلال (٥٩٢).

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٠٧): وقد رُوي عن علي من نحو من ثمانين وجهًا وأكثر، أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأُمّة بعد نبيها: أبو بكر .. اهـ

وقال - أيضًا - في «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٥٣): ويقرّون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن غيره من أن: خير هذه الأمّة بعد نبيها: أبو بكر، ثم عُمر، ويُثلّثون بعثمان، ويُربّعون بعلي رضي الله عنه، كما دلّت عليه الآثار، وكما أجمع الصّحابة رضي الله عنهم على تقديم عُثمان في البيعة، مع أن بعض أهل السُّنة كانوا قد اختلفوا في عُثمان وعلي رضي الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبي بكر وعمر، أيهما أفضل، فقدّم قومٌ عُثمان، وسكتوا، أو ربّعوا بعلي، وقَدّم قوم عليًّا، وقومٌ توقفوا؛ **لكن استقرَّ أمر أهل السُّنة على تقديم عثمان، وإن كانت هذه المسألة: مسألة عثمان وعلي ليست من الأصول التى يُضلّل المخالف فيها عند جمهور أهل السُّنة؛ لكن المسألة التى يُضلّل المخالف فيها هي: مسألة الخلافة.**

وذلك أنّهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ومن طَعنَ في خِلافةِ أحد من هؤلاء الأئمة: **فهو أضلُّ مِن حِمَارِ أهلِهِ**. اهـ

وانظر: كذلك إلى أقوال أحمد في هذه المسألة وتعليق الخلال عليها في: «السُّنة» (٢/ ٤٠٤-٤١٠/ التبعة على من قال: أبو بكر، وعُمر، وعثمان، وعليّ في التفضيل، والحُجّة فيه أن عَليًّا أفضل من بقي بعد عثمان بإجماع أصحاب محمد ﷺ)، و«جزء المسائل التي حلف عليها أحمد» (٢٤)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (باب تفضيل أصحاب محمد ﷺ)، و«الشريعة» (٥/ ٢٣١١ / كتاب مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه في أبي بكر وعُمر وعُثمان رضي الله عنهم أجمعين).

فصل [(١)]

٣٠٨- والإمامُ بعدَ النبي ﷺ أبو بكر [رضي الله عنه] حَقًّا [(٢)].

والدَّلالةُ عليه: قَصدُ الأنصارِ، واختلافُهم، ومُبايعةُ عُمرَ لأبي بكرٍ، ومُبايعةُ الأنصَارِ والـمُهاجرين له [(٣)].

---

(١) هذا الفصل والذي بعده لبيان خلافة أبي بكر وعُمر رضي الله عنهما، وبيان فضلهما ومنزلتهما.
وقد كان السَّلف الصَّالح يَعُدّون من السُّنة تعلم فضائلهما، وأن الجاهل من جهلِ مكانتهما.
عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسن رحمه الله قال: من جَهِلَ فضل أبي بكر وعُمر فقد جَهل السُّنة. اللالكائي «اعتقاد أهل السُّنة» (٢٣٢٤).
وعن مسروق وطاووس رحمهما الله قالا: حُبّ أبي بكر وعُمر ومعرفة فضلهما من السُّنة. اللالكائي (٢٣٢٢و ٢٣٢٣).
وقال مالك بن أنس رحمه الله: كان السَّلف يُعلِّمون أولادهم حُبّ أبي بكرٍ وعُمر، كما يُعلّمون السُّورة مِن القرآن. اللالكائي (٢٣٢٥).

(٢) في الأصل: (وإلا ما بعد النبي ﷺ إلّا أبو بكر حقًّا) ولعل الصواب ما أثبته.
وسيأتي نحوه قوله في عُمر رضي الله عنه: (والإمام بعد عُمر: عُثمان).

(٣) قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٤/ ١٧١٠): اعلموا رحمنا الله وإياكم أنه لم يختلف من شمله الإسلام، وأذاقه الله الكريم طعم الإيمان: أنه لم يكن خليفة بعد رسول الله إلّا أبو بكر الصِّديق رضي الله عنه، لا يجوز لمسلم أن يقول غير هذا؛ وذلك لدلائل خصَّه الله الكريم بها، وخصَّه بها النبي ﷺ في حياته، وأمر بها بعد وفاته. . ثُم ذكرَها.
وقال أيضًا (٤/ ١٧٣٤): عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا ثُقُلَ رسول الله ﷺ قال لعبدالرحمن بن أبي بكر: «**ائتني بكتف حتَّى أكتب لأبي بكر كتابًا لا يختلف عليه بعدي**». قالت: فلما قامَ عبدالرحمن، قال رسول الله: «**أبى الله والمؤمنون أن يختلف على أبي بكر**».
قال الآجري: كان كما قال النبي ﷺ ما اختلف على أبي بكر رضي الله عنه، بل تتابع المهاجرون، والأنصار، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وبنو هاشم على بيعته، والحمد لله على رغم أنف كل رافضي=

٣٠٩- قال عليٌّ ﷺ: رضينا لِدُنيانا [١] مَن رَضِيَهُ النبي ﷺ لِدِيننا، فبايعنا أبا بكر [٢].

٣١٠- وقال له لما قال أبو بكر ﷺ: (أَقِيلُوني).

فقالوا: والله لا أقلناك، ولا استَقلناك؛ قدَّمَك رسول الله ﷺ، فمن ذا يُؤخِّرك ؟ [٣].

مقموع ذليل قد برَّأ الله ﷻ عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين ﷺ عن مذهب السُّوء. اهـ

(١) في الأصل: (لديننا)، والتصويب من «السُّنة» للخلال وغيره ممن خرجه.

(٢) رواه الخلال في «السُّنة» (٣٣٣)، والآجري في «الشريعة» (١١٩٣)، وابن بشران في «أماليه» (٥١٤)، والدقاق في «مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى» (٥١٤).

قال الصَّابوني رَحِمَهُ اللهُ في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٣): ويُثبِتُ أصحاب الحديث خلافة أبي بكر ﷺ بعد وفاة رسول الله ﷺ، باختيار الصَّحابة، واتفاقهم عليه، وقولهم قاطبة: (رَضِيَهُ رسول الله ﷺ لديننا، فرضيناه لدنيانا)، [يعني: أنه استخلفه في إقامة الصّلوات المفروضة بالناسِ أيام مَرَضِهِ وهي الدين، فرضيناه خليفة للرسول ﷺ علينا في أمور دُنيانا]. اهـ

(٣) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٠١ و١٠٢)، والخلال في «السُّنة» (٣٧٢)، والآجري في «الشريعة» (١١٩٠و١١٩١و١١٩٥).

وهذا الأثر فيه انقطاع، فإن أبا الجحّاف لم يُدرك أبا بكر ﷺ.

قال الصَّابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٤): وأرادوا أنه ﷺ قدّمَك في الصَّلاة بنا أيام مَرَضِهِ فصلّينا ورَاءك بأمرِهِ، فمن الذي يُؤَخِّرُك بعد تقدِيمه إيَّاك ؟! اهـ

وانظر: استدلال الرّافضة بهذا الأثر والرد عليهم في «منهاج السُّنة» (٥/ ٣٢٧) لابن تيمية.

وهذا القول من علي ﷺ روي نحوه من قول عُمر ﷺ:

قال عبدالله بن مسعود ﷺ: كان رجوع الأنصار يوم سقيفة بني ساعدة بكلامٍ قاله عُمر ﷺ: ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قدَّمَ أبا بكر فصلَّى بالناسِ ؟ قالوا: اللهم نعم. قال: فأيكم تطيب نفسه أن يتقدّم أبا بكر ؟ قالوا: كلنا لا تطيب نفسه. نحن =

٣١١- وقيل لعليٍّ رضي الله عنه: ألا تَستخلِفُ علينا ؟

فقال: ما أستخلفُ [(١)]؛ ولكن إن يُرِدِ اللهُ بهذه الأُمَّـة خـيرًا يَجمعهـم على خيرهم، كمـا جمعهم بعد نَبيِّهم على خيرِهم [(٢)]. [٤٤/أ]

٣١٢- وفي هذا إسقاطٌ لقولِ مَن قال:

إنّ عليًّا والزُّبير [رضي الله عنهما] تأخَّرا عن بَيعتِه [(٣)].

نستغفر الله عز وجل. رواه الآجري في «الشريعة» (١١٩٨).

(١) كذا في الأصل، وهي كذلك في «الشريعة» للآجري (١١٨٨).
وأما عند غيرهم ممن خرّج هذا الأثر: (فقال: ما استخلف رسول الله).

(٢) رواه ابـن أبي عاصـم في «الـسُّنة» (١١٩٢) و(١٢٥٦)، والبـزار في «مـسنده» (٥٦٥)، والآجري في «الشريعة» (١١٨٨)، والحاكم (٣/ ٧٩)، وصححه، ووافقه الذهبي.
وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٢٥١): إسناده جيد ولم يخرجوه.
وانظر: «العلل» للدارقطني (٣٩٦)، فقد تكلم عن الاختلاف الواقع في إسناده.

(٣) في الأصل: (بيعه)، وما أثبته يستقيم به المعنى.
قال الآجري رحمه الله في «الشريعة» (٤/ ١٧٣٠): فإن قال قائل: فأنـه قـد رُوي أن عـلي ابن أبي طالب لم يُبايع أبا بكر رضي الله عنه إلّا بعد أشهر، ثُم بايعه.
قيل له: إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند من عَقل عن الله عز وجل أعلى قـدرًا، وأصـوب رأيًـا مما ينحله إليه الرَّافضة، وذلك أن الذي ينحل هذا إلى أمير المـؤمنين عـلي رضي الله عنه عليـه فيـه أشياء لو عقل ما يقول، كان سكوته أولى به من الاحتجاج به، بل ما يُعرف عن علي رضي الله عنه غير ما تقدَّم ذكرنا له من الرّضى والتّسليم لخلافة أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه، وكذا أهل بيـت رسول الله يشهدون لأبي بكر بالخلافة والفضل. اهـ
وانظر: «فضائل الصحابة» لأبي نعيم (ص ١٥٧).

فصل [١]

٣١٣- أخبرنا أبو الحسن الحَمَّامِي، قال: أخبرنا الشافعي، قال: ثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: ثنا محمد بن كثير، قال: ثنا سُفيان [٢] بن سعيد، عن إسماعيل، عن قيس بن أبي حَازم، عن ابن مسعود ﵁ قال: ما زِلنا أعزَّةً مُنذُ أسلمَ عُمرُ ابن الخطاب ﵁.

هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري[٣]: عن محمد بن المثَنَّى، عن يحيى.

وعن ابن كثير، [عن] سُفيان، عن إسماعيل[٤].

وقع إلينا عاليًا؛ كأن شيخنا حدثنا به عن البخاري.

٣١٤- عن ابن مسعود ﵁ أنه قال: كان إسلامُ عُمر فَتحًا، وهِجرتُه نَصرًا، وإمَارتُه رَحمة [٥].

---

(١) قال الآجري ﵀ في «الشريعة» (٤/ ١٧٣٥/ باب ذِكرُ خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁) قال: وكان أحقّ الناس بالخلافة بعد أبي بكر ﵁ عمر بن الخطاب ﵁؛ لما جعل الله الكريم فيه من الأحوال الشريفة الكريمة، والدليل على ذلك: أنه لما عَلِمَ أبو بكر الصديق ﵁ موضع عُمر من الإسلام، وأنّ الله ﷻ أعز به الإسلام، وعلم موضعه من رسول الله، وعلم قدر ما خصّه الله الكريم به من الفضائل، فناصح أبو بكر ربه ﷻ في أُمّة محمد؛ فاستخلف عليهم عمر بن الخطاب ﵁ وعَلِمَ أن اللهَ مُسائله عن ذلك، فما آل جهدًا في النصيحة للمسلمين.. الخ. ثم ذكر من الأدلة نحوًا مما ذكره ابن البَنَّاء هاهنا وزاد عليه.

(٢) في الأصل: (سعد)، وما أثبته هو الصواب، وسيأتي التصريح بسفيان في آخر الحديث.

(٣) (٣٦٨٤) و (٣٨٦٣).

(٤) في الأصل: (وعن ابن كثير سُفيان وعن إسماعيل)، والتصويب من صحيح البخاري.

(٥) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٠)، وابن أبي شيبة (٣١٩٨٠) بلفظ أتم من هذا. والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٦٤-١٦٥)، والآجري في «الشريعة» (١٢٠٧). =

٣١٥- **وقال** حُذيفةُ [رضي الله عنه]: لما استُخِلفَ كان الإسـلامُ [(١)] كالرَّجـلِ المُقبـلِ لا يزدَادُ إلّا قُربًا، فلمَّا قُتِلَ صارَ كالـمُدبرِ لا يَزدادُ إلَّا بُعدا [(٢)].

٣١٦- وهو الإمامُ بعدَ أبي بكرٍ حقًّـا، خِلافًا للرَّافضةِ في قولِهم: لم يكُن إمامًـا قطّ.

ودليلنا:

٣١٧- **ما** روى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قالوا لأبي بكرٍ: ماذا تقولُ لربِّك [(٣)] غدًا إذا لقيتَه [٤٤/ب] وقد استَخلفتَ علينا عُمرَ، وقد عَرفتَ فظاظتَه؟

فقال: أقولُ: استخلفتُ عليهِم خيرَ أهلك [(٤)].

٣١٨- **وعن** ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه أنه قال: أفرسُ الناسِ ثلاثة [(٥)]:

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٦٣): رجاله رجال الصحيح.

(١) في الأصل: (الإمام)، والتصويب من «فضائل الصَّحابة».

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٤٧٣)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣/ ٣٧٣)، والحاكم (٣/ ٨٤) وصححه، ووافقه الذهبي.

(٣) في الأصل: (ربك لربك).

(٤) رواه عبدالرزاق (٩٧٦٤) عن معمر، عن الزهري، عن القاسم بن محمد، عن أسماء بنت عُميس، قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر ... الأثر.
قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٥/ ٧٥٧): رجاله ثقات.
ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٤) من طريقين عن عائشة رضي الله عنها.
ورواه هنّاد في «الزهد» (٤٩٦)، وابن أبي شيبة (١٣/ ٢٥٩)، والخلّال في «السُّنة» (٣٣٧)، من طريق: وكيع وابن إدريس، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زبيد بن الحارث به.

(٥) في الأصل: (ثلاث).

صَاحِبةُ موسى حين قالت:

﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ﴾ [القصص: ٢٦]

وصاحبُ[1] يُوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ قال:

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِي ٱشۡتَرَىٰهُ مِن مِّصۡرَ لِٱمۡرَأَتِهِۦٓ أَكۡرِمِي مَثۡوَىٰهُ ﴾ [يوسف: ٢١]

وأبو بَكرٍ حِينَ استخَلفَ عُمَرَ[2].

---

(١) في الأصل: (وصاحبة).

(٢) رواه البغوي في «الجعديات» (٢٦٤٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٢٧٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٦٧/ ٨٨٢٩)، والحاكم (٣/ ٩٠)، وصححه.
كلهم من طريق: أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله رضي الله عنه.
قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٢٦٨): رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح؛ إن كان محمد بن كثير هو العبدي، وإن كان هو الثقفي فقد وُثّق على ضعفٍ كثير فيه. اهـ
قلت: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه.
وانظر: «العلل» للدارقطني (٥/ ٣٢٠/ (٩١٢) فقد ذكر ما وقع في إسناده من اختلاف.

فصل

٣١٩- والإمامُ بعد عُمرَ: عثمـان [1].

خِلافًا للرَّافضةِ - أيضًا -.

ودليلنا:

٣٢٠- ما رُوي عن ابنِ عُمرَ [رضي الله عنهما] أنه - لما حُصِرَ عثمان - خرجَ على النَّاسِ، فقال: إنَّ رسولَ الله ﷺ لما مات؛ نظرَ المسلِمون خـيرَهم فاسـتخلفوه؛ وهو أبو بكر.

فلما مات أبو بكر رضي الله عنه، نظر خير المسلمين فاستخلَفه؛ وهو عُمَرَ.

فلما ماتَ عُمرُ، نظرَ المسلمون خيرَهُم فاستخلفوه؛ وهو عثمان.

فإن قتلتموه فأتوا بخيرٍ منه، ووالله ما أرى أن تفعلوا [2].

---

(١) قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» (٢٨٧٠): لم تكن بيعته رضي الله عنه إلّا بعد اجتهـاد رأي الصَّحابة من المهاجرين والأنصار من السَّابقين الأولين وغيرهم من الآخرين، واجتماع كلمتهم واتفاقهم كلهم على فضله وإمامته واستخلافه، قال ابن مسعود رضي الله عنه: أمّرنا خير من بقي ولـم نألُ. اهـ

وقال الصابوني رحمه الله في «عقيدته» (١٣٧): ثم خلافة عُثمان رضي الله عنه بإجماع أهل الشّورى، وإجماع الأصحاب كافّة، ورضاهم به حتى جعل الأمر إليه. اهـ

وانظر: «الشريعة» للآجري (٤/ ١٧٤٦ / باب ذِكرِ خلافة أمـير المـؤمنين عـثمان بـن عفان رضي الله عنه).

(٢) رواه أحمد في «فضائل الصحابة» (٣٩٢). وفي إسناده: محمد بن يزيد الرفاعي؛ ضـعفه: البخاري، وابن أبي حاتم، وابن عدي.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٣١٩/ ١٣٢٣٢)، من طريق آخر.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٧٩): رواه الطبراني، وفيه: عـلي بـن حـسان =

٣٢١- **أخبرنا** محمد بن محمد الروزبهان، قال: أنبا أبو سَهْل [(١)] بن زياد القطَّان، قال: ثنا محمد بن غالب [٤٥/أ]، قال: حدثني غسَّان بن مالك السُّلمي، قال: ثنا سعيد بن عبدالجبار، قال: ثنا محمد بن مُهاجِر الأنصاري، عن ميمون بن مِهرَان، عن ابن عباس ﭭ قال: لما زوّجَ النبي ﷺ ابنتَه الثانية، أتاها فقال: «**كيف رأيتِ [(٢)] الرَّجُلَ أي بنيّة ؟**». - يعني: عثمان -.

قال: فذكرَت خيرًا.

فقال رسول الله ﷺ: «**أكْرِميه؛ فأنه أشبَه أصحَابي بي خُلُقًا**» [(٣)].

العطَّار، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. اهـ

(١) في الأصل: (سهيل)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في: «تاريخ بغداد» (٥/ ٤٥).

(٢) في الأصل: (رأتي).

(٣) لم أقف عليه من حديث ابن عباس ﭭ.

وروى نحوه أحمد في «فضائل الصحابة» (٨٣٤ و٨٤٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٩٧٩)، والطبراني في «الكبير» (١/ ٣٠/ ح٩٩)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨)، من حديث أبي هريرة ﭬ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٨١): رواه الطبراني، وفيه محمد بن عبد الله يروي عن المطلب ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات. اهـ

قلت: وفي إسناده انقطاع بين المطلب بن عبدالله وبين أبي هريرة ﭬ.

وقد ضَعفّه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٣٠) فقال: ولا أراه حفظه؛ لأن رُقيّة ماتت أيام بدر، وأبو هريرة جاء بعد أيام خيبر. اهـ

وكذا أعلّه الحاكم في «المستدرك».

وللحديث شاهد عند الطبراني في «الكبير» (١/ ٣١/ ٩٨) من حديث عبدالرحمن بن عثمان القرشي، عن النبي ﷺ.

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٨١): رواه الطبراني ، ورجاله ثقات. اهـ

فصل

٣٢٢- والإمامُ بعد عثمـان: علي بن أبي طالب رضي الله عنهمـا [(١)].

٣٢٣- خِلافًا للخوارجِ في قولـهِم: لـم يكُن إِمامًا قَطّ.

ودليلنا:

٣٢٤- ما رَوى محمدُ ابن الحنفيَّة قال: كنتُ مع عليِّ بن أبي طالبٍ - وعـثمان مَحصُور -، فأتاه رجلٌ فقال: إن [(٢)] أميرَ المؤمنين مَقتولٌ السَّاعة.

قال: فأتى عليٌّ الدَّارَ، وقد قُتِلَ عُثمان، فأتى البابَ، فدخلوا عليه[(٣)].

---

(١) قال حنبل: سمعت أبا عبدالله وذكـر عليًّـا وخلافتـه، فقـال: أصـحابُ رسـول الله ﷺ رضوا به، واجتمعوا عليه، وكان بعضهم يَحضر وعـليٌّ يقـيم الحـدود، فلـم ينكـر ذاك، وكانوا يُسمّونه خليفة، ويَخطب، ويُقسم الغنائم، فلم يُنكروا ذلك.

وفي «السُّنة» للخلال (٦١٣) قال حنبل: قلتُ له: خلافة عليّ ثابتة ؟

فقال: سبحان الله ! يُقيم عليٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ الحُدود، ويقطع، ويأخذ الـصدقة، ويقـسّمها بـلا حقّ وجب له ؟! أعوذ بالله من هذه المقالة. نعم خليفة رضيه أصـحاب رسـول الله ﷺ، وصلّوا خلفه، وغزوا معه، وجاهدوا وحَجُّوا وكانوا يُسمّونه: أمـير المـؤمنين، راضـين بذلك، غير مُنكرين، فنحن تَبع لهم ..

قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة الكـبرى» (٢٩٣٠): كانـت بيعتـه رَحِمَهُ اللَّهُ بيعـة إجمـاع ورحمـة وسلامة، لم يدع إلى نفسه، ولم يجـبرهم بـسيفه، ولا غلـبهم بعـشيرته، ولقـد شـرّف الخلافـة بنفسه، وزانها بشرفه .. ولقد أباها؛ فأجبروه، وتقاعس عنها؛ فأكرهوه. اهـ

وانظر: «الـسُّنة» للخـلال (٢/ ٤١١ / تثبيـت خلافـة عـلي بـن أبي طالـب رضي الله عنه أمـير المؤمنين حقًّا حقًّا)، و«الشريعة» (٤/ ١٧٣٣)، و«عقيدة» الصّابوني (١٣٨).

(٢) في الأصل: (إن به أمير)، وهي ليست عند من خرج هذا الأثر.

(٣) كذا في الأصل !! وهي غير واضحة لاختصارها. =

فقالوا: إن عثمانَ قد قُتِلَ، ولا بُدَّ للناسِ مِن خليفـة، ولا نعلـمُ أحـدًا أحقّ بها منك.

فقال عليٌّ: لا تريدوني [(١)]، فإني لكم وزِيرٌ خيرٌ مِن أمير.

قالوا: لا والله، ما نعلمُ أحَدًا أحقُّ بها منك.

قال: فإن أبيتم عـليَّ؛ فـإن بيعتِـي لا تكـون سِرًّا؛ ولكـن أخـرجُ إلى [٤٥/ب] المسجدِ فمن شاءَ يُبايُعُني بايَعَني.

قال: فخرج إلى المسجدِ فبايَعَه الناسُ [(٢)].

٣٢٥- وحدثنا محمد بن أحمد الحافظ، قال: أنبا أبو بكر الشافعي، قال: ثنا محمـد ابن يونس، قال: ثنا هارون بن إسماعيل الخزَّاز، قال: ثنا قُرَّة [(٣)] [بن] خَالد السَّدوسي، عن الحَسن، عن قيس بن عباد، قال: سَمعتُ عَليًّا [رضي الله عنه] يـوم الجملِ وهو يقول: اللهم إني أبرأُ إليكَ مِن قَتلِ عثمانَ، ولقد طاشَ عَقلي يومَ قُتِلَ عثمان، وأنكـرتُ نفسي، فجـاؤوني للبيعـةِ، فقلـتُ: والله إني

وعند من خرج الأثر: قال: فأتى علي الدَار، وقد قُتلَ عثمان رضي الله عنه، فأتى داره فدخلها، وأغلـق عليه بابه، فأتاه الناس، فضربوا عليه الباب، فدخلوا عليه، فقالوا: إن عثمان قد قُتِلَ ..

(١) في الأصل: (لا تريدون). وما أثبته من «فضائل الصحابة» لأحمد.
وفي «الإبانة» لابن بطة: (لا تريدوا)

(٢) رواه أحمد في «الفضائل» (٩٦٩)، والخلال في «السُّنة» (٦٢٠)، والآجري في «الشريعة» (١٢١٥)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٩٣٢)، وزادوا بعده: قـال الأثـرم: قـال لي أحمـد بـن حنبـل: اكتب هذا الحديث فأنه حديث حسن في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ثم ذكره بإسناده.
وعند الخلال (٢/ ٤١٥) قال أبو عبدالله: ما سمعته إلّا منه، ما أعجبه من حديث.

(٣) في الأصل: (قروة) وهو خطأ.

لأستحيي مِن أن أُبايعَ قومًا [١] قتلوا رجلاً قد قال لـه رسـول الله ﷺ: «أَلَا أَسْتَحيي مِمَن تَستحيي منه الملائِكَةُ» [٢].

وإني لأستحيي مِن الله أن أُبايعَ وعُثمان قَتيلٌ على الأرضِ لم يُدفَن.

قال: فانصرفوا، فلما دُفِنَ؛ رَجعَ الناسُ فسألوني البَيعة.

فقلتُ: اللهم إني أشفق مما أقدم عليه.

ثم جاءت عَزمة، فبايعتُ.

فلما قالوا لي: (يا أمير المؤمنين)، فكأنما صَدَعَ قلبي، وأمسكت بِعَنَـزَةٍ، فقلت: اللهم خُذ لعثمـان [٣] رضي الله عنه.

---

(١) في الأصل: (أبايع يومًا)، والتصويب ممن أخرجه.

(٢) رواه مسلم (٦٢٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه أبو نعيم في «الإمامة» (رقم/ ٣٨/ ١٣٨)، والحاكم (٣/ ١٠٣)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩/ ٤٥٠).

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/ ١٩٣) بعد إيراد هذا الأثر:

وقد اعتنى .. ابن عساكر بجمع الطُرقِ الواردة عن عليّ أنه تَبرأ من دَمِ عُـثمان، وكـان يقسم على ذلك في خُطبِهِ وغيرها أنه لم يقتله، ولا أمـر بقتلِـهِ، ولا مَـالأ، ولا رضي بـه، ولقد نهى عنه فلم يسمعوا منه، ثبت ذلك عنه من طُرُق تفيد القطع عند كثير مـن أئمـة الحديث، ولله الحمد والمنّة، وثبتَ عنه أيضًا من غيرِ وجهٍ أنه قال: إني لأرجـو أن أكـون أنا وعثمان ممن قال الله تعالى فـيهم: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر]، وثبت عنه أيضًا من غير وجه أنه قال كان من الـذين: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوا وَّآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَّأَحْسَنُوا ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة:٩٣].

وفي رواية: أنه قال: كان عثمان رضي الله عنه خيرنا، وأوصلنا للرحم، وأشدّنا حيـاءً، وأحـسننا طهورًا، وأتقانا للرب .. إلخ =

فصل

فأما قِتاله: لِطلحةَ، والزُّبيرِ، وعائشةَ، ومُعاويةَ رضي اللهُ عنهُم.

٣٢٦- فالنُّصوصُ عن أحمدَ الإمساك عن ذلك [٤٦/ أ] (١)؛

وانظر: «الشريعة» (٤/ ١٩٥٩/ باب ذِكر إنكار أصحاب رسول الله ﷺ قتل عُثمان ﷺ، وتعظيم ذلك عندهم، وعرضهم أنفسهم لنصرته ومنعه إياهم)

(١) قال المَرُّوذي: قيل لأبي عبدالله - أحمد بن حنبل -: يا أبا عبدالله، مَا تقول فيما كان مِن عليٍّ ومُعاوية رحمهما الله ؟ فقال أبو عبدالله: ما أقول فيها إلَّا الحسنى رحمهم الله أجمعين.

وقال أحمد بن الحسن الترمذي: سألت أبا عبدالله قلت: ما تقول فيما كان من أمر: طلحة، والزُّبير، وعليّ، وعائشة، وأظن ذكرَ معاوية ؟ فقال: من أنا أقول في أصحاب رسول الله ﷺ، كان بينهم شيء الله أعلم. «السُّنة» للخلال (٧١٣) و(٧١٤).

قلت: والإمساك عما شَجر بين الصحابة ﷺ إجماع من السَّلف حكاه عنهم غير واحد، ومنهم:

قال العوام بن حوشب رَحِمَهُ اللهُ: أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة بعضهم يقول لبعض: اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ حتى تأتلف عليهم القلوب، ولا تذكروا ما شَجَرَ بينهم فتحرشوا النّاس عليهم. رواه الثعالبي في «تفسيره» (٩/ ٢٨٢)، وحرب في «السُّنة» (٤٦٦)، وقد خرجته في «الإبانة الصُّغرى» لابن بطة (٢٢٠).

- قال ابن أبي حاتم في عقيدته: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنة في أصول الدِّين، وما أدركا عليه العُلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك ؟

فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار: .. فكان من مذهبهم: .. والترحم على جميع أصحاب محمد ﷺ، والكفّ عما شجر بينهم. اهـ رواه اللالكائي (١/ ١٧٦).

- وقال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة الصُّغرى» (٣٢٣): وكل ما شَجَرَ بينهم، مَغفور لهم، ولا ينظر في كتاب صِفين، والجمل، ووقعة الدّار، وسَائر المنازعات التي بينهم، ولا تكتبه لِنفسكِ، ولا لغيرك، ولا تروه عن أحدٍ، ولا تقرأه على غيرِك، ولا تسمعه =

وتـلا قولـه تعـالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:١٣٤] [(١)].

وقولـه: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ ﴾ [الحجر: ٤٧] الآية.

٣٢٧- **وقال** النبي ﷺ: «**إِيَّاكُم وما شجرَ بينَ أصحابي**» [(٢)].

ممن يرويه. فعلى ذلك اتفق سادات عُلماء هذه الأمّة من النهي عما وصفناه .. اهـ

ومن نقل الإجماع على ذلك:

البربهاري في «شرح السُّنة» (١٢٣و١٣٥)، والصَّابوني في «عقيدته» (١٤٤).

وانظر: «الشريعة» للآجري (٥/ ٢٤٨٥/ باب ذكر الكفّ عـمّا شَجَرَ بين أصحاب رسول الله ﷺ ورحمة الله عليهم أجمعين)، و(٢/ ٤٦٠)، و«السُّنة» للخلال (٢/ ٤٦٠ / ذِكرُ صِفين والجمل وذكرمن شهد ذلك ومن لم يشهد).

- قال عُمر بن عبدالعزيز - عندما سُئِلَ عن صِفين والجمل - قال: أمر أخرج الله يدي مِنه لا أدخل لساني فيه . الخلال (٢/ ٤٦١).

وانظر: كتاب «السُّنة» الخلال (٢/ ٤٦٠ / ذكر صِفين والجمل وذكرمن شهد ذلك ومن لم يشهد)، و«الشريعة» للآجري (٢/ ٤٦٠) .

(١) في «طبقات الحنابلة» (١/ ٩٦) جاء رَجلٌ إلى الإمام أحمد فسأله عما جَرَى بين عَليٍّ ومُعاوية؟ فأعرض عنه، فقيل له: يا أبا عبدالله، هو رَجُل مِن بني هَاشم، فأقبل عليه، وقال: اقرأ: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ١٣٤].

(٢) لم أقف عليه مسندًا.

وذكر الحديث «النهاية في غريب الحديث» (٢/ ٤٤٦) وقال: أي: ما وقع بينهم من الاختلاف، يقال: شجر الأمر يشجر شجورا إذا اختلط، واشتجر القوم وتشاجروا إذا تنازعوا واختلفوا. اهـ

قلت: وما دلّ عليه هذا الحديث هو إجماع من أهل السُّنة كما تقدّم ذكر أقوالهم.

٣٢٨- وقال: «**إذا ذُكِرَ أصحَابي فأمسِكوا**»[(١)].

٣٢٩- وقال: «**إن هذا سَيِّدٌ** - يعني: الحسن - **وسَيُصلِحُ اللهُ به بينَ فِئتَينِ مِن المسلِمين**»[(٢)].

فأصلحَ به بين معاويةَ وأصحابه، وبين عسكَرِه.

---

(١) روي هذا الحديث عن جمع من الصَّحابة، منهم: جابر بن عبدالله، وابن مسعود، وأبو هريرة، وأبو ذر، وثوبان، وابن عمر، وعبدالله بن غافر وغيرهم ﷺ، وعلى كثرتها فقد قال ابن رجب في «فضل علم السَّلف على الخلف» (ص٢٦): وقد روي من وجوه مُتعدده في أسانيدها مقال. اهـ

وبعض أهل العلم يصححها بكثرة طُرقها وشواهدها.

انظر: «المعجم الكبير» (٢/ ٩٦/ ١٤٢٧)، و(١٠/ ١٩٨/ ١٠٤٤٨)، و«أصول السُّنة» لابن أبي زمنين (١٨٦)، واللالكائي (٢١٠)، و«الكامل» لابن عدي (٦/ ١٦٢)، و«المجروحين» لابن حبان (٣/ ١١٤)، و«الإبانة» لابن بطة (١٣٦٩)، و«الإمامة» لأبي نعيم (١٦٣)، و«الحُجّة في بيان المحجّة» للتيمي (٥٦٥)، و«تخريج أحاديث الإحياء» (٧٨)، و«الصحيحة» (٣٤).

ولا يزال أئمة أهل السُّنة يستدلون بهذا الحديث، ويذكرونه في كتبهم في السُّنة والاعتقاد، ويذكر كثير منهم الإجماع على صِحّة معناه.

قال البربهاري رَحِمَهُ اللهُ في «شرح السُّنة» (١٣٥) بتحقيقي: وإذا رأيت الرّجل يطعن على أصحاب النبي ﷺ؛ فاعلم أنه صاحب هوى، لقول رسول الله ﷺ: «**إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسكوا**»، فقد علم النبي ﷺ ما يكون منهم من الزّلل بعد موته فلم يقل فيهم إلّا خيرًا .. ولا تحدث بشيء من زللهم، ولا خبرهم .. ولا تَسمعه من أحد يُحدّث به؛ فأنه لا يسلم قلبك إن سمعته. اهـ

(٢) رواه البخاري (٢٧٠٤) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

ولفظه: «**إن ابني هذا سَيِّدٌ ولعَلَّ الله أن يُصلحَ بِهِ بينَ فِئَتينِ عظِيمتينِ مِن المسلِمين**».

٣٣٠- والـمعتزلةُ : تُفسِّقُ مَن قاتلَه.

٣٣١- والرَّافضةُ : تُكفِّره.

٣٣٢- والخوارجُ تقولُ [١]: كفرَ وارتدَّ عن الإسلامِ بعدَ الحُكْـمِ [٢] في ديـنِ الله، وقاتلَ أهلَ القِبلَة [٣].

وكذبُوا؛ بل كان إمامَ حقٍّ إلى أن قُتِلَ [٤].

---

(١) في الأصل: (يقول).

(٢) كلمة غير واضحة، ولعلها : (بعد الحكم)، أو (بعد التحكيم).

(٣) من أسباب قتال الخوارج لعلي ﷺ: مسألة التحكيم بـين عـلي ومعاويـة رضي الله عـنهما بعد معركة صفين، وقولهم لعلي: (إنك حَكّمت الرِّجال، ولم تُحكِّم القرآن، وقد كَفـرت بذلك، ولا حُكم إلّا لله).

وقد روى هذا النسائي في «الكبرى» (٨٥٧٥)، وعبدالرزاق (١٨٦٧٨) والحـاكم (٢/ ١٥٠) وفيه: أن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا دخل على الخوارج، وقال: ما تنقِمون على ابن عـمّ رسول الله ﷺ؟ فقالوا: نتقم عليه ثلاثًا – وذكروا –: أنه حَكَّمَ الرّجال في دين الله، وقـد قال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ .. وقاتل ولم يَسبِ، ولم يَغنم، لئن كانوا كفارًا لقد حلّت لـه أموالهم، ولئن كانوا مُؤمنين لقد حرمت عليه دماؤهم .. الأثر.

وقد أجاب عن هذه الشُّبهة ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فرجع منهم عشرون ألفًـا، وبقـي مـنهم أربعة آلاف فقتلوا.

(٤) تقدم ذكر أقوال أهل السُّنة في إثبات خلافة علي ﷺ، والطعن على من شَكَّ في إثبات خلافته.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٨): المنصوص عن أحمد تبـديع مـن توقّف في خلافة عليّ، وقال: (هو أضل مـن حمـارِ أهلـه)، وأمـر بهجرانـه، ونهـى عـن مُناكحته، ولم يتردد أحمد ولا أحد من أئمة السُّنة في أنه ليس غير عـليّ أولى بـالحقّ منـه، ولا شكّوا في ذلك، فتصويب أحدهما لا بعينه تجويز لأن يكون غير عليّ أولى منه بالحقّ، وهذا لا يقوله إلّا مُبتدع ضالّ فيه نوع من النّصب، وإن كان مُتأولًا. اهـ

فصل (١)

(١) عقد المصنف هذا الفصل لبيان منزلة الصّحابي الجليل مُعاوية بن أبي سفيان ﷺ، وإثبات إمامته وصحتها، وذكر ما رُوي في حقّه من الفضائل والآثار.

وقد اعتنى أهل السُّنة وغيرهم بذكر فضائله، فأوردوا في هذا الباب كُلّ ما رُوي عن النبي ﷺ مما صحَّ ولم يصح، وأفردوا في الثناء عليه المصنفات الكثيرة، كُلّ ذلك رَدًّا على الرّافضة وغيرهم ممن أعلن الطَّعن على هذا الصَّحابي الجليل ونصبوا العداء له، واتخذوه بابًا يَلجون به للطَّعنِ في باقي الصَّحابة رضي الله عنهم جميعًا.

- قال الرّبيع بن نافع رَحِمَهُ اللهُ: مُعاوية بن أبي سُفيان سِترُ أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا كشفَ الرَّجلُ السِّتر اجترأ على ما ورَاءه. «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٩).

- قال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ: مُعاوية عندنا مِحنة، فمن رَأيناه ينظر إلى مُعاوية شَزرًا؛ اتهمناه على القوم. -أعني على أصحاب محمد ﷺ-. «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٢٠٩).

وقد ثبت عن النبي ﷺ النهي عن سبّ أحد من أصحابه، ومُعاوية منهم ﷺ:

- قال النبي ﷺ: «**لا تَسُبُّوا أصحَابِي ..**». رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٦٥٧٩).

- قال مالك رَحِمَهُ اللهُ: مَن شتمَ أحدًا من أصحابِ النبي ﷺ: أبا بكر، أو عمر، أو عثمان، أو مُعاوية، أو عمرو بن العاص؛ فإن قال: كانوا على ضلالٍ أو كفر؛ قُتِلَ. وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة النّاس؛ نُكِّلَ نكالًا شديدًا. «الصواعق المحرقة» (١/ ١٤٠).

- قال أحمد رَحِمَهُ اللهُ: ومن انتقصَ واحدًا من أصحابِ رسول الله ﷺ، أو أبغضه لحدث كان منه، أو ذكر مساوئه، كان مُتبدعًا حتّى يترحم عليهم جميعًا، ويكون قلبه لهم سَليمًا. «طبقات الحنابلة» (٢/ ١٧٢).

- وعن أبي الحارث قال: وَجّهنا رقعة إلى أبي عبدالله - أحمد بن حنبل -، ما تقول رحمك الله فيمن قال: لا أقول إن معاوية كاتب الوحي، ولا أقول: أنه خال المؤمنين؛ فأنه أخذها بالسّيف غصبًا ؟

قال أبو عبدالله: هذا قول سُوء رديء، يُجانبون هؤلاء القوم، ولا يُجالسون، ونُبيّن =

٣٣٣- ومُعاوية بن أبي سُفيان ﷺ كانت إمَامتُه بعدَ عليٍّ بن أبي طالبٍ، وإنما طالبَ بدمِ عثمان ﷺ، ولعنَ قاتِلَه.

فلمَّا حصلَ الأمرُ لِلحسَنِ خلعَ نفسَه، وردَّها إليه، وسُمِي: عامُ الجماعَةِ.

أمرهم للناس. «السُّنة» للخلال (٦٥٩).

- قال الفضل بن جعفر: يا أبا عبدالله، أيش تقول في حديث: قبيصة، عن عَبّاد السَّمَّاك، عن سُفيان: أئمّة العدل خَمسة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعمر بن عبدالعزيز ؟

فقال: هذا باطل -يعني: ما ادُّعى على سُفيان-، ثُم قال: أصحاب رسول الله ﷺ لا يدانيهم أحد، أصحاب رسول الله ﷺ لا يقاربهم أحد. «السُّنة» الخلال (٦٦٦).

- وقال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإبانة الصُّغرى» (٣٦٦): وتترحَّمُ على أبي عبدالرَّحمنِ مُعاويةَ بن أبي سُفيان، أخي أمِّ حبيبَةَ زوجةِ رسولِ الله، خالِ المؤمنين أجمعين، وكاتبِ الوحي، وتذكرُ فضائلَهُ، وتروي ما رُوِيَ فيه عن رسولِ الله ﷺ .. إلخ

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٧٩): واتفق العُلماء على أن مُعاوية أفضل مُلوك هذه الأُمّة، فإن الأربعة قبله كانوا خُلفاء نُبوّة، وهو أوّل الملوك، كان مُلكه مُلكًا ورحمة، كما جاء في الحديث: «**يكون الملك نُبوة ورَحمة، ثم تكون خِلافة ورَحمة، ثم يكون مُلك ورَحمة، ثم مُلك وجبرية، ثم مُلك عَضوض**»، وكان في مُلكه من الرَّحمة والحِلم ونفع المسلمين ما يُعلم أنه كان خيرًا من مُلك غيره.

وأما من قبله فكانوا خُلفاء نُبوّة، فأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**تكون خِلافة النُّبوة ثلاثين سَنة، ثم تَصير مُلكًا**»، وكان أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم هم الخلفاء الرَّاشدون، والأئمة المهديّون الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**عَليكم بِسُنَّتي وسُنّة الخُلفاء**». اهـ

انظر: «السُّنة» للخلال (١/ ٤٣١-٤٦٠ / ذِكرُ أبي عبدالرحمن مُعاوية بن أبي سُفيان وخلافته رضوان الله عليه).

٣٣٤- **قال** أحمدُ: بقيَ أربعينَ سنَةً: عشرون إمَارَة، وعشرُون خلافةً، ولـم يوجد من أحدٍ إلَّا شكرَهُ وترضَّى [١] [٤٦/ب] عنه [٢].

٣٣٥- وقد قال النبي ﷺ: «**تَدُورُ رَحَى الإسلامِ بَعدَ خمسٍ وثلاثينَ سَنة**» [٣]

والمراد بالرَّحى هاهنا: القُوّةُ في الدِّين.

وقد كانت خِلافَةُ مُعاوية مِن جُملةِ: خمس سِنين؛ لأن الثلاثين كمُلت بخلافةِ عليّ.

ولأن شَرائطَ الإمامةِ مَوجودةٌ فيهِ مِن: النَّسبِ؛ لأنه من قُريشٍ، والعِلمِ، والدِّينِ، والشَّجاعةِ، وحُسنِ السِّيرةِ في المسلمين، وغيرِ ذلك، فوجَبَ صحَّة إمامته.

وفضائله: مَا

---

(١) في الأصل: (والرِّضى).

(٢) لـم أقف عليه.

(٣) رواه أحمد (٣٧٠٧) و(٣٧٣٠)، وأبو داود (٤٢٥٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٠٠٩)، و(٥٢٩٨)، والبزار في «مسنده» (٢٩٤٢)، والحاكم (٤/ ٥٢١).

ولفظ حديث الإمام أحمد: عن عبدالله رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**تدورُ رَحَى الإسلامِ على رَأسِ خمسٍ وثلاثِينَ، - أَو سِتٍّ وثلاثِينَ، أَو سَبعٍ وثلاثِينَ -، فإِن هلكُوا فسبيلُ مَن هلكَ، وإِن بقُوا يَقُم لهم دِينُهُم سبعِينَ سَنة**».

والحديث صححه: ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي.

وفي شرح هذا الحديث كلام يطول.

وانظر: «السُّنة» للخلال (٦٤٩).

٣٣٦- أخبرنا أبو محمد عبدالله بن يحيى بن عبدالجبار، قال: أنبا عباس بن عبدالله الترقفي [١]، قال: حدثنا أبو مُسْهِر، قال: ثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن ربيعة ابن يزيد، عن عبدالرحمن بن أبي عَمِيرَة المزني، - قال سعيد: وكان من أصحاب النبي ﷺ - [عن النبي ﷺ] [٢] أنه قال في مُعاوية: «**اللهم اجعلَه هَادِيًا، مَهدِيًّا، واهدِه، واهدِ به**» [٣].

٣٣٧- وأخبرنا أبو محمد، قال: أنبا الصَّفار، قال: أنبا ابن عرفة، قال: حدثني قُتيبة بن سعيد البلخي، عن ليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد - صاحب رسول الله ﷺ -، أن رسول الله ﷺ [٤٧/أ] دعا لمعاوية [رضي الله عنه] فقال: «**اللهم عَلِّمْه الكِتابَ، والحِسَاب، وَقِه العذاب**» [٤].

---

(١) في الأصل: (البرمعي)، وما أثبته هو الصواب. انظر ترجمته: «السير» (١٣/ ١٢).

(٢) ليست في الأصل، والإضافة من «مسند أحمد» رحمه الله وغيره.

(٣) رواه الترمذي (٣٨٤٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (١١٢٩)، والآجري في «الشريعة» (١٩١٥-١٩١٧) من طريق أبي مسهر به.

ورواه أحمد (١٧٩٢٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٦) من طريق آخر.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقال الجوزجاني في «الأباطيل والمناكير» (١٨٢): هذا حديث حسن.

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٤٢-٣٤٤): رواته ثقات. ثم تكلم عن بعض علله ورد عليها.

(٤) رواه ابن عرفة في «جزئه» (٣٦)، واللالكائي (٢٧٧٧) من طريقه، وابن قانع في «مُعجم الصّحابة» (١/ ١٧٨) من طريق قُتيبة بن سعيد، عن الليث به.

قال الذهبي في «السير (٣/ ١٢٤): وهذا في «جزء» ابن عرفة مُعضل، سقط منه:

٣٣٨- **حدثنا** محمد بن [أحمد] الحافظ، قال: ثنا أحمد بن يونس بن جَلَّاد، قال: أنبا محمد بن يوسف القُرشي، قال: أنبا محمد بن يزيد الواسطي، قال: ثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن يحيى بن عُبيدالله، عن أبيه، عن أبي هريرة [ﷺ]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ائتمنَ اللهُ على وحيهِ ثلاثة**(١): **جِبرِيلُ، وأنا، ومُعاوية**»(٢).

العرباض، وأبو رهم، وللحديث شاهد قوي. اهـ =

وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٢٣) بعد أن ذكر هذا الإسناد قال:

(قال البغوي: ولا أعلم للحارث غيره. قلت: وقد وهم الحسن بن عرفة في زيادة هذه اللفظة، وهي قوله: (صاحب رسول الله ﷺ)، فقد روى الحسن بن سفيان وغيره هذا الحديث عن قُتيبة، فلم يقولوها فيه، وأعضل قُتيبة هذا الحديث، فقد رواه آدم بن أبي إياس، وأسد بن موسى، وأبو صالح، وغيرهم عن الليث، عن معاوية، عن يونس عن الحارث، عن أبي رهم، عن العرباض بن سارية. وهو الصواب. بَيّنَه أبو نعيم وغيره، والحارث ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ..إلخ. وانظر «الإصابة» (٢/ ١٩٣).

والحديث مَروي من حديث: ابن عباس، والعِرباض بن سارية، وعبدالرحمن بن أبي عَمِيرة المزني، ومسلمة بن مُخَلَّد، ومرسل شُريح بن عُبيد، ومرسل حَريز بن عثمان.

انظر: «مسند» أحمد (١٦١٥٢)، و«فضائل الصحابة» لأحمد (١٧٤٨) و(١٧٥٠)، و«صحيح» ابن خزيمة (١٩٣٨)، و«صحيح» ابن حبان (٧٢١٠)، والخلال (٦٩٦)، و«الكبير» للطبراني (١٨/ ٢٥١/ ٦٢٨)، (١٩/ ٤٣٩/ ١٠٦٦)، و«الكامل» لابن عدي (٥/ ١٦٢) (٦/ ٤٠٦)، وغيرهم.

قال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (٣/ ١٤٢٠): وله فضيلة جليلة رويت من حديث الشاميين .. ثم ذكره بإسناده. اهـ

وقال الجوزجاني في «الأباطيل والمناكير» (١٨١): هذا حديث مشهور.

(١) في الأصل: (ثلاثًا).

(٢) رواه ابن عدي كما في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤١٩).

٣٣٩- أخبرنا علي بن عمر الزَّاهد، قال: ثنا محمد بن نوح، قال: ثنا جعفر بن أحمد، قال: ثنا الوليد بن الفضل، قال: ثنا الحسن بن زياد الكوفي، عن القاسم بن بَهرَا[م]، عن أبي الزُّبير، عن جَابر بن عبدالله: [رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا] أن رسول الله ﷺ أعطى مُعاوية سَهمًا في غُزوة بَني خُليدٍ، فقال: «**يا مُعاوية خُذ هذا؛ والقَني به في الجنةِ**»[(١)].

٣٤٠- وأخبرنا علي، قال: أنبا الفرش[(٢)]، قال: ثنا محمد بن إسحاق المقرئ، قال: حدثني زُرَيق بن محمد الدَّلَّال، قال: ثنا الحسن [بن] عَرفة، قال: ثنا يزيد بن هارون، قال: أنبا حُميد، عن أنس [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ:

«**إني** [٤٧/ ب] **لا أَفقِدُ** [**في**] **الجنةِ إلّا مُعاويةَ بن أبي سُفيان،**

وقد رُوي من حديث: واثلة بن الأسقع، وأنس بن مالك رضي الله عنهما. =

انظر: «المجروحين» لابن حبان (١/ ١٤٦)، و«الكامل» لابن عدي (٦/ ٢٩٥)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (٢/ ١٧)، و«اللآلىء المصنوعة» (١/ ٤١٧-٤١٩)

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٨/ ١٢٠): .. ولا يصحّ من جميع وجوهه. اهـ

وذكره الذهبي في «السير» (٣/ ١٣٠) ضمن الأحاديث الباطلة الموضوعة.

قلت: وقد ثبت أن مُعاوية رضي الله عنه كان من كتاب الوحي في زمن النبي ﷺ كما في «صحيح» مسلم (٦٤٩٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢١٤)، وقال: القاسم بن بهرام أبو همدان شيخ كان على القضاء بهيت، يروي عن أبي الزبير العجائب، لا يجوز الاحتجاج به. اهـ

وانظر طُرق الحديث وبيان ضعفها في: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٣٣٢)، و«اللآلىء المصنوعة» للسيوطي (١/ ٤٢١).

قال ابن عساكر: لا أعرف غزوة (بني خُليد) في الغزوات. «اللآلئ» (١/ ٤٢١).

(٢) كذا في الأصل !. ولعلها: (القواس)، وهو: (أبو الفتح يوسف بن عمر).

انظر: «السير» (١٧/ ٦٠٩)، «تاريخ بغداد» (١/ ٥).

فإذا كان بعد كذا وكذا رأيته، فأقولُ: أينَ كنتَ ؟

فيقولُ: عند [١] ربي يُحَيِيني، ويُغَلفني [٢] بيده، ويقول:

هذا بِمـا نِيلَ من عِرضِكَ في دار الدنيا» [٣].

---

(١) في الأصل: (عن)

(٢) في الأصل: (ويعلفى).

وفي «تاريخ دمشق» (٥٩/ ١٠٢): (ويغلفني).

وفي «اللآلىء المصنوعة» (١/ ٣٨٨): (ويعلقني).

وعند الباقين: (يناجيني وأناجيه، ويحييني وأُحييه).

والصّواب - والله أعلم -: يغلفني أي: يُطَيّبني.

(٣) رواه ابن عدي «الكامل» (٤/ ٢٦٤)، والخطيب في «تـاريخ بغـداد» (٩/ ٤٤٩)، وابـن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ١٠٢) مـن طُرُق كثيرة.

وممن صَرَّحَ بوضعه: ابن عدي، والخطيب، وابن الجـوزي، والـذهبي، وابـن حجـر، والسُّيوطي، وغيرهم.

انظر: «الموضوعات» (٢/ ٢٣)، و«السير» (٣/ ١٣٠)، و«لسان الميـزان» (٣/ ٢٧٦)، و«اللالىء المصنوعة» (١/ ٤٢٤).

فصل

٣٤١- **أخبرنا** أبو القاسم عبدالملك بن محمد الزَّاهد، قال: أنبا أحمد بن جعفر[(١)]، [قال: حدثنا عبدالله بن أحمد، حدثني أبي، حدثنا محمد ابن جعفر]، قال: ثنا شُعبة، عن حُصَين - يعني: ابن عبدالرحمن -، عن هَلال - يعني: ابن يَسَاف -، عن عبدالله بن ظالم المَازِني، عن سعيد بن زيد بن[(٢)] عَمرو بن نُفَيل، قال: كنا مع رسول الله ﷺ بحِرَاءٍ، فقال: «**اسكُن حِراءُ؛ فأنه ليس عليك إلَّا نَبيٌّ، أو صِدِّيقٌ، أو شَهِيدٌ**».

قال: مَن هم[(٣)]؟

قال: رسول الله ﷺ، وأبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، وطلحةُ، والزُّبَيرُ، وسَعدٌ، وابنُ عَوفٍ.

قيل له: مَن العاشِرُ؟ قال: وأنا. قيل: نفسُه.

قال سعيد بن زيد: أشهد على التِّسعة أنهم في الجنة، ولو شَهِدتُ على

---

(١) (أحمد بن جعفر قال: ثنا شعبة)، كذا في الأصل !! ولا يخفى أن فيه سقطًا كبيرًا؛ لأن أحمد بن جعفر وهو القَطيعي راوي «المسند» عن عبدالله بن أحمد، وإنما اشتبه على الناسخ أحمد بن جعفر وهو القَطيعي ومحمد بن جعفر وهو غُنْدَر صاحب شُعبة !
وقد روى أحمد في «مسنده» هذا الحديث عن محمد عن شعبة، فلهذا أضفت في الإسناد ما بين [ ] من «المسند».

(٢) في الأصل: (عن)، وما أثبته هو الصواب، فهو حديث: سعيد بن زيد بن عَمرو بن نُفيل أحد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: (منهم).

العاشرِ لـم آثم[1].

٣٤٢- **وعن** عبدالرحمن [بن] عوف، قال: قال رسول الله ﷺ: «**عَشَرَةٌ في الجنةِ**»[2].

أوَ أشهد ؟

قال: أشهد، قال الله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ [يوسف:٨١][3].

[٤٨/أ]

---

(١) رواه أحمد (١٦٣٠)، وأبو داود (٤٦٤٨) والترمذي (٣٧٥٧)، وابن ماجه (١٣٤)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٩٠ و٨١٩١). والحديث صحيح.

وقد روى مسلم في «صحيحه» (٣٦٢٧) نحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: أن رسول الله ﷺ كان على جَبلِ حِراء، فتحرَّكَ، فقال رسول الله ﷺ: «**اسكُن حِرَاءَ فما عليكَ إلَّا نَبيّ، أو صِدّيق، أو شهيد**». وعليه: النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعَلي، وطَلحة، والزُّبير، وسَعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم جميعًا.

(٢) رواه ابن البَنَّاء في كتابه «الأصول المجردة» (٣٥)، و«المختار في أصول السُّنة» (١٥٠) بإسناده من حديث عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، وفيه قوله: (**أبو بكر في الجنَّةِ، وعُمر في الجنةِ، وعُثمان في الجنةِ، وعَلي في الجنةِ، وطَلحة في الجنةِ، والزُّبير في الجنةِ، وسَعد في الجنة، وعبدالرحمن ابن عَوف في الجنة، وسَعيد بن زيد في الجنةِ، وأبو عُبيدة بن الجرَّاح في الجنةِ**».

والحديث رواه الترمذي (٣٧٤٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٩٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٠٠٢).

ورُوي من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، رواه أبو داود (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٤٨)، وابن ماجه (١٣٣). وقد صححّه: البخاري، والترمذي.

(٣) قال البربهاري رحمه الله في «شرح السُّنة» (١٥٦): وَمَن لـم يشهد لِمَن شَهِدَ له رسول الله ﷺ بالجنةِ فهو صاحبُ بدعةٍ وضلالة، شاكٌّ فيما قال رسول الله ﷺ. اهـ

وانظر: «الإبانة الصُّغرى» (٣١٧/ بتحقيقي).

فصل

٣٤٣- أخبرنا عُبيدالله بن أحمد الأزهري، قال: ثنا علي بن عَمرو الحَريري[(١)]، قال: ثنا أحمد بن الحُسين، قال: ثنا محمد بن عبدالرحمن، قال: ثنا حُسين، عن سُفيان، عن عَمرو بن دِينار، عن جَابر [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] قال: قال رسول الله ﷺ:

«لن يَلِجَ النارَ رَجُلٌ شَهِدَ بَدرًا، أو الحُدَيْبِيَةَ»[(٢)].

٣٤٤- وأخبرنا عُبيدالله قال: أنبا عَمرو بن محمد، قال: ثنا البغوي، قال: ثنا العَلاء بن مُوسى البَاهلي، قال: ثنا الليث بن سَعد، عن أبي الزُّبير، عن جابر ابن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال ﷺ:

«لا يَدخُلُ أحدٌ[(٣)] مِمن بايعَ تحتَ الشجَرَةِ النارَ»[(٤)].

---

(١) في الأصل: (الحرتري)، وما أثبته هو الصواب. ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢١).

(٢) رواه أحمد (١٥٢٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٨٨٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٠٠)، ولفظهم: «.. **بَدرًا، والحدَيبية**»، بواو العطف.
ويشهد له ما رواه مسلم في «صحيحه» (٦٤٨٧) لمّا قيل للنبي ﷺ: (ليدخُلَنَّ حَاطِبٌ النار)، فقال ﷺ: «**كذبتَ؛ لا يَدخُلُها فأنه شَهِدَ بَدْرًا والحُدَيبِيَة**».

(٣) في الأصل: (أحدًا).

(٤) رواه المؤلف من طريق العلاء في «جزئه» (رقم/ ١). ورواه أحمد (١٤٧٧٨)، وأبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٦٠)، وقال: حديث حسن صحيح.

فصل

٣٤٥- **حدثنا** أبو الفرج أحمد بن محمد النُّور، قال: أخبرنا أحمد بن يوسف بن خلَّاد، قال: ثنا الحارث بن محمد، قال: ثنا إسماعيل بن أبي سُليمان، قال: ثنا - في الآخرة - إسماعيل بن عيَّاش، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن ضَمرة بن حَبيب، أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذُكِرَت عند رسول الله ﷺ: «**إنَّها صوَّامَة قوَّامَة، زَوجَتِي في الدنيا**»(١).

٣٤٦- **وعن** ابن عباس [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] قال: لما كانت اللّيلة التي زُفَّت فِيها فاطمة إلى [عليٍّ] كان رسولُ [٤٨/ب] الله ﷺ أمامها، وجِبريلُ عن يَمينها، وميكائيلُ عن شِمالِها، وسَبعون ألفَ مَلكٍ مِن خَلفِها؛ يُسبِّحُون اللهَ، ويُقدِّسونَه حتى طلعَ الفجر(٢).

---

(١) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «زوائد مسند الحارث»(٩٩٦).
وهو ضعيف، في إسناده: ابن أبي مريم؛ ضعفه: ابن معين، والنسائي وغيرهما.
وضمرة بن حبيب تابعي وقد أرسل هذا الحديث.
وفي صحيح البخاري (٣٧٧٣) (باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، عن أبي وائل قال: خطب عَمّار رضي الله عنه فقال في عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة.
قلت: وأهل السُّنة يخصُّون عائشة رضي الله عنها بالذكر في عقائدهم غيظًا للرافضة أخزاهم الله، وقد بينت ذلك في تعليقي على «الإبانة الصُّغرى» (٣٢٤).
(٢) رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٠) وقال: هذا حديث موضوع.

فصل

٣٤٧- **وعن** ابن عباس [رضي الله عنهما] أن النبي ﷺ قال: «**اللهم اغفر للعَبَّاسِ، وولَدِه مَغفِرَةً ظاهِرةً وباطِنَة، اللَّهُم اخلُفهُ في ولدِه**»(١).

٣٤٨- **وقال** [ﷺ]: «**لا يُبغِضُ الأنصارَ رجلٌ يُؤمنُ بالله [واليومِ الآخِرِ]**»(٢).

٣٤٩- «**ومن أبغَضَهُم أبغَضَهُ [الله]**»(٣).

(١) ذكره ابن البَنَّاء في «المختار في أصول السُّنة» (١٥٢).
والحديث رواه أحمد في «فضائل الصَّحابة» (١٧٩٥)، والترمذي (٣٧٦٢)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٧٣). كلهم من طريق عبدالوهاب الخفَّاف، عن ثور، عن مَكحول، عن كُريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ.
قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.
وقال أبو علي صالح جزرة: أنكروا على الخفّاف حديثًا رواه لثور بن يزيد، عن مَكحول عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ. حديثًا في فضل العَبَّاس، وما أنكروا عليه غيره، فكان يحيى بن معين يقول: هذا موضوع، وعبدالوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور، ولعله دَلَّسَ فيه وهو ثقة. اهـ
«تاريخ بغداد» (١١/ ٢٣). وانظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (١/ ٢٨٧).
وانظر كذلك: «الشريعة» (٥/ ٢٢٤٧ / كتاب فضائل العباس بن عبدالمطلب، وولده رضي الله عنهم أجمعين) وذكر فيه عدة أبواب.
(٢) رواه الترمذي (٣٩٠٦)، وقال: حديث حسن صحيح.
ورواه مسلم في «صحيحه» (١٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) رواه البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (١٤٩) من حديث البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الأنصَارُ لا يُحِبُّهُم إلّا مؤمِنٌ، ولا يُبغِضُهم إلّا مُنافِقٌ، مَن أحبَّهُم أحبَّهُ الله، ومَن أبغَضَهُم أبغَضَهُ الله**».

٣٥٠- وقال [ﷺ]: **«الأُمَراءُ مِن قُريشٍ»** [(١)].

٣٥١- وقال [ﷺ]: **«قال لي جبريلُ: لم أجد بَنِي أبٍ أفضل مِن بَنِي هاشِمٍ»** [(٢)].

---

(١) روي من حديث: أنس، وعلي، وأبي برزة الأسلمي ﷺ، وهو حديث صحيح.
انظر: «مسند» أحمد (١٩٧٨٢) و(١٩٨٠٥)، و«السُّنة» لابن أبي عاصم (١١٥٤ و ١١٥٩)، و«مسند» أبي يعلى (٥٦٤ و ٣٦٤٥)، و«مسند» البزار (٧٥٩)، و(٣٨٥٧)، و«التاريخ الكبير» (٤/ ٩٩/ ٢٠٩٦)، والحاكم (٤/ ٥٠١و٥٤٦).
وروى البخاري في «صحيحه» (٧١٣٩) (باب الأمراء من قريش) من حديث مُعاوية ﷺ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إنَّ هذا الأمرَ في قُرَيش** .. ».
وقال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السُّنة» من كتابه «المسائل» (٥٢/ بتحقيقي): والخلافةُ في قُريشٍ ما بقي مِن الناسِ اثنان. ليس لأحدٍ مِن الناسِ أن يُنازِعهم فيها، ولا يَخرُجَ عليهم، ولا يُقرَّ لغيرِهِم بها إلى قيامِ السَّاعة. اهـ
وانظر كتابه هذا فقد عقد رَحِمَهُ اللَّهُ فيه: (باب الأمر في قريشٍ ما بقي من الناس اثنان).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة» (١٥٣٦)، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٨٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٨٢)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن الزهري إلّا بهذا الإسناد، تفرَّد به: موسى ابن عُبيدة، ولا يروى عن عائشة إلّا بهذا الإسناد. اهـ
وفي إسناده: موسى بن عُبيدة الرَّبذِي.
والحديث ضعفه: البيهقي في «دلائل النبوة» (١/ ١٧٦)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢١٧).
وفي الباب حديث: واثلة بن الأسقع ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**إن الله اصطفَى كِنَانَةَ مِن ولدِ إسماعِيلَ، واصطفَى قُرَيشًا مِن كِنَانَة، واصطفَى مِن قُرَيشٍ بَنِي هَاشِمٍ، واصطفاني مِن بَنِي هاشِم**». رواه مسلم (٦٠٠٢).
وانظر: «الشريعة» (/ ٢٢٧٦/ باب ذِكر إيجاب حبّ بني هاشم أهل بيت النبي ﷺ على جميع المؤمنين).

فصل

٣٥٢- **حدثنا** علي بن محمد بن المُعَدِّل، قال: أنبا أبو جعفر بن محمد بن عَمرو البَختري، قال: ثنا محمد بن عبدالملك الدَّقيقي، قال: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سَعد، قال: ثنا عَبيدة بن أبي رَائطَة، عن عبدالرحمن بن زِياد، عن عَبدالله بن مُغَفَّل [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهَ اللهَ في أصحَابي، لا تَتخِذُوهم غَرَضًا**[1] **بَعدِي. فمن أَحبَّهُم فبِحُبِّي أَحبَّهُم، ومَن أبغَضَهم؛ فَبِبُغضِي أبغَضَهم، ومَن آذاهُم؛ فقد آذَاني، ومَن آذاني؛ فقد آذَى اللهَ، ومن آذَى [اللهَ]؛ فيُوشِكُ أن يأخُذَه**»[2].

٣٥٣- **وقال** عليه [الصَّلاة و] السَّلام [٤٩/أ]: «**يَجمعُ**[3] **[اللهُ] الناسَ غدًا في**

(١) (الغَرَضُ): الشَّيء يُنصب فيُرمى فيه، وهو الهدف. «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٦٥٤).

(٢) رواه أحمد (١٦٨٠٣و٢٠٥٤٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٣١)، والترمذي (٣٨٦٢)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (١٠٢٦)، وابن حبان (٧٢٥٦)، كلهم من طريق: عَبيدة بن أبي رائطة، عن عبدالرحمن بن زياد، عن عبدالله بن مُغَفَّل رضي الله عنه.

وفي إسناده: عبدالرحمن بن زياد، واختلف في اسمه.

قال ابن معين: لا أعرفه. وكذا قال الذهبي: لا يُعرف.

وقال البخاري بعد أن ساق هذا الإسناد من طريق ابن زياد قال: فيه نظر.

وقال الترمذي (٥/ ٦٩٦): هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه.

قال العقيلي: وفي هذا الباب أحاديث جيّدة الإسناد من غير هذا الوجه بخلاف هذا اللفظ.

قلت: كقوله ﷺ: «**لا تَسبوا أصحابي** ..». رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٦٥٧٩).

وقد تقدم شيء من ذلك تحت رقم: (٢٣٣و٢٣٤). وانظر: «الكامل في الضُّعفاء» (٤/ ١٦٧)، و«الضُّعفاء» للعقيلي (٢/ ٢٧٢)، و«الميزان» (٢/ ٥٦٤).

(٣) في الأصل: (تجمع)

صَعيدٍ واحِدٍ، ثُم يَلتقِطُ مِنهُم قذفَةَ [(١)] أصحابي، ومُبغِضُوهم، فيُلقوهم في النارِ» [(٢)].

٣٥٤- وقال: «مَثَلُ أصحابي كالنُّجومِ» [(٣)].

٣٥٥- [وقال أبو سعيد الخدري ﷺ: مثلُ أصحابِ رسولِ الله ﷺ] كالعيونِ ودَواء العيون تَركُ مَسّها [(٤)].

والله أعلمُ

تَمَّ بِحمدِ اللهِ تَعَالى وعَونِهِ

وصلى الله على محمد وعلى آل محمد

ورَضِيَ اللهُ عَن أصحابِ رَسولِ اللهِ أجمعينَ

---

(١) في الأصل كلمة: (يه). وقد حذفتها.

(٢) ذكره ابن البَنَّاء بإسناده في كتابه «الأصول المجردة» (٤٣)، من حديث عُمر بن الخطاب ﷺ. والتصويب والزيادة منه.
ورواه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ٢٦١)، والجرجاني في «تاريخ جرجان» (ص٤٨٢) (٩٦٩)، من حديث عمر بن الخطاب ﷺ.
قال أبو الشيخ في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن يزيد: حدّثَ أحمد بحديثين مُنكرين لم يتابع عليهما. اهـ ثم ذكر حديث عُمر ﷺ هذا.

(٣) تقدم تخريجه تحت أثر رقم (٦).

(٤) رواه ابن سمعون في «أماليه» (٨٥).

الفهارس

٢- فهارس الأحاديث:

٤- فهرس أبواب السنة والاعتقاد:

رقم الأثر

الإسلام

الأنبياء والرسل وفضائل نبينا محمد ﷺ

الإيمان

التمسك بالسنة والجماعة

ذم الكلام

ذم البدع

الجامع

الجنة والنار

الخلافة والإمارة

الصحابة ومناقبهم

صفات تعالى وإمرارها كما جاءت

القبر

القدر

القرآن كلام الله غير مخلوق

الفتن والملاحم وأشراط الساعة

القيامة

معاملة أهل البدع

الملائكة

٥- فهرس الأبواب الفقهية والآداب الشرعية:

العلم

القرآن والتفسير

النكاح والطلاق والعشرة

٦- عقائد العلماء وغيرهم

٧-الفرق والمذاهب

٨- فهرس الأقوال المروية عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ

٩- فهرس أبواب الكتاب

الصفحة

صدر للمحقق

١ - «الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنة والأثر». (دار المنهج الأول).

٢ - تحقيق «السُّنة» لعبدالله بن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ. (ط/ ٢) (دار اللؤلؤة).

٣- تحقيق «السُّنة» لحرب الكرماني رَحِمَهُ اللَّهُ. (ط / ٢) (دار اللؤلؤة).

٤ - تحقيق «الشرح والإبانة». المعروف بـ «الإبانة الصغرى» لابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ. (ط/ ٤) (دار الحجاز).

٥ - تحقيق كتاب «الإبانة الكبرى» لابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦ - تحقيق «الرد على المبتدعة» لابن البناء الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ. (دار الأمر الأول).

٧- تحقيق «إثبات الحد لله وأنه جالس وقاعد على عرشه» للدشتي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨- «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية». (ط/ ٢)، (دار اللؤلؤة).

٩ - «التنبيهات الجلية على المخالفات العقدية في كتابي: تحفة الأحوذي وعون المعبود». (ط / ٢) (دار لؤلؤة).

١٠ -«الجامع في كتب آداب المعلمين» وهو عبارة عن ست كتب في التعليم.

١١ - تحقيق «آداب المعلمين» لابن سحنون رَحِمَهُ اللَّهُ. (ط/ ٢) (دار اللؤلؤة).

١٢ - «الجامع في أحكام وآداب الصبيان». (كتاب العلم). (المكتبة الأسدية).

١٣ - «الاحتفال بأحكام وآداب الأطفال». (ط/ ٢) (دار الحجاز).

١٤ - «الإفادة بما يشرع فعله أيام الولادة». (ط٢) (دار الحجاز).

١٥ - «إتحاف المصلين بتتبع الفضائل والأجور من حين الاستعداد للصلاة إلى الفراغ منه». (وقد ترجم بالأُردية). (ط٣) (مدار الوطن).